

الخطة المتوسطة الأجل
المقترحة
للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

المجلد الثاني

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والثلاثون
الملحق رقم ٦ (A/33/6/Rev.1)



الأمم المتحدة

الخطة المتوسطة الأجل
المقترحة
للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

المجلد الثاني

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والثلاثون
الملحق رقم ٦ (A/33/6/Rev.1)



الأمم المتحدة
نيويورك ١٩٧٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الامم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاعالة الى احدى وثائق الأمم المتحدة .

وقد قسمت الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ الى أربعة مجلدات . ويحتوي المجلد الحالي على الفصول ١٣ الى ١٦*؛ وتظهر الفصول ١ الى ١٢ في المجلد الأول ، والفصول ١٧ الى ٢٠ في المجلد الثالث ، والفصول ٢١ الى ٢٨ في المجلد الرابع .

* ظهرت هذه الفصول في طبعات منسوخة بالاستنسل في شكل وثائق منفصلة تحت الرموز A/33/6 (Part 13) الى A/33/6 (Part 16) ، وصدرت في الفترة من ٦ تموز/يوليه الى ٢٢ آب/أغسطس ١٩٧٨ .

[الأصل : بالانكليزية]
[١٢ شباط / فبراير ١٩٧٩]

المحتويات

المجلد الأول

الجزء الأول - مادة منظورية وتقديمية

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>
١ -	مشاكل واستراتيجيات الأمم المتحدة في المستقبل المتوسط الأجل ١-١ - ١٨٧-١
٢ -	عملية التخطيط في الأمم المتحدة ١-٢ - ٤٥-٢
٣ -	البيانات المالية ١-٣ - ١٨-٣

الجزء الثاني - البرامج الرئيسية

ألف - الأنشطة السياسية والقانونية والانسانية

٤ -	أنشطة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن ١-٤ - ١١٨-٤
٥ -	الشؤون السياسية الخاصة والبعثات الخاصة ١-٥ - ٢٦-٥
٦ -	الحدل والقانون الدوليان ١-٦ - ١٦٠-٦
٧ -	النوصاية وانهاء الاستعمار ١-٧ - ٥٣-٧
٨ -	الاقاثة في حالات الكوارث ١-٨ - ٣٤-٨
٩ -	حقوق الانسان ١-٩ - ١٠٧-٩
١٠ -	المراقبة الدولية للمخدرات ١-١٠ - ٩١-١٠
١١ -	الحماية والمساعدة الدوليتان للاجئين ١-١١ - ٦١-١١

باء - الاعلام

١٢ -	الاعلام ١-١٢ - ٩٦-١٢
------	----------------------

المحتويات (تابع)

المجلد الثاني *

جيم - الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية

الفقرات

٣٢٥-١٣	-	١-١٣	١٣ - قضايا التنمية وسياساتها
٢٤٩-١٤	-	١-١٤	١٤ - البيئة
٢٠٥-١٥	-	١-١٥	١٥ - الألفية والزراعة
٣١٥-١٦	-	١-١٦	١٦ - المستوطنات البشرية

المجلد الثالث

٤٠٨-١٧	-	١-١٧	١٧ - التنمية الصناعية
٤٨٠-١٨	-	١-١٨	١٨ - التجارة الدولية
٣٢٤-١٩	-	١-١٩	١٩ - الموارد الطبيعية والطاقة
٧٠-٢٠	-	١-٢٠	٢٠ - اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات

المجلد الرابع

٢٣٧-٢١	-	١-٢١	٢١ - السكان
٩٢-٢٢	-	١-٢٢	٢٢ - الادارة العامة والمالية العامة
١٦٠-٢٣	-	١-٢٣	٢٣ - العلم والتكنولوجيا
٢٦٧-٢٤	-	١-٢٤	٢٤ - الاجزاء
٦٤-٢٥	-	١-٢٥	٢٥ - الشركات غير الوطنية
٢٨٣-٢٦	-	١-٢٦	٢٦ - النقل
٢٥٧-٢٧	-	١-٢٧	٢٧ - التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية
١٠١-٢٨	-	١-٢٨	٢٨ - البرامج الرئيسية التي تنفذ بها اللجان الاقليمية

* للاطلاع على البيان التفصيلي بمحتويات المجلد الثاني ، أنظر الصفحات أدناه .

بيان تفصيلي بالمحتويات

المجلد الثاني

الجزء الثاني

البرامج الرئيسية (تابع)

جميع - الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية

<u>المصنفة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
١	٣٢٥-١٣ - ١-١٣	١٣ - قضايا التنمية وسياساتها
		انبرنامج ١ - ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية
١	٦٢-١٣ - ١-١٣	ألف - التنظيم
٢	٧-١٣ - ٦-١٣	باء - التنسيق
٣	٨-١٣	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٥	١٠-١٣ - ٩-١٣	دال - موجز عام للبرنامج
٦	٦٢-١٣ - ١١-١٣	ها - سرد البرامج الفرعية
		البرنامج الفرعي ١ - العلاقات الانمائية فيما بين المناطق ومجموعات البلدان
٦	١٨-١٣ - ١١-١٣	البرنامج الفرعي ٢ - ترابط العلاقات فيما بين قضايا التنمية
٨	٢٩-١٣ - ١٩-١٣	البرنامج الفرعي ٣ - المسائل المالية المحلية والضرورية
١١	٣٩-١٣ - ٣٠-١٣	البرنامج الفرعي ٤ - مظاهر التنمية
١٤	٤٧-١٣ - ٤٠-١٣	البرنامج الفرعي ٥ - رصد وتقييم التنمية في العالم
١٦	٥٥-١٣ - ٤٨-١٣	البرنامج الفرعي ٦ - خدمات الدعم التقني
١٨	٦٢-١٣ - ٥٦-١٣	

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

الصفحة	المقــــرات	الفصل
		١٣ - <u>قضايا التنمية وسياساتها (تابع)</u>
		<u>البرنامج ٢ - ادارة التعاون التقني لأغراض</u>
٢٠	١١٥-١٣ - ٦٣-١٣	التنمية
٢٠	٦٦-١٣ - ٦٣-١٣	ألف - التنظيم
٢٢	٦٩-١٣ - ٦٧-١٣	باء - التنسيق
٢٢	٧٠-١٣	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٢٤	١١٥-١٣ - ٧١-١٣	دال - سرد البرامج الفرعية
		<u>البرنامج الفرعي ١ - التخطيط الانمائي</u>
٢٤	٧٩-١٣ - ٧١-١٣	المتكامل وتنفيذ الخطة
٢٦	٨٨-١٣ - ٨٠-١٣	<u>البرنامج الفرعي ٢ - البرمجة القطرية</u>
		<u>البرنامج الفرعي ٣ - الخدمات</u>
٢٩	٩٦-١٣ - ٨٩-١٣	الاستشارية المباشرة
		<u>البرنامج الفرعي ٤ - تقديم خدمات</u>
٣٠	١٠٥-١٣ - ٩٧-١٣	الرعاية الاجتماعية
		<u>البرنامج الفرعي ٥ - المشاركة الشعبية</u>
		في جمود التنمية على الصعيد
٣٣	١١٥-١٣ - ١٠٦-١٣	المحلية والوسطى
٣٧	١٤٦-١٣ - ١١٦-١٣	<u>البرنامج ٣ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا</u>
٣٧	١١٨-١٣ - ١١٦-١٣	ألف - التنظيم
٣٨	١٢١-١٣ - ١١٩-١٣	باء - التنسيق
٣٩	١٢٢-١٣	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٤١	١٤٦-١٣ - ١٢٣-١٣	دال - سرد البرامج الفرعية
		<u>البرنامج الفرعي ١ - الدراسات</u>
		الاستقصائية والاستعراضية في المجال
٤١	١٣٠-١٣ - ١٢٣-١٣	الاجتماعي - الاقتصادي

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
		١٣ - <u>تضاميا التنمية وسياساتها (تابع)</u>
		<u>البرنامج الفرعي ٢ - التخطيط</u> والاسقاطات في المجالين الاجتماعي والاقتصادي
٤٣	١٣٨-١٣ - ١٣١-١٣	
		<u>البرنامج الفرعي ٣ - القضايا الضريبية</u> والنقدية والمالية على المستوى القطري
٤٥	١٤٦-١٣ - ١٣٩-١٣	
٤٧	١٦٠-١٣ - ١٤٧-١٣	<u>البرنامج ٤ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا</u> ألف - التنظيم
٤٧	١٤٩-١٣ - ١٤٧-١٣	
٤٨	١٥٢-١٣ - ١٥٠-١٣	باء - التنسيق
٤٨	١٦٠-١٣ - ١٥٣-١٣	جيم - سرد البرامج الفرعية
		<u>البرنامج الفرعي - التخطيط الانمائي</u> والاسقاطات والسياسات الانمائية
٤٨	١٦٠-١٣ - ١٥٣-١٣	
٥٢	٢٦٣-١٣ - ١٦١-١٣	<u>البرنامج ٥ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية</u> ألف - التنظيم
٥٢	١٦٤-١٣ - ١٦١-١٣	
٥٣	١٦٧-١٣ - ١٦٥-١٣	باء - التنسيق
٥٤	١٦٨-١٣	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٥٦	٢٦٣-١٣ - ١٦٩-١٣	دال - سرد البرامج الفرعية
		<u>البرنامج الفرعي ١ - تحليل الاتجاهات</u> الاقتصادية
٥٦	١٧٦-١٣ - ١٦٩-١٣	
		<u>البرنامج الفرعي ٢ - رسم الاستراتيجيات</u> والسياسات
٥٨	١٨٤-١٣ - ١٧٧-١٣	
		<u>البرنامج الفرعي ٣ - السياسة والتخطيط</u> الاقتصاديان في أمريكا الوسطى
٦٠	١٩٠-١٣ - ١٨٥-١٣	
		<u>البرنامج الفرعي ٤ - تحليل سياسات</u> القطاع الحام في المكسيك
٦١	١٩٨-١٣ - ١٩١-١٣	
		<u>البرنامج الفرعي ٥ - التحليل الاقتصادي</u> الطويل الأجل
٦٢	٢٠٦-١٣ - ١٩٩-١٣	

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
		١٣ - قضايا التنمية وسياساتها (تابع)
٦٤	٢١٤-١٣ - ٢٠٧-١٣	البرنامج الفرعي ٦ - التحليل الاقتصادي القصير الأجل
٦٥	٢٢٢-١٣ - ٢١٥-١٣	البرنامج الفرعي ٧ - تقييم التنمية فـي أمريكا اللاتينية وتوقعاتها المتوسطة الأجل والطويلة الأجل
٦٧	٢٣٠-١٣ - ٢٢٣-١٣	البرنامج الفرعي ٨ - الاسقاطات الاقتصادية
٦٨	٢٣٩-١٣ - ٢٣١-١٣	البرنامج الفرعي ٩ - الخدمات الاستشارية
٧١	٢٤٧-١٣ - ٢٤٠-١٣	البرنامج الفرعي ١٠ - التدريب
٧٤	٢٥٥-١٣ - ٢٤٨-١٣	البرنامج الفرعي ١١ - البحث
٧٦	٢٦٣-١٣ - ٢٥٦-١٣	البرنامج الفرعي ١٢ - التعاون فيما بين وكالات التخطيط
٧٨	٢٩٣-١٣ - ٢٦٤-١٣	البرنامج ٦ - اللجنة الاقتصادية لـخري آسيا
٧٨	٢٦٦-١٣ - ٢٦٤-١٣	ألف - التنظيم
٧٩	٢٦٨-١٣ - ٢٦٧-١٣	باء - التنسيق
٧٩	٢٦٩-١٣	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٨١	٢٩٣-١٣ - ٢٧٠-١٣	دال - سرد البرامج الفرعية
٨١	٢٧٧-١٣ - ٢٧٠-١٣	البرنامج الفرعي ١ - استعراض الاتجاهات وتقييمها ، والتوقعات الاقتصادية القصيرة الأجل
٨٣	٢٨٥-١٣ - ٢٧٨-١٣	البرنامج الفرعي ٢ - التخطيط المنظوري
٨٥	٢٩٣-١٣ - ٢٨٦-١٣	البرنامج الفرعي ٣ - تنسيق الخطط والتعاون الاقليمي

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	المفصل
		١٣ - قضايا التنمية وسياساتها (تابع)
		البرنامج ٧ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
٨٦	٢٩٤-١٣ - ٣٢٥-١٣	لآسيا والمحيط الهادى
٨٦	٢٩٧-١٣ - ٢٩٤-١٣	ألف - التنظيم
٨٨	٣٠٠-١٣ - ٢٩٨-١٣	باء - التنسيق
٨٩	٣٠١-١٣	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٩٢	٣٢٥-١٣ - ٣٠٢-١٣	دال - سرد البرامج الفرعية
		البرنامج الفرعى ١ - دراسات ومعلومات
٩٢	٣٠٩-١٣ - ٣٠٢-١٣	عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية
		البرنامج الفرعى ٢ - تقنيات التخطيط،
		والنظم الادارية، واسقاطات النمو،
٩٤	٣١٧-١٣ - ٣١٠-١٣	والمؤشرات الانمائية
		البرنامج الفرعى ٣ - السياسات
		والاستراتيجيات الانمائية الوطنية
٩٦	٣٢٥-١٣ - ٣١٨-١٣	ودون الاقليمية
		١٤ - البيئة
٩٩	٢٤٩-١٤ - ١-١٤
٩٩	١٥١-١٤ - ١-١٤	البرنامج ١ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة
٩٩	٤-١٤ - ١-١٤	ألف - التنظيم
١٠١	١١-١٤ - ٥-١٤	باء - التنسيق
١٠٣	١٢-١٤	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
١٠٤	١٥١-١٤ - ١٤-١٤	دال - سرد البرامج الفرعية
١٠٦	٤٠-١٤ - ١٦-١٤	البرنامج الفرعى ١ - التقييم البيئى
		البرنامج الفرعى ٢ - المستوطنات البشرية
١١٣	٥٢-١٤ - ٤١-١٤	والصحة البشرية
		البرنامج الفرعى ٣ - النظم الايكولوجية
١١٦	٧٨-١٤ - ٥٣-١٤	الأرضية

بيان تفصيلي بالمصعوتيات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
		١٤ -- البيئة (تابع)
١٢٣	٩٦-١٤ - ٧٩-١٤	البرنامج الفرعي ٤ - البيئة والتنمية
١٢٨	١١١-١٤ - ٩٧-١٤	البرنامج الفرعي ٥ - المحيطات
١٢٢	١١٩-١٤ - ١١٢-١٤	البرنامج الفرعي ٦ - الغاظة
١٣٤	١٢٧-١٤ - ١٢٠-١٤	البرنامج الفرعي ٧ - الكوارث الطبيعية
١٣٧	١٤١-١٤ - ١٢٨-١٤	البرنامج الفرعي ٨ - تدابير الدعم ...
		البرنامج الفرعي ٩ - الادارة البيئية بما
١٤٠	١٥١-١٤ - ١٤٢-١٤	في ذلك القانون البيئي
١٤٥	١٨٣-١٤ - ١٥٢-١٤	البرنامج ٢ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا
١٤٥	١٥٥-١٤ - ١٥٢-١٤	ألف - التنظيم
١٤٦	١٥٨-١٤ - ١٥٦-١٤	باء - التنسيق
١٤٦	١٥٩-١٤	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
١٤٨	١٨٣-١٤ - ١٦٠-١٤	دال - سرد البرامج الفرعية
		البرنامج الفرعي ١ - الهيئات الوائنية
١٤٨	١٦٧-١٤ - ١٦٠-١٤	المعنية بالبيئة
١٤٩	١٧٥-١٤ - ١٦٨-١٤	البرنامج الفرعي ٢ - مكافحة التلوث
		البرنامج الفرعي ٣ - التعليم البيئي
١٥٠	١٨٣-١٤ - ١٧٦-١٤	وتدريب اليد العاملة
١٥٢	٢١٩-١٤ - ١٨٤-١٤	البرنامج ٣ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا
١٥٢	١٨٦-١٤ - ١٨٤-١٤	ألف - التنظيم
١٥٢	١٨٨-١٤ - ١٨٧-١٤	باء - التنسيق
١٥٣	١٨٩-١٤	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
١٥٥	٢١٩-١٤ - ١٩٠-١٤	دال - سرد البرامج الفرعية
		البرنامج الفرعي ١ - اعداد المنظومات
١٥٥	١٩٧-١٤ - ١٩٠-١٤	الشاملة ومشاكل الادارة
		البرنامج الفرعي ٢ - الموارد ومشاكل
١٥٦	٢٠٥-١٤ - ١٩٨-١٤	النفائيات

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
		١٤ - البيئة (تابع)
١٥٨	٢١٣-١٤ - ٢٠٦-١٤	البرنامج الفرعي ٣ - مشاكل تلوث مختارة
		البرنامج الفرعي ٤ - الاعماقيات والمعلومات
١٦٠	٢١٩-١٤ - ٢١٤-١٤	والمعايير
١٦٢	٢٣٥-١٤ - ٢٢٠-١٤	البرنامج ٤ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
١٦٢	٢٢٤-١٤ - ٢٢٠-١٤	ألف - التنظيم
١٦٣	٢٢٦-١٤ - ٢٢٥-١٤	باء - التنسيق
١٦٣	٢٣٥-١٤ - ٢٢٧-١٤	جيم - سرد البرنامج الفرعي
		البرنامج الفرعي - المشاكل البيئية في منطقة
١٦٣	٢٣٥-١٤ - ٢٢٧-١٤	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
		البرنامج ٥ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا
١٦٥	٢٤٩-١٤ - ٢٣٦-١٤	والمحيط الهادئ
١٦٥	٢٣٩-١٤ - ٢٣٦-١٤	ألف - التنظيم
١٦٦	٢٤٢-١٤ - ٢٤٠-١٤	باء - التنسيق
١٦٧	٢٤٩-١٤ - ٢٤٣-١٤	جيم - سرد البرنامج الفرعي
		البرنامج الفرعي - المشاكل البيئية في منطقة
١٦٧	٢٤٩-١٤ - ٢٤٣-١٤	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا
		والمحيط الهادئ
١٧٠	٢٠٥-١٥ - ١-١٥	١٥ - الألفية والزراعة
١٧٠	١٤-١٥ - ١-١٥	البرنامج ١ - مجلس الأغذية العالمي
١٧٠	٣-١٥ - ١-١٥	ألف - التنظيم
١٧١	٧-١٥ - ٤-١٥	باء - التنسيق
١٧٢	١٤-١٥ - ٨-١٥	جيم - سرد البرنامج الفرعي
		البرنامج الفرعي - تنسيق التدابير العالمية
١٧٢	١٤-١٥ - ٨-١٥	لمكافحة الجوع

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
		١٥ - الألفية والزراعة (تابع)
١٧٥	١٥-١٥ - ١٥-١٥	البرنامج ٢ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
١٧٥	١٧-١٥ - ١٥-١٥	ألف - التنظيم
١٧٧	٢٠-١٥ - ١٨-١٥	باء - التنسيق
١٧٧	٢١-١٥	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
١٧٩	٥٤-١٥ - ٢٢-١٥	دال - سرد البرامج الفرعية
		البرنامج الفرعي ١ - السياسة والتخطيط والبرمجة في مجال التنمية الزراعية
١٧٩	٣٠-١٥ - ٢٢-١٥	البرنامج الفرعي ٢ - تشجيع التنمية الريفية المكاملة وتحسين المؤسسات والخدمات الزراعية
١٨١	٣٨-١٥ - ٣١-١٥	البرنامج الفرعي ٣ - التوسع في إنتاج الألفية البرنامج الفرعي ٤ - المؤسسات والخدمات والمرافق التسويقية الزراعية
١٨٣	٤٦-١٥ - ٣٩-١٥	البرنامج الفرعي ٣ - التوسع في إنتاج الألفية البرنامج الفرعي ٤ - المؤسسات والخدمات والمرافق التسويقية الزراعية
١٨٥	٥٤-١٥ - ٤٧-١٥	البرنامج الفرعي ٣ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا
١٨٨	٦٩-١٥ - ٥٥-١٥	ألف - التنظيم
١٨٨	٥٧-١٥ - ٥٥-١٥	باء - التنسيق
١٨٩	٦٠-١٥ - ٥٨-١٥	جيم - سرد البرنامج الفرعي
١٩٠	٦٩-١٥ - ٦١-١٥	البرنامج الفرعي - التطورات الزراعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا
١٩٠	٦٩-١٥ - ٦١-١٥	البرنامج الفرعي - التطورات الزراعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا
١٩٥	١٠٠-١٥ - ٧٠-١٥	البرنامج ٤ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
١٩٥	٧٢-١٥ - ٧٠-١٥	ألف - التنظيم
١٩٧	٧٤-١٥ - ٧٣-١٥	باء - التنسيق
١٩٧	٧٥-١٥	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
١٩٩	١٠٠-١٥ - ٧٦-١٥	دال - سرد البرامج الفرعية

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

الصفحة	المقالات	الفصل
		١٥ - الألفية والزراعة (تابع)
١٩٩	٨٤-١٥ - ٧٦-١٥	البرنامج الفرعي ١ - السياسات والخطط والبرامج الخدمية والزراعية
٢٠١	٩٤-١٥ - ٨٥-١٥	البرنامج الفرعي ٢ - الزراعة والطاقات الانتاجية في أمريكا اللاتينية على المدى الأول
٢٠٣	١٠٠-١٥ - ٩٥-١٥	البرنامج الفرعي ٣ - السياسات الزراعية في أمريكا الوسطى
٢٠٥	١٦٤-١٥ - ١٠١-١٥	البرنامج ٥ - اللجنة الاقتصادية لفرعي آسيا
٢٠٥	١٠٤-١٥ - ١٠١-١٥	ألف - التنظيم
٢٠٦	١١٤-١٥ - ١٠٥-١٥	باء - التنسيق
٢٠٨	١١٥-١٥	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٢١٠	١٦٤-١٥ - ١١٦-١٥	دال - سرد البرامج الفرعية
٢١٠	١٣١-١٥ - ١١٦-١٥	البرنامج الفرعي ١ - التخطيط الزراعي الاقليمي المتكامل
٢١٣	١٤٥-١٥ - ١٣٢-١٥	البرنامج الفرعي ٢ - التعاون الزراعي الاقليمي
٢١٧	١٦٤-١٥ - ١٤٦-١٥	البرنامج الفرعي ٣ - المؤسسات الزراعية والريفية
٢٢٢	٢٠٥-١٥ - ١٦٥-١٥	البرنامج ٦ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
٢٢٢	١٦٩-١٥ - ١٦٥-١٥	ألف - التنظيم
٢٢٥	١٧٢-١٥ - ١٧٠-١٥	باء - التنسيق
٢٢٥	١٧٣-١٥	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٢٢٧	٢٠٥-١٥ - ١٧٤-١٥	دال - سرد البرامج الفرعية
٢٢٧	١٨١-١٥ - ١٧٤-١٥	البرنامج الفرعي ١ - خطة اللوازم الزراعية لآسيا والمحيط الهادئ

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
		١٥ -- الألفية والزراعة (تابع)
٢٢٩	١٨٩-١٥ - ١٨٢-١٥	البرنامج الفرعي ٢ - الأمن الغذائي
٢٣٠	١٩٧-١٥ - ١٩٠-١٥	البرنامج الفرعي ٣ - تحسيـن المنطق والمؤسسات والمعلومات الزراعية
٢٣٢	٢٠٥-١٥ - ١٩٨-١٥	البرنامج الفرعي ٤ - تخطيط التنمية الريفية وإدارتها وتمويلها
٢٣٥	٣١٥-١٦ - ١-١٦	١٦ -- المستوطنات البشرية
٢٣٥	٩٩-١٦ - ١-١٦	البرنامج ١ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
٢٣٥	(ل) ١٤-١٦ - ١-١٦	ألف - التنظيم
٢٤٥	(ف) ١٤-١٦ - (م) ١٤-١٦	باء - التنسيق
٢٤٦	(ر) ١٤-١٦ - (ص) ١٤-١٦	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٢٤٨	٩٩-١٦ - ١٥-١٦	دال - سرد البرامج الفرعية
٢٤٨	٣١-١٦ - ١٥-١٦	البرنامج الفرعي ١ - سياسات واستراتيجيات المستوطنات
٢٥٣	٤٢-١٦ - ٣٢-١٦	البرنامج الفرعي ٢ - تخطيط المستوطنات
٢٥٧	٦٦-١٦ - ٤٣-١٦	البرنامج الفرعي ٣ - المأوى والهياكل الأساسية والخدمات
٢٦٥	٧٨-١٦ - ٦٧-١٦	البرنامج الفرعي ٤ - سياسة استخدام الأراضي
٢٦٩	٨٨-١٦ - ٧٩-١٦	البرنامج الفرعي ٥ - المشاركة الشعبية
٢٧٣	٩٩-١٦ - ٨٩-١٦	البرنامج الفرعي ٦ - المؤسسات والإدارة

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
		١٦ - المستوطنات البشرية (تابع)
٢٧٩	١٦٢-١٦ - ١٠٠-١٦	البرنامج ٢ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
٢٧٩	١٠٤-١٦ - ١٠٠-١٦	ألف - التنظيم
٢٨٠	١٠٨-١٦ - ١٠٥-١٦	باء - التنسيق
٢٨١	١٠٩-١٦	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٢٨٣	١٦٢-١٦ - ١١٠-١٦	دال - سرد البرامج الفرعية
		البرنامج الفرعي ١ - السياسات
٢٨٣	١١٧-١٦ - ١١٠-١٦	والاستراتيجيات والبرامج
٢٨٤	١٢٦-١٦ - ١١٨-١٦	البرنامج الفرعي ٢ - تخطيط المستوطنات
		البرنامج الفرعي ٣ - المأوى والمهاجرين
٢٨٦	١٣٥-١٦ - ١٢٧-١٦	الأساسية والخدمات
		البرنامج الفرعي ٤ - سياسة استخدام
٢٨٧	١٤٤-١٦ - ١٣٦-١٦	الأراضي
٢٨٩	١٥٣-١٦ - ١٤٥-١٦	البرنامج الفرعي ٥ - المشاركة الشعبية
٢٩٠	١٦٢-١٦ - ١٥٤-١٦	البرنامج الفرعي ٦ - المؤسسات والادارة
٢٩٢	٢١٠-١٦ - ١٦٣-١٦	البرنامج ٣ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا
٢٩٢	١٦٦-١٦ - ١٦٣-١٦	ألف - التنظيم
٢٩٣	١٦٩-١٦ - ١٦٧-١٦	باء - التنسيق
٢٩٤	١٧٠-١٦	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٢٩٦	٢١٠-١٦ - ١٧١-١٦	دال - سرد البرامج الفرعية
		البرنامج الفرعي ١ - التصورات والتخطيط
٢٩٦	١٧٨-١٦ - ١٧١-١٦	والسياسات في المدى الطويل
		البرنامج الفرعي ٢ - المشاكل الاجتماعية -
٢٩٧	١٨٦-١٦ - ١٧٩-١٦	الاقتصادية للاسكان
		البرنامج الفرعي ٣ - تطوير مواد البناء
٢٩٩	١٩٤-١٦ - ١٨٧-١٦	وصناعات التشييد

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
		١٦ - <u>المستوطنات البشرية (تابع)</u>
٣٠٠	٢٠٢-١٦ - ١٩٥-١٦	<u>البرنامج الفرعي ٤ - تعزيز التجارة الدولية</u>
		<u>البرنامج الفرعي ٥ - التكامل في تخطيط وتنمية المستوطنات البشرية</u>
٣٠٢	٢١٠-١٦ - ٢٠٣-١٦	
٣٠٤	٢٨٢-١٦ - ٢١١-١٦	<u>البرنامج ٤ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية</u>
٣٠٤	٢١٥-١٦ - ٢١١-١٦	ألف - التنظيم
٣٠٥	٢١٨-١٦ - ٢١٦-١٦	باء - التنسيق
٣٠٦	٢١٩-١٦	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٣٠٨	٢٨٢-١٦ - ٢٢٠-١٦	دال - سرد البرامج الفرعية
		<u>البرنامج الفرعي ١ - سياسات واستراتيجيات المستوطنات</u>
٣٠٨	٢٣٤-١٦ - ٢٢٠-١٦	
٣١٠	٢٥٠-١٦ - ٢٣٥-١٦	<u>البرنامج الفرعي ٢ - تخطيط المستوطنات</u>
		<u>البرنامج الفرعي ٣ - المأوى والهيكل الأساسية والخدمات</u>
٣١٢	٢٥٨-١٦ - ٢٥١-١٦	
		<u>البرنامج الفرعي ٤ - سياسة استخددام الاراضي</u>
٣١٣	٢٦٦-١٦ - ٢٥٩-١٦	
٣١٤	٢٧٤-١٦ - ٢٦٧-١٦	<u>البرنامج الفرعي ٥ - المشاركة الشعبية</u>
٣١٦	٢٨٢-١٦ - ٢٧٥-١٦	<u>البرنامج الفرعي ٦ - المؤسسات والادارة</u>
٣١٧	٢٩٩-١٦ - ٢٨٣-١٦	<u>البرنامج ٥ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا</u>
٣١٧	٢٨٥-١٦ - ٢٨٣-١٦	ألف - التنايم
٣١٧	٢٨٧-١٦ - ٢٨٦-١٦	باء - التنسيق
٣١٨	٢٨٨-١٦	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٣٢٠	٢٩٩-١٦ - ٢٨٩-١٦	دال - سرد البرامج الفرعية
		<u>البرنامج الفرعي - تنسيق المستوطنات البشرية</u>
٣٢٠	٢٩٩-١٦ - ٢٨٩-١٦	
		<u>البرنامج ٦ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ</u>
٣٢٣	٣١٥-١٦ - ٣٠٠-١٦	
٣٢٣	٣٠٣-١٦ - ٣٠٠-١٦	ألف - التنظيم

بيان تفصيلي بالمحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
		١٦ - <u>المستوطنات البشرية (تابع)</u>
٣٢٥	٣٠٦-١٦ - ٣٠٤-١٦	باء - التنسيق
٣٢٥	٣٠٧-١٦	جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
٣٢٦	٣١٥-١٦ - ٣٠٨-١٦	دال - سرد البرنامج الفرعي
٣٢٦	٣١٥-١٦ - ٣٠٨-١٦	<u>البرنامج الفرعي - تنمية المستوطنات البشرية</u>

الفصل ١٣ *

تفانيا التنموية وسياساتها

البرنامج ١ - ادارة الشؤون الدالية الاقتصادية والاجتماعية

ألف - التناهي - م

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٣ - ١ تتولى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي استعراض عمل الامانة في هذا البرنامج . وفيما يتعلق بالجوانب التقنية للعمل ، على الوجه الذي تتصل به بالموضوع ، تساعد هيئتين الهيئتين ، اللجنة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٤/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، التي تجتمع حسب الاقتضاء ، ولجنة التنمية الاجتماعية ولجنة الاستعراض والتقييم ، اللتان تجتمعان مرة كل سنتين ، ولجنة التخطيط الانمائي ، التي تجتمع مرة كل سنة . وقد عقدت لجنة التنمية الاجتماعية دورتها الاخيرة في كانون الثاني /يناير - شباط /فبراير ١٩٧٧ ، وعقدت لجنة الاستعراض والتقييم ولجنة التخطيط الانمائي دورتيهما الاخيرتين في أيار /مايو - حزيران /يونيه ١٩٧٧ وآذار /مارس ١٩٧٨ ، على التوالي . ولم تقم أى من هذه الجهات باستعراض هذه الخطة .

٢ - الامانة

١٣ - ٢ وحدة الامانة العامة المسؤولة عن هذا البرنامج هي مركز التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية ، الذي كان يوجد فيه ، في ١ تموز /يوليه ١٩٧٨ ، ٦٦ وظيفة من الفئة الفنية ، منها ١٧ في أديس أبابا و ٤٩ في مصادره خارجة عن الميزانية . وفي ١ تموز /يوليه ١٩٧٨ ، كان لدى المركز ما يلي من الفروع وموظفي الفئة الفنية (أنظر أيضا الفقرة ١٣ - ٦٤) :

موظفو الفئة الفنية

الميزانية المصادره الخارجة		العادية		الوحدة التنظيمية
عن الميزانية	المجموع			
٣	-	٣		مكتب المدير
٢٠	-	٢٠		فرع الاستعراض والتقييم
١٩	٢	١٧		فرع التخطيط والاسقاطات
١٢	-	١٢		فرع تنمية الموارد البشرية
٨	-	٨		فرع تنمية الموارد المالية
٤	-	٤		الدائرة التقنية للجنة التخطيط الانمائي
٦٦	٢	٦٤		

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الإداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

٣ - ١٣ يشمل الهيكل المقترح للبرنامج كل جوانب الهيكل الإداري الحالي . ذلك أن الهدف من وراء هيكل البرنامج هو أن يتضمن عمليات البحث والتحليل المتعددة التخصصات التي تتناول الجوانب الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة بقصد مساعدة هيئات الأمم المتحدة ذات الاختصاص في مداولاتها السياسية بشأن قضايا التنمية . كما أن الهدف من وراء الهيكل الإداري هو تيسير تنفيذ العمل المتصل بالمواضيع ذات الصلة التي تدخل في إطار هيكل البرنامج . ولا يتوقع أن تكون هنالك صعوبات فيما يتعلق بصياغة البرنامج أو تنفيذه .

٤ - الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من أداة تنفيذ

(أ) الانجازات المتوقعة

٣ - ٤ تتضمن عناصر البرنامج الموصوفة في الفترتين ه ألف - ١٨ و ه ألف - ٥٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (١) أنشطة ذات طابع مستمر . وعليه ، سيتم انجاز المراحل المتكررة للعمل في كل من فترتي السنوات ١٩٧٨ - ١٩٧٩ و ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، مع مراعاة ما يتصل بالموضوع من المقررات الجديدة لمختلف الهيئات .

(ب) اعادة التناوب المقررية

٣ - ٥ لم يصبح في الامكان بعد تحديد عملية اعادة التنظيم الإداري التي قد تكون مطلوبة في ضوء تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ والمقررات ذات الصلة التي قد يتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة العامة

٣ - ٦ سيستفيد المركز من العمل المتصل بالموضوع في الشعب الاخرى التابعة لادارة الشؤون

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦
(١/32/6 and Corr.1 and 2) ، المجلد الاول .

المدولة الاقتصادية والاجتماعية ، ودوائر الخدمات الاستشارية للتخطيط الانمائي التابعة لادارة التعاون التقني لأفراس التنمية ، واللجان الاقليمية وغيرها من هيئات الامانة العامة (بما في ذلك مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة) فيما يتعلق بالتقارير التحليلية التي يتم اعدادها للهيئات المعنية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي . كما سيسعى الى تحسين تبادل المعلومات المتعلقة بالعمل الجارى المشترك بينه وبين مختلف الهيئات الاخرى للامانة ؛ وسيتم القيام بذلك عن طريق افرقة العمل المتعددة التخصصات والموجودة داخل الادارات ، وعن طريق سبل اخرى مباشرة أو غير رسمية بدرجة أكبر . وسيوافي المركز الوحدات المهمة داخل الامانة بالمعلومات التي يتلقاها من الحكومات استجابة الى استفساراته عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وغير ذلك من قرارات الجمعية العامة .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٣ - ٧ سيجرى تبادل المعلومات بصفة مستمرة مع مؤسسات منظومة الامم المتحدة التي تشترك في الدراسات التحليلية المتعلقة بمشاكل التنمية ؛ وسيتم ذلك عن طريق الاجتماعات التي تشرف عليها لجنة التنسيق الادارية ، مثل اجتماعات فرقة العمل المعنية بأهداف التنمية طويلة الاجل والتابعة للجنة التنسيق الادارية ، وعن طريق السبل الثنائية. وسيشارك المركز في الاجتماعات التقنية التي تعقدتها مؤسسات منظومة الامم المتحدة ؛ وستوجه الدعوة لهذه المؤسسات كي تمثل في الاجتماعات التي يوفر المركز لها خدمات تقنية . وعن طريق هذه الاجتماعات ، سيستفيد المركز من تبادل الأفكار والخبرة فيما بين افرقة العمل المعنية بالقضايا ذات الصلة . وسيوفر المركز هذه البيانات في شكل قابل للقراءة بالآلة ومعلومات عن هيكل النماذج الموضوعة تحت تصرفه ، على السواء . أما المؤسسات الأخرى ، فستلقى مساعدة أيضا في استخدام نماذج المدخلات - المخرجات العالمية عندما تطلب هذه المساعدة والكيفية المدلوبة .

جيم - تخصيص الموارد للجرامج الفرعية

١٣ - ٨ من المتوقع أن يكون الاتجاه في توزيع الموارد بالنسب المئوية على النحو المبين بالتقريب في الجدول التالي :

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
(بالنسب المئوية)

	١٩٨٢-١٩٨٣	المصادر	الميزانية الخارجة عن	١٩٨٠-١٩٨١	المصادر	الميزانية الخارجة عن	١٩٧٨-١٩٧٩	المصادر	الميزانية الخارجة عن	المادة الميزانية المجموع
٢٤	٢٥	٢٤	٢٥	١٨	١٩	١	١٩	١٩	١٩	١٩
٢٤	٥٠	٢٣	٢٤	٥٠	٢٣	٢٠	٥٠	١٩	١٩	١٩
١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
١٥	٥٠	١٤	١٥	٥٠	١٤	١٤	٥٠	١٣	١٣	١٣
١٨	١٩	١٨	١٨	١٩	٢٩	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

البرامج الفرعية

- ١ - العلاقات الانسانية فيما بين المناطق ومجموعات البلدان
- ٢ - ترابط العلاقات فيما بين قضايا التنمية
- ٣ - المسائل المالية المحلية والضرورية
- ٤ - مناظير التنمية
- ٥ - رصد وتقييم التنمية في العالم
- ٦ - خدمات الدعم التقني

المجموع

تعكس التحولات الحاصلة في نسب الموارد الموزعة فيما بين البرامج الفرعية في الفترة الممتدة بين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ وفترة الخطة المتوسطة الاجل الجديدة التغيرات التي طرأت على محاور التركيز والتوجيه داخل البرنامج ككل . وستحقق زيادة حصة الموارد المراد تخصيصها للبرنامجين الفرعيين الاول والثاني باجراء تخفيض في حصة الموارد المخصصة للبرنامج الفرعي المتعلق برصد وتقييم الاقتصاد العالمي . وسيتم هذا التخفيض في الاساس باعادة تصميم العمل المتعلق بالرصد والتقييم لكي يركّز بصورة خالصة أكثر من ذي قبل على الاتجاهات العالمية والمشاركة بين الأقاليم ويصبح أكثر اعتماداً على اللجان الإقليمية فيما يتعلق بالاتجاهات في كل بلد على حدة . بيد أن من المرجح أن تنشأ حاجة الى زيادة شاملة نوعاً ما في الموارد من أجل احداث التحول المتوقع في محور التركيز بصورة تامة .

دال - موجز عام للبرنامج

١٣ - ٩ - أمانات اللجنة العامة، في قرارها ٣٦/١٧، بشأن إعادة التشكيل، تصديق الميزان البرنامجي لإدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية . واستناداً الى ذلك أعيد تصميم هذا البرنامج الى حد كبير كي يعكس القصد من وراء القرار فيما يتعلق بالجوانب ذات الصلة بالموضوع من أعمال البحث . وروعي في تصميم هذا البرنامج أربعة اعتبارات هامة : فهو ، أولاً ، يسعى الى ابراز درجة الاستجابة للعمل الحالي الذي يرمي الى تغيير اهتمامات الحكومات . وبالعكس ثانياً ، دفعا جديداً في العمل الذي يستهدف تحليل بدائل السياسة العامة . وثالثاً ، يركز بصورة أكثر من ذي قبل على تحليل ترابط العلاقات العالمية فيما بين البلدان ومجموعات البلدان ، وعلى السياسات التي تؤثر في العلاقات الدولية . ورابعاً ، يسعى الى احداث تكامل تام في تحليل القضايا الاقتصادية والاجتماعية في جميع أجزاء برنامج العمل . ونظراً لما يتسم به هذا البرنامج من طابع قوى متعدد التخصصات ، ومشارك بين القطاعات ، سيبدل جهد خاص ، بالتعاون الوثيق مع جميع الهيئات المختصة في منظومة الامم المتحدة ، لاستحداث الأنشطة التي يتطلبها البرنامج .

١٣ - ١٠ - وعليه ، يتألف هذا البرنامج من مجموعة برامج فرعية . وبالرغم من أن بعض هذه البرامج الفرعية مماثل للبرامج الفرعية السابقة ، الا أنها تتضمن تغييرات ناشئة عن اعادة تجميع الأنشطة والتحولات الحاصلة في الاهتمام . وكما وضع أدناه ، فان مجموعة البرامج الفرعية الجديدة تستتبع احداث تغييرات كبيرة في تخصيص الموارد . وبالإضافة الى اعادة اصدار الدراسات التي يجدر الاضطلاع بها في اطار هذا البرنامج في وثائق مستنسخة ، ستنشر الدراسات التي تستحوذ على اهتمام عام أوسع نطاقاً عن طريق وسائل منها " دراسة الاحوال الاقتصادية في العالم " ، و " التقرير عن الاحوال الاجتماعية في العالم " ، و " مجلة التخطيط الإنمائي " .

٥١٠ - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - العلاقات الانمائية فيما بين المناطق ومجموعات البلدان

(أ) الهدف

١٣ - ١١ يهدف هذا البرنامج الى مساعدة البلدان في دراسة علاقاتها الانمائية الدولية ، وفي تحديد المصالح المشتركة بينها ، وفي تعزيز سياسات التعاون الدولي التي تصود بالفائدة عليها ، وخاصة التعاون فيما بين البلدان النامية ، وذلك في اطار نظام اقتصادى دولي جديد .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣ - ١٢ ان اقامة نظام عالمي أكثر انصافا يتطلب احداث تغييرات كبيرة ، كمية ونوعية ، في مختلف أشكال العلاقات الدولية . ذلك أن عملية التنمية في كل بلد تتأثر بالأحداث والسياسات الجارية في باقي العالم . وبالإضافة الى ذلك فان الأحداث التي تجرى في الاقتصاد الدولي تؤثر على الاحوال الاجتماعية - الاقتصادية للشعوب ، وعلى فرصها في العمالة والدخل ، ومستويات المعيشة والرفاه العام . لذا توجد ضرورة لتطوير السياسات بصورة مستمرة لتأمين أن تمضي عمليات توسيع وتنويع وترابط الاقتصاد العالمي بطريقة دينامية ومنصفة ، مما يعود بالفائدة على جميع الامم والشعوب . لذا ، يعتبر تكييف هياكل الانتاج الوطنية على التغييرات الخارجية تكييفاً تدريجياً شرطاً ضرورياً لتوسيع التجارة العالمية . ذلك أن امكانية الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ، الشيء الذى تحتاج اليه البلدان النامية بصفة خاصة ، لا تعتبر مسألة سياسات تجارية فحسب وانما أيضا سياسات تمس التكييف على الصعيد المحلي .

١٣ - ١٣ لذلك فان العلاقات النقدية والمالية الدولية التي تكون مستقرة ومنصفة على حد سواء ، لا تعتبر أقل ضرورة لتوسيع الاقتصاد العالمي . فالبلدان النامية تحتاج الى نقل الموارد المالية بصورة وافية بالفرغ لتمكينها من مواجهة حالات العجز في ميزان المدفوعات خلال فترات التحول المحلي السريع . لذا تعتبر المنح وغيرها من أشكال المساعدة الميسرة على جانب خاص من الأهمية بالنسبة للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض . كما أن من الضروري أيضا تحديد مدى ملائمة توزيع الموارد الخارجية فيما بين القطاعات على الاولويات والاهتمامات الوطنية والدولية . ذلك أن العلاقات الانمائية فيما بين المناطق ومجموعات البلدان تتجاوز الى حد بعيد التدفقات السلعية والمالية . ان استحداث قدرات بحثية تستند الى مبدأ الاعتماد الذاتى من جانب المناطق ومجموعات البلدان ، ومن جانب البلدان كل على حدة ، ليعتبر وسيلة بعيدة الأثر وقوية لتعزيز الاقتصاد العالمي . ومن الامور ذات الصلة نقل التكنولوجيا ، والنقل العكسي للتكنولوجيا (استنزاف الامنة) ، وهجرة الصمال غير المهرة . كذلك توجد ضرورة ملحة لتعزيز الاعتماد الذاتى الجماعى والتعاون فيما بين البلدان النامية . وتشمل المشكلة التي يلزم التصدى لها في هذا المجال جميع المسائل من تعزيز التعاون في مجال الأنشطة كل على حدة الى تنسيق الخطط الانمائية الوطنية ووضع خطط للتكامل الاقتصادى على الصعيد الاقليمي ودون الاقليمي .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ١٤ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ (٢) و ٣١٧٧ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخ في ١ أيار / ماي - ١٩٧٤ ، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، و ٣٤٤٢ (د - ٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، و ١١٩ / ٣١٦ المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، و ١٨٠ / ٣٢٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١٩٢ / ٣٢٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ؛ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢٧٣ (د - ٤٣) المؤرخ في ٤ آب / أغسطس ١٩٦٧ (١) ، و ١٤٣٠ (د - ٤٦) المؤرخ في ٦ حزيران / يونيه ١٩٦٩ (١) ، و ١٥٤١ (د - ٤٩) المؤرخ في ٣٠ تموز / يوليه ١٩٧٠ (١) ، و ١٧٦٥ (د - ٥٤) المؤرخ في ١٨ أيار / مايو ١٩٧٣ ، و ٢٠٠١ (د - ٦٠) المؤرخ في ١٢ أيار / مايو ١٩٧٦ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٣ - ١٥ سيكون قد تم القيام ، في اطار الاعمال التحضيرية لصياغة استراتيجية انمائية جديدة ، بعمل يتناول جوانب العلاقات الانمائية فيما بين الاقاليم ومجموعات البلدان . وسيعرض هذا العمل جميع القضايا والسياسات الرئيسية ، وجوانب البيئة الاقتصادية الخارجية (التجارة الدولية والمسائل المالية) التي تؤثر تأثيرا عميقا على عملية التنمية ، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ونقل التكنولوجيا ، وسيكون قد تم الفراغ من بعض دراسات للجنة التخطيط الانمائي عن آثار التغذية المرتدة التي تلحق بالبلدان المتقدمة النمو نتيجة السياسات المنصوص عليها في النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

' ٢ ' فترة السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٣ - ١٦ ستجرى في كل فترة من الفترتين ، دراسات عن جوانب معينة من العلاقات الانمائية كما هي معددة في طلبات الجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والهيئات الاخرى ، أو نتيجة للقضايا الاقتصادية التي تبرز الى حيز الوجود ، وستقدم هذه الدراسات الى الهيئات المعنية .

' ٣ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٣ - ١٧ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(٢) ولاية يزيد عمرها على خمس سنوات .

(هـ) الأثر المتوقع

١٣ - ١٨ من المتوقع أن يسهم هذا التحليل في وضع وتنفيذ تدابير وطنية ودولية جديدة من شأنها حفز عملية التقدم في البلدان النامية ، وفي توسيع الاقتصاد العالمي ، وتوزيع مكتسباته بصورة منصفة ، وبذا يتيسر بروز أنماط من النشاط تتمشى وأهداف نظام اقتصادى دولي جديد .

البرنامج الفرعى ٢ - ترابط العلاقات فيما بين قضايا التنمية

(أ) الهدف

١٣ - ١٩ الهدف من هذا البرنامج الفرعى هو تعيين التدابير التي يمكن اتخاذها على الصعيد الوطني أو الدولي لتعزيز النمو الاقتصادى والعدالة الاجتماعية في إطار نظام عالمي أكثر انصافاً ، وذلك عن طريق مقارنة وتقييم التجربة المكتسبة في مجال وضع وتنفيذ الخطط والسياسات الانمائية الشاملة .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣ - ٢٠ ان وضع استراتيجيات وخطط انمائية تناسب الموارد والاهداف الوطنية ، وتكييفها على التغييرات التي تحدث في العلاقات الاقتصادية الدولية ، يشكل تحدياً متزايد الصعوبة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء . لذا ينبغي في هذه الاستراتيجيات والخطط الالتفات الى القضايا الاكثر إلحاحاً مثل البطالة ، وانخفاض الانتاجية ، والفقر ، جنباً الى جنب مع محاولة بناء القدرة على التنمية الطويلة الاجل والمستمرة . هذا ، بالإضافة الى ضرورة تحقيق نمو اقتصادى معجل جنباً الى جنب مع اجراء التحولات والتغييرات الهيكلية اللازمة في القيم والمؤسسات . ان توزيع فرص التنمية وفوائدها على الصعيد الدولية والوطنية ، على نحو أكثر انصافاً ، يتطلب سياسات اقتصادية واجتماعية ناشئة يصعب التحقق من شروطها والنتائج المترتبة عليها . لذا ، لا بد من تحديد الخيارات والاولويات في سياق دولي يتسم بتزايد الترابط ، والتغير ، والغموض . فكلما أصبحت المجتمعات أكثر تنوعاً من الناحية الاجتماعية ، وأكثر تعرضاً للتأثيرات الخارجية من الناحيتين الثقافية والاقتصادية ، كلما تطلبت حالات الاختلال التي تميز عملية التنمية تحديداً أكثر وضوحاً وتخطيطاً أفضل . وشمة ضرورية مستمرة لدراسة ترابط العلاقات فيما بين القطاعات والقضايا الرئيسية في عملية التنمية . كما أنه يلزم ، بالنسبة الى طائفة كبيرة من قضايا التنمية ، تقييم طابع ومدى تأثير التدابير الدولية على السياسات المشتركة بين القطاعات ، وتحديد أطر التوصيات التي ترمي الى تعزيز نطاق وفعالية هذه التدابير .

١٣ - ٢١ والشاكل التي يتعين التصدى لها من أجل تيسير وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط انمائية تستجيب لهذه التحديات ، تتصل بثلاثة من مجالات السياسة ، هي : '١' ايجاد نمط

معجل ومتوازن للنمو الاقتصادي والتغيير الاجتماعي ، و ' ٢ ' استخدام الموارد وتوزيع فوائد التنمية توزيعاً منصفاً ، و ' ٣ ' تطوير اشكال التنظيم الاجتماعي للسمي الى تحقيق أهداف التنمية المتعددة الجوانب . وسيشكل تحليل ترابط العلاقات في مجالات السياسة هذه المحور الاساسي لهذا البرنامج الفرعي .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ٢٢ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخ في ١ ايار / مايو ١٩٧٤ ، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، و ٣٣٤٥ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، و ٣٤٠٩ (د - ٣٠) المؤرخ في ٢٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، و ١١٧ / ٣٢ المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١٢٩ / ٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٧٤ (د - ٦٢) المؤرخ في ١٣ ايار / مايو ١٩٧٧ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٣ - ٢٣ ستكون الهيئات الدولية الحكومية قد نظرت ، بنهاية عام ١٩٧٩ ، في التوصيات المتعلقة بطائفة قضايا التنمية المطروحة أمام المجتمع العالمي خلال عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني . كما سيكون قد تم تعيين القضايا التي تبرز الى حيز الوجود خلال عقد الثمانينات ، والفراغ من العمل التقني المتعلق بصياغة استراتيجية انمائية دولية جديدة ، ولا سيما فيما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي الشامل ونسب الاستثمار ، والتكيفات الهيكلية في الميدان الصناعي ، وهياكل الانتاج ، والعلاقات فيما بين القطاعات الرئيسية . وسيكون قد أجرى تحليل لسمات ومشاكل البلدان منخفضة الدخل . وبالإضافة الى ذلك سيكون قد تم الفراغ من تقييم تنفيذ الطوائف الصريضة للاهداف الواردة في اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، ومن اعداد " تقرير عام ١٩٧٨ عن الاحوال الاجتماعية في العالم " والتقارير المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية الوطنية . أما التقارير المتعلقة بقضايا مثل توزيع الدخل القومي ، والاستراتيجيات الشاملة ، والتنمية الريفية ، والتدابير والمشاركة على المستوى الشعبي ، فستكون متوفرة أيضاً كأساس لاجراء مزيد من التحليل للاهتمامات الانمائية الشاملة .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٣ - ٢٤ ستركز مجموعة أولى من الدراسات على تحليل النمو الاقتصادي والتغيير الاجتماعي . وستجرى دراسة للعلاقات بين هياكل الانتاج الصناعي والزراعي ، وايجاد فرص للصناعة ، ودور التعليم

والتدريب في ايجاد حوافز ومواقف من شأنها أن تؤدي الى تكوين نمط متوازن للتنمية . وستكـون احدى المجالات ذات الصلة بهذه الدراسة تأثير التوزيع المكاني للاستثمارات والانشطة الاقتصادية على عمليات الهجرة والتحصن الداخلية . كما سيجرى تحليل الآثار القطاعية لبرامج التنمية الريفية والأثر الذي يلحق بالتنمية الريفية من جراء الاسعار الدولية للسلع الاساسية . كما ستجرى دراسة عن التأليف المناسب ، في أطراف اجتماعية - اقتصادية مختلفة ، بين وسائل منها السياسات الضريبية وسياسات التجارة الخارجية والقطع الاجنبي وتحديد الاسعار من زاوية أثرها على أهداف التنمية الشاملة ، قصيرة الأجل وطويلة الأجل . وستتم دراسة أخرى عن التكييفات الهيكلية التي تنطوي عليها التفسيرات المقترحة في أنماط الانتاج الصناعي على نطاق العالم .

١٣ - ٢٥ وستتولى مجموعة من الدراسات الموجهة نحو تحديد السياسات العامة معالجة العلاقة بين استخدام الموارد وتوزيع منافع التنمية . وستجرى مقارنة وتحليل الاستراتيجيات المتبعة والمتصورة من جانب البلدان على مختلف مستويات التنمية الاقتصادية ، وذلك من زاوية العلاقة بين معدلات وأنماط النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والمنافع الاجتماعية والاقتصادية . وسيولى اهتمام خاص لاستخدام الحوافز لتشجيع على الابتكار وزيادة الانتاجية . كما ستجرى دراسة عن أثر السياسات الابتكارية المتعلقة بانتاج وتقديم الخدمات الاجتماعية على التنمية الشاملة . وسيولى اهتمام خاص للاستراتيجيات والسياسات التي تلائم أحوال البلدان ذات الدخل المنخفض .

١٣ - ٢٦ وهناك مجموعة ثالثة من الدراسات التي يزمع الاضطلاع بها تتصل بأشكال التنظيم الاجتماعي التي تساعد على النمو الاقتصادي وتحقيق الانصاف . كما سيتم بحث المزايا والعيوب المرتبطة بتنمية المؤسسات اللامركزية التي تفضي الى المشاركة والمبادرة وتحقيق القيم الفردية مسن ناحية مقابل مزايا وعيوب الدور المتعاطم للحكومات المركزية ، وهو دور يفرضه تعقد قضايا التنمية ، من ناحية أخرى . واستنادا الى التجربة الوطنية المختارة ، سيشعر في عمل يتناول وسائل التخطيط المحلي للمناطق الحضرية والريفية ذات الدخل المنخفض . وسيستمر تحليل التقدم المحرز في مجال الاصلاح الزراعي ، وتحليل دور التعاونيات .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٣ - ٢٧ وستطرق قضايا مماثلة ذات طابع مشترك بين القطاعات ، حسب الاقتضاء . وستستمر الدراسات المقترحة أعلاه ، طالما بأن سماتها المحددة تتوقف على الواجهة التي تحددها الهيئات الدولية الحكومية التي تتولى معالجة قضايا التنمية الشاملة .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٣ - ٢٨ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(٥) الأثر المتوقع

١٣ - ٢٩ من المتوقع أن تساعد الدراسات عن القضايا متعددة الأبعاد التي تواجه عملية التنمية، وعن فعالية السياسات الوطنية المتبعة في مجابهة هذه القضايا، وعن تدابير الدعم الدولية، فسي وضع تدابير وبرامج مقبلة على الصعيد الوطنية والدولية على حد سواء. كما ينبغي لتحليل السياسات القائمة على تجربة البلدان المختلفة أن يساعد الحكومات في اختيار الوسائل السياسية التي تلائم احتياجاتها وظروفها الخاصة.

البرنامج الفرعي ٣ - المسائل المالية المحلية والضريبية

(أ) الهدف

١٣ - ٣٠ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو المساعدة في صياغة تدابير ضريبية ومالية من شأنها أن تسهم في تعبئة حجم أكبر من الموارد المالية العامة والخاصة، الداخلية والخارجية على حد سواء، من أجل التنمية، ومن شأنها أن تشجع على توزيع الدخل توزيعاً أكثر انصافاً.

(ب) المشاكل المطروقة

١٣ - ٣١ أدت عملية إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الى تساؤلات كثيرة بشأن ملائمة وفعالية السياسات والآليات والممارسات الضريبية والمالية القائمة، بما في ذلك تلك المتصلة بالمساعدة الانمائية الرسمية، وتدفقات رأس المال الخاص، والجوانب الضريبية لتوزيع الدخل والثروة وتعبئة الموارد المالية المحلية. ذلك أنه بالرغم من أن معظم البلدان النامية قد سلمت بضرورة تكملية المساعدة الانمائية الرسمية بالاستثمار الخارجي في مباديء وشروط، تكون مقبولة سياسياً وتعود عليها أيضاً بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها واجهت عدداً من المشاكل التي قد تحدث أثراً ضاراً بهذا الاستثمار. ومن المشاكل الرئيسية مشكلة تتعلق بما للسياسات الضريبية للبلد المصدر لرأس المال من آثار على الاستثمار الأجنبي. وهناك مشكلة أخرى تنبع من الشك الذي يعيد بما يكون للحوافز الضريبية التي توفرها البلدان النامية من أثر إيجابي على القرارات الاستثمارية.

١٣ - ٣٢ وفي السنوات الأخيرة أولى اهتمام متزايد بضرورة زيادة المنافع الاجتماعية للتدفقات المالية المتاحة الى أقصى حد. لهذا، كان شمة انشغال متزايد بتقييم آثار التدابير الضريبية والانفاقية من أجل تحسين الانصاف في توزيع الدخل. ويتضمن ذلك تعيين أنواع السياسات الضريبية التي يمكن أن تساعد، بأقصى درجة من الفعالية، في تعزيز توزيع الدخل والثروة بصورة أكثر اتزاناً. ويمكن بنفس القدر تيسير هذا الأمر بإحداث اصلاحات في اجراءات الميزانية من شأنها أن تجعل الميزانية أداة سياسية رئيسية للجمع بين النمو وتوزيع الدخل والثروة توزيعاً منصفاً.

١٣ - ٣٣ وتدرك البلدان النامية ادراكاً تاماً أنها تتحمل التبعة الأساسية عن تمويل التنمية فيها، وأنه يجب عليها، لذلك، أن تستمر في اتخاذ تدابير قوية لتحقيق تعبئة أتم لكامل طائفة

الموارد المالية المحلية الموجودة فيها . بيد أن جهودها الرامية لتحقيق هذه الغاية قد يعميقها الافتقار الى اقتراحات كافية عملية فيما يتعلق بالسياسة العامة ، تستطيع هذه البلدان ، اذا ما رغبت في ذلك ، استخدامها كمرجع عند صياغة السياسات المتعلقة بتعبئة المدخرات الخاصة والعامة ، ولا سيما المدخرات الفردية ومدخرات مشاريع القطاع العام .

(ج) السند التشريحي

١٣ - ٣٤ يستمد السند التشريحي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ ، الفقرتان ٤١ و ٥٠ ؛ و ٣٢٠٢ (د - ٦٤) المؤرخ في ١ أيار / مايو ١٩٧٤ ، الجزء " ا " و "ب" ؛ و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، الجزء " ا " و "ب" ؛ و ١٧٤ / ٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، الفقرة ٥ ؛ و ١٧٩ / ٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ؛ وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٦٥ (د - ٥٤) المؤرخ في ١٨ أيار / مايو ١٩٧٣ ، الفقرتان ١ و ٢ ؛ و ٢٠٠٧ (د - ٦٠) المؤرخ في ١٣ أيار / مايو ١٩٧٦ ؛ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤ / ١٩٧٨ المؤرخ في ٨ أيار / مايو ١٩٧٨ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٣ - ٣٥ سيكون قد أعد كتيب عن التفاوض بشأن المعاهدات الضريبية الثنائية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، وقد تم الى لجنة الصياغة التي أنشأها فريق الخبراء المعني بالمعاهدات الضريبية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وسيكون العمل المتعلق باعداد مشروع أولي لاتفاقية ثنائية نموذجية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو من أجل تفادي الازدواج الضريبي قد قطع شوطا بعيدا .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٣ - ٣٦ سيجري ، كجزء من عملية استكشاف الوسائل الممكنة لزيادة المساعدة الانمائية التيسيرية ووضعها على أساس أكثر ثباتا ، اعداد دراسة عن امكانية فرض أنواع معينة من الضرائب التي تفرضها وتجبها الحكومات استجابة لدعوة من المجتمع الدولي . كما سيشروع في عمل يتناول اجراء دراسة عن الطرق والوسائل الممكنة لتسيير اجراءات وضع الميزانيات في البلدان المتبرعة والمستفيدة على حد سواء كي يتسنى بذلك جعل تدفق واستخدام المساعدة الانمائية الرسمية يستندان الى قاعدة أكثر قابلية للتنبؤ بها ، ووضعها في اطار واقعي أوسع نطاقا . وسيشروع في عمل يتناول دراسة استقصائية مقارنة للسياسات الضريبية الحالية للبلدان المصدرة لرأس المال . كما ستعد دراسة عن أنماط

الانفاق العام ، ولا سيما الانفاق في المجال الاجتماعي ، بقصد تقييم الطرق التي توزع بها فوائدها هذا الانفاق فيما بين السكان . وسيستمر العمل المتصل بالادخارات الفردية مع صياغة اقتراحات اضافية تتعلق بالسياسة العامة بشأن تعبئة هذه الادخارات .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٣ - ٣٧ سيتم الفراغ من الدراسة المذكورة أعلاه عن الطرق والوسائل الممكنة لتفجير اجراءات وضع الميزانيات في البلدان المتبرعة والمستفيدة على حد سواء ، والدراسة الاستقصائية المقارنة للسياسات الضريبية الحالية للبلدان المصدرة لرأس المال . وستعد دراسة عن تحديد الاسعار في القطاع العام وسياسات منح الاعانات المالية والسياسات المالية للمشاريع العامة . وسيجرى تقييم فعالية الحوافز المتعلقة بالاستثمار ، وخاصة الحوافز الضريبية الممنوحة من جانب البلدان النامية ، مع ايلاء اهتمام خاص للعلاقة بين حوافز الاستثمار والتدفقات الاستثمارية .

' ٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجع أن تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

١٣ - ٣٨ أدى برنامج العمل الشامل الذي تضطلع به في هذا الميدان لجنة التنمية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وفريقها العامل المعني بإمكانية الوصول الى أسواق رؤوس الاموال الى جعل العمل المتعلق بإمكانية وصول البلدان النامية الى أسواق رأس المال ذات فائدة حدية . وستجرى متابعة هذا العمل عن كثب كي تقدم ، عند اللزوم ، اقتراحات فيما يتعلق بأية أنشطة تكميلية قد تضطلع بها الامم المتحدة .

(٥) الأثر المتوقع

١٣ - ٣٩ من المتوقع أن توفر الدراسات المتصلة بالمساعدة الانمائية الرسمية نتائج من شأنها ، اذا ما أخذت بها الحكومات ، أن تساعد في جعل تدفق واستخدام هذه المساعدة يستند الى أساس أكثر قابلية للتنبؤ به وثابت ومستمر . كما أن من المتوقع أن يؤدي العمل المتعلق بالسياسات الضريبية للبلدان المصدرة لرأس المال والازدواج الضريبي الى صياغة توصيات في السياسة العامة يمكن توقع أن تؤدي الى زيادة تدفق الاستثمار الانمائي الى البلدان النامية ، اذا ما أخذ بها . ومن المتوقع أيضا أن يؤدي العمل المتصل بتوزيع الدخل الى توصيات في السياسة العامة تستهدف مساعدة البلدان النامية في تحقيق توزيع الدخل والثروة وفرص العمالة توزيعا أكثر انصافا .

البرنامج الفرعي ٤ - مناظير التنمية

(أ) الهدف

٤٠-١٣ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو المساعدة على دراسة استراتيجيات وسياسات عامة بديلة ، على الصعيدين الوطني والدولي كليهما ، ترمي الى ايجاد حلول لمشاكل التنمية الرئيسية . وتحقيقا لهذه الغاية ، سيتم اعداد مناظير للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم في الأجلين الطويل والمتوسط ، مع مراعاة خصائص الاقاليم المختلفة ، ومجموعات البلدان ، والقطاعات .

(ب) المشاكل المطروقة

٤١-١٣ أصبحت البلدان تدرك ادراكا متزايدا ضرورة ان تأخذ في الاعتبار ، لدى القيام بوضع خططها وسياساتها الخاصة ، الاتجاهات المتوسطة الاجل والطويلة الاجل في باقي أنحاء العالم على الصعيد الكلي وفي القطاعات الرئيسية على حد سواء ؛ ويصدق الشيء ذاته على المجتمع الدولي . لذا ، أصبحت الدراسات المنظورية الشاملة ، التي ترمي الى استكشاف ما قد يحدث في المستقبل استنادا الى افتراضات بديلة معقولة ، تشكل عنصرا لازما لعملية اتخاذ القرارات على الصعيدين الوطني والدولي كليهما . ويمكن فيما بعد الاستفادة من نتائج هذه الدراسات في العمل التحليلي المضطلع به في اطار البرامج الفرعية الاخرى ذات الصلة . وبالإضافة الى ذلك ، ونظرا لطابع هذه الدراسات الحالي والمشارك بين القطاعات ، فيمكن لها ان تساعد المؤسسات الاخرى الداخلة في منظومة الامم المتحدة في استحداث ما يخصها من مجموعات تكميلية ومتسقة من الدراسات المنظورية .

(ج) السند التشريعي

٤٢-١٣ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ ، الفقرات ٧٣ - ٧٧ (٣) ، و ٣٢٠١ (د - ٦) ، و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار / مايو ١٩٧٤ ، و ٣٥٠٨ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، الفقرة ٣ ؛ و ٥٧ / ٣٢ المؤرخ في ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، الفقرة ٢ ؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٩٠ (د - ٦٣) المؤرخ في ٢٥ تموز / يولييه ١٩٧٧ ، الفقرة ٤ .

(٣) مثله .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

٤٣-١٣ سيكون قد تم ، في نهاية عام ١٩٧٩ ، توسيع نطاق النموذج العالمي للمدخلات - المخرجات ، واستكمال قاعدة معلوماته ؛ واستخدام نتائج العمل القائم على النموذج الاقتصادي - الرياضي العالمي والنموذج العالمي للمدخلات - المخرجات في اعداد اطار لخطط العمل داخل منظومة الامم المتحدة . كما سيكون قد تم توسيع نطاق نموذج " لينك " الدولي ، بصفة أساسية ، لمعالجة المشاكل المتوسطة الاجل . وسيتم كذلك اجراء مشاورات مع هيئات الامم المتحدة الاخرى ، وتبادل المعلومات المتعلقة بالتقنيات والنتائج ، وذلك عن طريق فرقة العمل المعنية بالاهداف الطويلة الأجل والتابعة للجنة التنسيق الادارية .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٤٤-١٣ سيستمر العمل المتعلق بتطوير وتوسيع النماذج لاستخدامها في اعداد الدراسات المنظورية . وسيستخدم هذا العمل في صياغة مناظير اقتصادية - اجتماعية أخرى من شأنها أن تساعد في دراسة القضايا المعقدة . كما ستبذل محاولات لتضمين هذه المناظير مزيداً من المتغيرات الاجتماعية .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٤٥-١٣ سيجرى تكليف هذه النماذج في ضوء المقررات التي تتخذها الهيئات الدولية الحكومية بشأن اهداف وسياسات التنمية لعقد الثمانينات . وفي هذا الصدد ، ستراعى البيانات الجديدة ، وتجري دراسات عن امكانية تضمين هذه النماذج متغيرات كمية جديدة ذات طابع اجتماعي - اقتصادي .

' ٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدها حدية ، وموجيها التشريعي

٤٦-١٣ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

٤٧-١٣ سيزود هذا البرنامج الفرعي الحكومات ، عن طريق التقارير المتعلقة بمناظير التنمية العالمية والقطاعية والاقليمية ، باطار يرمي الى مساعدتها في مهمة مراعاة الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الخارجية في عملياتها المتعلقة باتخاذ القرارات .

البرنامج الفرعي ٥ - رصد وتقييم التنمية في العالم

(أ) الهدف

٤٨-١٣ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى رصد وتقييم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم من اجل مساعدة الهيئات الدولية الحكومية في تحليل ومناقشة القضايا الحالية والناشئة وفي استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات الانمائية الدولية ، وبرنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد وغيره من برامج عمل المجتمع العالمي المتعلقة بقضايا التنمية .

(ب) المشاكل المطروقة

٤٩-١٣ يشعر المجتمع الدولي بالقلق ازاء الاختلافات القائمة فيما بين البلدان في مواجهة التقدم الاجتماعي والاقتصادي ، وازاء التقدم الذى يجرى احرازه في مجال اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وفي عالم مترابط ، تدرك البلدان أيضا ، كل على حده ، ادراكا متزايداً ، أهمية الاتجاهات والسياسات السائدة في باقى العالم بالنسبة لها وذلك لأن هذه الاتجاهات والسياسات تؤثر على التنمية في الأمد الطويل وعلى الاحتمالات الأقصر أجلا في تلك البلدان ، على حد سواء . لذلك ، يلزم رصد وتحليل التطورات التي تحدث في الانتاج والتجارة والدخل والعمالة في العالم بصورة شاملة من أجل ادارة الاقتصاد العالمي ادارة فعالة واحداث التحسين الاجتماعي . ومن ثم ، توجد ضرورة لاستعراض وتحليل الاتجاهات في المدى الأبعد والتقدم المحرز في تنفيذ السياسات الدولية المتفق عليها ، على حد سواء ، واستعراض وتحليل التطورات التي تحدث في المدى الأقرب .

(ج) السند التشريعي

١٣-٥٠ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات الجمعية العامة ١١٨ (د-٢) ، الفقرة ٣ (٤)؛ و ٢٦٢٦ (د-٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ ، الفقرة ٨٣ (٥)؛ و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخ في ١ أيار / مايو ١٩٧٤ ، الجزء 'تاسعا' ، الفقرة ٨؛ و ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، المادة ٣٤؛ و ٣٨/٣١ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، الفقرة ٥؛ و ٨٤/٣١ المؤرخ في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، الفقرة ١١؛ و ١٨٢/٣١ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، الفقرتان ١ و ٣؛ و ١٧٤/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، الفقرة ٩ .

(٤) مثله .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٣-٥١ سيكون قد تم الفراغ ، في نهاية عام ١٩٧٩ ، من العملية الرابعة (والأخيرة) لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في إطار الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، و " تقرير عام ١٩٧٨ عن الحالة الاجتماعية في العالم " ، و " دراسة عام ١٩٧٩ للأحوال الاقتصادية في العالم " .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٣-٥٢ سيتم الاضطلاع بدراسة عن اتجاهات واحتمالات التنمية في العالم من حيث الكمية والسياسات الدولية والوطنية على حد سواء . وستعرض النتائج على الهيئات المختصة لمساعدتها في مداولاتها المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية الدولية وباستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برامج عمل المجتمع الدولي ذات الصلة بالموضوع . وسيتم هذا العمل على تقارير أكثر تفصيلاً ستعدها اللجان الإقليمية وكذلك الهيئات الأخرى . وسيحاول هذا العمل ان يعرض جميعه على المستوى العالمي ، ولن يعرض بعد الآن بعض المعلومات التفصيلية المتعلقة بالبلدان والتي قدمت في الماضي . وفي إطار الحدود المنصوص عليها بموجب الولايات التشريعية ، سيجرى بحث نطاق تبسيط اجراءات التقارير المختلفة المتعلقة برصد وتقييم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم . وسيتم استخدام النماذج التحليلية ، كنموذج " لينك " الدولي وتوسيعها من اجل اجراء تحليل كمي للاحتتمالات قصيرة الأجل في العالم .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٣-٥٣ سيجرى تنظيم عمليات رصد وتقييم التقدم المحرز في إطار الاستراتيجية الانمائية الدولية . وسيستمر العمل العام المتعلق باتجاهات واحتمالات التنمية في العالم . وسيتم عرض نتائج هذه الأنشطة على الهيئات المعنية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي في العالم ، ونشرها ، على نطاق أوسع ، عن طريق المبيعات والمنشورات المناسبة .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٣-٥٤ جميع الأنشطة الواردة في هذا البرنامج الفرعي تهم الحكومات ، على النحو المبين في الولايات ذات الصلة بالموضوع والصادرة عن الهيئات التشريعية .

(هـ) الاثر المتوقع

١٣-٥٥ من المتوقع ان يساعد العمل الذي سيجرى القيام به في إطار هذا البرنامج البلدان

في تقييم الحالة والاحتمالات الاقتصادية والاجتماعية في العالم، والتقدم المحرز في تنفيذ برامج عمل الجمعية العامة المتعلقة بقضايا التنمية، وتحسين صياغة السياسات العامة وتنفيذها.

البرنامج الفرعي ٦ - خدمات الدعم التقني

(أ) الهدف

١٣-٥٦ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تجهيز المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة بالموضوع بالحاسبة الالكترونية والى توفير خدمات البرمجة والتجهيز اللازمة لهذه المؤشرات كقاعدة للدراسات التحليلية المضطلع بها في اطار برامج فرعية اخرى ومن اجل دعم تبادل المعلومات داخل منظومة الامم المتحدة .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣-٥٧ توجد معلومات كمية وفيرة في سجلات منظمة للبيانات تحتفظ بها الوكالات الدولية والدولية الحكومية، ويجرى تبادل هذه المعلومات بصورة موسعة. بيد أن هذه البيانات القابلة للقراءة بالآلة لا توجد، عادة، في الشكل اللازم لاستخلاص مؤشرات للتنمية يمكن مقارنتها على مدى الزمن وفيما بين البلدان، على حد سواء. ومن اجل دعم عمل البرامج الفرعية الاخرى، لا بد من تجهيز بيانات التنمية بصورة مستمرة واستكمالها كي تستخدم في تحليل الاتجاهات الحالية والناشئة وفي دراسة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من آثار متعلقة بالسياسات العامة. ومن اجل استخدام هذه المعلومات الكمية استخداما تاما في الدراسات المضطلع بها في اطار برامج فرعية اخرى، لا بد أيضا من توفير الخدمات في مجالي البرمجة والدعم الاداري كي يتسنى بذلك النظر في طائفة من البدائل على اساس تجريبي سليم. ومؤشرات التنمية القابلة للقراءة بالآلة والتي يجري تجهيزها في اطار هذا البرنامج الفرعي تقدم لوحدها اخرى في منظومة الامم المتحدة عن طريق المكتب الاحصائي.

(ج) السند التشريعي

١٣-٥٨ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠، و ٣٢٠٢ (د١ - ٦) المؤرخ في ١ ايار/مايو ١٩٧٤، و ٣٣٦٢ (د١ - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥، و ٨٣/٣١ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦، و ٥٧/٣٢ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧، و ١٧٤/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧.

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٣-٥٩ سيكون قد تم استكمال وتوسيع نطاق مؤشرات التنمية الموحدة والمجهزة بالحاسبة الالكترونية لاستخدامها في تشكيلة واسعة ومتنوعة من الدراسات المضطلع بها في اطار برامج فرعية أخرى . وسيتم البدء في انشاء نظام شامل للبرمجة معني بايجاد حلول للمشاكل ويمكن الوصول اليه بسهولة لاستخدامه في الدراسات المضطلع بها في اطار برامج فرعية أخرى .

'٢' فترتا السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٣-٦٠ سيستمر العمل المتعلق باستكمال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الاساسية وتوسيع نطاقها ومنهجتها وتجهيزها بالحاسبة الالكترونية . وسيستمر العمل بنظام البرمجة القائم ، واستكمالها عند الضرورة . وسيجرى دمج سجلات مؤشرات التنمية في نظام موحد للإدارة القائمة على البيانات يكون من شأنه تيسير تجهيز هذه المعلومات بصورة أسرع وتوفير قدر من المرونة في القيام تدريجياً بتوسيع نطاق المعلومات الكمية المنهجية والمتوفرة لبرامج فرعية أخرى . ومن أجل تيسير الاستخدام المباشر للحاسبة الالكترونية بوصفها أداة للبحث ، سيتم الفراغ من انشاء نظام شامل لبرامج الحاسبة الالكترونية التحليلية والمعنية بايجاد حلول للمشاكل .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٣-٦١ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في اطار خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

١٣-٦٢ من شأن توفر مؤشرات التنمية الشاملة وخدمات البرمجة الداعمة ان يبسر العمل التجريبي الذي يجري القيام به في اطار برامج فرعية أخرى ؛ وان يساعد وحدات اخرى داخل منظومة الامم المتحدة تضطلع بعمل ذي صلة .

البرنامج ٢ - ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٣ - ٦٣ تقوم الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي باستعراض عمل الأمانة في هذا البرنامج بمعاونة لجنة التخطيط الانمائي التي تجتمع مرة كل سنة . وكان آخر اجتماع لها في شهر آذار/مارس ١٩٧٨ . كما تقوم باستعراضه أيضا اللجنة الاجتماعية التي تجتمع مرة كل سنتين ، وكان آخر اجتماع لها في جنيف في كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ . ويتم أيضا استعراض عمل الامانة من جانب مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي الذي يجتمع مرتين في السنة وكان آخر اجتماع له فسي حزيران /يونيه ١٩٧٨ . وقد استمدت هذه الخطة من مقررات اتخذتها هذه الأجهزة ، ولكنها لم تعتمد منها .

٢ - الأمانة

١٣ - ٦٤ وحدة الأمانة العامة المسؤولة عن هذا البرنامج ابتداءً من أول تموز/يوليه ١٩٧٨ هي لدوائر الاستشارية للتخطيط الانمائي ، التابعة لادارة التعاون التقني لأغراض التنمية (٥) . وكان يوجد بهذه الوحدة في ١ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، ١٧ موظفا من الفئة الفنية ، تدعم وظائف ١٦ منهم من مصادر خارجة عن الميزانية .

(٥) قبل اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة ، كانت هذه الوحدة تشكل جزءاً من مركز التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية . أما الآن فهذه الوحدة تشكل جزءاً من ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية . وبالإضافة الى هذه الوحدة يوجد ١٣ مستشاراً اقليمياً ، تخصصوا في نواح مختلفة من هذا التخطيط في اطار البرنامج العادي للتعاون التقني ، وكذلك عدد متناسب من المختصين بتنسيق وادارة البرامج وموظفي خدمات الدعم (أي التوظيف ، والخدمات الادارية ، والعقود وشراء المعدات ، وتجهيز التقارير ، والمنح الدراسية) بادارة التعاون التقني من أجل التنمية .

موظفو الفئة الفنية		المصادر الخارجة عن	
المجموع	الميزانية	الميزانية العادية	الوحدة التنظيمية
١	—	١	التوجيه التنفيذي والإدارة
٦	٦	—	قسم افريقيا
٥	٥	—	قسم الامريكيتين
٥	٥	—	قسم آسيا والشرق الأوسط
١٧	١٦	١	المجموع

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الإداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

١٣ - ٦٥ قبل إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في الأمم المتحدة ، كانت الأنشطة المتعلقة بالتخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية تؤدى بواسطة مركز التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية وبواسطة اللجان الاقليمية (للتعاون والتكامل على الصعيدين الاقليمي) . وبعد إعادة التشكيل وما تبعها من انشاء ادارة التعاون التقني لأفران التنمية ، انتقلت مسؤوليات المركز المتعلقة ببرنامج التعاون التقني الى الادارة الجديدة . ولم يكن تنظيم الادارة في صورة شعب وفروع وأقسام ووحدات قد اتخذ شكله النهائي وقت اعداد مشروع المصالحة النهائي . وستنصب بحوث الدوائر الاستشارية للتخطيط الانمائي على دعم أنشطة التعاون التقني على المستويات الوطني ودون الوطني والمشارك بين عدة بلدان وعلى أنشطة التحليل الاقتصادى والدعم التقني التي تتم في اطار برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادى بين بلدان عدم الانحياز من البلدان النامية . وستشمل الأنشطة تنظيم ندوات ودراسات تدريبية واجتماعات لأفرقة من الخبراء .

٤ - الانجازات المتوقعة

١٣ - ٦٦ تتضمن عناصر البرنامج أنشطة لها طابع الاستمرار ولذا ستتكرر بعض مراحل العمل في كل فترة من فترتي السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣ .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة العامة

١٣-٦٧ ستبادل الدوائر الاستشارية للتخطيط الانمائي التابعة لادارة التعاون التقني لأفراض التنمية المعلومات التقنية مع مركز التخطيط الانمائي والسياسات والاسقاطات الانمائية التابع لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، ومركز الشركات عبر الوطنية ، واللجان الاقليمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . وستوزع التقارير التحليلية التي تعدها ادارة التعاون التقني لأفراض التنمية على ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية والوحدات الأخرى المعنية بصياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية وبتنفيذ برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد . كما سيتم أيضا تبادل المعلومات المتصلة بنماذج التنمية مع الجهات سالفة الذكر ومع غيرها من وحدات الأمانة العامة التي يهملها الأمر .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

١٣-٦٨ سيستمر تبادل المعلومات حول المواضيع المشار اليها في القسم الفرعي السابق مع المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة والمشاركة في العمل التحليلي المتعلق بمشاكل التنمية ، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة . كما سيتم تبادل المعلومات مع البنك الدولي للانشاء والتعمير . وستشارك ادارة التعاون التقني لأفراض التنمية في الاجتماعات التقنية ذات الصلة التي تعقد ها المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وستدعو المنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الى أن توفد من يمثلها في الاجتماعات التقنية التي تنظمها الادارة والتي تنظم عن طريقها . ويهدف الاشتراك في هذه الاجتماعات ، ضمن عدة أمور ، الى تنسيق العمل التقني لدى الأهمية المشتركة .

٣ - الوحدات التي ينتظر القيام بأنشطة مشتركة هامة معها

خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٣-٦٩ من المتوقع القيام بأنشطة هامة مشتركة مع ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ومع وحدات أخرى في الأمانة العامة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومع الوكالات المتخصصة مثل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٣-٧٠ من المتوقع أن يكون توزيع الموارد على البرامج الفرعية بالنسب المئوية على النحو المبين بوجه التقريب في الجدول الآتي :

ولما كان للأنشطة الجارية في إطار هذا البرنامج طابع الاستمرار ، ليس من المتوقع لتوزيع الموارد على البرامج الفرعية خلال الفترة الزمنية ١٩٧٨ - ١٩٨٣ ، وهي فترة قصيرة نسبيا ، أن يتغير كثيرا من سنة الى سنة .

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - التخطيط الانمائي المتكامل وتنفيذ الخطة

(أ) الهدف

١٣ - ٧١ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تمكين البلدان النامية من اعداد وتنفيذ خطط مناسبة وطنية ودون وطنية وخطط مشتركة بين البلدان للتعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بما يتمشى مع اعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وسيتم الاهتمام خاصـة بتحسين وتعزيز أجهزة التخطيط في البلدان وستستخدم الى أقصى حد الخبرة المكتسبة حتى الآن .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣ - ٧٢ رغم ان غالبية البلدان قد اكتسبت خبرة قيمة في مجال التخطيط الاقتصادى والاجتماعي الا ان الحاجة لم تقل للمساعدة في اعداد خطط ذات طابع واقعي تكون في الوقت نفسه مقبولة سياسيا وعلى العكس من ذلك ، كان من النتائج الرئيسية لهذه الخبرة زيادة الوعي بأن تنفيذ الخطة قد تخلف عن مواكبة التخطيط ، ويرجع ذلك أولا الى ان كثيرا من الخطط لم تكن ، بسبب تكوينها وصياغتها ، قابلة للتنفيذ المباشر وثانيا لأن تقنيات التنفيذ ، بما فيها الرصد والرقابة وتنسيق البرامج بين القطاعات ، كانت ولا تزال بدائية . والأهم من ذلك ان كثيرا من الخطط تتألف من التشديد على زيادة الناتج الوطني الاجمالي ، مهمله العامل الانساني والحاجة الى توزيع أكثر انصافا للدخل . وبالإضافة الى ذلك ، فان المؤثرات الخارجية مثل التضخم المستورد ، والتقلبات الشديدة في أسعار السلع ، وارتفاع سعر الموقود المستورد ، وزيادة المديونية الأجنبية ، كلها عوامل اضافية تقتضي تخطيط استعمال الموارد النادرة تخطيطا مناسباً .

١٣ - ٧٣ ستظل أسباب ومدى التفاوتات الاقليمية مشكلة كبرى تواجه المخططين ومقررى السياسات لسنوات عديدة مقبلة . وتدل تجربة ممارسا التخطيط الماضية على انه بينما يقاس معدل ودلالة التنمية بقدر مساهمتها في مواجهة الحاجات الاجتماعية الأساسية فقد لا تتفق بالضرورة النهج الموجهة نحو النمو مع هذا الهدف . وستظل مسائل الروابط وأوجه التفضيل والتكامل بين تدابير التوزيع وتدابير إعادة التوزيع وكذلك بين السياسات الوطنية والبرامج الاقليمية والقطاعية ، محور الاهتمام في صياغة السياسات ، وستتطلب اذن تحليلا مستمرا . وسينال جهاز التخطيط المعنسي باعداد وتنفيذ الخطط الاقليمية ، لما له من خصائص مميزة ، اهتماما كبيرا .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ٧٤ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ ، الفقرات ٦٥-٧٢ و ٧٨ و ٧٩ و ٣٤٠٩ ؛ (د - ٣٠) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ الفقرة ٧ ؛ و ٢٥٤٢ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٩ و ٢٦٨١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٠ ؛ و ٨٤ / ٣١ المؤرخ في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، الفقرة ٣ ؛ و ١٩٧ / ٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ؛ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤٩٤ (د - ٤٨) المؤرخ في ٢٦ ايار / مايو ١٩٧٠ ، الفقرة ٥ ؛ و ١٧٤٧ (د - ٥٤) المؤرخ في ١٦ ايار / مايو ١٩٧٣ الفقرة ٥ ؛ و ٢٠٧٤ (د - ٦٢) المؤرخ في ١٣ ايار / مايو ١٩٧٧ ، الفقرة ٢ ؛ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٥ (د - ٦١) المؤرخ في ٥ آب / اغسطس ١٩٧٦ ، الفقرة (ب) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١٣ - ٧٥ من شأن هذا البرنامج الفرعي أن يدعم مشاريع التعاون التقني في البلدان النامية التي توجه نحو اعداد خطط عملية وقابلة للتنفيذ ؛ ويمرر أجهزة الاستعراض فتزيد بالتالي مرونة الخطة ؛ ويؤدي الى تطبيق تدابير بسيطة لمراقبة التقدم وتنفيذ الخطة ، تقوم على أساس أساليب الادارة الحديثة ؛ ويزيد ما تحتويه الخطط من مشاريع ؛ ويساهم في صياغة المشاريع بما في ذلك اعداد دراسات الجدوى ؛ ويمرر دور التخطيط الاقليمي (دون الوطني) .

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٣ - ٧٦ ستكون قد أعدت للبلدان تقارير عن بعض نواحي تقييم تقدم الخطط وعن التخطيط الاقليمي (دون الوطني) ، كنتيجة لمشاريع التعاون التقني التي شرع في تنفيذها في نحو ٦٠ بلدا بتكاليف مقدرة بـ ٣٠ مليون دولار (تتضمن ٣٠٠ سنة خبرة و ١٥٠ سنة تدريبية على وجه التقريب) .

' ٢ ' الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٣ - ٧٧ لأنشطة هذا البرنامج الفرعي طابع الاستمرار . وطالما ان فترات التخطيط في مختلف البلدان موزعة بصورة متماثلة عبر السنوات وان البرنامج الفرعي مرتبط بممارسات التخطيط ، فستزاول أنشطة مماثلة في كل من الفترتين . وبالإضافة الى الدعم الموضوعي للمشاريع ، ستعد دراسات حول الخبرات المكتسبة في مجال التخطيط وتنفيذ الخطط في البلدان التي تتلقى مساعدة تقنية أو يكون من المتوقع أن تطلب مساعدة تقنية في المستقبل القريب . ومن المتوقع أن تتم هذه الدراسات بالتعاون مع السلطات الحكومية المختصة والمنظمات الدولية المعنية . وسيراعى بصفة خاصة ، عند اعداد هذه

الدراسات ، مدى التغيير الذي أحدثته الظروف المحلية في النهج التقليدي لتناول المشاكل المطروحة . وستبذل محاولات لتقييم درجة وعي السلطات بتكاليف الفرصة البديلة ، التي قد تكون مطلوبة في مثل هذه الحالات . وسيولى اهتمام كذلك لدرجة ما لآليات السوق الموجودة ومدى توفر رجال الأعمال من تأثير على طبيعة ونطاق التخطيط . وبصفة عامة ، ستركز معظم الجهود على تطبيق التقنيات والممارسات المعروفة على الظروف القائمة في كل بلد على حدة . وسيجرى تحديد الاحتياجات اللازمة من المساعدة التقنية ، باعتبارها أهم عنصر لازم لاعداد عمليات البرمجة القطرية جنباً الى جنب مع وثيقة الخطة سواء أكانت معدة أو قيد الاعداد انأر البرنامج الفرعي ٢ أدناه ، البرمجة القطرية . وستراعي الى أكبر حد الاحتياجات والظروف اللازمة لوجود برنامج فعال للتعاون التقني في البلدان التي تتلقى المساعدة ، وذلك عند تحديد احتياجات البلدان من المساعدة التقنية .

٣ ' أنشطة الاستراتيجية التي يبرّج أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٣ - ٧٨ تتم جميع أنشطة هذا البرنامج الفرعي استجابة لطلبات الحكومات .

(هـ) الأثر المتوقع

١٣ - ٧٩ من المتوقع أن يساعد هذا البرنامج الفرعي كل بلد من البلدان في جهود الانمائية ، وذلك بتحسين فعالية أنشطته التخطيطية وأنشطة تنفيذ الخطة لديه . وستتم ، عن طريق تدريب الموظفين أثناء العمل بواسطة موظفين دوليين ومخصصين للمشاريع وعن طريق تقديم منح دراسية من الامم المتحدة ، مساعدة الحكومات على انشاء وتحسين اجهزتها التخطيطية على المستويات المركزية والقطاعية والاقليمية (دون الوطنية) . وسيساهم البرنامج الفرعي أيضا في تكييف السياسات الانمائية للبلدان النامية لتناسب الحالات التي ستظهر نتيجة النظام الاقتصادي الجديد .

البرنامج الفرعي ٢ - البرمجة القطرية

(أ) الهدف

١٣ - ٨٠ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة حكومات البلدان النامية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي على صياغة وتنقيح البرامج القطرية للتعاون التقني ، عن طريق تحليل الاولويات المحددة في خطط التنمية وتقييم توفر الموارد المحلية وتحديد المجالات التي تستلزم مساعدات تقنية خارجية . وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف سيولى اهتمام دقيق للخبرة المكتسبة خلال دورة البرمجة القطرية الاولى (١٩٧٢-١٩٧٦) .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣ - ٨١ وجدت البلدان النامية ، خلال الدورة الاولى ، وخاصة خلال المراحل الابتدائية

منها ، ان الارتباطات الجارية تستوعب نسبة كبيرة من أرقام التخطيط الارشادية المخصصة لها مما أدى الى الحد من مرونة البرمجة بقدر كبير . وكما ورد في تقرير مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي لعام ١٩٧٦ ، ترتب على ذلك ، في منتصف الدورة ، هبوط معدل تنفيذ البرامج والنفقات ذات الصلة . وقد اتخذت تدابير عاجلة في ١٩٧٣ / ١٩٧٤ لعكس هذا الاتجاه ، وذلك بمعالجة كل حالة خاصة على حدة ودون المراعاة الكاملة لأولويات الوطنية . والتحول المصغور الناتج عن ذلك في النفقات ، مضافا اليه الضغوط التضخمية قد أدى الى أزمة سيولة في برنامج الامم المتحدة الانمائي في نهاية ١٩٧٥ . ولذلك اضطر برنامج الامم المتحدة الانمائي في عام ١٩٧٦ وهو آخر عام فسي الدورة ، الى تخفيض تكاليف المشاريع . وخلال هذه العملية ، تعطلت بدرجات مختلفة برامج قطرية عديدة ، خاصة في البلدان ذات الأرقام الارشادية المنخفضة ، فألغيت بعض المشاريع أو اختصرت وروعي الاقلال في الموافقة على المشاريع . وقد منعت هذه التطورات بلدانا عديدة من تحقيق الاستفادة التامة من عملية البرمجة القطرية . وفي بعض الحالات ، اضطرت حكومات كانت قد كشفت عن بعض نواحي الضعف في أجهزتها المعنية على الصعيد الوطني بالتخطيط والتنسيق لأنشطة التعاون التقني ، الى تعديل أو اختصار أو ارجاء أو حتى الى العدول عن التدابير المقترحة لتعزيز تلك الأجهزة .

١٣ - ٨٢ من المتوقع خلال الدورة الثانية (١٩٧٧ - ١٩٨١) أن يوجه من موارد برنامج الامم المتحدة الانمائي الى البلدان ذات الدخل المنخفض وأقل البلدان نموا بين البلدان النامية قدر أكبر مما حدث خلال الدورة الاولى . ومن المتوقع أن يؤدي التوسع في أبعاد موارد البرمجة لهذه البلدان الى بعض المشاكل فيما يتعلق بالأولويات الوطنية وقدرات الاستيعاب . بالإضافة الى ذلك فإن عددا من البلدان التي نالت استقلالها منذ ١٩٧٣ وأصبح الآن من حقها الحصول على المساعدة من برنامج الامم المتحدة الانمائي ، سيتلقى كل منها مخصصات أكبر من موارد برنامج الامم المتحدة الانمائي . فهذه البلدان وناميبيا وبعض حركات التحرير الوطني المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية التي ستتلقى مخصصات استثنائية خلال الدورة الثانية ، ستم لأول مرة بتجربة البرمجة القطرية ، ومن المتوقع بالتالي أن تكون في حاجة الى عناية ومساعدة خاصتين .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ٨٣ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من صيغة توافق الآراء في مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي في عام ١٩٧٠ ، الذي أيدته الجمعية العامة بالقرار ٢٦٨٨ (د - ٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٠ ، وقرار الجمعية العامة ١٧٩ / ٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ الخاص باعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي فسي منظومة الامم المتحدة .

(د) الاستراتيجية والناتج

١٣ - ٨٤ ستقدم ، في اطار هذا البرنامج الفرعي ، المساعدات الى البلدان النامية في صياغة برامجها القطرية وفي الاستعراضات البرنامجية السنوية .

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٣ - ٨٥ خلال فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، ستكون قد قدمت المعونة الى خمسين بلدا ناميا تقريبا ، وذلك بالتعاون مع السلطات الحكومية والممثلين المقيمين لبرنامج الامم المتحدة الانمائي وممثلي الوكالات التنفيذية الاخرى التابعة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي وممثلين لمنظمات دولية اخرى ، حسب الاقتضاء .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٣ - ٨٦ سيستمر تقديم المساعدة بناء على طلب البلدان النامية ، مع ايلاء الاهتمام بصفة خاصة للخبرة المكتسبة خلال الدورة الاولى وستحدد الاحتياجات من المساعدة التقنية على أساس الاولويات الوطنية كما هي مبينة في وثائق الخطط السابق أو الجارى اعدادها .

' ٣ ' أنشطة الاستراتيجية التي يبرجح أن تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

١٣ - ٨٧ لجميع الاسباب المبينة في الفقرة (ب) أعلاه ، من المتوقع أن تعتمد البلدان النامية ، خلال الدورة الثانية ، اعتمادا أكبر على هذا النوع من المساعدة .

(هـ) الأثر المتوقع

١٣ - ٨٨ من المتوقع أن تكفل المساعدة المنتواة في اطار هذا البرنامج الفرعي استجابة البرامج القطرية في البلدان النامية لأولويات التنمية بها ، ومواجهة مشاكل التنمية الدقيقة والملحة لديها ، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

البرنامج الفرعي ٣ - الخدمات الاستشارية المباشرة

(أ) الهدف

١٣ - ٨٩ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان النامية في مختلف نواحي التخطيط الانمائي وفي صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية ذات الصلة وتكييفها للحالات الناجمة عن النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والى مساعدة برنامج الاغذية العالمي في تقييم الطلبات الحكومية من المعونة الغذائية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣ - ٩٠ تزداد طلبات الحكومات من المساعدة التقنية الخاصة في التخطيط الانمائي عددا وتشعبا ، مما يعكس ما تواجهه هذه الحكومات من مشاكل نتيجة للتغيرات غير المتوقعة في العوامل الداخلية والخارجية والحاجة الى تحديد وصياغة و/أو تقييم المشاريع وحاجات الحكومات من المشورة بشأن مشاكل مثل العمالة والتضخم والتخطيط المالي والقضايا الاجتماعية وغير ذلك من قضايا التنمية أو الشؤون المتعلقة بالسياسة .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ٩١ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات الجمعية العامة ١٩٣٩ (د - ١٨) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ ؛ و ٢٥٦٣ (د - ٢٤) المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٩ ؛ و ١٨١٤ (د - ١٦) المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٢ ؛ و ٢٠٩٥ (د - ٢٠) المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٥ ؛ والمادتين ١٧ (ب) و ١٧ (ج) المحددتين بمقتضاه ؛ و ٢٠٩٦ (د - ٢٠) المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٥ ؛ و ٢١٥٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ ؛ و ٢٣٠٠ (د - ٢٢) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٧ ؛ و ٢٦٤٢ (د - ٢٣) المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ؛ و ١٩٦٨ (د - ٣٢) المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩٧٩ (د - ٣٦) المؤرخ في ١ آب/اغسطس ١٩٦٣ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١٣ - ٩٢ تدل خبرة الخمسة عشر سنة الماضية على ان الحاجة تدعو في البلدان النامية الى خدمات استشارية قصيرة الاجل تتصف بالمرونة من حيث التغطية الموضوعية وسهولة الحركة وامكانية توافرها بعد طلبها بفترة قصيرة . وتغطي الخدمات الاستشارية مجموعة واسعة من الانشطة تتراوح من تقييم الموارد الى بعثات استقصاء الحقائق أو بعثات الدراسة وتقديم التوصيات لحل مشاكل موضوعية خاصة . وهناك ناحية اخرى مهمة للخدمات الاستشارية المباشرة وهي مساعدة الحكومات في صياغة استراتيجياتها النامية . كما تقدم المساعدة لهيئات الامم المتحدة الاخرى ، مثال ذلك مساعدة برنامج الاغذية العالمي في تقييم طلبات المساعدة الغذائية وتقييم سير العمل في المشاريع التي ينفذها .

١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٣ - ٩٣ في نهاية الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ ستكون قد تمت من ٢٠٠ الى ٣٠٠ بعثة استشارية قصيرة الاجل ، تغطي نواح مختلفة مثل صياغة استراتيجيات التخطيط وما يتصل بها من السياسات والتدابير على المستويات الوطني والاقليمي (دون الوطني) والمحلي ، والاشترك في الاستعراضات الدورية لمشاريع التعاون التقني ، وصياغة وتقييم مشاريع برنامج الاغذية العالمي واعداد وثائق المشاريع فيما يتعلق بمشاريع اخرى .

٢' الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

١٣ - ٩٤ من المتوقع ان تستمر الحاجة لوجود مساعدات استشارية قصيرة الاجل ذات طابع مخصص ، كما هو وارد في الفقرة '١' اعلاه . وبالإضافة الى ذلك فان العمل بمفاهيم جديدة في التخطيط وادخال اساليب تقنية لم تكن مطبقة من قبل او ادخلت حديثا في عدد من البلدان في مجال التخطيط وتنفيذ الخطط ، كل ذلك سيخلق حاجات اضافية الى مثل هذه المساعدة .

٣' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٣ - ٩٥ ان حاجات البلدان النامية الى بعثات استشارية مخصصة الغرض وقصيرة الاجل امر له طابع الاستمرار ، ويهدف هذا البرنامج الفرعي الى الاستجابة بمرونة وسرعة لطلبات الحكومات من مثل هذه المساعدات .

(هـ) الاثر المتوقع

١٣ - ٩٦ ستؤدي المساعدة في التخطيط الانمائي الى تحسين وضع الخطط وتنفيذها . كما انها ستساهم في زيادة محتوى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من المشاريع ، وتساهم في صياغة المشاريع بما في ذلك اعداد دراسات الجدوى وتعزيز وظيفة التخطيط الاقليمي (دون الوطني) . وستقدم المساعدة الى برنامج الاغذية العالمي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي عن طريق تقييم المشاريع والبرامج في المقر ، وعن طريق الاشراك في البعثات الميدانية التي تقوم بها هاتان الوكالتان . كما ان هذا البرنامج الفرعي سيساهم في تطويع سياسات التنمية في البلدان النامية لتتماشى مع الحالات الناجمة عن النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وفي ادراج طلبات المساعدة الغذائية ضمن خطط انمائية لها اهميتها .

البرنامج الفرعي ٤ - تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية

(أ) الهدف

١٣ - ٩٧ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تقديم المعلومات والدعم الموضوعي للحكومات عن

طريق البحوث التنفيذية وأنشطة التعاون التقني ، بقصد تعزيز المنظمات الوطنية المعنية بتقديس الرعاية الاجتماعية وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية ذات الصلة ، مع الاهتمام بصفة خاصة بأفق قطاع المجتمع ، وتوفير التدريب اللازم للموظفين في إطار الجهود الانمائية المحلية المتكاملة والتعاون التقني بين البلدان النامية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣ - ٩٨ بينما ازداد اهتمام الحكومات بالشروع في برامج للتنمية المحلية المتكاملة ، إلا أن غالبية هذه الحكومات كانت تميل إلى التركيز على النواحي الاقتصادية على حساب العوامل الاجتماعية مما يؤدي بالتالي إلى خفض الأثر الإيجابي لهذه البرامج ، خاصة بالنسبة لأقل قطاعات السكان حظاً . ثانياً ، استلزم التركيز المتزايد على المفاهيم الوقائية والانمائية في شؤون الرعاية الاجتماعية ، كما هو واضح من التوصيات الخاصة بالسياسة والتي أصدرتها مختلف المؤتمرات الدولية والاقليمية التي يعقدها الوزراء المسؤولون عن الرعاية الاجتماعية ، إعادة النظر تنظيمياً في تخطيط وتنظيم وتوزيع خدمات الرعاية الاجتماعية . وستحتاج كثير من الحكومات أقل البلدان نمواً بسبب البلدان النامية والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية ، إلى دعم موضوعي مناسب عن طريق البحوث التنفيذية والمساعدة التقنية للقيام بالمبادرات التي تدعو الحاجة إليها ، والافضل ان يكون ذلك بالاستفادة من خبرة البلدان النامية الأخرى . ثالثاً ، حدث تقدم كبير خلال السنوات الأخيرة في بعض البلدان النامية في برمجة وإدارة الرعاية الاجتماعية على الصعيد التنفيذي إلا أن المعلومات الخاصة بهذا التقدم لم تعمم بطريقة كافية ولم تنشر على البلدان النامية الأخرى . وأخيراً فإن جودة أي برنامج تتوقف على نوع الموظفين المسؤولين عنه وكفاءتهم التقنية ومستوى مهاراتهم وحساسيتهم ، لذلك تدعو الحاجة بشدة في غالبية البلدان النامية إلى استعراض وتحسين دافعي للبرامج التدريبية .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ٩٩ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات الجمعية العامة ٢٤٦٠ (د - ٢٣) المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٨ ؛ و ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٠ ؛ و ٢٧١٨ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ ؛ و ٣٣٤٨ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ؛ و ١٧٩ / ٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ؛ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٣٩ (د - ٤١) المؤرخ في ٢٩ تموز / يولييه ١٩٦٦ ؛ و ١٤٠٦ (د - ٤٦) المؤرخ في ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٩ ؛ و ١٧٠٧ (د - ٥٣) المؤرخ في ٢٨ تموز / يولييه ١٩٧٢ ؛ و ٢٠٨٠ (د - ٦٢) المؤرخ في ١٣ ايار / مايو ١٩٧٧ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١٣-١٠٠) تشمل الاستراتيجية الرامية الى تحقيق الهدف ، نظرا للسند التشريعي الحالي خلال فترة الخطة المتوسطة الاجل ، ما يلي : (١) تقييم ناتج برامج الرعاية الاجتماعية الوطنية في ضوء الجهود الانمائية المحلية المتكاملة ونشر المعلومات المبنية على هذا البحث بين البلدان النامية ؛ (٢) توفير دعم موضوعي للوكالات المسؤولة على الصعيد التنفيذي ، في البلدان النامية ، في صياغة المشاريع/البرامج - مع الاهتمام بصفة خاصة بمدخلات البرنامج التقني اللازمة من البلد ومن المصادر الخارجية ؛ (٣) تقديم الارشاد في تحديد نماذج برنامجية مناسبة وكذلك الموارد من الخبراء والمؤسسات وغيرها ، التي يفضل ان تأتي من بلدان نامية اخرى ؛ (٤) التعاون مع المستشارين الاقليميين والاقليميين في شؤون الرعاية الاجتماعية ومع اللجان الاقليمية والمنظمات غير الحكومية المعنية ، لتقاسم المعلومات وتعزيز كل منها لأنشطة الاخرى في هذا المجال .

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٣-١٠١) في نهاية ١٩٧٩ سيكون دور وظيفة ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية في مجال الرعاية الاجتماعية قد تحددت بدقة اكبر ، خاصة في اطار مداولات مؤتمر ١٩٧٨ العالمي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومؤتمر ١٩٧٩ العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

١٣-١٠٢) سيبدأ العمل في التقييم المنهجي لانجازات واحتياجات الحكومات في تنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية . وستبدأ دراسة المجالات المشتركة بين الرعاية الاجتماعية والتنمية المحلية المتكاملة وغير ذلك من المجالات ذات الصلة . كما سيشعر في تحليل برامج العمل في البلدان النامية والانتفاع الاقصى الممكن من الموارد المتاحة في اطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وسيبدأ العمل ايضا في دراسة استقصائية عالمية عن تدريب موظفي الرعاية الاجتماعية وغيرهم من الموظفين ذوي الصلة ، مع التركيز بصفة خاصة على برامج التنمية الريفية وعلى الانتفاع الافضل من فرص التعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٣-١٠٣) سيبدأ العمل على عقد اجتماع تقني اقليمي موجه توجيهها تنفيذيا بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية فيما يتعلق بخدمات الرعاية الاجتماعية في اطار التنمية الريفية المتكاملة ، على ان يعقد هذا الاجتماع في ١٩٨٣ . وستقدم في ١٩٨٢ خدمات استشارية للمناطق فيما يتعلق بنهج التدريب المتنقل لموظفي التنمية الاجتماعية وستقدم للحكومات ، حسب الاستجابة ، المساعدات في بدء مشاريع تدريبية مناسبة . كما ستقدم المساعدة الى مركز الامم المتحدة للرعاية الاجتماعية والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ والمركز الاوروبي للبحث والتدريب في ميدان الرعاية

الاجتماعية في فيينا والمركز الافريقي للتدريب والبحث في ميدان التنمية الاجتماعية المقترح انشاؤه وذلك في مجال تبادل المعلومات التقنية الخاصة بأنشطة التدريب والبحث ذات الوجهة التنفيذية وفي تنسيق أنشطة هذه المراكز بقدر الامكان ليكون لها اكبر الاثر في تعزيز خدمات الرعاية الاجتماعية ذات الوجهة الانمائية وغيرها من الخدمات الاجتماعية ذات الصلة .

‘ ٤ ‘ انشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فاعلتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٣-١٠٤ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثار المتوقع

١٣-١٠٥ من المتوقع ان تظهر في نهاية ١٩٨٠ صورة واضحة لدور ووظائف ادارة التعاون التقني لأفراض التنمية في مجال الرعاية الاجتماعية ، وكذلك الآثار التنفيذية لمداوات مؤتمر ١٩٧٨ العالمي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومؤتمر ١٩٧٩ العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية . وستكون الدراسة الاستقصائية السادسة حول تدريب موظفي الرعاية الاجتماعية قد توفرت لدى الحكومات والمنظمات غير الحكومية المعنية في نهاية عام ١٩٨٠ . كما ستوفر أيضا للحكومات خدمات استشارية وخدمات متعلقة بالتعاون التقني في اطار خدمات الرعاية الاجتماعية ذات الوجهة الانمائية ، كما ستوفر لها المعلومات من الاجتماعات الاقليمية والاقليمية عن خدمات الرعاية الاجتماعية وما يتصل بذلك من موارد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وعلاوة على ذلك سيكون قد اقيم نظام لتبادل المعلومات بين المؤسسات الاقليمية للتدريب والبحث في ميدان الرعاية الاجتماعية وسيتم ربط وكالات الرعاية الاجتماعية الوطنية بهذا النظام .

البرنامج الفرعي ٥ - المشاركة الشعبية في جهود التنمية على الصعيد المحلية والوسطي

(أ) الهدف

١٣-١٠٦ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تزويد الحكومات الاعضاء بالمعلومات والدعم التقني ، في جهودها على الصعيد التنفيذي لزيادة المساهمة الشعبية في الجهود الانمائية من اجل اقامة توزيع اكر عدالة للفوائد التي تحققها السياسات والنهج والاساليب الرامية الى تحقيق مشاركة شعبية اوسع في برامج ومشاريع التنمية على الصعيد المحلية والوسطي .

(ب) المشكلة المطروقة

١٣-١٠٧ تتوقف فعالية كثير من سياسات التنمية على الطريقة التي تترجم بها هذه السياسات الى برامج ومشاريع ملموسة يمكن تنفيذها على الصعيد المحلية والوسطي في البلد . ونظرا للأحوال والظروف المتغيرة السائدة في مختلف المناطق الجغرافية في البلد الواحد ، بسبب خصائص هذا

البلد الطبيعية والايكولوجية والانسانية والمؤسسية والاجتماعية والثقافية ، يجب اعادة توجيه عناصر البرامج والمشاريع وتعد يلها لتمشى مع هذه الظروف المتغيرة . وقد اثبتت التجربة ان ذلك يتحقق على افضل وجه بجعل الناس الذين سيستفيدون من برامج ومشاريع التنمية شركاء ناشطين للسلطات الحكومية في تحديد الحاجات المطلوب ان يسدها البرنامج او المشروع وشكله ومحتواه وفي اتخاذ المقررات فيما يجب ان يساهموا به في البرنامج او المشروع وفي طريقة تقاسم الارباح .

١٣-١٠٨ تصدر الهيئات الدولية الحكومية من حين لآخر اعلانات مختلفة واستراتيجيات انمائية مختلفة تبرز الحاجة الى المشاركة الشعبية في جهود التنمية . وقد اقر كثير من الدول الاعضاء اهمية تحقيق تكامل اكثر منهجية بين الاهداف الاجتماعية والاقتصادية وطرق ووسائل التنمية حتى تصبح اكثر استجابة لحاجات الشعب . ولقد ابرزت ذلك باذخال تدابير ترمي الى اشراك الشعب اشتراكا اوثق في أنشطة التنمية . الا ان هذه التدابير لم تحقق في كثير من الحالات النتائج المرجوة بسبب عدم تفهم ما يلزم لهذه النهج على المستوى التنفيذي ، وعدم كفاية المعلومات عن التجارب الناجحة التي اجريت في البلدان الاخرى ، وبسبب الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لاشراك الشعب اشتراكا اكثر جدوى وبسبب الاحتياجات المؤسسية لتعبئة وتوجيه جهود الشعب ولرصد وتقييم جهوده على مستوى المشاريع .

(ج) السند التشريعي

١٣-١٠٩ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار الجمعية العامة ٢٥٤٢ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٩ المادة ١٥ ؛ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٠٧ (د - ٥٣) المؤرخ في ٢٨ تموز / يولييه ١٩٧٢ ، الفقرة ٦ و ١٩٢٩ (د - ٥٨) المؤرخ في ٦ أيار / مايو ١٩٧٥ ، الفقرة ٦ ، و ٢٠٦٩ (د - ٦٢) المؤرخ في ١٣ ايار / مايو ١٩٧٧ ، الفقرة ٢ ، و ٢٠٧٣ (د - ٦٢) المؤرخ في ١٣ ايار / مايو ١٩٧٧ ، الفقرة ٣ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١٣-١١٠ تشمل الاستراتيجية لتحقيق الهدف خلال فترة الخطة المتوسطة الاجل ، ما يلي :
(١) وضع استراتيجيات ومنهجيات تقوم على اساس الممارسات الجارية في الدول الاعضاء وعلى المعلومات النابعة من الاوساط الاكاديمية ، من اجل زيادة المساهمة الشعبية والاشترك الشعبي في التنمية على الصعد المحلية والوسطى ؛ (٢) استعراض وتقييم المشاريع المقترحة لبرامج التنمية الشاملة على المستويات المحلية والوسطى ، لتحديد وتطوير اشراك المجتمع وعناصر التنمية المؤسسية مما يزيد من فعالية مثل هذه البرامج ؛ (٣) وضع منهجيات لرصد وتقييم اثر مشاريع التنمية على الاحوال الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين المعنيين في حالات محددة ؛ (٤) اعداد المواد اللازمة لتدريب الموظفين في المستويات الحكومية المختلفة ، من مدربين وقادة للجماعات ، على تنظيم العمل المجتمعي لخدمة اغراض التنمية وتشجيع استخدام هذه المواد في برامج ومشاريع التدريب

الوطني؛ (٥) تشجيع تبادل المعلومات الخاصة ببرامج العمل المجتمعي الوطنية لخدمة أغراض التنمية عن طريق شبكة من المراكز والمراسلين الوطنيين باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛ (٦) الدعم الموضوعي لأنشطة التعاون التقني ، بناءً على طلب الدول الاعضاء ، لتشجيع وزيادة دور الشعب ومنظماته في تخطيط وتنفيذ وإدارة برامج ومشاريع التنمية على المستويات المحلية والوسطى ، تلك البرامج والمشاريع التي تتطلب دعماً نشيطاً منه وتعود عليه بالفائدة مباشرة .

١١١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٣-١١١ ستكون لجنة التنمية الاجتماعية قد تداولت في دورتها السادسة والعشرين حول مسألة المشاركة الشعبية كاستراتيجية للعمل على مستوى المجتمع المحلي وللتنمية الوطنية ؛ وسيكون المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية قد اعتمد برنامج عمل يتضمن المشاركة الشعبية والتنمية المؤسسية وستكون قد تمت صياغة المبادئ التوجيهية للاستراتيجية الانمائية الجديدة . وسوف يهيئ ذلك الاتجاهات الأساسية التي يمكن ان تسيّر فيها تنمية أنشطة التعاون التقني في مجال المشاركة الشعبية والتنمية المؤسسية ، دعماً لمبادرات الدول الاعضاء لتشجيع هذه الأنشطة كاستراتيجية للتنمية على الصعد المحلية والوسطى .

١٢٠ ' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

١٣-١١٢ ستجرى دراسة استقصائية لمختلف الأنماط المؤسسية لتشجيع المشاركة الشعبية في التنمية على المستويات المحلية ، وذلك لوضع مبادئ توجيهية لتقديم الخدمات الاستشارية للحكومات الاعضاء . وسيعد تقرير يصدر في ١٩٨٢ عن النهج والأساليب العملية للتخطيط والبرمجة والتنفيذ على مستوى المجتمع المحلي ، لاستخدامه من قبل التقنيين الحكوميين . وستصدر أيضاً مواد تعليمية عن نواح مختارة من العمل المجتمعي لأغراض التنمية المحلية ، تصدر منها مجموعة في ١٩٨٠ ومجموعة أخرى في ١٩٨١ ، لاستعمالها في برامج التدريب الوطنية .

١٣-١١٣ ستنظم دورتان تدريبيتان ، واحدة في ١٩٨٠ والأخرى في ١٩٨١ ، يشترك فيها أفراد من المعاهد التدريبية في البلدان النامية التي اختارت الانضمام الى الشبكة العالمية لتبادل المعلومات والتعاون التقني . وبالتعاون مع بعض حكومات مختارة من بين الحكومات الاعضاء ، ستبدأ تنمية وتطبيق عمليات الرصد والتقييم المنهجيين لاثربرامج انمائية محددة على المستفيدين المقصودين بهذه البرامج على المستويات المحلية والوسطى . وستستعرض المشاريع المقترحة للتنمية الشاملة على المستويات المحلية والوسطى ويتم تقييمها لتحديد آثارها الاجتماعية ، وتطوير عناصر المشاركة الشعبية والتنمية المؤسسية وتحديد مدى تمشيها مع الهدف الاقتصادي وغيره من أهداف المشروع . كما ستستعرض البرامج القطرية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي لتحديد العناصر الاجتماعية التي من شأنها ان تعزز المشاريع الأخرى الواردة في البرنامج ، وسيقدم دعم موضوعي

المشاريع التنفيذية المعنية بتنمية المجتمع المحلي ، والتنمية الريفية ، والمستوطنات البشرية ، والتنمية المحلية والاقليمية الشاملة ، وتنمية احواض الانهار الخ . . التي تتضمن عناصر المشاركة الشعبية والتنمية المؤسسية والتخطيط والبرمجة والتنفيذ على مستوى المجتمع المحلي . كما ستقدم المساعدة لتقييم ورصد وتقدير مشاريع برنامج الاغذية العالمي التي تتضمن القيام بأعمال على مستوى المجتمع المحلي .

٣٩ فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٣-١٤ ستجرى دراسة استقصائية لتحديد العلاقة بين الادارة اللامركزية وعملية اتخاذ القرارات للتنمية التي تشمل المشاركة الشعبية ، وذلك توطئة لاصدار مبادئ توجيهية بشأن الخدمات الاستشارية للحكومات الاعضاء . كما سيعقد كتيب لتدريب القادة المحليين في مختلف المهام على مستوى المجتمع المحلي مثل التخطيط بمشاركة من الشعب وتعبئة الموارد واتخاذ القرارات على المستوى المحلي وادارة البرامج على المستوى المجتمعي ، ليستفيد به الممارسون والمدربون والقادة المحليون المشتغلون بتنمية المجتمع . وبالإضافة الى ذلك ستستمر الانشطة المقررة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ والمشار إليها في الفقرة ١٣-١٤ اعلاه .

(ج) الاثر المتوقع

١٣-١٥ سيكون اختصاص ادارة التعاون التقني لأفراض التنمية ، من حيث تقديم الخدمات الاستشارية في مجال المشاركة الشعبية والتنمية المؤسسية والعمل على المستوى المجتمعي ، قد اتسع عن طريق الدراسات الاستقصائية التي سيشعر فيها والمبادئ التوجيهية التي توضع فيما يتعلق بالانماط المؤسسية ، واللامركزية في اتخاذ القرارات ، ومنهجيات التخطيط والبرمجة والتنفيذ على المستوى المجتمعي . ويقدر ما تستفيد الحكومات الاعضاء من هذه المعلومات في المجال العملي ، يمكن توقع ازدياد الاثر على سياسات وخطط وبرامج التنمية ، على المستويات المحلية والوسطى . وفي نهاية عام ١٩٨٣ ستكون اكثر من مائة مؤسسة تدريبية من البلدان النامية قد استفادت من تبادل الآراء والخبرات عن طريق الدورات التدريبية السنوية ، التي ستعزز تعاضدها في تشكيل شبكة تبادل المعلومات والتعاون التقني . وسيساعد استعراض وتقدير وتقييم مشاريع التنمية من زاوية المشاركة الشعبية ومساهمة الشعب في جهود التنمية على توجيه نظر الحكومات الى اهمية هذا العنصر من عناصر عملية التنمية والى مغزاه من حيث توزيع المزايا المكتسبة من برامج ومشاريع التنمية .

البرنامج ٣ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا (٦)

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٣ - ١١٦. يستعرض عمل الأمانة في هذا البرنامج مؤتمر المخططين الافريقيين ومؤتمر الوزراء واللجنة التقنية للبراءة، وتجتمع هذه الهيئات مرة كل سنتين. وكان آخر اجتماع لهما قد جرى في شباط/فبراير وآذار/ مارس على التوالي من عام ١٩٧٧. ولم تحدث هذه الخطة بموافقة هذه الهيئات. على أن الخطة تتبع مخطط برنامج العمل الذي أقره مؤتمر المخططين الافريقيين في دورته السادسة المعقودة في آب/أغسطس ١٩٧٦.

٢ - الأمانة

١٣ - ١١٧. الوحدة المسؤولة في الأمانة عن هذا البرنامج هي شعبة البحث والتخطيط في الميدان الاجتماعي الاقتصادي التي كان يوجد فيها ١٤ موظفاً. من الفئة الفنية في (٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧). وتقبل وتنفذ واحدة من المصادر الخارجية عن الميزانية. وكان لهذه الشعبة الاقسام التالية في (٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧):

موظفو الفئة الفنية		الميزانية العادية		الوحدة التنظيمية
المجموع	المصادر الخارجة	الميزانية	العادية	
١	-	١		١ - مكتب رئيس الشعبة
				٢ - الدراسات الاستقصائية والاستعراضية الاجتماعية - الاقتصادية بما في ذلك دراسات تتعلق بأقل البلدان نمواً
٦	١	٥		٣ - الأبحاث والتخطيط والاسقاطات الاجتماعية - الاقتصادية
٤	-	٤		٤ - القضايا الضريبية والنقدية والمالية على المستوى القطري
٣	-	٣		
١٤	١	١٣		المجموع

(٦) أعدت اللجنة الاقتصادية لافريقيا هذه الخطة في إطار الفئة السابقة من البرامج الكبرى لتخطيط التنمية واسقاطاتها وسياساتها. لذلك فهي لا تعكس بشكل كامل هيكل البرنامج المعاد تنظيمه بموجب العنوان الجديد وهو قضايا التنمية وسياساتها.

٣ - الانجازات المتوقعة

١٣ - ١١٨ من المتوقع انجاز عناصر البرنامج التالية الموصوفة في الفقرة ٩ - ١٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٧) :

' ١ ' في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : ١-١ ، ٢-١ ، ٣-١ ، ٤-١ ، ٦-١ ، ٧-٢ ، ١-١ ، ٢-٥

' ٢ ' في ١٩٨٠ - ١٩٨١ : ١-١ ، ٢-١ ، ٣-١ ، ٤-١ ، ٦-١ ، ٧-١ ، ٢-٣ ، ٢-٥

ب* - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة العامة

١٣ - ١١٩ يقوم جانب من الأعمال المتعلقة بالاستعراض والتقييم على الرجوع الى المعلومات المجهزة في شعب الاحصاء ، والتجارة الدولية ، والصناعة ، والزراعة والتنمية الاجتماعية ، والتعاون الاقليمي ، وعلى اجراء مناقشات على مستوى رسم السياسات مع مكتب تنسيق السياسات والبرامج . والأعمال الخاصة بأقل البلدان نمواً يجرى تنسيقها من خلال لجنة مشتركة بين الشعب تخدمها وحدة رصد مقرها في الشعبة . وتحضير الأبحاث التي تشكل منها وثائق مؤتمر المخططين الثامن يتضمن العمل الوثيق مع شعبة الادارة العامة ومع معهد التخطيط والناماء الاقتصادي في السنغال . وتضطلع شعبة البحث والتخطيط في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي بنفس المسؤوليات التي يقوم بها مركز التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية الذي هو على اتصال منتظم بها . والسبب جانب ذلك فان الشعبة على اتصال بمعهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية الموجود في جنيف من اجل تبادل الأفكار والمطبوعات لا سيما فيما يتعلق بزيادة تحسين النهج الموحد لتحليل التنمية وتخطيطها وتطبيقه عمليا في ظل الظروف الافريقية .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

١٣ - ١٢٠ الشعبة على اتصال بمنظمة العمل الدولية في تخطيط الحاجات الأساسية . كما أن هناك جهداً مشتركاً مع الاونكتاد حول اسقاطات الاقتصادات الافريقية بهدف تحديد معدلات النمو التي يمكن التوصل اليها في افريقيا بما في ذلك أقل بلادها نمواً .

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦

(Corr.1 و Corr.2 و A/32/6) ، السيد الأول .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة
مصفا خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٣ - ١٢١ من المتوقع القيام بأنشطة هامة مشتركة مع شعب اللجنة الاقتصادية لافريقيا المختصة
بالزراعة ، والصناعة ، والتجارة الدولية ، والتنمية الاجتماعية ، والادارة العامة ، ومكتب تنسيق
السياسات والبرامج ، وكذلك مع منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأفذية والزراعة ، ومؤتمر الأونكتاد .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٣ - ١٢٢ ينتظر أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية ، بالنسبة المئوية ، تقريبا
كما هو مبين في الجدول التالي :

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
(بالنسب المئوية)

	١٩٨٣ - ١٩٨٢	١٩٨٠ - ١٩٨١	١٩٧٩ - ١٩٧٨	
المصارف				
الميزانية الخارجة عن				
الميزانية العامة للمجموع	٣٤	٣٧	٤٠	٤٠
المصارف				
الميزانية الخارجة عن				
الميزانية العامة للمجموع	٢٣	٢٢	١٢	١٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١ - الدراسات الاستقصائية
والاستعراضية فني المجال
الاجتماعي - الاقتصاد

٢ - التخطيط والاستشارات فني
المجال الاجتماعي - الاقتصاد

٣ - القضايا الضريبية والنقدية
والمالية على المستوى القطري

المجموع

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - الدراسات الاستقصائية والاستعراضية في المجال الاجتماعي - الاقتصادي

(أ) الهدف

١٣ - ١٢٣ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أغراض واهداف استراتيجية انمائية دولية بوجه عام واستراتيجيات خاصة بالاقليم تتبناها اللجنة الاقتصادية لافريقيا بوجه خاص ، والتصرف على مدى فاعلية تدابير السياسة الداخلية والاقليمية والدولية فسي تحقيق الغايات والأهداف المنشودة على المستويات القطرية والاقليمية والدولية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣ - ١٢٤ خلال الثمانينات من المرجح أن تتصدى الدراسات الاستراتيجية والاستعراضية للمشاكل التالية التي قد تواجه البلدان الافريقية النامية : التخلف الخطير في الانتاج الزراعي ؛ تزايد الفقر الجماعي ؛ عدم كفاية السلع الأساسية اللازمة للفئات الهزيلة الدخل ؛ البطالة ؛ العمالة الناقصة ؛ الاتكال على البلدان المتقدمة النمو ؛ اتساع أوجه العجز في ميزان المدفوعات والتجارة الدولية ؛ التضخم وارتفاع ثمن الطاقة ، وذلك بهدف تنبيه الحكومات الى الحاجة الى اعادة النظر في الغايات والأهداف أو الحاجة الى تغييرات في السياسات والخطط والبرامج والمشاريع .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ١٢٥ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من الفقرة ٨٥ من تقرير الدورة الثانية للجنة الاقتصادية لافريقيا (٨) ، وقرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٠ حول الاستراتيجية الدولية للتنمية خلال عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ؛ وقرارات اللجنة الاقتصادية لافريقيا رقم ٢١٨ (د - ١٠) (٨) و ٢٣٨ (د - ١١) بشأن استراتيجية انمائية لافريقيا في السبعينات ، والقرار ١٨٧ (د - ٩) (٨) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٣ - ١٢٦ مع نهاية ١٩٧٩ سيكون العمل التالي قد أنجز :

(٨) هذه الولاية عمرها أكثر من خمس سنوات .

(أ) دراسة استقصائية سنوية للسياسات الانمائية الراهنة في المجالين الاقتصادى والاجتماعي في البلدان الأعضاء في اللجنة تنشر بوسفها الجزء الثاني من نشرة الدراسة الاستقصائية السنوية للأحوال الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا (١٩٧٨ و ١٩٧٩) ؛

(ب) " دراسة استعراضية وتقييمية ، مرة كل عامين ، للتقدم المحرز في تنفيذ غايات وأهداف عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني في افريقيا " (تنشر بوصفها الجزء الأول من نشرة الدراسة الاستقصائية السنوية للأحوال الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا) (١٩٧٨) ؛

(ج) " دراسة استقصائية سنوية للسياسات الانمائية الراهنة في المجالين الاقتصادى والاجتماعي في المنطقة " (تنشر بوصفها الجزء الأول من النشرة (١٩٧٩) . سيصدر عدد خاص من النشرة بعنوان دراسة استقصائية للاكتفاء الذاتي في الأغذية في منطقة اللجنة الاقتصادية لافريقيا ؛

(د) " دراسة استقصائية مرة كل سنتين ، للتنمية في أقل البلدان الافريقية نمواً (تنشر في الجزء الأول من نشرة الدراسة الاستقصائية السنوية للأحوال الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا (١٩٧٨) ؛

(هـ) دراسة متعمقة مستمرة للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في أقل البلدان الافريقية نمواً . وستكون الدراسات الاستقصائية والاستعراضية السنوية قد وزعت على الحكومات الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا قبل مناقشتها في الدورة السابعة لمؤتمر المخططين الافريقيين في ١٩٧٨ وفي الدورة الرابعة عشرة للجنة في ١٩٧٩ . والمواضيع الخاصة - كموضوع التعليم والتنمية ، الذى نوقش في نشرة الدراسة الاستقصائية لعام ١٩٧٧ ، وموضوع الاكتفاء الذاتي في الأغذية ، الذى سيكون قد نوقش في نشرة الدراسة الاستقصائية لعام ١٩٧٩ - سوف تغذى مشاريع شعبيّة الادارة العامة والزراعة على الترتيب .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٣ - ١٢٧ سوف تستكمل الدراسة الاستقصائية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في البلدان الافريقية وفي الاقليم ككل ، وكذلك استعراض وتقييم التقدم المحرز في افريقيا ، بما في ذلك أقل البلدان نمواً فيها ، من حيث تنفيذ الاستراتيجيات الانمائية الجديدة وبلوغ الأهداف المقررة . وسوف توزع الدراسات الاستقصائية والاستعراضية على الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا - لمناقشتها في الدورة الثامنة لمؤتمر المخططين الافريقيين في ١٩٨٠ وفي الدورة الخامسة عشرة للجنة المذكورة في ١٩٨١ .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٣ - ١٢٨ سوف يجرى تقييم لمدى فاعلية الدراسة الاستقصائية في رسم السياسات وفيما يتصل بالبحاث ، والتكنولوجيا ، من حيث المضمون والشكل . وبناءً على نتيجة هذا التقييم ، سوف تستمر هذه الدراسة في الصدور مع التعديلات المناسبة . وستوزع الدراسة على الحكومات الأعضاء في اللجنة

الاقتصادية لافريقيا لمناقشتها في الدورة التاسعة لمؤتمر المخططين الافريقيين في ١٩٨٢ ، كما ستوزع على اللجنة التنفيذية وعلى اللجنة الاقتصادية لافريقيا في دورتها السادسة عشرة في ١٩٨٢ .

٤ ' انشطة الاستراتيجية التي يرحح ان تكون فائدها حدية ، وصوبها التشريعي

١٣ - ١٢٩ ليست هناك أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٣٠ - ١٣١ ستطلع الحكومات الأعضاء ، والهيئات التشريعية للجنة الاقتصادية لافريقيا ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة والمجتمع الدولي على المنجزات والمشاكل التي تواجه البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا في مجال التنمية الاجتماعية الاقتصادية . ومن المتوقع أن يساعد ذلك في الحفز على مناقشة المشاكل الافريقية المشتركة ، وتبادل المعلومات حول جدوى السياسات المتخذة والحاجة الى تشكيل سياسات مواتية على المستويات القطرية والاقليمية والديولة .

البرنامج الفرعي ٢ - التخطيط والاسقاطات في المجالين الاجتماعي والاقتصادي

(أ) الهدف

١٣١ - ١٣٢ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو القيام بأبحاث اجتماعية - اقتصادية حول مشاكل انمائية محددة في افريقيا بهدف التعرف على السياسات وجعل خبرة بعض البلاد في معالجة مشاكلها الاجتماعية - الاقتصادية متاحة للآخرين ؛ وكذلك استحداث تقنيات مناسبة للتخطيط والبرمجة والاسقاط ، لاسيما في سياق النهج الموحد في تحليل التنمية وتخطيطها لاشباع الحاجات الأساسية للبلدان الافريقية التي ينطبق عليها ذلك ؛ والقيام باعداد الاسقاطات لاقتصادات بلدان افريقيا بهدف تقديم التوجيه حول امكانيات التنمية الطويلة الأجل للبلدان الأعضاء .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣٢ - ١٣٣ لم تكن نتائج التخطيط ترضي دائما امني البلدان الافريقية عندما يكشف التقييم أن الأهداف القطرية المنشودة في البداية لم يمكن بلوغها في نهاية كل خطة . فقد تزايد تفشي الفقر ، وحدثت أوجه قصور كبيرة في توفير الحاجات الأساسية ، واتسمت التفاوتات في الدخل وارتفعت البطالة لاسيما بين الشباب المتعلم . وحيث ان نظام التخطيط الحالي قد فشل في معالجة هذه المشاكل فان المعتزم الآن العمل على تحسين تقنيات التخطيط وتنفيذ الخطط لجعلها اكثر فاعلية في حل هذه المشاكل ، وتهيئة اطار وتوجيه مناسبين للتخطيط وذلك بالاضطلاع باعداد استراتيجيات للاقتصادات الافريقية .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ١٣٣ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من الفقرة ٦١ (٩) من تقرير الدورة الأولى للجنة الاقتصادية لافريقيا ؛ ومن قرار اللجنة رقم ١٠٥ (٥ - ٦) الذي أنشأ مؤتمر المخططين الافريقيين ؛ ومن قرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ٩٧٩ (٥ - ٣٦) المؤرخ في ١ آب/أغسطس ١٩٦٣ (٩) ، ٧٧٧ (٥ - ٣٠) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٦٠ ؛ وقرارات اللجنة رقم ١٨٧ (٥ - ٩) و ٢٥٧ (٥ - ١٢) و ٢٦٠ (٥ - ١٢) ، وقرار الجمعية العامة ٣٥٠٨ (٥ - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٣ - ١٣٤ تم العمل في تقييم تنفيذ سياسات تحويل الوظائف والممتلكات الى الأهلين في البلدان الافريقية والنتائج الميدانية للعمل في وضع الاسقاطات لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . وسوف تقدم هاتان الدراستان الى المؤتمر السابع للمخططين الافريقيين في ١٩٧٨ ، والى لجنة الخبراء واللجنة التنفيذية وبالتالي الى الدورة الرابعة عشرة للجنة في ١٩٧٩ . وسوف تغذى بالدارسة الخاصة بتقييم سياسة تحويل الوظائف والممتلكات الى الأهلين المشاريع ذات الصلة في شعبس الادارة العامة .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٣ - ١٣٥ سيكون العمل الرئيسي هنا هو وضع استراتيجية انمائية لافريقيا واعداد الاطار عن التخطيط والاسقاطات لتنفيذ الاستراتيجية . ومن ثم فان الناتج خلال هذه الفترة سيتألف من العمل في استراتيجية انمائية لافريقيا في الثمانينات ومن تهيئة هيكل وتوجيه لتخطيط واعداد الاسقاطات لاقتصادات افريقيا .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٣ - ١٣٦ ستكون الاستراتيجية هنا هي العمل على استخدام تقنيات للتخطيط مناسبة ومحسنة وذلك بمتابعة تطبيق نهج موحد لتخطيط التنمية وتحليلها وفق الأحوال السائدة في افريقيا ، والتخطيط لتوفير الحاجات الأساسية . كما سيجرى الاضطلاع بالمرحلة الثالثة من العمل المستمر في اعداد الاسقاطات من اجل عقد انمائي ثالث محتمل للأمم المتحدة .

(٩) ، طه .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٣ - ١٣٧ ليست هناك أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

١٣ - ١٣٨ ينبغي أن يظهر تحديد واقعي لسبل نمو البلدان الافريقية ، ولا بد أن يزداد تفهم الحكومات الاعضاء للخيارات المتاحة والسياسات اللازمة في المجالات الرئيسية للمشكلة وهي الثغرات التجارية والادخارية ، والاختلال بين العرض والطلب فيما يتعلق بسلع التصدير الرئيسية وأوجه القصور في شروط استيراد الاستثمارات ، وتلبية الحاجات الاساسية وتوسيع التعاون الاقليمي بهدف تحديد الميادين الملائمة لمثل هذا التعاون . ومن المأمول ، بحلول ١٩٨٣ ، أن يكون عدد من البلاد قد تبني النهج الموحد والتخطيط الموحد لاشباع الحاجات الاساسية بحيث يمكن انتشار هذا النظام التخطيطي في الثمانينات بين كل البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وتطويره وتكييفه ليناسب الظروف والمشاكل في افريقيا .

البرنامج الفرعي ٣ - القضايا الضريبية والنقدية والمالية على المستوى التلوي

(أ) الهدف

١٣ - ١٣٩ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو معاونة الدول الاعضاء على وضع التدابير لسياسات نقدية ومالية مواتية من أجل تشجيع النمو في تدفق الموارد النقدية والمالية واستخدامها على نحو أمثل بشكل عام في تعبئة وتوزيع المدخرات المحلية على البرامج والمشاريع الانتاجية المثلى لمعالجة البطالة وتفشي الفقر بشكل خاص ؛ ومعاونة البلدان الاعضاء على بناء مؤسسات نقدية ومالية مناسبة خاصة ما يعني منها بالمناطق الريفية والقطاعات الاخرى المتخلفة من السكان .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣ - ١٤٠ هناك أوجه قصور في السياسات والتدابير الرامية الى تشجيع حدوث تدفق كبير ومتزايد من الموارد المالية للتعجيل بالتنمية . وهناك بوجه خاص قصور خطير في مدى توفر وتعبئة المدخرات المحلية في البلدان الافريقية . وكثيرا ما يحد هذا من قدرة الحكومات ووكالاتها المنفذة على تمويل البرامج والمشاريع ذات الاولوية العالية ، وبهذا يهدد النجاح في تنفيذ خطط التنمية . وأوجه القصور في نمو الموارد المالية ككل وفي توفير وتعبئة المدخرات المحلية للاستعمال الانتاجي يرجع جزء منها الى الافتقار الى مجموعة متنوعة ملائمة من الوسائل والحوافز المالية اللازمة لتشجيع الادخار ، مصحوبا بعدم كفاية شبكة المؤسسات المالية ، خاصة في المناطق الريفية حيث يقيم معظم السكان ويدفعون فوائد باهظة على القروض وبهذا تتقيد قدرتهم على تحسين انتاجية ما لديهم من مدخلات .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ١٤١ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرارات اللجنة الاقتصادية لافريقيا رقم ٨٢ (د - ٥) (١٠) و ٩٨ (د - ٦) (١٠) و ١١٧ (د - ٦) (١٠) و ١١٩ (د - ٩) (١٠) و ٢١٨ (د - ١٠) (١٠) ؛ ومن قرار الجمعية العامة ٣٢٠٣ (د ل - ٦) المؤرخ في أيار/مايو ١٩٧٤ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٣ - ١٤٢ لتعزيز التفهم للثغرات القائمة في السياسة والتدابير الرامية الى خلق نمو فسي التدفقات المالية من أجل تمويل برامج التنمية ، ستكون الدراسات التالية قد استكملت بحلول عام ١٩٧٩ : نمو المؤسسات المالية وهيكلها ، والسياسات النقدية والمالية في عدد من البلدان الافريقية المختارة ؛ والسياسة النقدية والمالية لخلق العملة في عدد من البلدان الافريقية المختارة . وستكون الدراسات مقدمة الى الدورة السابعة لمؤتمر المخططين الافريقيين في ١٩٧٨ ، وستكون قد غذت بها المشاريع المعنية في شعبة التجارة والمالية الدولية ، وشعبة الادارة العامة .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٣ - ١٤٣ سوف تجرى دراسات متعمقة في ميدان السياسة النقدية والمالية ، ودراسات محددة عن المؤسسات المالية . وسوف يتألف الناتج من دراسات عن السياسات النقدية والمالية لتعبئة المدخرات المحلية ، وعن دور مصارف التنمية القطرية والمؤسسات المالية غير المصرفية كوسائل للتنمية الاقتصادية .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٣ - ١٤٤ ستبذل جهود لا تمام الدراسات عن السياسات النقدية والمالية وكذلك الدراسات عن المؤسسات من أجل تعبئة وتوزيع الموارد المالية . وسيتألف الناتج من دراسات عن السياسات النقدية والمالية المطلوبة كحافز لتنشيط الاستثمار ، وعن الدور المتغير للمصارف التجارية وشركات التأمين في دعم التنمية بتوفير رأس المال .

'٤' انشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

١٣ - ١٤٥ ليس هناك أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(٥) الآثار المتوقعة

١٣ - ١٤٦ من المأمول ان يعاون هذا البرنامج على وضع سياسات ضريبية ونقدية وادخارية واستثمارية مناسبة ، واشباع الحاجات الاساسية وتحسين توزيع الدخل ، وخلق المؤسسات النقدية والمالية الضرورية وتحسين تدفق الموارد المالية المطلوبة لتمويل التنمية .

البرنامج ٤ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا (١١)

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٣ - ١٤٧ يستعرض أعمال الامانة في هذا البرنامج كبار المستشارين الاقتصاديين لحكومات اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، الذين يجتمعون كل عام . وعقد الاجتماع الاخير في شباط/فبراير ١٩٧٨ . وقد وافق المستشارون على هذا العرض للخطة .

٢ - الامانة

١٣ - ١٤٨ وحدات الامانة العامة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة الاسقاطات والبرمجة وشعبة التحليل الاقتصادي العام ، التي كان لديها ٢٧ موظفا من الفئة الفنية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ . ولا تمويل أي وظيفة من مصادر خارجة عن الميزانية

موظفو الفئة الفنية		الميزانية العادية	الوحدة التنظيمية
المصادر الخارجة	عن الميزانية المجموع		
٢٠	-	٢٠	شعبة التحليل الاقتصادي العام
٧	-	٧	شعبة الاسقاطات والبرمجة
٢٧	-	٢٧	المجموع

(١١) اعدت اللجنة الاقتصادية لاوروبا هذه الخطة في اطار الفئة السابقة للبرامج الرئيسية المتعلقة بالتخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية . ولذلك فانها لا تعكس بصورة كاملة هيكل البرامج المعاد تنظيمها تحت العنوان الجديد : قضايا التنمية وسياساتها .

٣ - الانجازات المتوقعة

١٣ - ١٤٩ من المنتظر انجاز عناصر البرنامج التالية المبينة في الفقرة ٦ - ١٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (١٢) :

'١' في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : ١ - ١٥٤ - ٨ :

'٢' في ١٩٨٠ - ١٩٨١ : لاشي* .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة العامة

١٣ - ١٥٠ يجرى التنسيق الرسمي مع الشعب الاخرى للجنة الاقتصادية لاروپا .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

١٣ - ١٥١ يجرى التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة عن طريق فرقة العمل التابعة للجنة التنسيق الادارية والمعنية بأهداف التنمية الطويلة الاجل .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة

هامة معها خلال الفترة ٨٠ - ٨٣)

١٣ - ١٥٢ من المنتظر القيام بأنشطة هامة مشتركة مع شعبية الشؤون الاجتماعية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، وادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، بالمقر .

جيم - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي - التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية

الهدف (أ)

١٣ - ١٥٣ يتمثل هدف هذا البرنامج في مساعدة الحكومات في اعداد خططها وبرامجها

(١٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ،

المجلد الأول ، (29 Corr.19 ٨/32/6) .

وسياساتها الطويلة الاجل بحيث تاخذ في الاعتبار الدراسات المنظورية والسياسات الاقليمية والدولية ، وفي تعيين المسائل الناشئة الطويلة الاجل ذات الاهمية المشتركة ، ولا سيما فسي المجالات التي يمكن فيها للتعاون الاقليمي والدول ان يكون مفيدا في تعزيز التنمية الاجتماعية والطويل الاجل .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣ - ١٥٤ يتطلب عدد من المقررات السياسية الهامة ، التي يحتاج مولدها الى فترة نضج طويلة ، اطارا متماسكا من الاقتصاد الكلي ، ولذلك فانها تدخل في الخطط والبرامج الوطنية الطويلة الاجل . وهذا هو الحال مع مقررات الاستثمار أو التعديلات المؤسسية في عدد من القطاعات الخاضعة للاشراف الحكومي ، سواء كان ذلك في الاقتصادات السوقية أو ذات التخطيط المركزي . ويجعل الترابط المتماظم للبلدان من التعاون الدولي أمرا أساسيا لدى اعداد وتنفيذ الخطط والسياسات الوطنية وتتضح الحاجة الى برنامج من هذا القبيل على الصعيدين الاقليمي والدولي على السواء ، من عدد القرارات والمقررات التي تحت هيئات الأمم المتحدة المعنية على تقييم الاتجاهات والسياسات الاقليمية والاقليمية الطويلة الاجل . ويكمن وراء هذه المقررات قلق متزايد تجاه الاختلال الهيكلي فسي العلاقة الاقتصادية القائمة بين البلدان والمناطق ، الذي يستلزم اعادة توجيه عدد من الخطط والبرامج والسياسات الوطنية في نطاق اطار اقليمي ودولي متماسك .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ١٥٥ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الفقرات ١ - ٥ من قرار الجمعية العامة ٣٥٠٨ (د - ٣٠) ، ومقرر اللجنة الاقتصادية لاروبا ١٤ (د - ٢٧) ، والفقرات ١ - ٧ من مقررها زاي (د - ٣٢) ؛ ومن الفقرات ١ - ٦ من قرار اللجنة الاقتصادية لاروبا ٢ (د - ٢٧) والفقرات ١ - ٧ من قرارها زاي (د - ٣٢) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٣ - ١٥٦ تتركز المرحلة الحالية من البرنامج حول تقرير اساسي بعنوان "المنظور الاقتصادي الشامل لمنطقة اللجنة الاقتصادية لاروبا حتى ١٩٩٠" (ECE/EC.AD/17) . وسيكون قد تم استكمال ما يتعلق بالموضوع من التقارير القطاعية والتقارير المشتركة بين القطاعات في ميادين مثل المشاكل البيئية ، وامدادات المياه ، والاسكان والبناء ، والطاقة والمنتجات الاساسية . ويجري

اعداد هذه التقارير بمعرفة اللجنة وهيئاتها الفرعية ، ولا سيما كبار المستشارين الاقتصاديين لحكومات اللجنة الاقتصادية لارويا . وستكون هذه التقارير قد عممت في عام ١٩٧٩ على نطاق واسع على كبار صانعي السياسة في حكومات اللجنة الاقتصادية لارويا ، وكذلك على أفرقة الخبراء الموجودة في اطار اللجنة المذكورة .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٣ - ١٥٧ من المرجح أن يسود اتجاهان اساسيان من اتجاهات البرنامج في ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وستعد دراسات منظورية اقليمية جديدة حتى عام ٢٠٠٠ ، كما ستتمخف الجهود لربط الاتجاهات والسياسات السطويلة الاجل للجنة الاقتصادية لارويا بسائر العالم . وستحقق ذلك من خلال الاستراتيجية التالية :

(أ) ستقوم الدورات السنوية لاهم الهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية لارويا ، ولا سيما كبار المستشارين الاقتصاديين لحكومات اللجنة الاقتصادية لارويا ، بدراسة المنظور الاقتصادي الشامل . ولن تكتفي اللجنة باستعراض هذا المشروع سنويا ، بل ستتخذ أيضا الخطوات اللازمة لتدمج ، على أوثق نحو ممكن ، ما تقوم به هيئاتها الفرعية من الأعمال ذات الصلة .

(ب) ستعنى المكونات الهامة للبرنامج بالمنتجات الاساسية والطاقة ، والعلوم والتكنولوجيا ، والتجارة والتعاون الصناعي ، وبموامل النمو الطويل الاجل . وسيتم وضع عدد من الدراسات بمعرفة امانة اللجنة الاقتصادية لارويا لكي تقدم الى اجتماعات الخبراء وحلقاتهم الدراسية ؛

(ج) ستزداد المساعدة المقدمة الى الحكومات في مجال تحسين تقنيات التخطيط والبرمجة ، وذلك عن طريق نشر خبرة حكومات اللجنة الاقتصادية لارويا في استخدام المنهجيات الملائمة في اعمال التخطيط والبرمجة والاسقاطات المتوسطة الاجل والطويلة الاجل . وستعقد حلقة دراسية بشأن ادوات واساليب وضع الخطط والبرامج والاسقاطات على الصعيد الوطني واجراء تبادل سنوي للمعلومات البييلوغرافية المتعلقة بنماذج التخطيط ؛

(د) سيتم نشر " المسح الاقتصادي لارويا " و " النشرة الاقتصادية لارويا " . (التي ستشمل فصلا خاصا عن تنمية التجارة) . وسيضطلع بمشاريع بحثية مخصصة لمواضيع ذات أهمية خاصة ، ولا سيما المواضيع المتصلة بالتجارة في المنطقة .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٣ - ١٥٨ من المرجح أن يتم خلال هذه الفترة تقييم الاتجاهات والتوقعات الطويلة الاجل حتى عام ٢٠٠٠ . وسيضطلع بأعمال المتابعة بشأن استراتيجية انمائية دولية جديدة ، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاكل الطويلة الاجل ذات الاهمية المشتركة التي قد يتم تعيينها في المنظور الشامل . وكما هو الحال في فترة السنتين السالفتين ، فان الاستراتيجية ستشمل عقد دورات سنوية للهيئات

الفرعية الرئيسية للجنة الاقتصادية لاروبيا لاستعراض، وتقييم الاعمال الجارية بشأن المنظور ، واجراء دراسات تتناول المكونات الهامة مثل المنتجات الاساسية والطاقة ، والعلم والتكنولوجيا ، والتجارة والتعاون الصناعي .

٤' انشطة الاستراتيجية التي يريجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي
١٣ - ١٥٩ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(٥) الاثار المتوقع

١٣ - ١٦٠ على الصعيد القطري ، يشارك نحو ٢٠ عضوا من منطقة اللجنة الاقتصادية لاروبيا في وضع منظور اللجنة . وليس من المعروف على وجه اليقين الى أي مدى سيميد الاعضاء بالفعل توجيه خططهم وبرامجهم الطويلة الاجل على ضوء منظور اللجنة الاقتصادية لاروبيا ، ولكن ينتظر بوجه عام أن يستخدموا ، بشكل منتظم ، المعلومات الواردة في المنظور . وعلى الصعيد الاقليمي ، سيستخدم منظور اللجنة الاقتصادية لاروبيا من قبل معظم الهيئات القطاعية للجنة . ومن المنتظر أن تعيد هذه الهيئات توجيه برنامج انشطتها آخذة في الحسبان المسائل الناشئة ذات الاهمية المشتركة التي يتم تعيينها في المنظور . وعلى الصعيد العالمي ، سيكون اشتراك اللجنة الاقتصادية لاروبيا في وضع استراتيجية دولية جديدة للتنمية أمرا جوهريا .

البرنامج ٥ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (١٣)

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٣ - ١٦١ تقوم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، التي تجتمع مرة كل عامين ، باستعراض أعمال الأمانة في هذا البرنامج . وكان الاجتماع الأخير في نيسان / أبريل - أيار / مايو ١٩٧٧ . ولـم توافق هذه الهيئة بعد على اعتماد تلك الخطة .

٢ - الأمانة

١٣ - ١٦٢ وحدات الأمانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة التنمية الاقتصادية (البرامج الفرعية من ١ الى ٦) ، وفي ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، كان يعمل في ملاكها ٢٤ موظفا فنيا كلفوا بالعمل في هذا البرنامج ولا يمول أى منهم من مصادر خارجية عن الميزانية ؛ ومركز الاسقاطات الاقتصادية (البرنامجان الفرعيان ٧ و ٨) ، الذى كان يعمل في ملاكها في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ستة من الموظفين الفنيين منهم موظف واحد يمول من مصادر خارجية عن الميزانية ؛ ومعهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادى والاجتماعي (البرامج الفرعية من ٩ الى ١٢) والذى كان يعمل في ملاكها في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، ٢١ موظفا من الفئة الفنية . وتمول ١٥ واليئة من مصادر خارجية عن الميزانية .

موظفو الفئة الفنية

الميزانية المصادرها الخارجية		الوحدة التنظيمية
العادية	عن الميزانية المجموع	
٢٤	-	شعبة التنمية الاقتصادية
٥	١	مركز الاسقاطات الاقتصادية
٦	١٥	معهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادى والاجتماعي
٣٥	١٦	المجموع
٢٤	٢١	

(١٣) أعدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية هذه الخطة في إطار الفئة السابقة للبرامج الرئيسية المتعلقة بالتخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية ، ولذلك ، فانها لا تعكس بصورة كاملة هيكل البرامج المعاد تنظيمها تحت العنوان الجديد مسائل التنمية وسياساتها .

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الإداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

١٣ - ١٦٣ خصصت مهام جديدة لمعهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي خلال عام ١٩٧٧ بغية دعم التعاون والتنسيق فيما بين وكالات التخطيط الأمريكية اللاتينية (قرارات المؤتمر الأول لوزراء ورؤساء التخطيط ، المعقود في كراكاس في الفترة من ١٣ الى ١٦ نيسان / أبريل ١٩٧٧ ، وقرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٧١ (د - ١٧) .

٤ - الانجازات المتوقعة

١٣ - ١٦٤ من المتوقع اكمال العناصر البرنامجية التالية المبينة في الفقرة ٨ - ١٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (A/32/6) :

' ١ ' في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : ١-٣ و ١-٤ ؛

' ٢ ' في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ : ١-١ و ١-٢ .

بأ - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة العامة

١٣ - ١٦٥ يجرى التنسيق الرسمي عن طريق قناة عادية هي مكتب البرامج التابع للأمانة التنفيذية . وتجري المحافظة على هذا التنسيق مع المركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية ، ويواصله معهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي مع ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية .

٢ - التخطيط الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

١٣ - ١٦٦ ظل التنسيق الرسمي في مسائل التقييم والاسقاطات قائما عن طريق فرقة العمل التابعة للجنة التنسيق الادارية والمعنية بأهداف التنمية الطويلة الاجل . ويحافظ معهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي على صلات تنسيق رسمية مع برنامج الامم المتحدة الانمائي .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة

معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٣ - ١٦٧ سوف يواصل مركز الاسقاطات الاقتصادية روابطه غير الرسمية مع مركز التخطيط الانمائي

والاسقاطات والسياسات الانمائية التابع لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، مع شعبية المال والتمويل والتنمية التابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومع قسمة الاسقاطات التابعين لمنظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، عن طريق الشعب المشتركة المقابلة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . وسوف يوظف معهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي بأنشطة مشتركة مع برنامج الامم المتحدة الانمائي من حيث التمويل والعمل المشترك في التدريب وفي الأنشطة الاستشارية والبحثية وفي التعاون مع وكالات التخطيط .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٣ - ١٦٨ من المتوقع أن يكون اتجاه تخصيص الموارد بالنسبة المئوية للبرامج الفرعية تقريبا على النحو الموضح في الجدول التالي :

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية (أ)
(بالنسب المئوية)

١٩٨٣ - ١٩٨٢			١٩٨١ - ١٩٨٠			١٩٧٩ - ١٩٧٨			البرامج الفرعية
المصادر			المصادر			المصادر			
الميزانية الخارجة عن الميزانية العادية	الميزانية العادية	المجموع	الميزانية الخارجة عن الميزانية العادية	الميزانية العادية	المجموع	الميزانية الخارجة عن الميزانية العادية	الميزانية العادية	المجموع	
١٤	-	٢١	٢٢	-	١٩	١٨	-	٢٧	١ - تحليل الاتجاهات الاقتصادية
٢٠	-	٢٩	٢٤	-	٢٤	١٨	-	٢٧	٢ - رسم الاستراتيجيات والسياسات
٢	-	٣	٣	-	٤	٣	-	٥	٣ - السياسة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي في أمريكا الوسطى
٤	-	٥	٢	-	٢	-	-	-	٤ - تحليل سياسات القطاع العام في المكسيك
٢	-	٣	٢	-	٣	٢	-	٣	٥ - التحليل الاقتصادي الطويل الأجل
٤	-	٦	٤	-	٥	٥	-	٧	٦ - التحليل الاقتصادي القصير الأجل
٤	٢	٤	٤	٢	٤	٣	١	٤	٧ - تقييم التنمية في أمريكا اللاتينية والتوقعات الانمائية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل
٨	٤	١٠	٨	٤	١٠	٩	٥	١٠	٨ - الاسقاطات الاقتصادية
١٥	٢٧	٤	١٥	٢٨	٤	١٦	٤٢	٤	٩ - الخدمات الاستشارية
١١	٢٦	٤	١١	٢٦	٤	١٠	٢٣	٤	١٠ - التدريب
١٠	١٩	٦	١٠	١٧	٧	١١	١٧	٨	١١ - المحسنت
٦	١٢	٣	٥	١٣	٢	٥	١١	٢	١٢ - التعاون فيما بين وكالات التخطيط
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

(أ) قد لا يؤدي جمع العناصر المكونة الى المجاميع المذكورة بسبب تقريب الأرقام .

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - تحليل الاتجاهات الاقتصادية

(أ) الهدف

١٣ - ١٦٩ هدف هذا البرنامج الفرعي هو تقديم تقرير منهجي وقابل للمقارنة ، بشأن الجوانب والمؤشرات الأساسية للتطور الاقتصادي للمنطقة كل عام ؛ والى تقييم أهمية ما هو مسجل من الحقائق والاتجاهات في ضوء المعايير العامة التي وضعتها الامم المتحدة ولا سيما الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ؛ والى المساهمة في جهود الدوائر الوطنية للاحصاءات والمعلومات لمواصلة توسيع نطاق مجال التغطية على أساس معايير موحدة .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣ - ١٧٠ على الرغم من أن السنوات الاخيرة قد شهدت تحسنا كبيرا جدا في تدفق المعلومات الدورية بشأن التنمية الأمريكية اللاتينية ، فإن الامر يتطلب بذل جهود متواصلة ومستمرة بغية تحسين هذه التغطية ، لكي تشمل النواحي التي لم تدرس بصورة كافية في الوقت الحاضر ، مثل المؤشرات الاجتماعية ، ولتحقيق امكانية المقارنة بين المعلومات عن مختلف البلدان . ولذلك فإن المسألة هنا هي مسألة قيود كمية وكيفية ونواحي تقصير يجب علاجها اذا أريد الخروج بصورة موثوقة عما يحدث على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي . وسيكون التقدم المحرز ذا قيمة بالنسبة للبلدان كل على حدة ، وبالنسبة للتحليل الاقليمي ككل ولتقدير الحقائق والاتجاهات الرئيسية على الصعيد العالمي .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ١٧١ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣١٠ (د - ١٤) ، و ٣٢٠ (د - ١٥) و ٣٢٨ (د - ١٥) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٣ - ١٧٢ ان تحقيق الاهداف المذكورة سيكون قد تطلب وجود علاقة وثيقة جدا مع دوائج الاحصاءات والمعلومات العامة التابعة لبلدان المنطقة ؛ وسيجرى السعي لتحقيق ذلك عن طريق صلات مباشرة بين شعب الاحصاءات والتنمية الاقتصادية وغيرهما من الشعب ، والوكالات المتخصصة وعن طريق المشاركة من جانب المكاتب دون الاقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . وأخيرا ، ستكون قد نظمت ، عند الاقتضاء ، بعثات خاصة لجمع وتقييم التقارير في بلدان ووكالات محددة .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٣ - ١٧٣ ينبغي للبرنامج الفرعي أن يواصل الأعمال ، وأن يعززها اذا أمكن ، على نسق الخطوط المبينة أعلاه ، وقد يفترض أنه ينبغي تكثيف البرنامج في ناحيتين بارزتين بصفة خاصة : أولاً ، فيما يتعلق بتحسين شمول المعلومات في المجالات التي ظهر منها ، حتى الآن ، معظم أوجه الضعف ، سواء في الوثوق بالمعلومات ، أو اتساعها أو تواتر جمعها ، أو الافتقار الى قابلية المقارنة بين البلدان أو الفترات الزمنية ، وثانياً ، فيما يتعلق بضرورة زيادة امكانية التحليلات النوعية فسي المستقبل لتمكّن من تعيين المشاكل البارزة في المنطقة ، وبالتالي تقييم الاتجاهات المسجلة في ضوء الخطوط التوجيهية المحددة في دراسات الامم المتحدة وقراراتها . وتعنى بذلك الاقتراحات والمهام أنه يجب تعديل الدراسات الاستقصائية السنوية ، وكذلك الحفاظ على سجلاتها الرئيسية وتحسينها ، بصفة دورية بغية الوفاء بالاحتياجات الجديدة للبلدان المعنية وللمجتمع الدولي .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٣ - ١٧٤ نظراً لأن الاهداف المقترحة ستبقى قائمة على مر الزمن ، فان من المعقول توقع توسيع نطاقها في فترة السنتين هذه ، كيما يصل التقدم المنشود الى جميع البلدان المعنية ، التي ما يزال يوجد بينها اختلافات كبيرة فيما يتعلق بكمية المعلومات المجمعة ومدى ملائمتها وامكانيات تحليلها .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرحح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٣ - ١٧٥ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(٥) الأثر المتوقع

١٣ - ١٧٦ يؤدي التحسن المحرز في تدفق المعلومات الدورية وفي نظم المعلومات المتعلقة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة الى تأثيرات مختلفة حسب المؤسسات والاشخاص ممن يستخدمون تلك النظم . وهذه النظم ، أولاً ، مفيدة جدا للسلطات والتقنيين في البلدان المعنية ، وكذلك للاضطلاع بالدراسات النظرية ، لاسيما عندما تتيح الفرصة لعقد مقارنة لنتائج بالنتائج الخاصة ببلدان مطاشلة أخرى . وثانياً ، تقدم هذه النظم مادة قيّمة للدراسات التي تضطلع بها وكالات متخصصة ، ولاسيما تلك الدراسات التي تخص منظومة الامم المتحدة عن المناطق ، أو عن البلدان ، كل على حدة ، أو عن مجموعات البلدان . وأخيراً ، فان هذه النظم تقدم خدمة هامة لمراكز المعلومات والبحوث خارج المنطقة والتي تبدي اهتمامها بالحقائق والاتجاهات ومختلف المشاكل المتعلقة باقتصاد العالم .

البرنامج الفرعي ٢ - رسم الاستراتيجيات والسياسات

(أ) الهدف

١٣ - ١٧٧ الهدف من هذا البرنامج هو استعراض شتى الخيارات الاستراتيجية التي يزمع التوصية بها للمنطقة ، ولمجموعات البلدان أو البلدان ، كل علي حدة ، فيما يتعلق بتوجيه تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وبمقاصد هذه التنمية ؛ واستعراض ومناقشة أساليب ووسائل السياسة الاقتصادية التي يمكن أن تكون ذات فائدة لتحقيق الاهداف المنشودة ؛ وأن تضع تحت تصرف البلدان الاعضاء وكالاتها الرئيسية ومؤسساتها البحثية ، النتائج والمقترحات المتبلورة من المهام المشار اليها .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣ - ١٧٨ لفترة مضت ، كان هناك استياء واضح في المنطقة ازاء بعض أشكال وعواقب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العقود الاخيرة . وقد أمكن تعيين عدة مشاكل وحالات تشكل مجالات بحثية حرجة ، وتتعلق أساسا بالمضار الناشئة عن العلاقات الخارجية لا أمريكا اللاتينية ، والتوزيع الاجتماعي غير العادل لنتائج التقدم التقني والتحسين في الانتاج ، والافتقار الى الاستقرار فسي التنمية الاقتصادية ، الذي يتضح أساسا من الضغوط التضخمية ومن التقلبات في معدل النمو . بيد أن هذه العملية لم تترجم بعد الى اقتراحات عامة ، شاملة أو فردية ، للاستراتيجيات التي يمكن في الحاضر أو المستقبل أن تصحح أوجه القصور المذكورة ، وتفتح الطريق أمام أساليب التنمية الاقرب الى المفاهيم والاهداف التي برزت في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني وفي عدد كبير من الوثائق الاخرى الصادرة من الوكالات الدولية . وكما هو واضح ، لم يكن بالامكان احراز مثل هذا التقدم في دراسة ورسم السياسات الاقتصادية المناسبة لتحقيق الاهداف المقترحة .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ١٧٩ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٢٩٠ (د - ١٣) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٣ - ١٨٠ سيكون بالامكان ، في نهاية عام ١٩٧٩ على نسق مختلف الدراسات العديدة المنشورة في السنوات الاخيرة ، الاضطلاع بأعمال بشأن استراتيجيات التنمية لا أمريكا اللاتينية واستراتيجيات بعض البلدان أو مجموعات البلدان والتي ستلقي ضوءا على الخيارات المتاحة اذا كان من المرغوب فيه تحقيق نمط من التنمية يجمع بين الدينامية ، والعدالة الاجتماعية وقدراً أكبر من الاستقلال والاستقرار

في مواجهة الحوادث الخارجية ، على النحو الذى تدعو اليه الوثائق المتعلقة بالاستراتيجية الانمائية الدولية . ورغم أن هذا الاجراء ليس الاجراء الوحيد ، فقد يفترض أن استخدام نماذج التجريب العددية سيمكّن من القيام ، بدقة أكبر وتناسق أكثر ، بفحص الوسائل القابلة للتنفيذ وكذلك نوع المشاكل التي ستواجهه ، اذا لم يكن ممكنا تعديل طبيعة الأساليب الانمائية السائدة . ومن شأن هذه الممارسات أن تسمح بقدر أوفى من تقييم وتحديد المبادئ التوجيهية ووسائل السياسة الاقتصادية التي يجب تناولها اذا أريد تحقيق الاهداف المبينة للخيارات التي تعتبر مستوصية وممكنة .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٣ - ١٨١ تبيّن أوضح التوقعات أسبابا تدعو الى الافتراض بأنه سيمكن الاستمرار في دعم الوسائل الاستراتيجية التي تشمل المنطقة بأسرها وان كان سيتعين بالتأكيد أن يتحول التشديد الى الأعمال المتزايدة التفاصيل بشأن الحالات الوطنية أو العمل بشأن مجموعات من بلدان مماثلة . وفي الوقت نفسه ، قد يكون من المفيد الاعتقاد بأن المسائل الاجتماعية والثقافية المتصلة بأساليب التنمية سوف تتطلب أهمية نسبية أكبر بسبب المخزون الكبير من البيانات بشأنها والمعرفة الافضل بها نتيجة للمساهمات المتعددة الاختصاصات .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٣ - ١٨٢ وفي ضوء ما تقدم ، يمكن أن نتوقع أن يتم انتهاج الطريق السابق بشكل أكثر تركيزا في هذه الفترة ، كما أن البحوث بشأن الاستراتيجيات والسياسات على المستوى القطرى ، وكذلك البحوث بشأن قطاعات اقتصادية أو اجتماعية معينة داخل كل بلد ، سوف تحتل مكانا بارزا .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرحح أن تكون فاعلتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٣ - ١٨٣ لا توجد أنشطة ذات فاعلة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(٥) الأثر المتوقع

١٣ - ١٨٤ فضلا عن المساهمة في معرفة أفضل للحالة في أمريكا اللاتينية وبلدانها ، كل على حدة ، فمن المتوقع أن يسفر العمل في اطار هذا البرنامج الفرعي عن احراز تقدم هام في مفاهيم التخطيط وممارساته . وسوف يساعد هذا العمل في التدريب التقني للموظفين من الفئة الفنية وغيرهم من موظفي الوكالات المعنية بهذه المنطقة ، وفي الوقت نفسه ، سوف يوضح آراء السلطات والجمهور بشأن المسائل المعنية . ويشكل عقد الحلقات الدراسية والدورات المتقدمة ، وتبادل الخبرات بين الموظفين التقنيين وسلطات البلدان المختلفة ، ونشر نتائج البحوث وتوزيعها ، بعض وسائل تحقيق الفايات المنشودة . ويجدر استعراض الانتباه الى حقيقة أخرى ، وهي أن أمريكا اللاتينية غنية بأمثلة المحاولة والخطأ التي قد تكون مفيدة جدا للمناطق النامية الأخرى .

البرنامج الفرعي ٣ - السياسة والتخطيط الاقتصادي في أمريكا الوسطى

(أ) الهدف

١٣ - ١٨٥ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة حكومات بلدان أمريكا الوسطى على صياغة سياسات يراى بها الاسراع في تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية وتدعيم وسائل وآليات التخطيط لديها وتدعيم الصلات والتماسك بين السياسات القصيرة الأجل والأهداف المتوسطة الأجل .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣ - ١٨٦ قد اقتضت دراسات التنمية الاقتصادية في السنوات الاخيرة على تحليل عام لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي ، ولكنها لم تتناول على نحو منهجي دراسة وتقييم السياسات القصيرة الاجل في صلتها بالاهداف الاطول أجلا . وقد أوضحت التجربة الملموسة في البلدان النامية ، في الوقت نفسه ، أن من أهم العوامل التي تقف وراء أوجه القصور في عملية التخطيط ضعف الصلة بين التخطيط المتوسط الأجل والسياسات القصيرة الأجل . ولهذا السبب سيكون من الضروري دراسة وتكثيف نواحي اعداد السياسة الاقتصادية في المنطقة ، وتنفيذها ، ومراقبتها وتقييمها .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ١٨٧ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣١٠ (د - ١٤) (١٤) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١ ' فترتا السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٣ - ١٨٨ سوف تستمر بعثات المساعدات التقنية الى البلدان في مجال التخطيط وصياغة السياسات الاقتصادية ، ولكن مع وجود منهجية جديدة وتحسينات علمية تعنى بتقديم حل لمشكلات التنسيق التقنية بين برامج التنمية الطويلة الاجل والقصيرة الاجل .

٢ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون قائمتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٣ - ١٨٩ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(١٤) فترة الولاية تزيد على خمس سنوات .

(د) الاشارة المتوقع

١٣ - ١٩٠ ليس من الممكن الحصول على مؤشرات موضوعية لأثر هذا البرنامج الفرعي ، بيد أنه من المتوقع أن تتحسن نظم التخطيط وآلياته في المنطقة وأن يتحسن تدريب الافرة الوطنية من الخبراء ، وأن يتحقق تعاون أوثق بغية تحسين وتوسيع نطاق القاعدة الاحصائية والمعلومات النوعية المتاحة . ومن المتوقع كذلك اعداد أو تطبيق منهجية ومؤشرات لتحليل وتقييم السياسات القصيرة الأجل .

البرنامج الفرعي ٤ - تحليل سياسات القطاع العام في المكسيك

(أ) الهدف

١٣ - ١٩١ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تحديد أثر سياسات القطاع العام المكسيكي في التنمية الاقتصادية ، بقصد تقديم الخبرات التي يمكن أن تكون المعرفة بها ذات فائدة لبلدان أخرى فسي المنطقة دون الاقليمية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣ - ١٩٢ لجأت حكومات أمريكا اللاتينية بغية تدعيم التنمية الاقتصادية ، الى درجات مختلفة من مشاركة القطاع العام في الانشطة الاقتصادية . وتبدو درجة المشاركة أعلى في البلدان الكبيرة بالمنطقة ، بيد أنها تستجيب لاسباب مختلفة . وقد شجعت هذه المشاركة ، بصفة عامة تحقيق درجة أعلى من التصنيع والنمو الاقتصادي . وعلاوة على ذلك ، فقد أدت الى ادماج نسبي للسكان من ذوى مستويات الدخل المتوسطة في عملية النمو . بيد أن المشاكل الاجتماعية في تلك البلدان قد ازدادت سوءاً ، الى حد ما ، بسبب معدلات الزيادة الديموغرافية العالية ، على الرغم من الجهود الحكومية ، وفي الوقت نفسه ارتفعت المديونية الخارجية الى معدلات كبيرة ، وعليه ، ما يزال السؤال قائماً حول كيفية تعيين حدود المشاركة والسياسات اللازمة لمشاركة الحكومة في العملية الاقتصادية كما يتسنى تحسين الظروف الاجتماعية بدرجة ملحوظة . وتتيح حالة المكسيك امكانيات ممتازة للتحليل ان بدأت في أول الأمر سياسة تأميم الموارد الاساسية ، ولديها عملية تصنيع متصلة برأس المال والتكنولوجيا الاجنبيين ، ويمكن أن تكون مثالا موضحا للسياسات الخاصة بالبلدان القريبة في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ١٩٣ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من طلب تقدمت به الحكومة المكسيكية .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٣ - ١٩٤ ستكون قد استكملت الترتيبات اللازمة للتعاون مع حكومة المكسيك في الاضطلاع بهذه الدراسة .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٣ - ١٩٥ سوف يقوم مكتب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في المكسيك ، الذي سيبدأ نشاطه في عام ١٩٨٠ ، بتكريس قدر كبير من جهوده لهذه الدراسة ، وذلك بالتعاون مع حكومة المكسيك .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٣ - ١٩٦ سوف تستمر الدراسة طوال فترة السنتين هذه ، وسوف يقدم تقرير عنها الى الحكومة المكسيكية مع حلول منتصف عام ١٩٨٣ .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرحب أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٣ - ١٩٧ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثـر المتوقـع

١٣ - ١٩٨ يقصد بالدراسة المقترحة أن توفر معلومات دقيقة عن البدائل التي تتوفر لبلدان أمريكا اللاتينية لانتهاج سياسات للمشاركة في القطاع العام ، وقد توفر للحكومة المكسيكية عناصر قيمة للبت في سياساتها الانمائية في المستقبل . وسوف تتحسن ، في الأجل الطويل ، الاحوال الاجتماعية العامة في البلدان نتيجة لتلك الدراسة .

البرنامج الفرعي ٥ - التحليل الاقتصادي الطويل الاجل

(أ) الهدـف

١٣ - ١٩٩ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى اكتشاف وتعيين الاشكال الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ووصفها بواسطة التجارب العددية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣ - ٢٠٠ الهدف هو التوصل الى توصيات لاتخاذ اجراء محدد على مستوى الاختيار من بين المشاريع ، أو على مستوى التدابير الحكومية ، وسوف تتحدد الأنشطة ابتداءً من الربع الثاني لعام ١٩٧٨ بعد التشاور مع حكومة البلد المضيف .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ٢٠١ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٦٦ (د - ١٧) ، و ٣٢٠ (د - ١٤) و ٣٢٨ (د - ١٥) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٣ - ٢٠٢ سيجرى تطوير الوسائل التي لا تزال الآن في مرحلة التجربة ، واستخدامها في دراسة أدوات الخطط الطويلة والمتوسطة الأجل ، ومدى قابليتها للتطبيق والعواقب التي تترتب عليها . وهذه الوسائل هي : مؤشرات النماذج العددية ، والدعم الاجتماعي - السياسي ، والقابلية للتطبيق ؛ وتكييف التكتيكات مع الاستراتيجيات ، وتكييف الاستراتيجيات مع الأهداف الرئيسية الطويلة الأجل ، ومؤشرات واستراتيجيات التفسير الهيكلي ؛ والاطار النظري العام لحساب " التكاليف الاجتماعية " وباستخدام هذه الوسائل ، سيجرى تحليل الافتراضات الأساسية للتنمية الاقتصادية البديلة على المدى الطويل . وأثناء هذه الفترة تكون قد استكملت الدراسات التالية : التجارب في الأساليب الانمائية اللازمة للارجنتين ؛ بدائل النمو الطويل الأجل ؛ النموذج الموسع لتحليل أساليب التنمية ؛ والنموذج التجريبي العددي لتحليل أساليب التنمية .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٢ - ٢٠٣ سوف يتحدد البرنامج اللازم لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ بعد مشاورات مع حكومة الارجنتين المضيفة .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٣ - ٢٠٤ سوف يتحدد البرنامج اللازم لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ بعد التشاور مع الحكومة المضيفة .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدها حدية ، وموجهها التشريعي

١٣ - ٢٠٥ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الآثار المتوقعة

١٣ - ٢٠٦ من المأمول أن تقدم مساهمة قيمة للتحليل الطويل الأجل ، من ناحية المفهوم - - - - - والأساليب الانمائية البديلة - ومن ناحية الجانب المنهجي على حد سواء ، وسوف يجرى بصفة خاصة تقييم لا مكانية التطبيق وعواقب السياسات الطويلة الأجل ، وأساليب ربط الأجل الطويل بالاجلسين المتوسط والقصير .

البرنامج الفرعي ٦ - التحليل الاقتصادي القصير الأجل

(أ) الهدف

٢٠٧-١٣ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تحسين وتوسيع نطاق القاعدة الاحصائية المتاحة اللازمة لقطاعات الانتاج والحسابات الوطنية والمالية ؛ واعداد أو تطبيق المنهجيات والمؤشرات اللازمة للتحليل وتقييم السياسات القصيرة الأجل ؛ واستحداث أدوات وأساليب للاسقاطات ، ولانشاء النماذج القصيرة الأجل .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٠٨-١٣ ينبغي أن تتحسن نوعية الاحصاءات وأن ترسم المؤشرات التي يمكن أن تستخدم لتوجيه السياسة القصيرة الأجل . ويلزم أيضا اعداد نماذج للسياسة الاقتصادية القصيرة الأجل التي تتيح معالجة أفضل للاقتصاد .

(ج) السند التشريعي

٢٠٩-١٣ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . ٣١ (د - ١٤) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

٢١٠-١٣ للاضطلاع بهذا البرنامج الفرعي سيلزم الحصول على معرفة أفضل بمصادر المعلومات ، وتنفيذ برامج الدعم لتوسيع نطاق المعلومات وتحسينها والتماس طرق بحثية جديدة أو تكييف الطرق القائمة ، بالتعاون الوثيق مع موظفي حكومة الأرجنتين . ولتنفيذ هذه الاستراتيجية سيجري اختيار نماذج اقتصادية قياسية ضمن أدوات أخرى ؛ وخلال هذه الفترة سوف تستكمل دراسات عن القطاع الزراعي ، والقطاع الصناعي ، وصناعة المحركات ، وقطاع التشييد والانشاء ، والقطاع الخارجي ، ودراسات عن الأسعار والأجور .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢١١ - ١٣ سوف يتم تحديد ذلك بعد التشاور مع حكومة البلد المضيف .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢١٢ - ١٣ سيتم تحديد ذلك بعد التشاور مع حكومة البلد المضيف .

' ٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

٢١٣ - ١٣ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في اطار خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢١٤-١٣ سوف تحدث تحسينات في نوعية الاحصاءات وصدورها في حينها ، ورسم مؤشرات ووضع وتطبيق السياسات على الحالة في الأرجنتين . وستكون التحسينات المنهجية المنجزة ذات فائدة لبلدان أمريكية لاتينية أخرى .

البرنامج الفرعي ٧ - تقييم التنمية في أمريكا اللاتينية وتوقعاتها المتوسطة الأجل والطويلة الأجل

(أ) الهدف

٢١٥-١٣ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى القيام ، كجزء من النشاط المتواصل للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، باعداد تقييمات ودراسات عن التوقعات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل لعطية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بقصد مساعدة الحكومات على تحديد السياسات العالمية والاقليمية والوطنية ، ولتكون أساسا لمناقشات لجنة الخبراء الحكوميين الرفيعة المستوى والجلسات العامة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .

(ب) المشاكل المطروقة

٢١٦-١٣ يتعين على حكومات أمريكا اللاتينية أن تحدد بانتظام السياسات الوطنية والاقليمية الرامية الى تحقيق أهداف التنمية المحلية وانشاء نظام اقتصاد دولي جديد . ومما يعرقل تحديد هذه السياسات انه يصعب على البلدان ، كل على حدة ، أن تقوم بنفسها بتقييم ومقارنة الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الاقليمي والعالمي . ويشكل جمع البيانات ، واستحداث منهجيات للتقييم ، واعداد دراسات مقبلة مهاماً تتطوى على جهد زائد من كل بلد اذا لم يكن هناك تعاون اقليمي .

(ج) السند التشريعي

٢١٧-١٣ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات الجمعية العامة ٢٦٢٦ (٥ - ٢٥) ، و ٣٢٠١ (٥ - ٦) ، و ٣٢٠٢ (٥ - ٦) و ١٨٢/٣١ ؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٢٥ (٥ - ٦٣) ؛ وقراري اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣١٠ (٥ - ١٤) و ٣٢٨ (٥ - ١٥) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

٢١٨-١٣ أوضحت الخبرة المكتسبة من التقييمات الاقليمية الماضية للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني استصواب المحافظة على وحدة دائمة مسؤولة عن الاستعراضات السنوية وعن النواحي المفاهيمية والمنهجية والتقنية لهذا العمل . وهكذا فإن

الأعمال المزمع القيام بها تشتمل على : (أ) جمع وتحليل الدراسات والمسودات ، والقرارات وتقارير الاجتماعات ، بغية الحفاظ على مخزون مستكمل من البيانات والمراجع لمؤازرة مقررات الأمانة ؛ (ب) التعاون مع الأمانة في تقديم دعم موضوعي تقني للهيئات التي تشكل جهاز المراجعة والتقييم التابع للأمم المتحدة ؛ (ج) والمساعدة في تنظيم وتنسيق اعداد التقارير الخاصة بفترة السنتين والتقارير الأخرى المزمع أن تنظر فيها لجنة الخبراء الحكوميين الرفيعي المستوى واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . ويعد تقييم عملية التنمية والتحليل المقبل لها من المهام الدائمة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وللأمم المتحدة . وتتحدد الأعمال المعينة المزمع القيام بها في فترة السنتين نتيجة للطلبات التي تقدمها بلدان أمريكا اللاتينية في اجتماعات لجنة الخبراء الحكوميين الرفيعي المستوى ، وفي دورات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، أو عن طريق قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة .

١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

٢١٩-١٣ قرب نهاية عام ١٩٧٩ ستستكمل أعمال تقييم التقدم المحرز في العقد الانمائي الحالي وستقدم اقتراحات لانشاء استراتيجية ممكنة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

٢ ' فترتا السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ و ١٩٨٢-١٩٨٣

٢٢٠-١٣ سوف تكتمل خلال فترتي السنتين ١٩٨٠ و ١٩٨٢-١٩٨٣ التقييمات الأولى للعقد الانمائي الثالث وفقا للقواعد والمواعيد النهائية المحددة في الاستراتيجية نفسها . وسيتمتع كذلك تقييم التقدم والتوقعات فيما يتعلق بانشاء نظام اقتصادي دولي جديد .

٣ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية وموجبها التشريعي

٢٢١-١٣ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في اطار خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٢٢-١٣ من المتوقع أن تتمكن بلدان أمريكا اللاتينية ، عن طريق جهاز اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (لجنة الخبراء الحكوميين الرفيعي المستوى والجلسات العامة لتلك اللجنة) ، من تحديد موقفيها واداء دور نشيط في تنفيذ القرارات الرئيسية للجمعية العامة . كما أنه من المتوقع أن تشترك تلك البلدان قبل عام ١٩٨٠ في تحديد الاستراتيجية اللازمة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، وأن تشترك ، في مرحلة لاحقة ، في تقييم وتحديد السياسات اللازمة لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

البرنامج الفرعي ٨ - الاسقاطات الاقتصادية

(أ) الهدف

١٣ - ٢٢٣ يهدف هذا البرنامج الى تحسين قدرة مجتمع أمريكا اللاتينية على التحقق من العلاقات المتبادلة بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية على المستويات القطاعية ، والوطنية والاقليمية ، وذلك لتحسن تقييم آثار السياسات ؛ والى التعاون مع الحكومات في اعداد خطط وطنية ودولية ، وبرامج واسقاطات وسياسات ؛ والى التشجيع على أن يتم داخل المنطقة تبادل المعلومات والمنهجيات المرتبطة بدراسات أساليب التنمية والتوقعات الانمائية المتوسطة والطويلة الاجل .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣ - ٢٢٤ ان الاهتمام المتزايد بادخال نواح اقتصادية واجتماعية جديدة في تحليل عملية التنمية عادة ما يواجه صعوبات ترجع الى درجة غير كافية من التقدم في المنهجيات التي تستخدم منهاجاً موحد ، في حين يوجد كذلك افتقار الى منهجيات تعالج جوانب السياسة الداخلية والدولية في نفس الوقت . وكان من الطبيعي أن تحرز بلدان أمريكا اللاتينية تقدماً كبيراً في النواحي المنهجية ، وكان ذلك في معظمه نتيجة التشجيع أو العمون المقدم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ذاتها . بيد انه ينبغي التشديد على ان هناك تخوفاً من أن يكون حتى هذا المعدل الكبير للتقدم غير كاف في ضوء طبيعة تحديات السياسة التي تواجهها هذه البلدان . وكقاعدة ، لا تتاح للوفود الحكومية المشتركة في الجمعية العامة واللجان والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، حرية الوصول الى القدر الكبير من أعمال الاسقاطات الذي تتطلبه مشاكل معقدة مثل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ويقع الضغط للحصول على هذا النوع من المدخلات على اللجان الاقليمية ، الى حد كبير ، ان لا يرغب أى بلد في أن يعد ، دون مساعدة خارجية ، اسقاطات تغطي بشكل متماسك موقف شتى الحكومات .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ٢٢٥ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار الجمعية العامة ٣٥٠٨ (د - ٣٠) ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٩٠ (د - ٦٣) ، وقرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٦٦ (د - ١٧) .

(د) الاستراتيجية والنواتج

١٣ - ٢٢٦ اعدت اللجنة برنامجاً واسماً من الأنشطة بشأن الاسقاط والدراسات المنظورية ، وبشأن الوسائل المنهجية التي تشكل اعادة صياغة النماذج السابقة وتحسينها لها . وسوف تستخدم هذه الاسقاطات اللازمة لبلدان المنطقة ، وسوف تناقش مع وكالات وطنية . وسوف يجرى العمل في

الاسقاطات الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الاجل بالتعاون مع الهيئات المركزية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومع البلدان . وسوف تستخدم اجتماعات لجنة الخبراء الحكوميين الرفيع المستوى ، وسوف تنظم المؤتمرات بغية تبادل الخبرات ونشر منهجيات جديدة في المنطقة .

١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٣ - ٢٢٧ من المتوقع أن تصبح الاسقاطات متوفرة في نهاية عام ١٩٧٩ ، وسوف تحقق هذه الاسقاطات التنسيق بين النواحي الداخلية والخارجية للسياسات الشاملة للغالبية العظمى من بلدان أمريكا اللاتينية .

٢' فترةا السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٣ - ٢٢٨ من المتوقع خلال فترتي السنتين الاوليين من الثمانينات ، وهما ١٩٨٠ - ١٩٨١ و ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، أن يتم تحسين التناسق بين النواحي الاقتصادية والاجتماعية للاسقاطات على الصعيد الوطني تحسينا ملموسا ، وذلك نتيجة للتوسيع الكبير في القاعدة الاحصائية التي تعمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في الوقت الحاضر على النهوض بها في المنطقة .

٣' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

١٣ - ٢٢٩ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في اطار خطة هذا البرنامج الفرعي .

(٥) الاثر المتوقع

١٣ - ٢٣٠ نتيجة للتقدم المحرز في المنهجية وامكان الحصول على تقارير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، ستوضع تحت تصرف الحكومات عناصر هامة سوف تمكنها من استخدام بيانات أكثر وذات نوعية أفضل في عمليات اتخاذ قراراتها .

البرنامج الفرعي ٩ - الخدمات الاستشارية

(أ) الهدف

١٣ - ٢٣١ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى اسداء النصح الى حكومات أمريكا اللاتينية بشأن تدعيم نظمها في التخطيط بغية تحقيق معدلات أعلى للتنمية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣ - ٢٣٢ رغم احراز تقدم هام في التخطيط خلال المقدمين الاخيرين ، ينبغي بذل مزيد من الجهود المكثفة كيما تتوفر للحكومة الوسائل التي تحتاج اليها لتتيح لها تخصيص الموارد على نحو

كاف ، لتحسين مستويات المعيشة في مجتمع أمريكا اللاتينية تحسينا ملموسا . وقد تعاون معهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي منذ أن بدأ نشاطه مع غالبية حكومات أمريكا اللاتينية في تدعيم نظمها وعملياتها في ميدان التخطيط . وفي الوقت الحاضر ، توجد وكالات للتخطيط لدى كل بلدان المنطقة ، وقد تعاون معهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي مع معظم هذه البلدان في مختلف مراحل التنمية بها ؛ ومع ذلك ، يجب أن يستمر التخطيط في التحسن بوصفه أداة رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ٢٣٣ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . ٣٤ (AC.66) ، ٣٥١ (د - ١٦) و ٣٧١ (د - ١٧) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١٤ - ٢٣٤ بناء على طلب الحكومات ، سوف يقدم التعاون في الجوانب التالية :

(أ) اعداد التشخيصات واستكمالها ؛

(ب) وضع استراتيجيات طويلة الاجل ، مع التركيز بدرجة أكبر على العلاقة بين الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية وعلى المتغيرات الفضائية والبيئية ؛

(ج) اعداد خطط متوسطة الاجل ، مع التعمق الى ابعاد أكثر بشأن التمويل والعملية ؛

(د) اعداد خطط قصيرة الاجل ، بما في ذلك التخطيط للقطاع العام ؛

(هـ) تنفيذ الخطط والرقابة عليها ، مع التركيز على البرمجة ومراقبة الاهداف المادية والتركيز على التكامل بين الخطتين على الاجلين المتوسط أو القصير ، وميزانيات برامج القطاع العام والسياسة الاقتصادية .

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٣ - ٢٣٥ خلال فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، ستكون الخدمة الاستشارية لمعهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي قد تركزت على البلدان الاقل نموا نسبيا والمناطق الاكثر تغلغا في البلدان التي حققت معدلا أعلى للتنمية . وعلى الرغم من انه ينبغي أن تكون الخدمات الاستشارية لهذه البلدان أوسع نطاقا ، سيقوم معهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والسلطات الوطنية بوضع ترتيب للاولويات بغية تحقيق قدر أكبر من الكفاءة في التعاون التقني ، مع الاخذ في الاعتبار السمات الفردية لكل على حدة ، ومستوى التقدم الذي

تحقق في التخطيط . وعلاوة على التعاون مع البلدان الاقل نموا ، سيكون معهد امريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي قد ساعد البلدان التي حققت تنمية وسيطة وتلك البلدان التي حققت معدلا أعلى للتنمية في مجالات محددة . وباختصار ، فان التعاون خلال فترة السنتين سيكون قد اشتمل على ما يلي :

(أ) التعاون مع البلدان الاقل نموا نسبيا ، بما في ذلك بوليفيا والسلفادور وهندوراس وهايتي ؛

(ب) التعاون التقني في المناطق المتخلفة للبلدان التي حققت معدلا أعلى للتنمية ؛ وستكون تلك الانشطة قد دعمت وكالات ونظم التخطيط ، وساعدتها على وضع خططها للتنمية واعداد سياسات لتصحيح الاختلالات الحالية . وخلال فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، سيكون معهد امريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي قد واصل اعماله في البرازيل ، في ولايات ميناس جيرياس ، وياهويا ، وبيرنا موكو ، ويتوقع المعهد ان يمدد نطاق تعاونه الى ولايات أخرى وبلدان أخرى في امريكا اللاتينية .

(ج) التعاون مع بلدان أخرى : ترد ، في فترات متقطعة ، طلبات من بلدان ذات تنمية متوسطة أو عالية المستوى للحصول على خدمات استشارية وهي طلبات تتماشى مع دوراتها التخطيطية الخاصة بها ، والتي تتصل بدورها بمدد التخطيط المتوسطة الاجل موضع النفاذ والمشاكل التي تواجه الاقتصاد ، والسياسة الاقتصادية ، والمواعيد النهائية المحددة لتقديم الميزانية ، والمقررات بشأن ادخال باب التنفيذ السنوي في نظام التخطيط الوطني .

وفي حالات من نوع الخدمات الاستشارية . سيكون معهد امريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي قد تصرف وفقا لأولويات الحكومات ، ومراعيها ، مع ذلك ، الخطوط التوجيهية الاساسية الواردة في برنامج أعماله .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٣ - ٢٣٦ سيظل التركيز موضوعا على البلدان الاقل نموا نسبيا وعلى أشد المناطق تخلفا فسي البلدان النامية . وسوف يقدم التعاون كذلك في ميدان جهود التكامل الاقتصادي بأمريكا اللاتينية . وسوف تؤدي أنشطة البرنامج الفرعي الى تحسن مستمر في نظم التخطيط ووكالاته . وسوف يقدم التدريب أثناء الخدمة كذلك الى عدد كبير من المخططين ، وسوف يزيد هذا طاقة الحكومات من أجل اتخاذ القرارات واستخدام مواردها على أفضل وجه ممكن بغية تحقيق مستويات أعلى من التنمية .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٣ - ٢٣٧ من المتوقع أثناء فترة السنتين هذه ، حدوث اتجاه مشابه للاتجاه السابق ، مع التشديد على الاجهزة اللازمة لتنفيذ خطط ومشاريع التنمية ومراقبتها ، على تحسين عطيات التكامل بأمريكا اللاتينية في جميع مراحل التخطيط .

٤' انشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها هدية ، وموجبها التشريعي

١٣ - ٢٣٨ لا توجد أنشطة ذات فائدة هدية في اطار خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاشتر المتوقع

١٣ - ٢٣٩ في نهاية عام ١٩٨٣ سيكون قد احرز تقدم كبير في توفير القدرة لاقبل البلدان والمناطق نموا في امريكا اللاتينية لتحقيق استخدام أفضل للموارد ، ولتحسين العمالة والدخول على الصعيد الوطني ، والاستفادة من مزايا عمليات التكامل الحالية . ولا بد ان تستفيد أفقر المجموعات استفادة ملموسة من كل ذلك .

البرنامج الفرعي ١٠ - التدريب

(أ) الهدف

١٣ - ٢٤٠ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى المساهمة في توفير التدريب والتخصص في مواضيع التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لموظفي نظم التخطيط ومؤسساته المتصلة بتوزيع موارد بلدان المنطقة ؛ والتشجيع ، من خلال شتى انواع الترتيبات ، على مناقشة مشكلات جديدة ناشئة من عملية التخطيط ونشر النتائج التي أدت اليها البحوث التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومعهد امريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي بشأن هذا الموضوع .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣ - ٢٤١ يواصل معهد امريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي تقديم دوراته في التخطيط الاساسي للتنمية ، مع التعديلات والاضافات التي تجعلها التغيرات في الحالات الاقتصادية والاجتماعية مستصوية . وهذا هو السبب في ادراج تخصصات في مواضيع أو قطاعات بعينها خاصة بالتخطيط ، في تلك الدورات الدراسية التي غدت فيما بعد تشكل مناهج دراسية تدريبية بحكم ذاتها ، مثل التخطيط في القطاع العام والقطاع الصناعي والقطاع الزراعي ، وكانست هذه المناهج استجابة للحاجة الى معالجة التغيرات التي تمس اتساع نظام التخطيط وهيكله وتشعبه (تعقده) . وقد ادى اهتمام المعهد بالمواضيع الاجتماعية للتنمية الى استحداث نوع آخر من المناهج التدريبية الدراسية ، يعالج تخطيط الصحة ، والاسكان ، والتعليم والموارد البشرية . وفي عام ١٩٧٠ ادخلت المناهج التدريبية الدراسية للتخطيط الانمائي الاقليمي ، بهدف معالجة نوع آخر من الطلب ناشئ من اهتمام البلدان بمعالجة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التحليل الاقليمي وتنظيم الحيز الاقتصادي . وأخيرا ، فقد ادخلت مواضيع جديدة في الآونة الاخيرة ، من بينها ، على سبيل المثال ، المناهج التدريبية الدراسية بشأن المتغيرات البيئية للتنمية وبرمجة بعض الموارد المحددة . وينبغي كذلك التشديد على ان المناهج التدريبية

الدراسية قد مرت بتعديلات داخلية عن طريق اجراء تغييرات في مضمون المواضيع وادراج نواح جديدة ناشئة عن تخطيط التنمية . ومن أمثلة ذلك ادخال عوامل وصل ، وآثار السياسات الاقتصادية القصيرة الاجل ، وتقنيات التخطيط الجديدة ، ومن وجهة النظر التنفيذية ، وفي داخل حدود الامكانيات ، فقد بذل مجهود لزيادة عقد دورات دراسية في البلدان ولشمول عدد أكبر من المدرسين المحليين . ومع مراعاة اتجاه البلدان الى انشاء مراكز تدريب وطنية ، فقد تم ، بطريقة مماثلة ، تنفيذ سياسة عريضة تدعم مثل هذه المراكز عن طريق توفير خدمات استشارية تتعلق بتخطيط الدورات الدراسية ، ومشاركة المعلمين واعداد الثبوت المرجعية .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ٢٤٢ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية . ٣٤ (AC.66) ، ٣٥١ (د - ١٦) و ٣٧١ (د - ١٧) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٣ - ٢٤٣ سيتم ، مع حلول نهاية عام ١٩٧٩ ، اعطاء ثمان دورات دراسية دولية في الميادين الآتية :

(أ) التخطيط الانمائي الاقليمي ؛

(ب) التخطيط والسياسة الاقتصادية ، مع التخصص في التخطيط الزراعي (١٩٧٨) وفي قطاع آخر سيحدد فيما بعد (١٩٧٩) ؛

(ج) التخطيط الاجتماعي ؛

(د) البيد البيئي في سياسات التنمية وخططها ، بالتعاون مع المركز الدولي للتدريب في العلوم البيئية .

وفي خلال فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ سوف يستمر تنظيم مناهج تدريبية وطنية بشأن مواضيع مماثلة في مختلف بلدان المنطقة و (أ و) الاشتراك فيها . وسوف تستكمل أنشطة التدريب التقليدية خلال فترة السنتين بمجموعة من الحلقات والدورات الدراسية . وحلقات دراسية دولية ومنشورات (كتب وكراسات ومذكرات) ، بهدف دعم الاعمال الرئيسية للبرنامج الفرعي .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٣ - ٢٤٤ سوف تستمر الاعمال المتواصلة التي يتضمنها البرنامج الفرعي . وسوف تتم أنشطة التدريب عن طريق المناهج التدريبية والحلقات الدراسية والمنشورات . وسوف تنطوي المناهج التدريبية على أشكال منهجية مركزة ، تستغرق من ٣ الى ٨ أشهر ، وستكون من ثلاثة أنواع :

(أ) اقليمية (للمشاركين من جميع بلدان المنطقة) ؛ (ب) دون اقليمية (للمشاركين من مجموعات البلدان ذات الخصائص أو الاهتمامات المشابهة ؛ (ج) وطنية (لتدريب اعداد كبيرة داخل بلد واحد) . وقد تتناوب مراكز المناهج التدريبية الاقليمية ودون الاقليمية فيما بين شتى البلدان المختلفة التي تتوفر لديها الهياكل الاساسية المناسبة والراغبة في الاضطلاع بنصيب كبير في التكاليف . وستهدف الحلقات الدراسية الى نشر مواضيع جديدة فيما بين التقنيين من ذوي المناصب الرسمية العليا ، والى مناقشة وتوضيح المشكلات الناشئة حديثا التي تهم بلدان المنطقة . وسوف تتصل هذه الحلقات الدراسية كذلك بالمشروعات البرنامجية المرتبطة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وفيما بين وزارات وهيئات التخطيط .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٣ - ٢٤٥ من المتوقع في أثناء فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ حدوث معدل من النشاط في اطار البرنامج الفرعي مماثل لما حدث في فترة السنتين السابقة . وفي أثناء هذه الفترة ، سيكون اتفاق التعاون بشأن التدريس والبحث ، المعقود بين معهد امريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ومعهد لاهاي للدراسات الاجتماعية ، قد دخل مرحلة التطبيق الكامل . وفي نفس الوقت ، من المتوقع ان يبدأ تشغيل شبكة لمراكز التدريب الوطنية التي سيتعاون فيها معهد امريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ببنية تحقيق أبعاد حدود الاستفادة من التأثير الاقليمي للبرنامج الفرعي . وخلال فترة السنتين سيستمر التشديد على مشاركة البرنامج الفرعي في مجالات جديدة من المواضيع مثل التنظيم البيئي للتنمية ، واساليب التنمية ، والنظام الدولي الجديد وما الى ذلك . وسوف تستمر أنشطة البرنامج الفرعي خلال تلك الفترة في التوسع بهدف الوفاء بالاحتياجات التدريبية للبلدان الناطقة بالانكليزية في المنطقة .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

١٣ - ٢٤٦ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في اطار خطة هذا البرنامج الفرعي .

٥ (الاثر المتوقع

١٣ - ٢٤٧ من المحتمل أن يكون قد تم في نهاية عام ١٩٨٣ تدريب نحو ٨٠٠ موظف عام ، اذا ما استمر متوسط مستويات المشاركة الذي تحقق حتى الان . وسوف يحقق ذلك الفائدة لجميع بلدان المنطقة ، ولا سيما البلدان الاقل نموا نسبيا . ومن المتوقع خلال فترة السنوات الاربع هذه نشر ثلاثة كتب عن جوانب مختلفة للتخطيط ، وما لا يقل عن ثمانية من كراسات معهد امريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي . وبالاحرى سوف يكون ما يزيد على ٢٠ مشتركا في الدورات الدراسية لمعهد امريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي قد حصلوا على شهادة الماجستير من معهد لاهاي للدراسات الاجتماعية ، وذلك وفقا للبرنامج الذي يحدد مواعيد عمليات الاتفاق المشترك . ومن المتوقع ان تؤدي أنشطة البرنامج الفرعي الى ما يلي :

(أ) كفاءة أكبر في تطبيق نظم التخطيط في المنطقة نتيجة لتدريب عدد كبير من التقنيين ؛

(ب) تدعيم شبكة مراكز التدريب الوطنية وزيادة المبادلات بينها ؛

(ج) توزيع المنشورات (الكتب ، والكراسات والوثائق) بشأن تقنيات التخطيط والموضوعات المسالمة ذات الفائدة للموظفين الحكوميين وللتقنيين بوجه عام ، وللجامعات ؛

(د) فتح السبيل أمام وسائل جديدة للتدريب الرفيع المستوى للموظفين الفنيين من أمريكا اللاتينية عن طريق اتفاقات التعاون مع المؤسسات الأكاديمية مثل اتفاق التعاون بشأن التدريس والبحث في التنمية الإقليمية والتي وضعها معهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ومعهد لاهاي للدراسات الاجتماعية ومع أجهزة أخرى للتعاون تجري دراستها الآن .

البرنامج الفرعي ١١ - البحث

(أ) الهدف

١٣ - ٢٤٨ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تقديم الدعم الاساسي للانشطة الاستشارية والتدريبية والتعاون فيما بين وكالات التخطيط ، مع دعم نواحي التقدم في التخطيط ، وفي الوقت نفسه ليكون البرنامج بمثابة همزة وصل بين تلك البرامج ، مع تحليل وتلخيص التجارب والحالات المترابطة اثناء العمل بالخدمات الاستشارية لتطبيقها على الدورات والحلقات الدراسية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣ - ٢٤٩ بالرغم من وجود ثروة وفيرة من الخبرة في أمريكا اللاتينية فيما يتعلق بالتخطيط والنتائج التقنية والموضوعية للمشاريع البحثية الهامة ، يجب الاضطلاع على نحو متواصل بمزيد من الدراسات بغية تحليل النتائج وتعميم وسائل جديدة أفضل سوف يؤدي تطبيقها الى مزايا متزايدة للمجتمع .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ٢٥٠ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٤٠ (AC.66) ، ٣٩١ (د - ١١) و ٣٧١ (د - ١٧) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٣ - ٢٥١ في نهاية عام ١٩٧٩ ستكون البحوث قد بدأت أو تواصلت بشأن مواضيع " التخطيط " ، " والقطاع العام والتخطيط " والقطاع الاجتماعي والتخطيط " وسوف يتم الاضطلاع بالبحوث باشتراك

التقنيين من وكالات التخطيط ، وستكون نتائج البحوث بشأن الاستراتيجيات الانمائية الاقليمية والتخطيط القصير الاجل قد عرضت في حلقات دراسية تقنية يزمع تنظيمها أثناء فترة السنتين . كما ستوضع دراسات عن التقدم في التخطيط والعقبات التي تعترضه وذلك لعرضها في مؤتمر وزراء التخطيط ، وستعطى أهمية كذلك للبحوث بشأن القطاع العام والتخطيط وبشأن القطاعات الاجتماعية والتخطيط .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٣ - ٢٥٢ تمشيا مع مجموعة المواضيع المحددة لفترة السنتين السابقة ، سيتم التشديد على أهمية البحوث المتصلة بالمتغيرات السكانية ، والموارد الطبيعية والبيئة ، والتخطيط الطويل الاجل . وستظل الجوانب الاجتماعية للتخطيط تحظى بمعالجة متعمقة . وسوف يستمر وضع دراسات مقارنة عن الخبرات في ميدان التخطيط لتقدمها لمؤتمرات وزراء ورؤساء التخطيط .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٣ - ٢٥٣ سوف تستمر ، خلال فترة السنتين هذه ، اتجاهات موضوعات البحث التي اتبعت في فترة السنتين السابقة ، ولكن التركيز سيتم على التخطيط وعمليات التكامل ، وعلى تنفيذ السياسات الاجتماعية وتقييمها . كما سيتم التشديد على أهمية البحوث بشأن القطاع العام والتخطيط .

٤ ' انشطة الاستراتيجية التي يرحب أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٣ - ٢٥٤ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في اطار خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

١٣ - ٢٥٥ في نهاية عام ١٩٨٣ ، ستكون البحوث التي يضطلع بها معهد امريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، بالاشتراك مع التقنيين الحكوميين ، قد أسفرت عن نتائج هامة لتحسين التخطيط بوصفه وسيلة لتخصيص الموارد ، وللتكامل ولتحسين نوعية المعيشة ولتحقيق مستويات متزايدة من العمالة بصفة تقليل اختلالات التوازن الاجتماعي ، وباختصار ، للاسراع بعملية التنمية في المنطقة . وستكون هذه النتائج قد ادخلت في الدورات الدراسية والخدمات الاستشارية وستكون المعلومات بشأن التقدم المحرز في التخطيط والعقبات التي اعترضته قد وضعت تحت تصرف المشتركين في البرامج التدريبية وتحت تصرف التقنيين من البلدان المختلفة بهدف تحسين استخدام التخطيط تحسينا لموسم بوصفه أداة للحكم والتنمية .

البرنامج الفرعي ١٢ - التعاون فيما بين وكالات التخطيط

(أ) الهدف

١٣ - ٢٥٦ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تحسين نظام التعاون والتنسيق فيما بين وكالات التخطيط ببلدان أمريكا اللاتينية ، وزيادة التعارف والتقارب فيما بينها ، والتشجيع على تبادل الخبرات الوطنية والاضطلاع بها في ميدان التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، والى انشاء وسائل استحداث أنشطة مشتركة تهدف الى القيام ، عن طريق التخطيط ، بتعزيز الترتيبات المناسبة اللازمة لتدعيم التعاون فيما بين بلدان المنطقة .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣ - ٣٥٧ يتجمع لدى بلدان أمريكا اللاتينية خبرات جوهرية في ميدان التخطيط ، وهي قادرة على تبادل نتائج خبراتها وتبادل الدعم فيما بينها . وقد انشأ المؤتمر الأول لوزراء ورؤساء التخطيط في أمريكا اللاتينية ، المعقود في كراكاس في الفترة من ١٣ الى ١٦ نيسان / ابريل ١٩٧٧ ، نظام التعاون والتنسيق فيما بين وكالات التخطيط في أمريكا اللاتينية . وقد عهد المؤتمر الى معهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي بمهام الامانة الفنية ، بغية مساندة الحكومات في الاضطلاع بالاهداف والمهام الميمنة أعلاه . وهذه المهمة الجديدة الملقاة على عاتق معهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، والتي سيضطلع بها من خلال هذا البرنامج الفرعي ، سوف تمكن من تنظيم علاقات التعاون فيما بين وكالات التخطيط تنظيماً منهجياً .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ٢٥٨ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قراري اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٥١ (د - ١٦) و ٣٧١ (د - ١٧) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٣ - ٢٥٩ بغية تسهيل تبادل الخبرات والمنشورات ستكون قد انشئت قنوات من أجل تبادل أسرع لخطط وبرامج التنمية والمنشورات بشأن التنمية بصفة عامة ، وستنشر دورياً " مذكرات ومعلومات " مع تفاصيل الأنشطة المضطلع بها في اطار نظام التعاون ؛ وستصدر أربعة أعداد في السنة من " نشرة التخطيط " (Planning Bulletin) . وبغية توفير المساعدة للاجتماعات التقنية والبحوث بشأن التخطيط ، سيجري تقديم دعم للحلقات الدراسية الوطنية ، بما في ذلك الدعم لتنظيم الحلقة الدراسية الاولى المعنية بتخطيط بلدان لجنة التنمية والتعاون في منطقة الكاريبي ، والدعم للحلقات الدراسية التي تضطلع بها وكالات التخطيط في أمريكا الوسطى ومجموعة الانديز . وعلاوة

على ذلك سيقدم الدعم لاعداد المؤتمر الثاني لوزراء التخطيط ، المزمع عقده في ليمبا في عام ١٩٧٨ وكذلك لاعداد المؤتمر الثالث المزمع عقده في عام ١٩٧٩ . وفي أثناء فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، ستكون قد تمت الافادة من التعاون فيما بين البلدان بغية مساندة أقل البلدان نموا في المنطقة بصفة خاصة .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٣ - ٢٦٠ وفقا للأسس الموضوعية للتعاون فيما بين وكالات التخطيط ، سوف يزداد تبادل الموظفين ونشر نتائج البحوث والخبرات . وسوف يتم تدعيم اجتماع الوزراء في عامي ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، وسوف يتم تنظيم اجتماعات تقنية بالاتفاق مع الحكومات بشأن مواضيع متخصصة ، مثل تنفيذ الخطة ، والتخطيط الزراعي ، والتنمية الاجتماعية وتقنيات التخطيط . وسوف يولى اهتمام خاص الى الجهود المبذولة لتحقيق التكامل عن طريق التخطيط . وسوف يتم توسيع العلاقات مع وكالات التخطيط في بلدان افريقيا وآسيا .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٣ - ٢٦١ من المتوقع في خلال هذه الفترة حدوث اتجاه مماثل لاتجاه فترة السنتين السابقة . ومن المتوقع أن تزيد اجتماعات وزراء رؤساء التخطيط من معالمتها للانشطة المشتركة بغية تعزيز التعاون والتكامل . كما ستزداد بشكل هام المنشورات ، وعمليات تبادل الموظفين والبحوث من أجل استمرار تحسين التخطيط . وسوف تتضاعف العلاقات مع وكالات التخطيط الاسيوية والافريقية .

' ٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٣ - ٢٦٢ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في اطار خطة هذا البرنامج الفرعي .

(٥) الاثر المتوقع

١٣ - ٢٦٣ في نهاية عام ١٩٨٣ سيكون نظام التعاون والتنسيق فيما بين وكالات التخطيط في حالة تشغيل تام ، وسوف يساهم مساهمة هامة في تبادل ادراك حقائق التخطيط في بلدان المنطقة وتنميتها ، وفي عملية التعاون والتكامل بين بلدان امريكا اللاتينية . وسوف توفر أنشطة البرنامج الفرعي دعما هاما للعلاقات بين وكالات التخطيط بهدف تحسين نظمها الوطنية واستخدام التخطيط بوصفه وسيلة أساسية للتعاون والتكامل الاقتصادي والاجتماعي داخل اطار المنطقة .

البرنامج ٦ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (١٥)

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٣ - ٢٦٤ تقوم اللجنة في اجتماعها السنوي باستعراض أعمال الامانة في هذا البرنامج . وقد عقد الاجتماع الاخير في أيار/مايو ١٩٧٨ . وقد اعتمدت تلك اللجنة هذه الخطة .

٢ - الأمانة

١٣ - ٢٦٥ وحدة الأمانة العامة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة التخطيط الانمائي التي كان يعمل في ملاكها في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ سبعة موظفين من الفئة الفنية ، وتمويل وظيفة واحدة من مصادر خارجة عن الميزانية . وتعني الشعبة ، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ ، بخمسة برامج مضمونية هي : التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية ، والتجارة الدولية والتنمية ؛ والتمويل والادارة الانمائيان ؛ والعمل والادارة والاستخدام ؛ والشركات عبر الوطنية ، ومن بين برامج الشعبة الخمس ، يجرى استيعاب برنامج الشركات عبر الوطنية وحده بترتيب فرعي على مستوى "الوحدة" . أما البرامج الاربعة الباقية فتجرى ادارتها في اطار شعبة التخطيط الانمائي دون وجود نية تقسيم فرعي حائل . وفي ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، كان ٣ موظفين من الفئة الفنية في الشعبة ، وكلهم يمولون من الميزانية العادية ، مسؤولين عن التخطيط الانمائي ، والاسقاطات والسياسات الانمائية .

٣ - الانجازات المتوقعة

١٣ - ٢٦٦ من المنتظر انجاز العناصر البرنامجية التالية المبينة في الفقرات من ١ - ١٢ الى ١٠ - ١٤ في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (١٦) .

(١٥) اعدت هذه الخطة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في اطار الفئة السابقة للبرامج الرئيسية الخاصة بالتخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية ، ولذلك ، فانها لا تعكس بصورة كاملة هيكل البرامج المعاد تنظيمها في اطار العنوان الجديد "تضايح التنمية وسياساتها" .

(١٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦

(29 Corr.19 A/32/6) ، المجلد الأول .

- '١' في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : ١-١ ، ١-٢ ، ١-٣ ، ١-٤ و ١-٥ .
'٢' في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ لاشيء

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة العامة

١٣ - ٢٦٧ من المتوقع أن تلعب الشعبة دورا نشطا في تنسيق أنشطة اللجنة المتعلقة بالتكامل الاقليمي . وسوف تخطط هذه الأنشطة وتتسق عن طريق فرقة عمل أو فريق عامل تابع للجنة ويعملني بالتكامل الاقليمي ، ومن المزمع انشاء هذه الفرقة أو هذا الفريق قرب نهاية عام ١٩٧٩ . وسوف تتسق الأنشطة المقررة في اطار البرنامج الفرعي ٣ "تنسيق الخطة والتعاون الاقليمي " ، بصفة خاصة عن طريق فرقة العمل أو الفريق العامل .

٢ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة عامة

معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٣ - ٢٦٨ من المتوقع أن يتم الاضطلاع بالأنشطة المشتركة مع مركز الامم المتحدة للتخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية وادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية لاستحداث نماذج تنبؤ قصيرة الأجل ونماذج تخطيط منظوري للبلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والمنطقة بأسرها .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٣ - ٢٦٩ من المتوقع أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد بالنسبة المئوية للبرامج الفرعية بالتقريب على النحو الموضح في الجدول التالي :

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - استعراض الاتجاهات وتقييمها ، والتوقعات الاقتصادية القصيرة الاجل

(أ) الهدف

١٣ - ٢٧٠ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى استعراض وتقييم الاتجاهات الاقتصادية الراهنة وجهود التخطيط الانمائي ولوضع توقعات اقتصادية قصيرة الاجل لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والمنطقة بأسرها .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣ - ٢٧١ قامت جميع بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بشكل أو بآخر ، بتطبيق التخطيط الانمائي ومما لا ريب فيه ، ان الزيادة الشديدة في ايرادات النفط المتراكمة لدى البلدان المصدرة للنفط في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، سوف تساعد في تخفيف احد الضغوط الكبرى التي تواجه تنميتها ، وسوف تساعد في الاسراع بتقدمها . ولكن تسود ضغوط اخرى ، وبصفة خاصة أوجه النقص في القوى البشرية الماهرة والمدربة ، والاعتماد على الدراية الفنية المستوردة ، والحاجة الى تحديد اطار المؤسسي . وسوف يوفر استعراض وتقييم خبرة كل بلد في ميدان التخطيط الانمائي نتائج عملية عن المدى الذي قطعه كل بلد للتغلب على هذه الضغوط وغيرها . وعلاوة على ذلك ، فقد اغلقت أهمية التوقعات الاقتصادية القصيرة المدى ، كمفاتيح منذ زمن طويل موعد تنفيذها في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وقد تعتمد فعالية السياسات الاقتصادية القصيرة الاجل التي تتناول كثيرا من مشكلات السياسة الهامة مثل تحقيق الاستقرار ، وتخصيص الموارد وتوزيع الدخل ، بشكل حاسم ، على قدرة البلد المعني في اعداد التوقعات . وعلاوة على ذلك فان تطوير القدرة في التوقعات القصيرة الاجل سوف تمكنها من تقييم الآثار الاجتماعية - الاقتصادية لمختلف بدائل السياسة .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ٢٧٢ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د-٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ ، الفقرات ٧٩ و ٨١ و ٨٣ (١٧) ؛ وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٩٦ (د-٥٧) المؤرخ في ١ آب / أغسطس ١٩٧٤ ، الفقرة ١ ؛ و ١٩١١ (د-٥٧) ، المؤرخ في ٢ آب / أغسطس ١٩٧٤ ، الفقرتان ٢ و ٣ .

(١٧) تزيد مدة الولاية على خمس سنوات .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٣ - ٢٧٣ سوف يؤدي برنامج التخطيط الانمائي ، والاسقاطات والسياسات الانمائية ، شريطة توفر الموارد الكافية ، الى البدء بأعمال البحث المطلوبة للمشور السنوي المعنون " دراسة استقصائية اقتصادية لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا " . وسينشر العدد الاول من محصلة هذا النشاط المستمر في عام ١٩٧٩ ، وسوف يغطي الأحوال والتطورات الاقتصادية في المنطقة لعام ١٩٧٨ بيد أنه لن يتضمن توقعات اقتصادية لعام ١٩٧٩ . والقصد من هذا المشور أن يحل محل المرفق بشأن " مؤشرات التنمية القطاعية " الذي يصدر في المشور السنوي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، والمعنون " دراسات بشأن مشكلات التنمية في بلدان غربي آسيا " .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٣ - ٢٧٤ سوف تستمر الدراسة الاستقصائية الاقتصادية التي تبدأ في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ وذلك اذا توفرت موارد كافية . وعلاوة على ذلك فسوف يبدأ برنامج التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية في عام ١٩٨٠ في استحداث نماذج توقعات اقتصادية رياضية قصيرة الأجل لبضعة بلدان منتقاة بوصفها حالة نموذجية ارشادية ، ومنها نموذج يمثل الاقتصاد المنتج للنفط والاخر يتعلق بالاقتصاد غير النفطي . وبحلول نهاية ١٩٨١ سوف يستحدث كل بلد عضو والمنطقة بأسرها نموذج تشغيل للتوقعات الاقتصادية القصيرة المدى . وسوف يضطلع بهذه الأعمال بالتعاون مع ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمم المتحدة ومع مختلف الوكالات الحكومية ومعاهد التخطيط في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وسيكون الناتج دراسة استقصائية سنوية يراد بها أساسا تقديم المعلومات والخطوط التوجيهية اللازمة لاتخاذ اجراء بشأن السياسة من قبل السلطات الحكومية في بلدان المنطقة .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٣ - ٢٧٥ ابتداءً من عام ١٩٨٢ سوف تشمل الدراسة الاستقصائية ليس فقط استعراض وتقييم الأحوال الاقتصادية الراهنة وجهود التنمية بل ستشمل أيضا التوقعات الاقتصادية للسنة التالية وتأثيرات سياسات اقتصادية منتقاة ، وسيكون الناتج دراسة استقصائية سنوية موجهة أساسا للحكومات الاعضاء .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يربح أن تكون فائدتها حدية ، وموجيها التشريعي

١٣ - ٢٧٦ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في اطار خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٣ - ٢٧٧ سوف ترصد الدراسة الاستقصائية وتقييم تنفيذ خطط التنمية وأدائها القطاعي ، بالمقارنة مع الأهداف المخططة ، وسوف تساعد ، في ضوء التنمية الاقتصادية العالمية ، في الاستدلال على مشاكل التنمية الرئيسية . وسوف تعزز التوقعات الاقتصادية بشكل ملموس من فعالية السياسات الاقتصادية القصيرة الأجل ، وسوف تمكن المخططين من تقييم العواقب الاقتصادية - الاجتماعية لانتهاج سياسات بديلة .

البرنامج الفرعي ٢ - التخطيط المنظوري

(أ) الهدف

١٣ - ٢٧٨ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى الاضطلاع بالبحوث ومساعدة بلدان اللجنة الاقتصادية لفرسي آسيا في التخطيط المنظوري ، مع ايلاء اهتمام خاص لأقل البلدان الاعضاء نموا .

(ب) المشكلة المطروقة

١٣ - ٢٧٩ بالاضافة الى الخطط المتوسطة الأجل على نطاق الاقتصاد كله ، ثمة حاجة للتخطيط المنظوري لتقييم امكانيات التنمية العريضة ، والخيارات والاولويات خلال افق زمني يمتد من ١٠ الى ٢٠ سنة . وسوف تعد خطط لاحقة متوسطة الأجل في اطار عريض من الخطط المنظورية . وعلاوة على ذلك ينبغي أن تراعي الخطط المنظورية مراعاة صريحة التأثيرات البيئية على عملية التنمية ، كما ينبغي أن تركز على استراتيجيات انمائية سليمة من الوجهة البيئية . وفي الوقت الحاضر تعني بضعة بلدان في اللجنة الاقتصادية لفرسي آسيا بالتخطيط المنظور أو استراتيجيات التنمية الطويلة الأجل والتي تشمل نطاق الاقتصاد كله .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ٢٨٠ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار الجمعية العامة ٣٥٠٨ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، الفقرة ١ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٣ - ٢٨١ سيتم استحداث وتطبيق نماذج بيانات اجمالية للتخطيط المنظوري على نطاق الاقتصاد كله بالنسبة لبلدان اللجنة الاقتصادية لفرسي آسيا والمنطقة بأسرها . وسوف تدرس ، بعناية ، في اطار الجهود المبذولة لوضع النماذج ، الفروق الهيكلية الشاسعة فيما بين البلدان الاعضاء

باللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ولا سيما الاقتصادات المصدرة للنفط والاقتصادات غير النفطية . وستكون المساعدات قد قدمت للبلدان الأعضاء في ميدان التنمية والعمل بنماذج التخطيط المنظوى .

٢٠٠٠ - ١٩٨١ فترة السنتين

١٣ - ٢٨٢ سيتم التركيز على الاتساق في التخطيط المنظوى على نطاق الاقتصاد كله ، وهو ما يتطلب اقتصاديا أو تكنولوجيا علاقات عملية بين الخطط القطاعية والبيانات الاجمالية الوطنية . وسيتم استحداث نماذج مدخلات - مخرجات وأسس البيانات المناظرة لها لاستخدامها في الخطط القطاعية المتساوقة ، وسيتم كذلك التوفيق بين الخطط القطاعية والبيانات الاجمالية الوطنية المستمدة من نموذج اقتصادى كلي اجمالي وسيتم اطار المدخلات - المخرجات كذلك تقييم الآثار البيئية لمختلف استراتيجيات التنمية . وسوف تزداد المساعدة المقدمة في ميدان استحداث وتطبيق نماذج التخطيط المنظوى عن طريق حلقات التدريب والخدمات الاستشارية . وسيكون الناتج دراسات تعدد أساسا للحكومات الأعضاء والمنظمات الإقليمية المعنية .

٢٠٠٠ - ١٩٨٢ فترة السنتين

١٣ - ٢٨٣ ستوجه قوة الدفع الرئيسية للجهود المبذولة نحو استحداث نموذج امثال للتخطيط المنظوى ، يقدم مختلف الاستراتيجيات الانمائية المثلى التي تناظر مجموعات مختلفة من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والبيئية . وسوف يتم انشاء نموذج برمجة خطية للمدخلات - المخرجات بوصفه خطوة أولية في سبيل تحقيق هذا الهدف . وسيكون الناتج دراسات تعدد أساسا للحكومات الاعضاء والمنظمات الإقليمية المعنية .

٢٠٠٠ - ١٩٨٤ أنشطة الاستراتيجية التي يربح أن تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

١٣ - ٢٨٤ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في اطار خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

١٣ - ٢٨٥ سوف يعين التخطيط المنظوى امكانيات التنمية الطويلة الاجل ويحدد اتساق الخطط القطاعية . وعلاوة على ذلك ، سوف يتم ، في عملية التخطيط ، وضع مختلف الاسقاطات البدلية ، التي تناظر مجموعة مختلفة من المتغيرات خارجية المنشأ ، ومتغيرات السياسة ، بما في ذلك العوامل البيئية . وسوف تصلح هذه الاسقاطات البدلية لتكون أداة لاجراء مزيد من الحوار بين المخططين وصانعي السياسة بغية التوصل الى انتقاء نهائي لخليط معين من السياسات الانمائية من بين كثير من خيارات السياسة التي يمكن الاخذ بها . ومبادئ السياسة .

البرنامج الفرعي ٣ - تنسيق الخطط والتعاون الاقليمي

(أ) الهدف

١٣ - ٢٨٦ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى العمل على تنسيق الخطط والتعاون الاقليمي في مجال التخطيط الانمائي .

(ب) المشكلة المطروقة

١٣ - ٢٨٧ ابرمت بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف تهدف الى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي . وتركز هذه الترتيبات ، بما فيها السوق العربية المشتركة ، على تحرير التجارة . وفي الآونة الاخيرة ، اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية نهجا جديدا ازاء تنسيق الخطط بين أعضائه باقامة مشاريع اقليمية على نطاق واسع تخدم اكثر من بلد واحد . وقد اقيم كذلك عدد من المؤسسات الاقليمية (تحت رعاية جامعة الدول العربية) له تأثير مباشر على تخطيط التنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . ونظرا للحجم الاقتصادي الصغير لبلدان المنطقة ، ولأن مواردها يكمل بعضها بعضا ، فان تنسيق الخطط والتعاون في تخطيط التنمية هما أمران ممكنان وجوهريان . ويمكن اتخاذ المزيد من التدابير الفعالة في هذا المجال خاصة في التنسيق بين الاستثمارات .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ٢٨٨ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارى الجمعية العامة ٣١٧٧ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، الفقرة ١ ، و ٣٣٦٢ (د - ١ - ٧) المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، الجزء السادس ، الفقرة ٢ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٣ - ٢٨٩ سيتم اعداد ورقة عن امكانيات تنسيق الخطط في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لتقدمها لاجتماع الفريق العامل لعام ١٩٧٩ المعني بتنسيق الخطط والتعاون الاقليمي في التخطيط الانمائي . وسوف يتوافق ذلك مع الجهود الرامية الى الشروع قبل عام ١٩٨٠ في اعداد خطط خمسية للتنمية في معظم بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وستكون الأمانة قد اشتركت في الحلقات الدراسية ، والمؤتمرات والاجتماعات التقوية والبعثات الاستشارية الرامية الى العمل على تنسيق الخطط فيما بين بلدان المنطقة .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٣ - ٢٩٠ استنادا الى الأنشطة المضطلع بها بشأن التخطيط المنظوري على نطاق الاقتصاد ككل وعلى أساس قطاعي في بلدان المنطقة ، وكمتابعة لاجتماع الفريق العامل المعني بتنسيق الخطط ،

سوف تبذل جهود لاستحداث خطوط توجيهية ترمي الى تحقيق تنسيق الخطط فيما بين مجموعات البلدان في المنطقة . وسوف تزيد الامانة جهودها ، عن طريق الخدمات الاستشارية ، والاجتماعات والبرامج التدريبية ، بشأن مختلف جوانب تنسيق الخطط في المنطقة . وسوف يشتمل الناتج على دراسة وتقارير ، تعد أساسا للحكومات الأعضاء والمنظمات الاقليمية المعنية .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٣ - ٢٩١ ستكون الاستراتيجية والناتج المقترحان امتدادا لما جاء في فترة السنتين السابقة . وسوف تتركز الجهود عن طريق دراسات محددة وتدريب وخدمات استشارية محددة ، على العمل على تنسيق الخطط على الصعيدين القطاعي والعالمي فيما بين بلدان المنطقة .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يربح أن تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

١٣ - ٢٩٢ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في اطار خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٣ - ٢٩٣ من المتوقع أن تؤدي الاستراتيجية والناتج المحددين على النحو المبين الى مساعدة الحكومات في المنطقة على استحداث اطار مفاهيمي ومؤسسي لازم لتنسيق تخطيط التنمية وممارسات البرمجة فيما بين البلدان المعنية ، وتقليل الازدواجات الباهظة التكلفة في جهود التنمية الوطنية ، وتشجيع التعاون الفعال لتحقيق التكامل الاقليمي .

البرنامج ٧ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (١٨)

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٣ - ٢٩٤ تقوم اللجنة ، في اجتماعها السنوي ، باستعراض عمل الأمانة في هذا البرنامج . وقد عقد آخر اجتماع من هذا القبيل في آذار/مارس ١٩٧٨ . وقد وافقت اللجنة على هذه الخطة . وتقوم بالاستعراض الفني التفصيلي لبرنامج العمل في هذا الميدان لجنة التخطيط الانمائي التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية والتي تجتمع كل ثلاثة أعوام (وان تكن مواعيد اجتماعاتها موضع اعادة نظر

(١٨) اعدت هذه الخطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وذلك في اطار فئة البرامج الرئيسية السابقة الخاصة بالتخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية . ولذلك فهو لا يعكس تماما هيكل البرنامج بعد أن اعيد تنظيمه تحت عنوان جديد هو القضايا والسياسات

حاليا) . وكان آخر اجتماع لهذه اللجنة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ حين استعرضت مشروع هذه الخطة .

٢ - الأمانة

١٣ - ٢٩٥ ان الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الأمانة العامة هي شعبة التخطيط الانمائي (باستثناء وحدة الشركات عبر الوطنية المشتركة بين المركز المعني بالشركات عبر الوطنية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ ، والتي هي مسؤولة عن برنامج الشركات عبر الوطنية) التي كان يعمل فيها ، في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، ٢٤ موظفا من الفئة الفنية . وتمول ٥ وظائف من مصادر خارجية عن الميزانية (بما في ذلك وظائف ثلاثة مستشارين اقليميين) . ومنذ ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ أدت الشعبة عطلها كوحدة واحدة ، باستثناء وحدة الشركات عبر الوطنية المشتركة بين المركز المعني بالشركات عبر الوطنية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . فيران التغييرات التالية قد حدثت داخل الشعبة منذ ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ : تم نقل وحدة الشركات عبر الوطنية المشتركة بين المركز المعني بالشركات عبر الوطنية الفرعية الخاصة بالمواد الخام والسلع الاساسية والتنمية الريفية وما يستتبعه ذلك من الموارد اللازمة من الموظفين الى شعب أخرى . ونتيجة لذلك ، كان يعمل ، في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ ، ١٨ موظفا من الفئة الفنية ؛ تحمل وظائف أربعة منهم ، ومن بينهم مستشاران اقليميان ، من مصادر خارجية عن الميزانية .

٣ - الانجازات المتوقعة

١٣ - ٢٩٦ من المتوقع استكمال عناصر البرنامج التالية التي ورد وصفها في الفقرة ٧ - ٣٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (١٩) :

١' في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : ١ - ٢ ، ١ - ٥ ، ١ - ٦ ، ١ - ٣ ، ١ - ١ .

٢' في ١٩٨٠ - ١٩٨١ : ١ - ٧ .

(١٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦

(Corr.19 A/32/6 و 2) ، المجلد الأول .

٤ - مسائل تنظيمية أخرى

١٣ - ٢٩٧ منذ صياغة الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ ، تم تقسيم وظائف شعبية التنمية الاجتماعية سابقا بين شعبة التخطيط الانمائي وشعبة جديدة هي شعبة السكان والشؤون الاجتماعية ، وانعكس ذلك بوجه خاص في البرنامجين الفرعيين ١ و ٣ التابعين لهذا البرنامج . وانشئت وحدة للشركات عبر الوطنية ، مشتركة بين المركز المعني بالشركات عبر الوطنية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، للاضطلاع بمسؤولية جميع المسائل المتصلة بالشركات عبر الوطنية . وتبعاً لذلك جرى تخطيط هذه المسائل في اطار البرنامج الرئيسي الخاص بالشركات عبر الوطنية . وتم كليا ادماج وحدة الادارة العامة في شعبة التخطيط الانمائي ، كما أن الأنشطة الخاصة بالنظم الادارية قد ادرجت في البرنامج الفرعي ٢ من هذا البرنامج .

٥ - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة العامة

١٣ - ٢٩٨ تجرى مواصلة التنسيق اليومي داخل الشعب ، فيما يتعلق ببرنامج الشركات عبر الوطنية ، مع وحدة الشركات عبر الوطنية المشتركة بين المركز المعني بالشركات عبر الوطنية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . وقد انشئت قوات عمل مشتركة بين الشعب للتعاون والموارد المالية الخارجية (المدرجين كليهما في البرنامج الفرعي ٣) لرابطة دول جنوب شرقي آسيا .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

١٣ - ٢٩٩ بموجب قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ١٧٥ (د - ٣٣) ، تقوم بمعظم الأنشطة التدريبية في هذا الميدان المؤسسات الإقليمية ، كالمعهد الانمائي لآسيا والمحيط الهادئ ، والمركز الاداري الانمائي لآسيا والمحيط الهادئ ، ومركز المرأة والتنمية لآسيا والمحيط الهادئ . ونتيجة لذلك ، سيتم تنسيق عدة مشاريع للبحوث ذات ابعاد او متضمنات تدريبية مع المؤسسات ذات الصلة .

٣ - الوحدات التي يتوزع القيام بأنشطة مشتركة قائمة

معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٣ - ٣٠٠ من المتوقع القيام بأنشطة هامة مشتركة مع جميع شعب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وغيرها من هيئات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ، فيما يتعلق بالبرنامج

الفرعي ١ ، ولاسيما منظمة الاغذية والزراعة ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ؛ ومع الشعب في ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية في مقر الامم المتحدة ؛ والمعهد الانمائي لاسيا والمحيط الهادئ ؛ والمركز الاداري الانمائي لاسيا والمحيط الهادئ ؛ والمعهد الاحصائي لاسيا والمحيط الهادئ ، فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢ ؛ ومع مختلف الوكالات المعنية بميادين معينة سيجرى الاضطلاع بها في اطار البرنامج الفرعي ٣ (لم يتم ، في هذه المرحلة تحديد هذه الوكالات بالنسبة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ؛ أما في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ فان ذلك يشمل منظمة الاغذية والزراعة ، وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، وادارة التعاون التقني لأفراض التنسية في مقر الامم المتحدة) .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٣ - ٣٠١ ينتظر أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية بالنسبة المئوية تقريبا كما هو مبين في الجدول التالي :

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
وبالنسب المئوية ()

	١٩٨٣-١٩٨٢	١٩٨١-١٩٨٠	١٩٧٩-١٩٧٨	
<u>الموارد</u>				
الميزانية الخارجة عن				
المادة الميزانية المجموع	٢٧	٢٧	٢٣	٢٥
<u>الموارد</u>				
الميزانية الخارجة عن				
المادة الميزانية المجموع	٣٤	٣٤	٣٧	٤٥
<u>الموارد</u>				
الميزانية الخارجة عن				
المادة الميزانية المجموع	٣٩	٣٩	٤٠	٤٥
<u>المجموع</u>	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١ - دراسات ومعلومات عن التطورات الاقتصادية

٢ - تقنيات التخطيط، والنظم الانسانية، واسقاطات النمو، والمؤشرات الانمائية

٣ - السياسات والاستراتيجيات الانمائية الوطنية ورون الاقليمية

وفيما يلي التغييرات التي طرأت على هذا البرنامج ، من حيث طريقة العرض ، في الخطة المتوسطة
الاجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ :

- ١' ان جانبيين من جوانب البرنامج الفرعي ١ (١٩٧٨ - ١٩٨١) ، وهما الدراسة السنوية والمعلومات الانمائية ، يشملان البرنامج الفرعي ١ (١٩٨٠ - ١٩٨٣) ؛
- ٢' ان الاعمال الخاصة بتقنيات التخطيط واسقاطات النمو وحسابات الرعاية الاجتماعية في البرنامج الفرعي ١ (١٩٧٨ - ١٩٨١) والنظم الادارية في البرنامج الفرعي ٤ (١٩٧٨ - ١٩٨١) تشمل البرنامج الفرعي ٢ (١٩٨٠ - ١٩٨٣) ؛
- ٣' ان الاعمال المتعلقة بالاستراتيجيات والتطورات الهيكلية والسياسات القصيرة الاجل والمتوسطة الاجل في البرنامج الفرعي ١ (١٩٧٨ - ١٩٨١) والتعاون الاقتصادي في البرنامج الفرعي ٢ (١٩٧٨ - ١٩٨١) وعمليات نقل الموارد المالية الخارجية في البرنامج الفرعي ٣ (١٩٧٨ - ١٩٨١) تشمل البرنامج الفرعي ٣ (١٩٨٠ - ١٩٨٣) ؛
- ٤' ان الاعمال المتعلقة بالتنمية الريفية والمدرجة في البرنامج الفرعي ١ (١٩٧٨ - ١٩٨١) وجزء من البنود المعلن عنها في البرنامج الخاص بالتنمية الريفية (١٩٧٨ - ١٩٨١) قد نقلت الى برنامج الاغذية والزراعة (١٩٨٠ - ١٩٨٣) ؛
- ٥' ان الاعمال المتعلقة ببرنامج المواد الخام والسلع الاساسية (١٩٧٨ - ١٩٨١) قد نقلت الى برنامج التجارة الدولية (١٩٨٠ - ١٩٨٣) .

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - دراسات ومعلومات عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية

(أ) الهدف

١٣ - ٣٠٢ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى أن يوفر للحكومات الأعضاء ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وسائر الاطراف المهتمة ، دراسات سنوية عن آخر التطورات وما يبرز من قضايا ، ودراسات اقليمية اساسية عن مواضيع معينة ، والاستعراض والتقييم اللذين يقدمان كل سنتين عن التقدم الانمائي في اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، ونشر هذه الوثائق ونتائج البحث في مواضيع معينة الذي يجري القيام به في اطار البرامج الفرعية الاخرى .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣ - ٣٠٣ سيجرى تناول كثير من المشاكل الانمائية الهامة خلال تنفيذ البرنامج الفرعي الذي يشمل عدة وظائف روتينية من وظائف امانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . ويمكن وصف المشكلة المطروقة ، بالنسبة للبرنامج الفرعي بجملة ، بأنها عدم كفاية الوسائل البديلة لتلبية حاجة الدول الأعضاء والمؤسسات الخارجية الى معلومات منتظمة وشاملة عن التقدم الانمائي في بلدان آسيا والمحيط الهادئ . ويبين التركيز الرئيسي في الاعمال المتعلقة بالدراسات ونشر المعلومات من المواضيع التي ستشملها استراتيجية انمائية دولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، وهي تتضمن بصورة اساسية ما يترتب على الاخذ باستراتيجيات حقيقية لمكافحة الفقر ، وذلك لأن البرنامج الفرعي سيعنى بصورة مباشرة باستعراض وتقييم التقدم نحو تحقيق الأهداف النوعية والكمية للاستراتيجية في الدول الأعضاء .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ٣٠٤ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الدورة الرابعة والثلاثين للجنة المعقودة عام ١٩٧٨ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٣ - ٣٠٥ سيتم ، خلال فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، انشاء مكاتب قطرية رسمية في نطاق الشعبة تكون مدعومة بتدفقات احصائية محسنة . وسيتم اعداد دراسات سنوية تتألف من عطية الاستعراض والتقييم الخامسة ، هذه العملية التي تجرى كل عامين ، للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، ودراسة رئيسية ذات اتجاه يتصل بالسياسة العامة تتناول

الاستراتيجيات المقبلة للتنمية . وستنشر أربعة أعداد من " النشرة الاقتصادية " النصف سنوية
وعدة دراسات فردية في سلسلة " ورقات التنمية " ، كما سيتم عقد الدورتين الخامسة والسادسة
لفريق الخبراء المعني بالسياسة الانمائية والتخطيط الانمائي .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٣ - ٣٠٦ رقم أن مركز الاهتمام سيتحول ليعكس ما يبرز من قضايا وما يجد من مناهج فسي
المنطقة وخاصة فيما يتعلق بالدراسة الخاصة التي ستظهر في دراسة عام ١٩٨١ وتتناول احدى
قضايا الساعة ، من المتوقع ان تكون استراتيجية وناتج هذا البرنامج الفرعي مماثلين في الشكل
لاستراتيجية وناتج فترة السنتين السابقة ، وذلك لأنه ليس من المعتزم اجراء تغيير في الممارسة
المألوفة لفترة السنتين والتي تتمثل في : مواصلة العمل بنظام رصد التقدم الانمائي في كل بلد على
حدة ؛ واعداد ونشر دراستين سنويتين ؛ ونشر أربعة أعداد من " النشرة الاقتصادية " وعدة
دراسات فردية في سلسلة " ورقات التنمية " ؛ وعقد دورتين لفريق الخبراء المعني بالسياسة
الانمائية والتخطيط الانمائي . ومن المتوقع ، بالاضافة الى ذلك ، ان تنعقد عام ١٩٨٠ الدورة
الثالثة للجنة التخطيط الانمائي . وتوفر هذه الأنشطة اطارا للتعليل الواسع والمكثف للجوانب
العامة للتقدم الانمائي في المنطقة والقضايا الاساسية التي تؤثر في مجراه .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٣ - ٣٠٧ من المتوقع الاحتفاظ باطار هذا البرنامج الفرعي على النحو الذي كان عليه في
فترات السنتين السابقة ، مع ادخال تغييرات اضافية على المواضيع لتعكس المشاكل والسياسات
المعاصرة في البلدان الاعضاء .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٣ - ٣٠٨ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في اطار خطة هذا البرنامج الفرعي .

(٥) الاثر المتوقع

١٣ - ٣٠٩ يمكن وصف مؤشرات التحقيق بأنها ما يصدر من تقارير لا تتناول أثر هذا البرنامج
الفرعي على مجرى التنمية في المنطقة . فليس من الممكن ، من باب أولى ، استخدام الاهداف
العددية لقياس هذا الاثر الذي يتوقف على مختلف الاعتبارات الوطنية وكذلك على نوعية النواتج المشار
اليها في الفرع (د) أعلاه وصلتها بالامر . غير ان من المتوقع ، بصورة عامة ، أن يؤدي هذا العمل
الى تعزيز وعي البلدان الاعضاء النامية بالمشاكل المشتركة والقاء الضوء على آفاق سياساتها العامة .
كما ان من المتوقع أن يقدم اسهاما قيما في تعرف المجتمع الدولي على مشاكل المنطقة وفي المناقشات
الوطنية والاقليمية حول الاستراتيجيات الانمائية .

البرنامج الفرعي ٢ - تقنيات التخطيط ، والنظم الادارية ، واسقاطات النمو ، والمؤشرات الانمائية

(أ) الهدف

١٣ - ٣١٠ يهدف هذا البرنامج الفرعي ، وهو برنامج تقني أساسا ، الى مساعدة البلدان الأعضاء على استحداث واستخدام تخطيط فعال لمكافحة الفقر ، وتقنيات ادارية واحصائية لتشخيص المشاكل ، وعلى صياغة وتنفيذ الخطط والسياسات ، وتقييم التقدم الاجتماعي والاقتصادي .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣ - ٣١١ سيتناول هذا البرنامج الفرعي عدة مشاكل ذات طابع تقني وتتصل بالتنمية ، بما في ذلك المشاكل التي تتعلق بمنهجيات صياغة وتنفيذ الخطط الوطنية ودون الوطنية ؛ والنظم الادارية والتنظيمية من أجل التنمية ؛ وبلاسقاطات والتنبؤات الخاصة بالنمو ؛ وباستحداث المؤشرات الاجتماعية وقياس الرفاهية (٢٠) . وان مشكلة التخلف الاداري والتقني في المنطقة تؤدي ، في كافة الاحوال ، الى جعل البلدان الاعضاء تعاني صعوبات كبيرة في اختيار وتصميم وتنفيذ سياسات مناسبة لتعزيز النمو الذي يتفق مع تخفيف الفقر . ويبرز عدم كفاية أو عدم وجود التقنيات والطرق المنهجية والنظم والمعلومات المناسبة ، وخاصة فيما يتعلق بالاحوال المحلية والعوامل الاجتماعية ، في الطلبات الناشئة عن استراتيجيات انمائية تركز اهتمامها على مشكلة الفقر في بلدان آسيا والمحيط الهادئ . فالمشكلة الرئيسية المطروقة هي مشكلة تحديد المعايير التقنية لصياغة الاستراتيجيات والسياسات ولقياس وتقييم ومراقبة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الانمائية لحكومات بلدان آسيا والمحيط الهادئ .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ٣١٢ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الدورة الرابعة والثلاثين للجنة ، المفقودة عام ١٩٧٨ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٣ - ٣١٣ لن يتم الاحتفاظ ، اثناء الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، الا بدرجة معتدلة من النشاط فيما يتعلق بتقنيات التخطيط والنظم الادارية ، فبرانه سيتم تنفيذ مشاريع رئيسية بشأن اسقاطات

(٢٠) عولجت بعض الجوانب الانمائية الريفية لهذه المشاكل بصورة مستقلة في اطار البرنامج الفرعي ٤ أدناه .

النمو الطويلة الاجل وقياس الرفاهية في المناطق الريفية . كما سيتم البدء بالاعمال التمهيدية المتعلقة بالتنبؤ القصير الاجل وصياغة مؤشرات انمائية اخرى .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٣١٤ - ١٣ سيجرى الاستمرار ، فيما يتعلق بتقنيات التخطيط والنظم الادارية من أجل التنمية باجراء جولات وحلقات دراسية ، وتقديم خدمات استشارية الى البلدان الاعضاء بناء على طلبها ، والقيام بمشاريع مشتركة مع كل من الحكومات والمؤسسات القطرية ، ودراسات تحليلية ومنهجية مشتركة بين بلدان متعددة . وفي ميدان الاقتصاد القياسي ، الذي يشمل اسقاطات النمو والتنبؤ به ، سيتم تقديم المساعدة الى كل من البلدان الاعضاء ، كما سيتم استخدام التقنيات والنماذج المستحدثة في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ لتقييم التقدم الانمائي في المنطقة وصياغة الاستراتيجيات الانمائية . وبالمثل ، من المتوقع ان تستكمل الاعمال التمهيدية الخاصة بالمؤشرات الانمائية وأن تطبق على الأوضاع القطرية في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، في سياق تحليلات الاستراتيجيات الانمائية وبعض القضايا المحددة للسياسة العامة . ومن المتوقع أن يكون من بين السمات الهامة لجميع هذه الاعمال المتعلقة بالتقنيات والطرق الكمية الاضطلاع بأنشطة مشتركة مع المعاهد والوكالات ذات الصلة في البلدان النامية لآسيا والمحيط الهادئ . ومن المتوقع أن تتمثل النواتج الرئيسية للأنشطة المقترحة في شكل خدمات استشارية وحلقات دراسية ودراسات افرادية عن تشكيل وتحليل تطبيق التقنيات . وسوف تستخدم هذه التقنيات للمساعدة على انجاز أعمال أخرى للجنة الاقتصاد والتنمية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، وخاصة في اطار البرنامج الفرعي ٣ أدناه .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٣١٥ - ١٣ من المتوقع ان تستمر الاعمال التي بدأت في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، مع تغييرات في تركيز الاهتمام حسبما تقتضيه الاحتياجات القطرية والاقليمية . كما ان من المتوقع ، في هذه الفترة ، ان تطوع الادوات ، التي يكون قد تم استحداثها ، على نحو أكثر تحديداً ، على أن تؤخذ في الحسبان القضايا المعاصرة ونقاط الازدحام واتجاهات السياسة العامة .

٤' انشطة الاستراتيجية التي يربح ان تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

٣١٦ - ١٣ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في اطار خطة هذا البرنامج الفرعي .

(٥) الاضر المتوقعة

٣١٧ - ١٣ لا يرى أن يكون استخدام مؤشرات التحقيق ذات الاهداف المحددة ممكناً بالنسبة لكثير من الاعمال التي يشملها هذا البرنامج الفرعي ، وذلك لأن أنشطته ترمي الى تحقيق تحسينات تدريجية في عمليتي التخطيط وتقرير السياسات لدى الدول الاعضاء . فيران مما يمكن تقديره أن

المساعدة المباشرة قد تقدم الى ما يقرب من ستة بلدان كل سنتين في تقنيات التخطيط والنظم الادارية ، وانه قد يجرى اعداد اسقاطات للنمو طويلة الاجل بالنسبة لمعظم منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، مع تكثيف العمل بشأن ما يقرب من اثني عشر بلدا حتى نهاية سنة ١٩٨١ . ولا يمكن حاليا تقديم أى تقدير عدد للأثر الذى سينجم ، في بلدان معينة ، عن الاعمال الاخيرة التي تم تخطيطها بشأن التنبؤ القصير الاجل أو المؤشرات الانمائية .

البرنامج الفرعي ٣ - السياسات والاستراتيجيات الانمائية الوطنية ودون الاقليمية

(أ) الهدف

١٣ - ٣١٨ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان الاعضاء على صياغة استراتيجيات وتدابير سياسية وطنية وجماعية مناسبة لمكافحة العقبات الرئيسية امام التنمية وتعزيز النمو الاقتصادى الذى يتفق مع تخفيف الفقر .

(ب) المشاكل المطروقة

١٣ - ٣١٩ يتناول هذا البرنامج الفرعي عدة ميادين ذات مشاكل متميزة في العملية الانمائية ، بما في ذلك الميادين المتصلة بالانماط والاستراتيجيات الانمائية والعلاقات القائمة بين التغيير الهيكلي والتقدم الانمائي ؛ وبالسياسات الضريبية والمالية وسائر ادوات التنظيم الاقتصادى ؛ وبالسياسات المتعلقة بعمليات نقل الموارد المالية الخارجية ؛ وبالتعاون والتكامل في الميدان الاقتصادى على الصعيد دون الاقليمي ؛ وبالحوافز الاجتماعية والبيئية وسائر جوانب التخطيط من أجل التنمية . والمشكلة الاساسية التي تواجه كثيرا من البلدان الاعضاء هي حشد ما يمكن عمليا حشده من مجموعات متكاملة من الاستراتيجيات والسياسات التي تعزز النمو المقترن بالعدالة الاجتماعية ، عن طريق تخفيض عامل التشوهات السوقية الى أبعد حد وتأمين الحصول على أقصى حد ممكن لمعدل التنمية الاقتصادية وتوزيع فوائده على أفقر قطاعات المجتمع عن طريق ادماجها في العملية الانمائية . وسيجرى اختيار بعض جوانب هذه المشكلة العامة لأغراض البحث وغيره من طرق المعالجة على أساس الاستراتيجية الانمائية الدولية واحتياجات البلدان الاعضاء ، على النحو الذى تعرب عنه من حين الى حين اللجان التشريعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . والمشكلة الاساسية ، فيما يتعلق بالتعاون دون الاقليمي ، هي مشكلة تأمين أن تسفر الترتيبات الاقتصادية بين البلدان عن آثار ايجابية فيما يتعلق بفعالية تخصيص الموارد واستثمار ما تتميز به نسبيا بعض البلدان ، والمراعاة الكاملة للاختلافات القائمة بين البلدان فيما حظيت به من موارد وفي درجات تنميتها وخاصة فيما يتعلق بعملية التحويل .

(ج) السند التشريعي

١٣ - ٣٢٠ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الدورة الرابعة والثلاثين للجنة عام ١٩٧٨ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٣ - ٣٢١ سيتم انجاز المدخل الاقليمي في صياغة استراتيجية انمائية دولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، كما سيتم احراز تقدم ملموس في مشروع اساسي للتغيير الهيكلي في المنطقة . ومن المتوقع أن تشتمل بعض القضايا وميادين السياسة العامة ، التي تكون قد حظيت باهتمام في شكل بحوث أو حلقات دراسية أو كليهما أثناء فترة السنتين ، على الاستراتيجيات المالية ، والاعتبارات البيئية والسياحة ، والمؤسسات المالية ، وتوزيع الدخل ، والتعاون دون الاقليمي .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٣ - ٣٢٢ سيجرى اختيار المواضيع ، التي سيتناولها البحث وغيره من طرق المعالجة في هذه الفترة ، من القضايا البارزة التي سيتم تحديدها في ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ، وذلك سواء خلال صياغة استراتيجية انمائية دولية ، أو على أساس مخصص من جانب البلدان الاعضاء النامية نفسها وعن طريق محافل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . ومن المتوقع أن تظل المواضيع الهامة هي المضمون الاجتماعي للنمو ، وهياكل الاجور وتوزيع الدخل ، وفعالية المعونة ، والتنمية التجارية ، وتحقيق لا مركزية اتخاذ القرارات ، ودور هذه الاعتبارات في تقرير السياسات ، وخاصة فيما يتعلق بالمالية العامة . وستحظى باهتمام خاص القضايا المتعلقة بالمشاركة والتخطيط المركز على مكافحة الفقر (غير تلك القضايا المتصلة بالجوانب الريفية والتي عولجت في اطار البرنامج الفرعي ٤ التابع لبرنامج الاغذية والزراعة) . وسوف تتمثل أنشطة البرنامج الفرعي والنتائج المتوقعة منها ، بدرجة واسعة ، في دراسات بحثية لتحليل المشاكل والردود المتصلة بالسياسة العامة والآثار بالنسبة للتخطيط الانمائي والتغيير المؤسسي الشاملين . وسيتم استكمال موظفي البحوث ، حيثما كان ذلك مناسباً ، بالخبراء الاستشاريين والحلقات الدراسية على الصعيد الوطني . وسوف تقوم علاقة وثيقة ، في عدة ميادين ، بين هذا العمل والعمل المتصل بالاستعراض والتقييم (البرنامج الفرعي ١) وتقنيات ومؤشرات التخطيط (البرنامج الفرعي ٢) وكذلك مضمون برامج أخرى . وستشمل النواتج المواد التي تقوم بنشرها وسائل الاعلام الانمائية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (البرنامج الفرعي ١) وكذلك الورقات التي تقدم الى الاجتماعات أو الوثائق الخاصة بمواضيع معينة .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٣ - ٣٢٣ ستجرى مواصلة نفس النوع من الاستراتيجية والنتائج مع تغييرات في المواضيع المدروسة وفي تركيز الاهتمام تجاوباً مع القضايا البارزة الجديدة في التقدم والتخطيط الانمائيين لبلدان آسيا والمحيط الهادئ .

٤' انشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٣ - ٣٢٤ لا توجد انشطة ذات فائدة حدية في اطار خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثار المتوقعة

١٣ - ٣٢٥ من المتوقع ، شريطة توفر الموارد الخارجة عن الميزانية لاستكمال الوظائف العادية المخصصة لهذا البرنامج الفرعي ، أن يكون بالامكان انجاز ما يقرب من ثماني دراسات رئيسية بما في ذلك دراسات استقصائية عن عدة بلدان وتحليلات مقارنة . غير انه ليس من المعتقد ان بالامكان استخدام مؤشرات التحقيق ذات الاهداف العددية فيما يتعلق بأثر هذه الدراسات في البلدان الاعضاء ، وذلك لأن هذا الاثر يتوقف على اعتبارات سياسية واعتبارات داخلية اخرى وكذلك على نوعية العمل ذاته وصلته بالامر . ومن المتوقع ، بصورة عامة ، أن توفر الدراسات والحلقات الدراسية المقترنة بها تحليلات مقارنة بين البلدان للمشاكل والاجابات على السواء ، وكذلك موازنة واقتراح حلول سياسية بديلة وما يترتب عليها من آثار بالنسبة للتخطيط الوطني . ومن المتوقع أن يعزز ذلك نوعية التنظيم الاقتصادي والسياسات الاجتماعية وسائر جوانب التخطيط الانمائي الوطني ، وان يساعد كذلك على تعزيز الاشكال الرشيدة ، من وجهة الاقتصاد القياسي ، للتعاون دون الاقليمي .

الفصل ١٤ *

البيئة

البرنامج ١ : برنامج الامم المتحدة للبيئة

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٤ - ١ يقوم مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة الذي يجتمع مرة كل عام ، باستعراض أعمال الامانة في هذا البرنامج . وقد عقدت الجلسة الاخيرة في ايار/مايو ١٩٧٨ . وقد وضعت هذه الخطة تحت تصرف المجلس في ذلك الاجتماع بوصفها وثيقة اعلامية اساسية . ولم تبدر أية ملاحظات بشأنها . لكن المجلس لم يوافق على الخطة .

٢ - الامانة

١٤ - ٢ ان وحدة الامانة العامة المسؤولة عن هذه الخطة هي برنامج الامم المتحدة للبيئة ، الذي كان يعمل في ادارة أموره في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، ١١٥ موظفا فنيا . وتدعم ٨٢ وظيفة من مصادر خارجة عن الميزانية . وفي ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ كانت هناك الوحدات التالية في برنامج الامم المتحدة للبيئة .

موظفو الفئة الفنية

المصادر الخارجة

المجموع	الميزانية العادية	عن الميزانية	الوحدة التنظيمية
			<u>مكتب المدير التنفيذي</u>
٨	٤	٤	شعبة المعلومات / المكتبة / التسجيل
٧	٧	-	مكتب العلاقات الخارجية
٤	١	٣	وحدة المكاتب الاقليمية ومكاتب الاتصال
١٥	١٠	٥	لجنة الامم المتحدة العلمية المعنية بأثار الاشعاع الذري
٢	-	٢	<u>مكتب المدير التنفيذي المساعد</u>
٧	٥	٢	مكتب البرنامج
٦	٦	-	شعبة التقييم البيئي
١٨	١٤	٤	شعبة التنظيم البيئي
(يتبع)			

* صدر من قبل تحت الرمز A/33/6 (Part 1) و Corr.1 .

موظفو الفئة الفنية		
المصادر الخارجة		
الميزانية العادية عن الميزانية المجموع	الميزانية العادية عن الميزانية المجموع	الوحدة التنظيمية
		مكتب المدير التنفيذي المساعد
٥	٥	مكتب الصندوق والادارة
١٠	١٠	شعبة ادارة برنامج الصندوق
		شعبة تقرير السياسات/وحدة المساعـدات
٤	٤	التقنية
١٧	٩	شعبة الادارة
١٢	٧	خدمات المؤتمرات
١١٥	٨٢	المجموع

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الإداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

١٤ - ٣ تدبر شؤون مكتب المدير التنفيذي في إطار البرنامج الفرعي الخاص بالادارة التنفيذية والتنظيم . بيد ان هذا المكتب يشرف ايضا بشكل مباشر على أعمال شعبة المعلومات . والمكتبة والتسجيل ، ويرد موضوعا المعلومات والبيئة في البرنامج الفرعي للبيئة . ويرد التسجيل في البرنامج الفرعي للادارة والخدمات المشتركة . ويضطلع كذلك بتنسيق المكاتب الاقليمية ومكاتب الاتصال من مكتب المدير التنفيذي ، رغم ان المكاتب الاقليمية ومكاتب الاتصال ذاتها تشكل برنامجا فرعيا خاصا بها داخل إطار برنامج الجزء الخاص بالانشطة في الميزانية .

٤ - الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من اعادة تنظيم

١٤ - ٤ من المتوقع ان تكمل اثناء فترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ المشروعات الواردة حسب البرامج الفرعية في الفقرة ١٣ - ٤٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (١) . وقد بذلت محاولات محاولة ، في كل بيان تفصيلي عن البرامج الفرعية أدناه ، في الفروع المعنون " الحالة في نهاية عام ١٩٧٩ " ، بغية تقديم مزيد من التفصيل عن التكميلات المتوقعة ، أو ، حيثما لا تسمح بذلك طبيعة العمل ، عن مستويات الانجاز المتوقعة .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦
Corr. 19 A/32/6 و 2) ، المجلد الاول .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٤ - ٥ أصبحت اليات التعاون الرسمي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة الموصوفة في الخطة المتوسطة الاجل السابقة (٢) وفي تقرير لجنة التنسيق الادارية بشأن الانشطة المتعلقة بالبيئة (٣) عرضة للتغيير عقب صدور قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ . وعليه ، فان ما يلي هو استكمال للحالة منذ اخر مرة قدم فيها التقرير ، وتفسير للنهج المتخذ في وضع البرامج الفرعية المختلفة .

١٤ - ٦ يواصل برنامج الامم المتحدة للبيئة ، في دوره كحافز ومنسق ، استخدام وسيلة البرمجة المشتركة مع منظومة الامم المتحدة . وفي هذا الصدد ، حدد مجلس التنسيق البيئي البرمجة المشتركة بوصفها عملية مشتركة بين برنامج الامم المتحدة للبيئة والهيئات المعنية لتعيين الانشطة البرنامجية التي تسهم في تنفيذ الاهداف البيئية المشتركة ، كما ان المجلس قد رأى ان البرمجة المشتركة ، تقرر ، عن طريق تبادل عميق للمعلومات والتشاور وقت صياغة البرامج ، تلك المجالات والمسائل التي تعد ذات اهمية متبادلة وتقدم بذلك اساسا لبرنامج اعمال مشترك لمعالجتها (٤) .

١٤ - ٧ وقد فرغ برنامج الامم المتحدة للبيئة عمليا من الجولة الاولى من عمليات البرمجة المشتركة داخل اطار منظومة الامم المتحدة . وقد اجريت هذه العمليات مع منظمة الاغذية والزراعة ، واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة العمل الدولية ، والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ، والمنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية ، وكذلك مع ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، واليونيدو ، والاونكتاد . وقد اجريت مثل هذه العمليات كذلك مع جميع اللجان الاقليمية التابعة للامم المتحدة ، وكان آخرها مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في نيسان / ابريل ١٩٧٨ .

١٤ - ٨ - وعقب سلسلة من مهمات البرمجة المشتركة الثنائية داخل منظومة الامم المتحدة ، على النحو المذكور آنفا ، اوصى مجلس التنسيق البيئي ، ووافق على ذلك مجلس الادارة ، بالانتقال الى البرمجة المشتركة الموضوعية . وتعتمد الوكالات ، في البرمجة المشتركة الموضوعية الى ابلاغ بعضها البعض بالانشطة الجارية ، او المقترحة ، وهكذا تسهل ليس فقط التنسيق والاتساق بين الانشطة

(٢) المرجع نفسه ، الدورة العادية والثلاثون الملحق رقم ٦ ألفا (A/31/6/Add.1) الفقرات

من ٤٠٠ الى ٤٠٤ .

(٣) E/AC.51/82 ، الفقرات ٧ - ٨ ومن ٢٢ الى ٢٦ .

(٤) تقرير مجلس التنسيق البيئي عن دورته السادسة ، UNEP/GC/89 ، الفقرة ١٥ . بالمرفق ١

لهذا التقرير وصف لممارسات البرمجة المشتركة ؛ ويرد تقرير اوفى في الوثيقة E/AC.51/82 . الفقرات من ٢٧ الى ٤٨ ؛ تقرير آخر مرفوع للدورة السادسة لمجلس الادارة واراد في الوثيقة UNEP/GC/6/5 ، المرفق ١ ، ومذكرات التفاهم بين برنامج الامم المتحدة للبيئة ومؤسسات منظومة الامم المتحدة التي نشأت كالمعتاد من ممارسات البرمجة المشتركة وارادة في الوثيقة UNEP/GC/Information/6 و Add.1 .

الجارية ، بل تسهل ايضا التخطيط المتضافر للانشطة الجديدة في ميادين المواضيع ، مختصرة مسؤوليات وكالات عديدة . وقد وافق مجلس التنسيق البيئي في دورته في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ على ثلاثة مواضيع للبرمجة المشتركة الموضوعية ، وهي : المياه (الجوانب البيئية لها) ، الاراضي القاحلة بما في ذلك التصحر ، ومتابعة مؤتمر تبيليسي الدولي الحكومي المعني بالتعليم البيئي . وقد عقد اجتماع بشأن الموضوعين الاولين في مقر منظمة الاغذية والزراعة في روما في الفترة من ٥ الى ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ؛ والاجتماع التالي ، بشأن التعليم البيئي ، سوف يعقد في مقر اليونسكو بباريس في حزيران / يونيه ١٩٧٨ . وتساعد هذه العمليات ، ضمن أمور اخرى ، في اعداد تقرير المدير التنفيذي بشأن برنامج البيئة ، والذي يرفع الى مجلس الادارة . كما انها تساعد بالمثل امانات الوكالات الاخرى بالامم المتحدة في اعداد برامجها وعرض ميزانياتها فيما يتعلق بالانشطة البيئية .

١٤ - ٩ وبغية ربط البرمجة المشتركة الموضوعية باعداد وثيقة برنامج مجلس الادارة ، وتسهيل عملية التوفيق بين الجوانب البيئية لبرامج الوكالات ، وافق مجلس الادارة في ايار / مايو ١٩٧٨ على اقتراحات المدير التنفيذي اللازمة لوضع مجموعة من الدراسات المتعمقة . وسوف ينظر مجلس الادارة في هذه الدراسات في الفترة ما بين ١٩٧٩ و ١٩٨١ في السياق المتعاقب التالي : (أ) ١٩٧٩ : برنامج فرعي بشأن المستوطنات البشرية والصحة البشرية (المستوطنات البشرية) ؛ برامج فرعية بشأن البيئة والتنمية ، الطاقة والكوارث الطبيعية ؛ (ب) ١٩٨٠ : برنامج فرعي بشأن النظم الايكولوجية الارضية (الغابات المدارية ، النظم الايكولوجية الاخرى ، الموارد الجينية ، الحياة البرية والمتنزهات) ؛ برنامج فرعي بشأن المحيطات (البرامج العالمية ، بما في ذلك الموارد الحية البحرية) ؛ برنامج فرعي بشأن تدابير الدعم (التدريب البيئي والمساعدات التقنية) ؛ (ج) ١٩٨١ : برامج فرعية بشأن التقييم والتنظيم البيئيين - ، بما في ذلك القانون البيئي . وفي حالات كثيرة ، فان هذا الاستعراض المفصل سوف يعقب البرمجة المشتركة الموضوعية . ويمكن ان يؤدي نظر المجلس فيها الى بعض التوسع او ادخال التحسينات على التفاصيل ونواحي التشديد وهي الاشياء المبينة في هذه الخطة المتوسطة الاجل .

١٤ - ١٠ وما له اهمية خاصة في ميدان التنسيق هذا ، تلك الترتيبات المبرمة مع اللجان الاقليمية للامم المتحدة والتي وافق فيها برنامج الامم المتحدة للبيئة على ان يعزز ، لفترة محددة ، القدرات البيئية للجان الاقليمية في انشاء او تعزيز وحداتها البيئية لتمكين اللجان الاقليمية من ان تضمن ابعادا بيئية في جميع انشطتها . وسوف يتم التخلي تدريجيا عن الدعم المالي من برنامج الامم المتحدة للبيئة ، وعلى اللجان ان تواصل اعمال البيئة عن طريق موارد ميزانياتها او عن طريق المساعدات الخارجة عن الميزانية . وفي الآونة الاخيرة تم اضافة مزيد من الطابع المؤسسي على دور برنامج الامم المتحدة للبيئة كمنسق وذلك في قرار الجمعية العامة ٣٢ / ١٧٢ الذي صادق على خطة العمل لمكافحة التصحر التي صدرت عن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر . ومن السابق لأوانه في الوقت الحاضر تبيان الاتجاه الذي

سيسير فيه برنامج الامم المتحدة للبيئة في انجاز هذه المهمة الجديدة. ويرغم ذلك ، قد تعدت تنفيذات في التأكيد على اهمية بعض الاشياء او في التفاصيل اثناء فترة الخطة المتوسطة الاجل في شتى مجالات البرنامج ، ولا سيما فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي بشأن التقييم البيئي (شبكة الرصد البيئي العالمية ، البرنامج الفرعي بشأن النظم الايكولوجية الارضية (الاراضي القاحلة ، التربة والمياه) والبرنامج الفرعي بشأن المستوطنات البشرية والصحة البشرية (صحة البشر والبيئة) .

١٤ - ١١ وقد قررت لجنة التنسيق الادارية ، في دورتها الاستثنائية المعقودة في جنيف في ايار/ مايو ١٩٧٨ . ان ترفع تقريراً الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الخامسة والستين تبلغه فيه انه قد تم ادماج المجلس مع لجنة التنسيق الادارية ، وان اللجنة ، نتيجة لذلك ، ستضطلع بمهام المجلس ، في حين يضطلع المدير التنفيذي بالمسؤولية عن العملية التحضيرية اللازمة لان تنجز لجنة التنسيق الادارية هذه المهام ، بالتشاور ، حسب الاقتضاء ، مع الرؤساء التنفيذيين الاخرين المعنيين . كما ستكون للمدير التنفيذي حرية اقرار ترتيبات التشاور المناسبة مع الوكالات المتعاونة خاصة من اجل البرمجة المشتركة الموضوعية . وقد رحب مجلس الادارة في دورته السادسة بهـذا التطور .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٤ - ١٢ من المنتظر ان يكون الاتجاه في توزيع الموارد بالنسبة المئوية على البرامج الفرعية ، بالتقريب كما هو موضح في الجدول التالي :

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

(بالنسب المئوية)

١٩٧٨ - ١٩٧٩			البرامج الفرعية
المجموع	المصادر الخارجة عن الميزانية (ب)	الميزانية العادية (أ)	
١٩	١٩١	١٣	١ - التقييم البيئي
١٥٥	١٥٦	١٢	٢ - المستوطنات البشرية والصحة البشرية
٢٤٤	٢٤٥	١٧	٣ - النظم الايكولوجية الارضية
٥٦	٥٢	٢٣	٤ - البيئة والتنمية
١١٣	١١٤	٧	٥ - المحيطات

(يتبع)

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية (تابع)

١٩٧٩ - ١٩٧٨			
المجموع	المصادر الخارجة عن الميزانية (ب)	الميزانية العادية (أ)	البرامج الفرعية
٢٢	٢	١١	٦ - الطاقة
٢	١٩	٧	٧ - الكوارث الطبيعية
١٦٢	١٦٥	٥	٨ - تدابير الدعم
٣٨	٣٨	٥	٩ - التنظيم البيئي ، بما في ذلك القانون البيئي
١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

(أ) الباب ١٣ - جزء البرامج البيئية .

(ب) تشمل الأنشطة البرنامجية للصندوق (المشروعات) وميزانية تكاليف البرامج وتكاليف الدعم البرنامجي (انشاء) .

١٣ - ١٤ لم يتم بعد تحديد الاولويات حسب البرامج الفرعية للفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٣ ، بيد انه من المتوقع ان تظل النسب المئوية تقريبا كما هي دون تغيير مثل النسب في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .

دال - سرد البرامج الفرعية

١٤ - ١٤ تم اعطاء تعريف عام للاهداف في كل برنامج فرعي . ولم يوافق على هذا التعريف مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة ، الذي يوافق عادة على الاهداف والاستراتيجيات المفصلة التي تتفق مع كل برنامج فرعي . لذلك ينبغي ، من اجل الاطلاع على تفاصيل دقيقة ، الرجوع الى الاهداف والاستراتيجيات التي أقرها مجلس الادارة .

١٤ - ١٥ . تعتبر الاهداف المرسومة حتى عام ١٩٨٢ اكثر وضوحا لانها تطابق الى حد كبير ال ٢١ هدفا التي اقترحها المدير التنفيذي للبرنامج في الدورة الخامسة لمجلس الادارة ووافق عليها المجلس في المقرر ٨٢ (د - ٥) . ولهذا لم ترد تلك الاهداف مرة اخرى في النص ، وان كانت النتائج المتوقعة مبينة في كل حالة .

البرنامج الفرعي ١ : التقييم البيئي (أ) الأهداف

١٤ - ١٦ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تنسيق وحفز شبكات التقييم البيئي العالمية ، التي تشمل الرصد ، والبحث ، وتبادل المعلومات ، والتقييم ، بغية القاء الضوء على الأحوال والاتجاهات البيئية ، ولتوفير أساس علمي للتنظيم البيئي .

(ب) المشاكل المطروقة

١٤ - ١٧ رغم أن منظمات كثيرة قد انهمكت ولا تزال في جوانب التقييم البيئي ، كان هناك القليل من التنسيق قبل انشاء برنامج الامم المتحدة للبيئة . ولهذا ، وجهت جهود البرنامج ، كما حدث في مجالات أخرى منه ، نحو تعيين الحاجات الراهنة اللازمة للاجراءات الدولية المعجلة ، ولتحفزها وتنسيقها . وقد بذلت هذه الجهود في عدد من العيادين على النحو المبين أدناه .

١٤ - ١٨ ففيما يتعلق بالرصد ، قام مؤتمر استوكهولم لعام ١٩٧٢^(٥) ومجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة بتعيين الحاجة اللازمة للتطوير الرشيد والمنسق لأنشطة الرصد القائمة والمقترحة على الصعيدين الوطني وعبر الوطني ، في محاولة دولية لا قامه اتجاهات عالمية واقليمية في مؤشرات بيئية مختارة . وينبغي أن يرسخ مثل هذا التنسيق أهدافا للرصد يتفق عليها بصورة مشتركة ، كما ينبغي أن يميز الاجراءات ويكفل الأساليب المشتركة للقياس وأخذ العينات ؛ وبهذه الطريقة ستكون جميع المقاييس قابلة للمقارنة ، وتسهم في ايجاد نظام متكامل . وفي الوقت الحاضر ، تركز الجهود على تدهور الموارد الطبيعية (التربة والغطاء النباتي) واتجاهات بعض أنواع الملوثات (على سبيل المثال ، الآثار الصحية والمناخية) .

١٤ - ١٩ وفي مجال تبادل المعلومات ، لم تكن هناك آلية دولية فعالة لجعل أولئك الذين ينشرون معلومات بيئية على صلة بمصادرها . وهكذا في مجال المواد الكيميائية المحتملة السميّة هناك حاجة لبرنامج دولي لجمع أحدث البيانات وتقييمها ونشرها بغية مساعدة الحكومات على الاستجابة للأخطار التي يحتمل أن يحدثها الاستخدام غير الحذر أو التوزيع دون رقابة لهذِهِ المواد الكيميائية .

١٤ - ٢٠ ولم تخضع أوجه النقص في مجالات البحث والتقييم حتى الآن للاستعراض المنهجي المنتظم ، ولذلك ، فإن الحاجة الفورية هي انشاء آلية لمثل هذا الاستعراض بغية توفير أساس للعمل الدولي المنسق .

١٤ - ٢١ ورغم أن منظمات كثيرة في منظومة الأمم المتحدة معنية بتميز تحقيق الحاجات الأساسية ، فإن الآثار البيئية المترتبة لم تحظ بنصيبها الواجب من الاهتمام . ويعد هذا الجانب أساسيا اذا كان أولئك الذين يعدون في مكان آخر بمنظومة الأمم المتحدة ، الاستراتيجيات اللازمة للوفاء بالاحتياجات سيعمدون الى صياغة استراتيجيات طويلة الأمد عبر الزمن لا يعرضها للخطر نوع غير سليم من الناحية البيئية .

(٥) انظر تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ، (منشورات الامم المتحدة ، رقم البيع E.73.II.A.1) .

١٤ - ٢٢ وان الآثار الدقيقة التي قد تحدثها نشاطات الانسان في استقرار الغلاف الحيوي وفي قدرته على أن يكون دعامة للحياة ليست واضحة دائما ، وهذا يشير الى استحسان توخي الحذر ، وقد حدد مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أربعة مجالات يمدّ الجهد الدولي الراهن فيها غير كاف - تأثير الانسان على المناخ ، نتائج التفسير في الطقس - الأخطار التي تهدد طبقة الأوزون ، والبحث بشأن تحسين انتاجية التمثيل الضوئي ، وخامسها حيث ينبغي الشروع به ، استحداث تفهم للحدود الاجتماعية التي قد تنشأ في تعزيز التنمية السليمة من الوجهة البيئية .

١٤ - ٢٣ وفي مجال البيانات البيئية ، تقوم حكومات كثيرة ، بصورة مستقلة ، باستحداث نظم وطنية للبيانات البيئية مع ما يلزم ذلك من مشاكل ازدواج الجهد والافتقار الى التنسيق .

(ج) السند التشريعي

١٤ - ٢٤ يوجد السند التشريعي للتقييم البيئي في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) الذي دعا برنامج الأمم المتحدة للبيئة الى أن يبقي حالة البيئة في العالم قيد المراجعة ضمنا لحصول ما ينشأ من المشاكل البيئية الناشئة ذات الأهمية الدولية العامة على الاهتمام الكافي من الحكومات . كما توجد صورة للسند أكثر تحديدا في مقررات مجلس الادارة التالية :

الدورة الاولى : ١ (د - ١) ، سابعا ؛

الدورة الثانية : ٧ (د - ٢) و ٨ (د - ٢) ، (أ) و (ب) ؛

الدورة الثالثة : ٢٧ (د - ٣) ؛ ٢٩ (د - ٣) ، الفقرات ١ و ٨ و ٩ (ح) ، (ط) و (ي) و ١١ (ب) ؛ ٣٢ (د - ٣) .

الدورة الرابعة : ٤٧ (د - ٤) ، رابعا ، الفقرات ١ و ٣ ، ٤٨ (د - ٤) ، ٥٠ (د - ٤) ، الفقرتان ٤ و ٨ ؛ ٦٣ (د - ٤) ؛ ٦٥ (د - ٤) ؛

الدورة الخامسة : ٨٢ (د - ٥) ، خامسا وسادسا ، ٨٣ (د - ٥) ؛ ٨٤ (د - ٥) ، ألف وباء و جيم ؛

الدورة السادسة : ١/٦ ؛ خامسا ؛ ٢/٦ ، ثانيا ، الفقرة ١ (ألف) ؛ ٣/٦ ، ألف وباء .

١٤ - ٢٥ وقد أدت المقررات التي اتخذها مجلس الادارة الى اقرار بعض أجزاء من المهمة الوظيفية للتقييم البيئي ، وهو ما ترد الاشارة اليه في البيان التفصيلي الباقي .

(أ) مراقبة الأحوال الأرضية ؛

' ١ ' الرصد (شبكة الرصد البيئي العالمية) ؛

- ٢' تبادل المعلومات (شبكة الاحالة الدولية) ؛ والسجل الدولي للمواد الكيماوية المحتملة السمية ؛
- ٣' البحث ، والتقييم والاستعراض ؛
- ٤' تقييم الحاجات البشرية الاساسية ؛
- ٥' تقييم الحدود الخارجية .

(ب) البيانات البيئية .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٤ - ٢٦ سوف يقوم عدد من المؤسسات الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، بموجب التنسيق العام لمركز النشاط البرنامجي لشبكة الرصد البيئي العالمية ، والتابع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، بتلقي وتقييم ونشر بيانات بشأن جوانب رصد الموارد الطبيعية ، والرصد المتصل بالصحة ، والرصد المرتبط بالمناخ ، ونقل ملوثات . . الخ . وسوف يسير رصد الملوثات في المياه الساحلية سيراً حسناً نحو التنسيق التام في عدد من البحار الاقليمية .

١٤ - ٢٧ وفي شبكة الاحالة الدولية ، سيبلغ عدد المصاب والمسجلة نحو ١٥٠٠٠ من نحو ٧٠ بلداً ، وسيكون التنسيق مع عدد من شبكات المعلومات الأخرى داخل اطار منظومة الأمم المتحدة قد تحقق بتسجيلها داخل شبكة الاحالة الدولية ؛ ومن المتوقع التقدم بنحو ٦٠٠ طلب للحصول على معلومات كل شهر ، وسيكون النشر على نطاق عام قد صدر لرفع مستوى استخدام المعلومات .

١٤ - ٢٨ ومن المتوقع أن يكون السجل الدولي للمواد الكيماوية المحتملة السمية قد وسّع نطاق شبكته من المراسلين الوطنيين ، وأن يكون قد استحدثت صلات عمل مع شبكات أخرى للمعلومات بشأن المواد الكيماوية ، وأن يكون قد بدأ في استحداث قدرة مركزية بالالات الحاسبة لمعالجة المقدمار المتزايد من البيانات .

١٤ - ٢٩ وسوف يكون الفريق الفرعي المعني بالبحث والتقييم والاستعراض التابع لمجلس التنسيق البيئي والمثلة فيه هيئات الأمم المتحدة قد رسم خطة عمل متكاملة مبنية على أساس تعيين متفق عليه للشفرات . وبسبب اسهام برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الجهد على نطاق المنظومة في مجال الحاجات البشرية الأساسية ، فان البرنامج سيكون قد عهد الى ست مؤسسات للبحوث بالاضطلال ببحوث تجريبية بشأن التفجير البيئي المرتبط بالاساليب البديلة للوفاء بالحاجات الانسانية الأساسية فيما يتعلق بالمواد الغذائية والمأوى والصحة .

١٤ - ٣٠ وفي مجال الحدود الخارجية :

(أ) سيكون البرنامج الدولي المعني بالتغيير المناخي ، وهو برنامج مشترك بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قد عرض على الحكومات للموافقة عليه .

(ب) سوف تتعاون الوكالتان نفسها في التجارب الموضوعية على تغيير الطقس ودراسات لتأثيره على البيئة وفي استحداث مبادئ عامة وخطوط توجيهية لتغيير الطقس عن طريق مؤتمر دولي حكومي ؛

(ج) من المتوقع أن يسفر تنفيذ خطة العمل العالمية لطبقة الأوزون ، والمضطلع بها بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتي تدعو الى انعقاد لجنة التنسيق المشتركة بين الحكومات ، عن تقييم موشوق به بدرجة معقولة للاتجاهات في الأوزون الجوى ؛

(د) سيكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد أنشأ فريقا دراسيا دوليا لتقدير انتاجية التمثيل الضوئي لعدد من المناطق غير المكتشفة جيدا في العالم ، ويكون قد ساند أعمال الوحدة المركزية لتحضير البيانات بشأن دورة النيتروجين ؛

(هـ) سوف تتوقف التطورات في مجال الحدود الخارجية الاجتماعية على دراسة قيد الاعداد في الوقت الحاضر .

١٤ - ٣١ سيكون قد تم اعداد جرد لحاجات البلدان وأنشطتها في الاحصاءات البيئية وذلك بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة الاحصائي ، وسيكون قد تم البدء في ثلاثة مشاريع نموذجية . وثمة حاجة كذلك للتعاون مع جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لضمان تسجيل الأنشطة البيئية التي تضطلع بها ، ثم تحليلها لأغراض تطوير البرنامج . وسيكون برنامج الأمم المتحدة قد اضطلع بدراسة استقصائية للأنشطة الوطنية والدولية ، ويكون قد اخترن بيانات عن الاتجاهات البيئية في مصرف للبيانات على بطاقات مجهرية .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٤ - ٣٢ سوف يدعو مركز النشاط البرنامجي لشبكة الرصد البيئي العالمية الى انعقاد عدة أفرقة من الخبراء الحكوميين المعنيين ، على سبيل المثال ، بالرصد المتعلق بالصحة ورصد الموارد الطبيعية ، بغية المساعدة في تقييم البيانات الناشئة عن الرصد ، واسداء المشورة بشأن أولويات المستقبل للرصد في تلك المجالات . وفي اطار التنسيق العام لمركز النشاط البرنامجي لشبكة الرصد البيئي العالمية ، ينتظر أن تزيد هيئات الأمم المتحدة عدد المتغيرات التي يتم قياسها بموجب الرصد المتعلق بالسناخ ، بغية إيلاء اهتمام متزايد التفاصيل برصد ملوثات الطعام والماء والهواء ، وبغية مواصلة الرصد عبر الوطني للتصحّر في جنوب غرب آسيا وأمريكا اللاتينية .

١٤ - ٣٣ وسوف يقوم مركز النشاط البرنامجي لشبكة الاحالة الدولية بالتعريف على نطاق واسع بالخدمات التي تقدمها الشبكة ، وبتشجيع البلدان على تحسين نظم المعلومات البيئية الوطنية .

وبحلول عام ١٩٨١ ، من المتوقع أن يكون نحو ٨٥ بلدا قد سجّل نحو ٢٠٠٠٠ مصدر ، وسيكون قد تمّ الاضطلاع بتقييم لفعالية الشبكة واستحداث اقتراحات لتحسينها .

١٤ - ٣٤ وسيكون مركز النشاط البرنامجي للسجلّ الدولي للمواد الكيماوية المحتملة السميّة قد استحدث نظام الملفات المعتمد على الآلات الحاسبة ، واستحدث خدمة فعّالة للرد على أي سؤال كي تستخدمها الحكومات والمنظمات الدولية . وسيدعو المركز الى انعقاد حلقة دراسية لتصميم اطار لبرنامج عام لاصدار نشرات وتحذيرات وأفرقة مخصصة لاسداء المشورة بشأن اصدار التحذيرات التي المجتمع الدولي حول المواد الكيماوية ، كل على حدة . ولا يمكن التنبؤ بالتطورات فيما يتعلق بالبحوث والتقييم والاستعراض قبل الانتهاء من النظر في المشورة التي يسديها الفريق الفرعي التابع لمجلس التنسيق البيئي (انظر الفقرة ١٤ - ٢٩ أعلاه) .

١٤ - ٣٥ وسيعمد برنامج الامم المتحدة للبيئة الى تعيين مؤسسات اخرى للاضطلاع باعمال بشأن النواحي البيئية للحاجات البشرية الأساسية على الأتغيب عن البال الحاجة الى التغطية التمثيلية الجغرافية والأيكولوجية ؛ وستكون قد صدرت أول نشرات من منظمات داخل اطار الشبكة . وسيتم الاضطلاع بأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الميدان بالتعاون مع جهود منظومة الأمم المتحدة في مجال الحاجات البشرية الأساسية ، وبصفة خاصة ، مع منظومة العمل الدولية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والموئل .

١٤ - ٣٦ وفي المكوّنات الخمسة للحدود الخارجية ، سوف يحدث ما يلي :

(أ) التفسير المناخي : كجزء من البرنامج الدولي الذي سيضطلع به بالاشتراك مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية سوف يلقي مزيد من الضوء على عمليات التفسير المناخي الطبيعي أو الذي يحدثه الانسان ؛ وسوف تتوقّر النتائج للتطبيق في الانتاج الغذائي واستخدام الأراضي ؛

(ب) التغيرات المناخية : سوف تستمر التجارب الموضوعية وستبذل جهود جديدة لاستحداث مبادئ عامة ومبادئ توجيهية ، وذلك بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ؛

(ج) المخاطر التي تلحق بطبقة الأوزون : سوف يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنسيق خطة العمل العالمية والتشجيع على تنفيذها ، وستكون النتائج في شكل معلومات عن تقييم محسّن يمكن للحكومات أن تستخدمها في البتّ في أيّة تدابير تنظيمية ؛ وسوف يتم اصدار نشرة مرتين في العام ؛

(د) الانتاجية الحيوية : سوف يواصل عدد من الهيئات العلمية ، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبالاشتراك مع وكالات عديدة للأمم المتحدة ، جمع المعلومات عن التمثيل الضوئي ، وسوف يجمع هذا في دائرة معارف مؤقّنة . وستكون قيد الاعداد دراسات لكل الدورات الكيماوية الحيوية الهامة (النيتروجين ، الكربون ، الكبريت والفسفور) ؛

(هـ) الحدود الخارجية الاجتماعية : أنظر الفقرة ١٤ - ٣٠ أعلاه .

١٤ - ٣٧ سيكون النشاط المشترك مع مكتب الامم المتحدة الاحصائي قد أدى الى اصدار مبادئ توجيهية بشأن الاحصاءات البيئية لكي تستخدمها الحكومات . وسيكون قد بدأ نشر بيانات الاتجاهات البيئية ، بمساندة برنامج الامم المتحدة للبيئة ، وسوف يواصل جمع بيانات بشأن الانشطة البيئية . وسيتم في عام ١٩٨١ استعراض معقّق للتقييم البيئي يقوم به مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٤ - ٣٨ بالرغم من أنه من غير الممكن في الوقت الحاضر التكهّن بالتطوّرات بأى تفصيل فيما وراء عام ١٩٨١ ، فمن الواضح بالفعل أن أنشطة التقييم المشار اليها أعلاه سوف تقدّم كثيراً من المعلومات المستخدمة في اعداد تقرير شامل لحالة البيئة لرفعه الى مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة في عام ١٩٨٢ ، أى بعد ١٠ سنوات من مؤتمر استوكهولم . وسوف يتيح ذلك فرصة لتقييم الأحوال والاتجاهات البيئية ، ويتيح أساساً لاستعراض الأولويات في التقييم البيئي . ومن المحتمل أن يشدّد مثل هذا الاستعراض على أهمية ادماج شتى مكونات عملية التقييم .

٤ ' الأنشطة ذات الفائدة الحديثة

١٤ - ٣٩ لا يوجد .

(هـ) الأثر المتوقع

١٤ - ٤٠ في حين لا توجد مؤشرات موضوعية لأثر هذا البرنامج الفرعي ككل فانها توجد في كثير من عناصر البرنامج . وبحلول عام ١٩٨٢ من المتوقع ما يلي :

(أ) شبكة الرصد البيئي العالمية : سيكون قد استحدث نظام دولي منسّق يعطي بيانات مقيّمة عن الأحوال والاتجاهات لما يلي :

١ ' تلوث الطعام ، نوعية الماء ، تلوث الهواء ، والملوثات في الأنسجة وسوائل الجسم المفضية الى إمكانية تقدير تعرّض الانسان للملوثات ؛

٢ ' التلوث الهوائي العام ، العوامل المرتبطة بالمناخ ؛

٣ ' تلوث المحيطات ؛

٤ ' النقل الاقليمي للملوثات الجوية في أوروبا ؛

٥ ' الغابات المدارية ، وأراضي المراعي ؛

٦ ' تدهور التربة (ولا سيما في المناطق المعرضة للتصحّر) .

(ب) شبكة الاحالة الدولية . سيكون هناك مايزيد على ١٠٠ بلد متصلة بهذه الشبكة . مع تسجيل مايزيد على ٢٠٠٠٠ مصدر مسجل .

- (ج) السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السميّة ، سيعمد ما يزيد على ١٠٠ بلد الى توفير مراسلين وطنيين ؛
- (د) البحث والتقييم والاستعراض . سيتم استحداث برنامج متفق عليه بين الوكالات من أجل أولويات البحوث في مراقبة الأحوال الأرضية ؛
- (هـ) الحدود الخارجية .
- ' ١ ' التفسير المناخي : سيكون قد تمّ اقرار برنامج دولي وسيكون في عملية التنفيذ ؛
- ' ٢ ' التفسير في الطقس : من الممكن أن الحكومات ستكون قد اعتمدت اتفاقية بهذا الشأن .

البرنامج الفرعي ٢ : المستوطنات البشرية والصحة البشرية

(أ) الهدف

١٤-٤١ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تنسيق الجهود وحفزها لادخال الاعتبارات البيئية في تخطيط وادارة المستوطنات البشرية ولتنسيق الانشطة وحفزها بغية حماية البيئة البشرية من التلوث البيئي ومن الامراض التي تتسبب فيها البيئة .

١٤-٤٢ وسبب اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٦٢/٣٢ بشأن الموئل ، وهو قرار من الواضح ان له آثارا هامة على ما يقوم به برنامج الامم المتحدة للبيئة من أنشطة في ميدان المستوطنات البشرية ، فان الاستراتيجية والنتائج في هذا الجزء من البرنامج الفرعي هما الى حد ما مؤقتان ، وسيلزم تطویرهما بالاشتراك مع المركز على ان يكون تركيز برنامج الامم المتحدة للبيئة منصبا بدرجة اكبر على الجوانب البيئية للمستوطنات البشرية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٤-٤٣ ليس الجانب الانعاشي مجموعة من المشاكل يمكن تمييزها بسهولة ، ولكنه وثيق الصلة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والادارية وغيرها من المسائل ذات التأثير على المستوطنات البشرية ، والتي نظر فيها جميعا في مؤتمر الموئل (٦) . وادخال الجانب البيئي يعني النظر الى هذه المشاكل من وجهة نظر الاقلال ، الى ابعد حد ، من استعمال الموارد وتصريف الفضلات ، وبالتالي الحفاظ على التناسق مع البيئة الطبيعية ، واشباع الحاجات البشرية الاساسية في الوقت نفسه . وفي الوقت الحاضر ، فان السياسات المتعلقة بتخطيط وادارة وتكنولوجيا المستوطنات البشرية لا تعبر بشكل كاف عن هذا الاعتبار البيئي ، الذي كان الاتجاه في شأنه يجنح الى تجاهله في النهج التقليدي والقطاعي لموضوع المستوطنات البشرية . وفضلا عن ذلك لا يوجد تنسيق كاف للأنشطة على الصعيد الدولي بما يضمن ادخال الجانب البيئي في المسؤوليات القطاعية للهيئات المنتمية وغير المنتمية لمنظومة الامم المتحدة .

١٤-٤٤ ويشترك عدد كبير من المنظمات الوطنية والدولية في تقدير المخاطر الصحية على الانسان من التلوث وغيره من الاوضاع البيئية الضارة . فازاء وجود عشرات الآلاف من المواد الكيميائية المستخدمة حاليا ، وتزايد القلق فيما يتعلق بالاثار المتأخرة للتعرض للجرعة المنخفضة ، وهي الاثار التي يصعب تحديدها ، فان التعاون الدولي امر اساسي لتقاسم الجهود والنتائج وتنسيق اساليب البحث من اجل الحصول على بيانات مقارنة . وهناك اهتمام خاص جدا انصب على تراكم بقايا العبوات الحشرية في الكائنات الحية ، وهو ما ينتج كثيرا عن اعتماد العالم بأسره على الاساليب الكيميائية لمراقبة الامراض البيئية ذات الاهمية الرئيسية مثل الملاريا . وعمليات التبادل بين الصرايا والمثالب تبرر ايلا مزيد من الاهتمام للتكنولوجيا الاقل ضررا التي يمكن ان تحقق اثرا ماثلا أو أكبر على الوقاية من هذه الامراض .

(٦) انظر تقرير الموئل : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (منشورات الامم المتحدة ،

رقم المبيع E.76.IV.7 والتصويب) .

(ج) السند التشريعي

٤٥-١٤ يوجد السند التشريعي للمستوطنات البشرية والصحة البشرية في قرارى الجمعية العامة ٣٣٢٧ (د - ٢٩) ، الذى نص على انشاء مؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ، و ١٦٢/٣٢ الذى نص على انشاء مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وكذلك فسي المقررات التالية الاكثر تحديدا والتي اتخذها مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة :

- الدورة الاولى : ١ (د - ١) ، ثالثا ، الفقرة ١٢ (أ) ؛
الدورة الثانية : ٨ (د - ٢) ، الفقرة ألف ، أولا ، ١ ؛
الدورة الثالثة : ٢٩ (د - ٣) ، الفقرات ٨ و ٩ (ألف) و (جيم) ؛
الدورة الرابعة : ٥١ (د - ٤) ، و ٥٣ (د - ٤) ؛
الدورة الخامسة : ٨٢ (د - ٥) ؛ و ٨٣ (د - ٥) ، ثالثا ، الفقرة ١ ؛
و ٨٥ (د - ٥) و ٨٧ (د - ٥) ؛
الدورة السادسة : ١/٦ ، رابعا وخامسا ؛ و ٢/٦ ، ثانيا ، الفقرة ١ (دال) ،
و ٤/٦ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٦

٤٦-١٤ سيتولى برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع البرنامج المعنى بالانسان والغلاف الحيوى والتابع لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومع المنظمات غير الحكومية ، استحداث مبادئ توجيهية بشأن دمج الاعتبارات البيئية في تخطيط المستوطنات البشرية . وسيواصل برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقديم مساعدة تقنية للحكومات ، عند الطلب ، في انشاء مستوطنات بشرية سليمة من الناحية البيئية ؛ كما سيتولى برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع اللجان الاقليمية ، اليونسكو والمؤسسات الاخرى في منظومة الامم المتحدة ، رعاية الأنشطة الاقليمية مثل الجولات الدراسية والحلقات الدراسية والحلقات التدريبية بفرع التدريب في ميدان المستوطنات البشرية ، وسيواصل تبادل المعلومات بشأن تحسين الاحياء الفقيرة وتوضيح نهج متكامل لتحسين المستوطنات الهامشية والاحياء الفقيرة في مختلف المناطق . كذلك سيعمل برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون وثيق مع اللجان الاقليمية ، على تعزيز شبكة للمؤسسات التكنولوجية المعنية بالمستوطنات البشرية . وسيتولى برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع مركز الموئل المنشأ حديثا ، تحديد ويدرء دراسات بشأن المستوطنات البشرية التي تمثل نماذج للمستوطنات البشرية الجديدة واعادة توجيه الموارد الموجودة في الحاضر والمستقبل .

٤٧-١٤ وفي مجال الصحة البشرية ، ستتولى منظمة الصحة العالمية ، بدعم من برنامج الامم المتحدة للبيئة ، اعداد مبادئ توجيهية لتقدير الاثار الاجتماعية والاقتصادية للملوثات ومكافحتها ،

واعداد مبادئ توجيهية تبرز الاحتياجات المؤسسية واختيار الأولويات والمقتضيات التشريعية ، الخ ؛ ومن المتوقع ان يتمكن برنامج المعايير التابع لمنظمة الصحة العالمية ، الذي يدعمه برنامج الامم المتحدة للبيئة ، من نشر وثائق معاييرية عن اكثر من ٣٥ ملوثا ، ومن تقدير المخاطر الصحية ؛ وسيتولى برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة وغيرهما من المنظمات ، اعداد خطط عمل بشأن معالجة مرض البلهارسيا ايكولوجيا وموليا ، والمكافحة الحيوية - البيئية للملاريا واستحداث نام سليمة من الناحية البيئية لمكافحة آفات القطن ، وسيواصل تنفيذ هذه الخطط بهدف الارشاد الى اشكال سليمة من الناحية البيئية للسيطرة على البلهارسيا والملاريا وآفات القطن . اما فيما يتعلق ببيئة العمل ، فان برنامج الامم المتحدة للبيئة سيتولى ، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة العمل الدولية ، استحداث - والبدء في تنفيذ - برنامج لصيانة هذه البيئة ، الامر الذي يشمل حماية العمال من العوامل الضارة .

٢٠ فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٤-٤٨ سيواصل برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع مركز الموئل المنشأ حديثا والوكالات ذات الصلة التابعة لمنظمة الامم المتحدة ، مساعدة المنظمات التابعة وغير التابعة لمنظمة الامم المتحدة على ادماج البعد البيئي في اعمالها بشأن المستوطنات البشرية . كذلك سيواصل برنامج الامم المتحدة للبيئة ، هو والوكالات ذات الصلة التابعة لمنظمة الامم المتحدة ، تحسين التنسيق في الشبكة العالمية للمؤسسات الرئيسية في ميدان تكنولوجية المستوطنات البشرية وتحسين أداء هذه الشبكة لاعمالها مع الاهتمام خاصة بانعاش أنشطة هذه المؤسسات بشأن جمع واصدار ونشر بيانات عن التكنولوجيات المناسبة . وبالتعاون مع اللجان الاقليمية وغيرها من المنظمات ، ستتمح أولوية التي استحداث تكنولوجيات من قبيل الاسكان الاقتصادي ، وتوريد المياه وتصريف الفضلات ، والطاقوة والنقل ، واستخدام المواد المتوفرة محليا ، والمشاريع المنصبة على الصحة ؛ والى التدريب عن طريق سلسلة من الحلقات التدريبية والحلقات الدراسية ، الخ ؛ والى تعزيز دور اللجان الاقليمية للامم المتحدة فيما يتعلق بالجوانب البيئية للمستوطنات البشرية والتكنولوجيات الملائمة . ومن المتوقع ان يقوم بدور هام في هذا المجال ما انشئ بالفعل وما يتجه التفكير الى انشائه من مراكز اقليمية لنقل التكنولوجيا .

١٤-٤٩ وستتولى منظمة الصحة العالمية ، بدعم من برنامج الامم المتحدة للبيئة ، اعداد موجزات تنفيذية عن وثائق معايير الصحة كما يستخدمها صانعو القرارات . كذلك سيتولى برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة والوكالات ذات الصلة التابعة للامم المتحدة ، تشجيع تدريب اخصائيي مكافحة التلوث . كذلك سيدعم البرنامج ايضا حلقات تدريبية اقليمية لصانعي القرارات في ميدان التخطيط لبرامج مكافحة التلوث . وسيقوم ايضا برنامج الامم المتحدة للبيئة بمتابعة تنفيذ خطط العمل (المشار اليها اعلاه) المتعلقة باتخاذ تدابير سليمة من الناحية البيئية لمكافحة البلهارسيا والملاريا وآفات القطن ، وسيتمعاون تحقيقا لهذه

الغاية مع برامج البحث والتدريب القائمة مثل البرنامج الخاص للبحث والتدريب في مجال الامراض الاستوائية والتابع لمنظمة الصحة العالمية ، ومع منظمة الاغذية والزراعة والمركز الدولي لفسولوجية وايكولوجية الحشرات ، وهذا كله لمكافحة الآفات الزراعية .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٤-٥٠ من المتوقع ان يجرى خلال فترة السنتين تعزيز برنامج المستوطنات البشرية واستعراض فعالية شبكة تكنولوجيا المستوطنات البشرية . ومن المتوقع ان يجرى ايضا ، بالتعاون مع الوكالات ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة ، الاضطلاع باعداد مواد وبرامج تدريبية بشأن مكافحة التلوث وسيتم القيام بمعد حلقات تدريبية في آسيا وامريكا اللاتينية وافريقيا واوروبا؛ وستقدم للحكومات المشورة والمساعدة في انشاء وتعزيز برامج ومؤسسات وطنية لمكافحة التلوث وستنشر النتائج التي يحصل عليها في اثناء القيام بانشطة في ميدان مكافحة البيئية للملاريا والبلهارسيا وآفات القطن .

٤' الانشطة ذات الفائدة الحدية

١٤-٥١ لا توجد أنشطة كهذه .

(هـ) الاثار المتوقعة

١٤-٥٢ نظرا لانه مازال يتعين تحديد جوانب نطاق هذا البرنامج الفرعي (اثار الفقيرة ١٤-٤٢ أعلاه) ، فان من الصعب في الوقت الحاضر قياس اثار هذا البرنامج الفرعي ، بيد أنه في عام ١٩٨٢ ، ستكون الانشطة المضطلع بها في مجال الصحة البشرية قد اسهمت في زيادة الوعي وتحسين القدرة التقنية للحكومات والمنظمات على معالجة مشاكل مكافحة التلوث والمكافحة البيئية للملاريا والبلهارسيا وآفات القطن .

البرنامج الفرعي ٣ : النظم الايكولوجية الارضية

(أ) الهدف

١٤-٥٣ الهدف من هذا البرنامج هو تعزيز الادارة المتكاملة والسليمة من الناحية البيئية للنظم الايكولوجية الارضية بغية الاقلال ، الى ابعد حد ، من الاثار الضار لانشطة الانسان ولضمان استمرار الانتاج داخل كل نظام ايكولوجي .

(ب) المشكلة المطروقة

١٤-٥٤ توجد شفرات كبيرة في فهم عملية التصحر وطرق ووسائل مكافحتها . ورغم الخطورة المتزايدة لهذه المشكلة ، فان المؤسسات الوطنية والدولية لم تعكف بقدر كاف على دراسة المجموعة المتنوعة من المسائل المناخية والاقتصادية الاجتماعية والديموغرافية والتكنولوجية المرتبطة بالتصحر .

ولذلك فان الحاجة قائمة لايجاد تنسيق افضل للعدد الكبير من البرامج التي تعالج مسائل ذات صلة ولتحقيق وعي وعمل متزايدين على الصعيد الوطني لمعالجة هذه المسائل .

١٤-٥٥ تشكل منطقة الاحراج الاستوائية سلسلة من النظم الايكولوجية التي تظهر درجات متفاوتة من التفريعات الجزئية الايكولوجية الناجمة عن أنشطة الانسان . ومشاكل ادارة الاحراج والغابات داخل اقليم معين هي اساسا مشاكل اجتماعية ايكولوجية في ادارة الاراضي . وقد لا تكون هناك حلول عامة لمثل هذه المشاكل ، ولكن من المطلوب بذل جهود لتعزيز التنمية الاقتصادية والانصاف الاجتماعي لسكان هذه المناطق ، وفي الوقت نفسه لضمان الاستقرار الايكولوجي لهذه النظم الايكولوجية الهشة . ومحمور هذا النهج هو ان الانسان يشكل علاقة كلية ، وان تكن معقدة ، مع بيئته الريفية ، وان اضمن طريقة لتلبية حاجاته الاساسية وتحسين حياته تتمثل في منع اساءة استخدام وضمان بقاءه ، قاعدة الموارد الطبيعية التي تتوقف عليها اسباب عيشه .

١٤-٥٦ وتصادف مشاكل مماثلة في النظم الايكولوجية المتخصصة ، مثل الجبال والمناطق الساحلية والجزر . ولا يمكن هنا ايضا دعم الاساس الايكولوجي لتحسين الحياة الاقتصادية لسكان هذه النظم الايكولوجية الا عن طريق ما هو ملائم من ممارسات ادارة الاراضي .

١٤-٥٧ وتذكر التقارير سنة بعد اخرى حالات يحدث فيها اتلاف تام للتربة ، وينجم هذا الاتلاف في كثير من مثل هذه الحالات عن عمل انساني مساء التوجيه . ولذلك فقد اصبح تدهور التربة واتلافها امرا ذا اهمية كبرى فيما يتعلق بانتاج المواد الخام البيولوجية وأداء الغلاف الحيوي لوظائفه بصفة عامة . ورغم التعقيد الذي يتسم به تفاعل مختلف العوامل المشتركة في تحات التربة وتدهورها وفقدان خصوبتها ، فان من الضروري فهم هذا التفاعل فهما واضحا لكي يمكن استخدام المعلومات العلمية في اعداد مبادئ توجيهية دولية محسنة بشأن سياسة للتربة ، بما في ذلك اعداد تشريعات ، بصفة تشجيع استخدام الارض والمحافظة على التربة بشكل صحيح .

١٤-٥٨ على الرغم من ان تنمية موارد المياه تتصل اتصالا وثيقا بكثير من الأنشطة الانعائية ، مثل الزراعة ، والصناعة ، والتحضر ، وحماية التربة ، وموارد الطاقة ، فان لكثير من مثل هذه المشاريع آثارا هامة على الصحة العامة ، والهياكل الاجتماعية والاقتصادية ، والادارة العامة ، والمناخ . وقد تسبب النمو السكاني والظروف الاقتصادية والاجتماعية في تركيز السكان في اماكن زاد فيها السي حد كبير طلب المياه على العرض المتاح منها محليا وتدهورت فيها نوعية الموارد . ولذلك فالحاجة قائمة الى تنفيذ استراتيجية دولية تعزز الاخذ بنهج متكامل لتنمية وادارة موارد المياه ، كيما تتوفر المياه بكميات كافية وبمستويات مقبولة .

١٤-٥٩ واحدى المفارقات الخطيرة التي تواجه الانسان في جهوده لتحسين ما لديه من سلالات الحيوانات وأنواع المحاصيل تحسينا علميا تتمثل في انه يعمل بقدر محدود من مجموعات الجينات ويبيد الاساس الجيني الفني من الناحية الطبيعية الذي ورثه ، وذلك عن طريق التأكيد على العملية التطورية وادخال تغييرات جزئية عليها . ولا يمكن معالجة هذه المشاكل الا اذا كفل الانسان وجود مجموعات كبيرة من جينات النباتات والحيوانات والاحياء المجهريه تسمح باستمرار التقدم في انتاج انواع محسنة قادرة على مواجهة المتطلبات المضطربة الزيادة والتكيف مع البيئة المتغيرة باستمرار .

١٤-٦٣ وفي موضوع الغابات والاحراج الاستوائية ، ستجرى مواصلة تنفيذ المشروع النموذجي المشترك بين برنامج الامم المتحدة للبيئة واليونسكو والمتعلق بالتدريب والادارة الايكولوجيين في مناطق الاحراج الاستوائية كأساس للتنمية السليمة من الناحية البيئية ، ويعوجب هذا المشروع ستعقد دورات تدريبية وحلقات دراسية للموظفين الحكوميين في جنوب شرقي آسيا وامريكا اللاتينية وافريقيا الاستوائية .

١٤-٦٤ وفي موضوع الجبال والجزر والنظم الايكولوجية الاخرى ، سيقوم برنامج الامم المتحدة للبيئة ومنظمة الاغذية والزراعة والاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة والبيئة الطبيعية باستعراض الحالة الايكولوجية للجبال الشاهقة وباعداد خطط اقليمية للجبال وعقد حلقات اقليمية واجتماعات دولية حكومية للنظر في اعتماد هذه الخطط . وستجرى مواصلة الدراسات الاستعراضية الايكولوجية للجزر والنظم الايكولوجية الساحلية بصفة تشجيع اعادتها الى وضعها السابق وصيانتها ، (١٩٧٧-١٩٨٠) .

١٤-٦٥ وفي مجال التربة ، سيواصل برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة وغيرها من الوكالات والهيئات ، الاضطلاع بانشطة لتبيان كيفية مكافحة تحات التربة (١٩٧٧-١٩٨١) وستجرى مواصلة القيام بانشطة اخرى ، مثل المساعدة في استحداث تقنيات لاستعادة خصوبة التربة والحفاظ عليها او زيادتها عن طريق اتباع ممارسات زراعية جديدة (١٩٧٧-١٩٨١) ، وكذلك مواصلة القيام بانشطة لتبيان الكيفية التي يمكن بها استعادة خصوبة التربة والحفاظ عليها او زيادتها عن طريق وسائل اخصاب التربة التي لا تسبب التلوث .

١٤-٦٦ وفي مجال المياه ، سيقام مشروع ميداني تدريبي وارشادي في ميدان حماية المياه وصيانتها من الأتربة تشبع المياه بالمواد الغذائية للنباتات والكائنات الحية فتتكاثر بشكل يؤدي الى تلاشي هذه النباتات والكائنات وتعزيز اصلاح المياه المؤتلفة في بلد مصنع في اوربا . وسيواصل برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية واللجان الاقليمية والوكالات الاخرى ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة ، الاضطلاع بانشطة ميدانية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ترمي الى تعزيز توفير المياه المحسنة عن طريق منع تدهور نوعية المياه ، والى البحث عن مصادر اضافية للمياه واستخدامها بفعالية (١٩٧٦-١٩٨٠) ، والى تبيان طرق سليمة من الناحية البيئية لتنمية موارد المياه ، وكذلك الاضطلاع بانشطة بشأن تنمية وادارة موارد المياه على نحو فعال ، بما في ذلك تنمية البحيرات واحواض الانهار ، وذلك بهدف دمج الجوانب البيئية في تلك المشاريع . كذلك فان برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع الهيئات ذات الصلة ، سيولي اهتماما للادارة الرشيدة للمياه الجوفية .

١٤-٦٧ وفي مجال الموارد الجينية ، سيتولى برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع منظمة اليونسكو ، مساعدة ست مؤسسات وطنية على انشاء مراكز اقليمية في البلدان النامية لموارد الاحياء الجينية تكون بمثابة نماذج للامتياز في صيانة واستخدام موارد الاحياء الجينية ؛ وسيكون لهذه المراكز عنصر تدريبي . وسيواصل برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع اليونسكو ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، والمجلس الدولي للموارد الجينية للنباتات والاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة والبيئة الطبيعية ، تحديد وصيانة الموارد الجينية للنباتات والحيوانات المعرضة للخطر ، وتدريب افراد من البلدان النامية .

١٤-٦٨ وفي مجال صيانة الحياة البرية والمناطق المحمية ، سيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدعم اعداد استراتيجية عالمية للصيانة واعداد خطط اقليمية في منطقة البحر الابيض المتوسط ، وفي شرقي وغربي ووسط افريقيا ، وشمالي وغربي أوروبا ؛ وسيبدأ البرنامج في تنفيذ خطتي عمل غلاباغوس وموريشيوس ؛ وسيبدأ في مشروع لاستعادة وصيانة الحياة البرية في المنطقة السودانية الساحلية وفي غربي افريقيا ؛ وسيبدأ ، بالتعاون مع منظمة اليونسكو ، في مشروع بشأن احتياطات الغلاف الحيوى في المناطق القاحلة وشبه القاحلة .

٢٠٠٠ - ١٩٨١ فترة السنتين

١٤-٦٩ فيما يتعلق بالاراضي القاحلة ، سيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع الحكومات والوكالات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة ، تنسيق تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ؛ وسيجرى تشغيل المشاريع عبر الوطنية ذات الصلة في عام ١٩٨٠ . وان تنفيذ المشروع المتكامل للاراضي القاحلة التابع لمنظمة اليونسكو ، وتنفيذ مشروع منظمة الاغذية والزراعة للإدارة الايكولوجية لاراضي المراعي القاحلة وشبه القاحلة (وكلا المشروعين ينفذ بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة) سيجعلان من الممكن ، وذلك الى حد ما عن طريق المشاريع عبر الوطنية ، تحقيق نتائج صالحة للاستعمال تنشر وتطبق على نطاق واسع ، وسيكون من شأنهما تقديم دعم كاف لبرنامج مكافحة التصحر واعادة التأهيل بما يجعله في وضع يسمح له بنشر الخبرة وما يستقرأ منها . وفي عام ١٩٨٠ ستكون مبادرات جديدة قد اتخذت في ميدان الاعلام عن التصحر بالاشتراك مع المشروع المتكامل للاراضي القاحلة والتابع لليونسكو ، وستكون هذه المبادرات قد دعمت اقامة دورات تدريبية اضافية بشأن النظم الايكولوجية للاراضي القاحلة .

١٤-٧٠ وفي مجال النظم الايكولوجية للغابات والاحراج الاستوائية ، سيعمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة (خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢) ، وبالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة ومع منظمة اليونسكو فيما تظلم به من أنشطة بشأن الانسان والغلاف الحيوى ومع الهيئات ذات الصلة ، الى دعم استكمال واكتساب المعرفة عن الغابات والاحراج الاستوائية ، وذلك على اساس اقليمي ؛ وسيعمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع الوكالات ذات الصلة في مناومة الأمم المتحدة ، الى تشجيع وضع برنامج على صعيد العالم لحماية الاشجار وزراعتها تحقيقا لاستقرار البيئة البشرية وتحسينها (١٩٧٧-١٩٨٢) .

١٤-٧١ اما فيما يتعلق بالجبال والجزر والنظم الايكولوجية الاخرى ، فان برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، سيتولى ، بالتعاون مع الحكومات والوكالات ذات الصلة ، عقد حلقات تدريبية اقليمية واجتماعات دولية حكومية لمناقشة خطط اقليمية للجبال المشار اليها اعلاه وللقيام ، عند الاقتضاء ، باعتماد هذه الخطط ؛ وعند تنفيذ هذه الخطط فان البرنامج سيدعم ايضا اجراء دراسات استقصائية ايكولوجية للجزر وللنظم الايكولوجية الساحلية وذلك لتعزيز احياء هذه النظم وصيانتها ، وادارتها على اساس ايكولوجي وذلك لاستمرار انتاجيتها . وفي مناطق معينة سيتم دعم هذه النظم في نطاق برامج بحار الاقاليم .

١٤-٧٢ وفيما يتعلق بالتربة ، سيواصل برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع الوكالات ذات الصلة ، دعم الانشطة الموضحة اعلاه (١٩٧٧ - ١٩٨١) ، وبالإضافة الى ذلك فانه بنهاية عام ١٩٨٠ سيكون البرنامج قد قام بما يلي : '١' جمع ونشر معلومات عن الاثار الحادثة المترتبة على العواصف المعطرة في مجموعة مختارة من بيئات عدد من البلدان الاستوائية ؛ '٢' البيان العملي محليا لاستخدام المواد العضوية مثل الاسمدة ، وللامكانيات التي تتيحها الزراعة المختلطة والادارة المتكاملة للتربة ، مع التأكيد بوجه خاص على المناطق المعرضة للتصحر ؛ '٣' تنظيم حلقتين دراسيتين لصانعي القرارات والمهندسي المناجم ، ونشر مشورة بشأن احياء المناطق التي كانت موطناً للمتعددين ؛ '٤' تقديم مشورة ، عند الطلب ، بشأن كيفية تذليل العقبات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والادارية التي تعترض صيانة التربة ، وذلك الى تلك البلدان التي تكتنفها اكثر من غيرها مشاكل تدهور التربة . وفي عام ١٩٨١ ، سيكون برنامج الامم المتحدة للبيئة قد قدم تدريباً موضعياً لمستخدمي الارض والتربة في مناطق البيان العملي على مبادئ الادارة المتكاملة للتربة .

١٤-٧٣ وفي عام ١٩٨١ ، فان برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع الحكومات ومسئولي الوكالات ذات الصلة التابعة لمنظمة الامم المتحدة ، سيكون قد قام بما يلي : '١' الانتهاء من اجراء بيانات ميدانية - فيما يتصل بالصحة - لاساليب جعل كميات المياه الصغيرة المجمعة في خزانات مياه سليمة ، وللحصاد وللتخزين وللمعالجة مياه الامطار والعواصف ولنظم الري المتكاملة وللصرف ، ونشر نتائج ذلك لتطبيقها على نطاق اوسع ؛ '٢' الانتهاء من اعداد نموذج لنوعية المياه لحوض نهر النيل ؛ '٣' الانتهاء من وضع مبادئ توجيهية بشأن التنمية والادارة الرشيدتين لعوارض المياه ، بما في ذلك تنمية احواض الانهار ، وترتكز على دراسة حالات افرادية عن الوضع قبل تجمع المياه وبعد تقييمها على السواء وترتكز على معلومات اخرى ، وتؤكد على السلامة البيئية ؛ '٤' وتحديد نظام دولي (في الفترة من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨١) لمؤسسات للبحث والاستحداث وذلك لمراقبة جودة المياه الريفية والتدريب على ذلك وتبادل المعلومات بشأنه .

١٤-٧٤ وفي مجال الموارد الجينية ، سيساعد برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع منظمة اليونسكو ، في انشاء مركزين اقليميين اخرين للاحياء المجهرية وذلك في البلدان النامية ، وسيزداد تعزيز المقومات التدريبية . وسيقوم ايضا برنامج الامم المتحدة للبيئة بدعم اعمال هيئة الاحياء المجهرية التابعة للمنظمة الدولية لبحاث الخلية ، وهي المنظمة المشتركة بين برنامج الامم المتحدة للبيئة ومنظمة اليونسكو وبالإشتراك في هذه الاعمال (١٩٧٧ الى ١٩٨٢) ؛ كما سيقوم ، هو ومنظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، بدعم اعمال المجلس الدولي للموارد الجينية للنباتات وبالإشتراك في هذه الاعمال (١٩٧٧ - ١٩٨٢) .

١٤-٧٥ وفي مجال الحياة البرية والمناطق المحمية ، سيتولى برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع الوكالات ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة ، تشجيع اعداد خطط للصيانة لكل من امريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب شرقي آسيا وامريكا الجنوبية ومنطقة المحيط الهادئ

آسيا الوسطى وشمالى المحيط الهندى ، وسيعد خططاً اقليمية لبرامج التدريب المتكاملة في مجال ادارة الحياة البرية والحدائق العامة الوطنية والموارد البحرية الحية . كذلك سيتم تعزيز اندية الحياة البرية في امريكا اللاتينية .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٧٦-١٤ سيتولى برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع الوكالات ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة ، استعراض فعالية المشاريع عبر الوطنية لمكافحة التصحر . وفي مناطق الغابات الاستوائية ، ستنتهي الانشطة المبينة في فترة السنتين السابقة وسيجرى تقييمها . وستجرى بالتعاون مع الحكومات ومع الوكالات ذات الصلة ، مواصلة تنفيذ الخطط اقليمية في مجال النظم الايكولوجية للجبال ، وسيجرى تنفيذ بعض البرامج للجزر والمناطق الساحلية في اطار برامج بحار الاقاليم . وفي مجال التربة ، فان الخبرات المكتسبة فيما يتعلق بالاراضي القاحلة ستدمج في شكل مبادئ توجيهية منشورة لمكافحة تدهور التربة ، وخاصة في المناطق المعرضة للتصحر . وفي مجال المياه ، سيكون برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع الوكالات ذات الصلة ، قد شرع في القيام بانشطة عن طريق برامج ارشادية وطرق اخرى لتنشيط الوعي بالحاجة الى تحقيق توصيات مار دل بلاتا (٨) بشأن توريد المياه ، وكذلك لاستحداث نظام لاعلام العامة وتثقيفهم بشأن مسائل المياه . وفي مجال الموارد الجينية ، سيتمتع نطاق استخدام الاحياء المجهرية في الادارة البيئية وفي صيانة الموارد الجينية النباتية والحيوانية ؛ وفي مجال الصيانة والمناطق المحمية ، ستجرى مواصلة الانشطة المشار اليها اعلاه .

٤' الانشطة ذات الفائدة الحديثة

٧٧-١٤ لا توجد .

(هـ) الاثار المتوقعة

٧٨-١٤ رغم عدم امكان وجود مؤشرات موضوعية لأثر هذا البرنامج الفرعي ككل ، فان هذه المؤشرات توجد فيما يتعلق ببعض عناصر البرنامج .

ففي عام ١٩٨٢ :

(أ) الاراضي القاحلة : سيجرى تشغيل ما لا يقل عن ستة مشاريع عبر وطنية لمكافحة التصحر وستكون هذه المشاريع ، هي وبرنامج مكافحة التصحر وتأهيل الارض ، قد ساعدت في تنفيذ المشروع المتكامل للاراضي القاحلة والتابع لمنظمة اليونسكو ومشروع منظمة الاغذية والزراعة لادارة الايكولوجية لاراضي المراعي القاحلة وشبه القاحلة ، وفي نشر المعلومات والتدريب ؛

(ب) الغابات الاستوائية : ستكون الدورات التدريبية والحلقات الدراسية للموظفين الحكوميين بشأن الأحراج الاستوائية قد حسنت من قدرتهم على معالجة المشاكل ذات الصلة ؛

(٨) المرجع نفسه ، الفصل الثاني .

(ج) النظم الايكولوجية للجبال : ستعتمد خطط اقليمية للجبال وسيحرز تقدم فسي تنفيذها ؛

(د) الموارد الجينية : ستنشأ في البلدان النامية ثمانية مراكز اقليمية للأحياء المجهريه وسيجرى تشفيرها ؛

(هـ) الصيانة ، والحياة البرية ، والمناطق المحمية : ستعتمد خطط للصيانة لمناطق البحر الأبيض المتوسط ، وشرقي ووسط وغرب افريقيا ، وشعالي وغربي أوروبا ، وأمريكا الوسطى ، والبحر الكاريبي ، وجنوب شرقي آسيا ، وأمريكا الجنوبية ، والمحيط الهادئ ، وآسيا الوسطى ، وشمالى المحيط الهادئ ، وستعتمد كذلك خطط اقليمية لبرامج التدريب المتكاملة في مجال ادارة الحياة البرية والحدائق العامة الوطنية والموارد البحرية الحية .

البرنامج الفرعي ٤ : البيئة والتنمية

(أ) الهدف

١٤-٧٩ يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا البرنامج الفرعي بدور العامل الحفاز والعنق ، في اطار الجهود الشاملة من جانب المنظمات الدولية والحكومات الوطنية ، لتحديد واعداد ووضع طرق ووسائل للتوصل الى نماذج للتنمية سليمة من الناحية البيئية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٤-٨٠ ان تصور العلاقات المتبادلة بين البيئة والتنمية قد تقدم بسرعة كبيرة منذ انعقاد مؤتمر استوكهولم المعني بالبيئة البشرية . فالبيئة ينظر اليها الآن على أنها جزء لا يتجزأ وحيوى من عملية التنمية . وفي الواقع فان الأهداف العامة للبيئة والتنمية أهداف واحدة ، ألا وهي تعزيز الرفاهة الانسانية على أساس قابل للاستمرار . وأصبح من الواضح أيضا ، من واقع الخبرة المستمدة من التنمية في الماضي ، أنه اذا لم يسلم بالبعد البيئي على نحو مناسب ولم يؤخذ في الاعتبار في عملية التنمية ، فانه ستنشأ مشاكل بيئية هامة ستهدد التنمية في المستقبل ، بالاضافة الى أنها ستؤثر على نوعية الحياة .

١٤-٨١ بيد أنه في ميدان تعزيز التنمية ، ما فتئت المشكلة تتمثل حتى الآن ، ولمجموعه متنوعة من الأسباب ، في أنه لم يول اهتمام كاف للبعد البيئي ، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء .

(ج) السند التشريعي

١٤-٨٢ يوجد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في قرارات الجمعية العامة

- ٣٣٢٦ (د - ٢٩) ، الفقرات ٤ (أ) و (ب) و (ج) ، و ٣٢٠١ (د - ٦) ، و ٣٢٠٢ (د - ٦) ، وفي المقررات التالية التي اتخذها مجلس الإدارة :
- الدورة الأولى : ١ (د - ١) ، الفقرة ١٢ (د) ؛
- الدورة الثانية : ٨ (د - ٢) ، الفقرات : ألف ، أولا ، ٣ ، وألف ، ثانيا ، ٢ ، وألف ، ثالثا ، ٣ و ٤ ؛
- الدورة الثالثة : ٢١ (د - ٣) ، و ٢٩ (د - ٣) ، الفقرة ٩ (ب) ؛
- الدورة الرابعة : ٧٩ (د - ٤) ؛
- الدورة الخامسة : ٨٢ (د - ٥) ، سادسا ؛ و ٨٧ (د - ٥) ؛ و ١٠٠ (د - ٥) ؛
- الدورة السادسة : ١/٦ ، أولا وخامسا ؛ و ٢/٦ ، الفقرة ١ (أ و) ؛ و ٦/٦ ألف ، وباء ، و جيم .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

٨٣-١٤ سيكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع الهيئات ذات الصلة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ومع الحكومات ، قد تقدم تقدما كبيرا بصفة عامة في جهوده لتعميق وتحسين فهم الرابطة بين البيئة والتنمية . وتتضمن الأنشطة المخطط لها عقد حلقات دراسية اقليمية وحلقة دراسية عالمية بشأن النماذج البديلة للتنمية ؛ واختبار وتحسين مفاهيم التنمية الايكولوجية عن طريق مشاريع نموذجية وارشادية في الأجزاء النامية والأجزاء المتقدمة النعم من العالم ؛ وصياغة اعتبارات بيئية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ؛ و اجراء دراسة ذات وجهة عملية عن العلاقات المتبادلة بين البيئة والتنمية في عملية التخطيط والتنمية لكينيا ؛ ومواصلة العمل بالاقتران مع الادارة البيئية بشأن استحداث منهجيات ونهج لصنع القرارات وذلك لدمج الاعتبارات البيئية في عمليتي التخطيط وصنع القرارات ؛ وتعزيز البحث بشأن وضع - وتطبيق - مبادئ توجيهية للاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية ، ولاسيما التربة والماء والطاقة .

٨٤-١٤ وسيتم أيضا ، بالتعاون مع مؤتمر الاونكتاد وضع برنامج لمساعدة الحكومات ، وخاصة حكومات البلدان النامية ، على الاستفادة من الفرص المتاحة لتوسيع التجارة في السلع المصنوعة ونصف المصنوعة ، وهي الفرص التي تسنح نتيجة للسياسات والتدابير البيئية ؛ وسيتم كذلك بالاشتراك مع الاونكتاد تقييم صلاحية نظام للانداز المبكر من شأنه أن يتيح معلومات فورية عن السياسات والتدابير البيئية التي تؤثر على التجارة الدولية ، وخاصة على تجارة البلدان النامية ؛ وسيجرى الهد كذلك بالتعاون مع الاونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، في برنامج بشأن المواقع الصناعية

وأعادة توزيع الصناعة استجابة للقضايا البيئية وفي إطار إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١٤-٨٥ وفي مجال التكنولوجيات الملائمة ، سيتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع اللجان الإقليمية والحكومات ، تحديد شبكة من المؤسسات لكل منها على الأقل عشرة مشاريع في مرحلة التشغيل ، ونشر دليل عن المؤسسات العاملة في استحداث تكنولوجيات سليمة وملائمة من الناحية البيئية ، ونشر دراسات نظرية ونتائج المشاريع النموذجية ، واستحداث مزيد من المنهجيات المحددة لاختيار التكنولوجيات وتقييم الأثر البيئي لتكنولوجيات محددة . ومن المزمع أيضا إصدار مادة خاصة من المعلومات لتقدّمها إلى مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية .

١٤-٨٦ وفي مجال الصناعة والبيئة ، سيتم في عام ١٩٧٩ وعن طريق إقامة علاقة استشارية مع الحكومات والصناعة والنقابات والمنظمات الدولية ، استعراض الجوانب البيئية لسبعة قطاعات صناعية ، وهي عجينة الورق ، والورق ، والألومنيوم ، والمركبات ذات المحرك ، والنفط ، والكيمياء ، والحديد والصلب ، والصناعة الزراعية (استخدام المواد المتبقية ، والتلفيات التي تحدث بعد الحصاد) وسيجرى تشغيل نظام تخزين واستعادة المعلومات - الذي تستخدم فيه الحاسبة الالكترونية - لكل من هذه القطاعات . كذلك سيتم تنظيم منح تدريبية لكل من المجالات العقيمة ، وسيتم بصفة مستمرة إصدار ونشر بيانات تقنية عن هذه الأنشطة ؛ وسيجرى البدء في استحداث مبادئ توجيهية واستحداث منهجية لدمج البعد البيئي في معايير اختيار موقع الصناعات .

١٤-٨٧ أما فيما يتعلق ببيئة العمل ، فسيعد برنامج عمل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والهيئات المعنية الأخرى التابعة للأمم المتحدة ، وسيبدأ تنفيذ هذا البرنامج لتحسين بيئة العمل والمعيشة للعمال المستخدمين في الصناعة ، بما في ذلك الزراعة وقطاعات أخرى .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

١٤-٨٨ ستكون بعض الأنشطة الجارية قد بلغت مرحلة الانجاز في عام ١٩٨٠ ؛ مثل الحلقات الدراسية المتعلقة بالنماذج البديلة للتنمية . ولذلك سيبدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل مع الحكومات والمنظمات الدولية بشأن كيفية تطبيق نتائج وتوصيات هذه الحلقات . وستكون الأنشطة الأخرى قد تقدمت تقدما كبيرا وستستمر في فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وعلى ذلك فبينما ستتم الدراسة القطرية لكينيا وستطبق وتختبر نتائجها وتوصياتها ، فإنه سيجرى البدء في إجراء دراسات قطرية جديدة عن العلاقات بين البيئة والتنمية وعن دمج هذه العلاقات في عملية التخطيط والتنمية وذلك في منطقتي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، وكذلك في بلدان ذات مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية وذات نظم اقتصادية اجتماعية مختلفة . وستدمج في برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتتجلى فيه على نحو ملائم آثار السياسة العامة والآثار العملية التي تنطوي عليها الاستراتيجية الانمائية الدولية

الجديدة ومختلف مؤتمرات الأمم المتحدة ، مثل مؤتمر العلم والتكنولوجيا ، أو الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في عام ١٩٨٠ ؛ وستوسع على نحو مستمر شبكة مشاريع التنمية الاقتصادية والتكنولوجية وذلك كوسيلة لتعزيزها ونهج للتنمية تكون سليمة من الناحية البيئية ولتبادل الخبرة بين البلدان ، وخاصة البلدان النامية ؛ وسيجرى البدء في إجراء دراسات قطرية عن العلاقات بين البيئة والتنمية ودمج هذه العلاقات في عملية التخطيط والتنمية ، وذلك في مختلف الأقاليم ، وفي بلدان ذات مستويات مختلفة من حيث التنمية الاقتصادية وذات نظم اجتماعية واقتصادية مختلفة . وسيستمر العمل بشأن استحداث وتطبيق مبادئ توجيهية للاستخدامات الرشيدة للموارد الطبيعية ، وكذلك بشأن استنباط ونشر المنهجيات ونهج صنع القرارات اللازمة لدمج الاعتبارات البيئية في عمليات التخطيط وصنع القرارات . وسيجرى البدء في القيام بأنشطة محددة بشأن إجراء أبحاث توزيع للصناعة سليمة من الناحية البيئية استجابة للقضايا البيئية وفي إطار إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

١٤-٨٩ وفي مجال التكنولوجيا الملائمة ، سيجرى تشفير شبكة المؤسسات تشفيراً كاملاً ، وسيستمر القيام بأنشطة بشأن إنشاء مشاريع نموذجية والبدء في تنفيذها ، واستحداث منهجيات لاختيار التكنولوجيات وتقييم الأثر البيئي لتكنولوجيات معينة .

١٤-٩٠ وتشتمل القطاعات الصناعية الأخرى التي ستستعرض ، رهنا بموافقة مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، على الفحم والمعادن غير الحديدية (معدن الألومنيوم) ، والصناعة الزراعية (بما في ذلك الأسمدة ، والمبيدات الحشرية ، والزراعة الكثيفة في إطار القيود البيئية) ، والتشييد ، والسياحة ، والترويج . وستتوفر مبادئ توجيهية تفصيلية بشأن عدد من المشاكل البيئية المحددة المتصلة بالصناعة . وسيتم في مناطق مختلفة تطبيق واختبار منهجية لتقييم الأثر البيئي الصناعي وتحديد مكانه .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٤-٩١ سيستخدم عام ١٩٨٢ كمعيار لاستعراض وتقييم وتوحيد نتائج الأعمال والخبرة المحصلة في السنوات الخمس السابقة . وستستخدم نتائج الاستعراض في إعداد برنامج عمل للفترة القادمة .

١٤-٩٢ ومن المتوقع أن يكون في وسع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٨٢ على أساس الأنشطة التي نوقشت أعلاه ، أن يقدم مشورة موثوقة بشأن النماذج الانعاشية السليمة ، لاستخدامها على الصعيدين الوطني والدولي . وينبغي أن يكون في وسع البرنامج أيضاً أن يقدم مبادئ توجيهية ومنهجيات مختبرة كيما تستخدمها الحكومات والمنظمات الدولية في دمج الاعتبارات البيئية دمجاً مناسباً في عمليات التخطيط الانعاشي .

١٤-٩٣ وفي عام ١٩٨٢ ، ستعمل شبكة عالمية من المؤسسات وستطور وتشجع تطبيق تكنولوجيات ملائمة وسليمة من الناحية البيئية .

١٤-٦٤ وفي عام ١٩٨٢ أيضا ، سيتم وضع مبادئ توجيهية تستخدمها الحكومات والصناعات عند معالجة الأثر البيئي لصناعات معينة ، وسيتم استعراض سياسات مترابطة لقطاع الصناعة .

٤' الأنشطة ذات الفائدة الحدية

١٤-٦٥ لا توجد .

(هـ) الأثر المتوقع

١٤-٦٦ وفي عام ١٩٨٢ ، سيكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع الحكومات واللجان الإقليمية والوكالات والهيئات الأخرى ، وعن طريق الأنشطة والبرامج المحددة المسرودة أعلاه ، قد قام بما يلي :

- (أ) تحسين مفهوم النماذج الانمائية والاساليب المعيشية البديلة والسليمة من الناحية البيئية والاسهام في تطبيق هذا المفهوم تطبيقا متزايدا في مجال الممارسة في جميع البلدان والمناطق ؛
- (ب) اعطاء البيئة مكانا مناسبيا في الاستراتيجية الانمائية الدولية وفي الصكوك الدولية الاخرى المتصلة بالتنمية وبالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛
- (ج) الاسهام في وضع حلول وفي تقاسم الخبرات فيما بين البلدان والمؤسسات في مجالات عملية من قبيل التكنولوجيات الملائمة وآثار الصناعات على البيئة .

البرنامج الفرعي ٥ : المحيطات

(أ) الهدف

١٤ - ٩٧ يتمثل هدف هذا البرنامج الفرعي في تنسيق وحفز العمل الوطني والدولي لحماية الأنظمة المدعمة للحياة في المحيطات ، وفي البحار المغلقة وشبه المغلقة على وجه الخصوص ، بغية الحفاظ على انتاجية وصحة النظم البيئية البحرية وحماية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية السليمة للمناطق الساحلية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٤ - ٩٨ شهدت الأعوام الأخيرة تسارعا كبيرا في تلوث النظم البيئية البحرية الذي يهدد الحياة البحرية وسلامة المحيطات والبحار ، نتيجة لتضاعف الأنشطة البشرية في المحيطات والبحار (الشحن البحري ، واستغلال واستكشاف قاع البحار) وكذلك الأنشطة التي تمارس فوق البر وتتأثر على نوعية البيئة البحرية . ونظرا لان التلوث لا يعرف حدودا ، ولانه ليست هناك أمة أو هيئة مسؤولة بمفردها عن النظم البيئية البحرية ، فان الحاجة تدعو الى عمل دولي لمنع أو تخفيض خطر التلوث . وتمثل المواد الملوثة التي تنشأ في المناطق الساحلية ، ولا سيما تلك التي تنقل الى المحيطات والبحار عن طريق الأنهار أو من خلال النفط ، السبب الرئيسي لتدهور البيئة البحرية . وتعد مكافحة هذه المصادر للتلوث أمرا أساسيا ، وليس من الممكن انجاز ذلك على نحو فعال سوى عن طريق تدابير تشمل : (أ) تقييم ما هو موجود من مصادر التلوث وكمياته وآثاره على النظم البيئية البحرية والصحة البشرية ؛ (ب) وإدارة الموارد الطبيعية والأنشطة الانسانية والعمليات الطبيعية لتحقيق تنمية اجتماعية - اقتصادية متصلة وسليمة بيئيا . ولذلك ، فانه من المرغوب وضع نهج وطني ودولي منسق لمعالجة مشاكل التلوث بغية حماية البيئة البحرية عامة ، وبيئة البحار المغلقة وشبه المغلقة على نحو خاص .

١٤ - ٩٩ ويمكن القول ان الامم المتقدمة في وضع أفضل يسمح لها بفهم طبيعة النظم البيئية البحرية ، والأخطار التي تهدد استقرارها ووسائل معالجة هذه الأخطار . بينما تحتاج الأمم النامية ، من ناحية أخرى ، الى مساعدة تقنية في هذه المجالات ، وخاصة اذا أريد لها ان تشارك على نحو مفرز في عمل دولي لحماية المحيطات والبحار .

١٤ - ١٠٠ ويهدد سوء إدارة الأرصد ، واستغلال ما عدا ذلك بشكل عشوائي يسفر عن حالة من الاستغلال الزائد عن الحد ، بانقراض بعض الموارد البحرية الحية بسبب الافتقار الى تدابير وطنية ودولية مناسبة وفعالة تشمل التشريع لحماية هذه الموارد . ولذلك ، فانه من الضروري ادخال تدابير للصون يكون متفقا عليها وشاملة .

(ج) السند التشريعي

١٤ - ١٠١ يوجد السند التشريعي في مجال المحيطات في المقررات التالية لمجلس إدارة برنامج الامم المتحدة للبيئة :

- الدورة الأولى : ١ (١ - ٥) ، ثالثا ، الفقرة ١٢ (هـ) وثامنا ؛
الدورة الثانية : ٨ (٥ - ٢) ، ألف ، ١ - ٤ وجيم ، ٢ (ثامنا) ؛
الدورة الثالثة : ٢٤ (٥ - ٣) ؛ ٢٥ (٥ - ٣) ؛ ٣٢ (٥ - ٣) و ٣٣ (٥ - ٣) ؛
الدورة الرابعة : ٤٧ (٥ - ٤) ، رابعا ؛ ٥٨ (٥ - ٤) و ٥٩ (٥ - ٤) ؛
الدورة الخامسة : ٨٢ (٥ - ٥) ، سادسا ، و ٨٨ (٥ - ٥) ؛
الدورة السادسة : ١/٦ ، خامسا ؛ ٢/٦ ، ثانيا ، الفقرة ١ (ج) ؛ ٧/٦ ، باء ؛
و ١٠/٦ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١٠٢ ، الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٤ - ١٠٢ سيواصل برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة المشاركة في مؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار مع تركيز لا هتمام على البيئة البحرية، كما سيستمر في التعاون في رصد الأنشطة من خلال شبكة الرصد البيئي العالمي ومركز النشاط البرنامجي للبحار الاقليمية ، مع برنامج الاستقصاء العالمي للتلوث في البيئة البحرية المشترك بين اليونسكو واللجنة الأوقيانوغرافية الدولية ومع الشبكة العالمية المتكاملة لمحطات المحيطات المشتركة بين اليونسكو واللجنة الأوقيانوغرافية الدولية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية . كما سيواصل البرنامج التعاون في أنشطة فريق الخبراء المشترك المعني بالتلوث البحري . وفيما يتعلق بالموارد البحرية الحية ، فان منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة سيواصلان جهودهما لاستحداث وتنفيذ خطة عمل عالمية لصون الموارد البحرية الحية ولا استخدامهما بصورة رشيدة . وسيواصل برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة واليونسكو والاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية وغيرها من المنظمات ، القيام بدراسات استقصائية اقليمية عما هو قائم ومقترح ومحتمل من المتاحف البحرية الوطنية المفتوحة ومحتجزات الغلاف الحيوي وغيرها من المناطق المحمية بغية تقييم حالة النظم البيئية البحرية ؛ وتحديد المناطق الملائمة للحفاظ ولتنمية البحوث والرصد والتدريب في محتجزات الغلاف الحيوي ، ومواصلة الضغط من أجل فرض وقف الصيد التجاري للحياتان لمدة عشر سنوات والعمل من أجل وضع اتفاقية جديدة بشأن حماية وإدارة الثروة البحرية من الحياتان .

١٤ - ١٠٣ وفيما يتعلق ببرامج البحار الاقليمية ، فقد اتفق برنامج الامم المتحدة للبيئة والوكالات ذات الصلة داخل منظومة الامم المتحدة على خطوط ارشادية ومبادئ لاستحداث خطط عمل شاملة لحماية البحار الاقليمية عن طريق التنمية السليمة بيئيا ، وتشتمل هذه الخطط على المكونات الاتية : التقييم البيئي (التقييم ، والبحوث ، والرصد ، وتبادل المعلومات ، الخ) ؛ والادارة البيئية (وتشمل وضع وعقد صكوك وترتيبات قانونية لمكافحة التلوث النفطي ولادارة وصون الموارد الحية) ؛ وتدابير الدعم (الدعم التقني والتدريب ، والتعليم وتبادل المعلومات) .

١٤ - ١٠٤ وقد تم شرح خلفية خطة العمل الخاصة بمنطقة البحر المتوسط في الخطة السابقة المتوسطة الأجل (٩) . وسيواصل برنامج الامم المتحدة للبيئة متابعة تنفيذ خطة العمل ، من خلال مركز النشاط البرنامجي للبحار الاقليمية التابع له ، وحسب مقتضى الحال من خلال شبكة الرصد البيئي العالمية ، بالتعاون مع حكومات المنطقة ووكالات الامم المتحدة الوثيقة الصلة بالموضوع مثل منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية . كذلك سيكون قد عقد الاجتماع الاول للأطراف المتعاقدة المنضمة الى اتفاقية برشلونة لتحديد مجالات العمل الجديدة .

١٤ - ١٠٥ وفيما يتعلق بالخليج الفارسي ، فان برنامج الامم المتحدة للبيئة سيكون قد عقد ، بالتعاون مع حكومات الاقليم ووكالات الامم المتحدة ، مؤتمرا دوليا حكوميا لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل التي صادق عليها مؤتمر الكويت في عام ١٩٧٨ (UNEP/GC.6/7) ، الفقرتان (٣٧١ و ٣٧٢ و ٨٨٨.٦ ، الفقرة ٤٥) . وفيما يتعلق بالبحر الكاريبي ، سيكون قد تم ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ووكالات الامم المتحدة ذات الصلة والحكومات المعنية ، عقد اجتماع مشترك بين الحكومات لمناقشة واجازة خطة عمل . وفيما يتعلق بـخليج غينيا ، فان اجتماعا مشتركا بين الحكومات سيكون قد عقد بالتعاون مع الحكومات والوكالات المعنية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، وناقش خطة العمل وأجازها ، وسيكون تنفيذها قد بدأ . وفيما يتعلق ببحار آسيا الشرقية ، فانه سيكون قد تم اعداد مشروع ثان لخطة العمل . وفيما يتعلق بالبحر الاحمر ، حيث أخذت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة للجامعة العربية زمام المبادرة ، فان تنفيذ خطة العمل سيكون قد بدأ . وفيما يتعلق بالمحيط الهادئ ، فان الاوراق الاساسية لخطة عمل ستكون قيد الاعداد .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٤ - ١٠٦ اذا لم يكن مؤتمر قانون البحار قد انتهى أعماله ، فان برنامج الامم المتحدة للبيئة سيواصل الاشتراك في أعمال المؤتمر المذكور . أما اذا أنهى المؤتمر أعماله فان البرنامج سيستغل دوره الحفّاز لتشجيع دخول الصكوك القانونية والمقررة حيز النفاذ . وسيواصل برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع الهيئات ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة ، تنسيق أنشطة رصد التلوث البيئي وتغذية شبكة الرصد البيئي العالمية بالنتائج . وسيستعرض مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة في عام ١٩٨٠ ، وبشكل عميق ، البرامج العالمية المتعلقة بالمحيطات ، بما في ذلك الموارد البحرية الحية ، وقد يسفر ذلك عن اعطاء أهمية أو توجيهات جديدة في هذه المجالات .

١٤ - ١٠٧ وفيما يتعلق بالموارد البحرية الحية ، فان برنامج الامم المتحدة للبيئة ومنظمة الاغذية والزراعة سيواصلان ، بالتعاون مع وكالات وحكومات أخرى ، تنفيذ الخطة العالمية للموارد البحرية الحية ، بما في ذلك الحفاظ على الحيتان وغيرها من الثدييات البحرية . وسيواصل برنامج

(٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف

(A/31/6/Add.1) ، الفقرتان ٤٤٢ و ٤٤٣ .

الام المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة واليونسكو والاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية والحكومات ، تقييم حالة النظم البيئية البحرية ، ودعم انشاء مناطق للحفظ ، وتنمية البحث والرصد والتدريب في محتجزات الغلاف الحيوى .

١٤ - ١٠٨ وفيما يتعلق بالبحار الاقليمية ، سيضطلع بعدد من الأنشطة أثناء تنفيذ خطط العمل ، وبالتعاون مع الحكومات والوكالات المعنية . وفيما يتعلق بالبحر المتوسط ، سيستمر تنفيذ الأنشطة المقررة في الاجتماع الاول للأطراف المتعاقدة ، وسيعقد الاجتماع الثاني للأطراف المتعاقدة . ومن المتوقع أن تزداد المسؤولية الفنية والمالية للحكومات ازاء تنفيذ خطة العمل ، رغم بقاء برنامج الامم المتحدة للبيئة أو أمانة اتفاقية برشلونة ، بمثابة المنظمة التي تنسق التنمية المتساوقة لخطة العمل . وفيما يتعلق بالخليج الفارسي ، فانه سيكون قد تم انشاء منظمة اقليمية لحماية البيئة البحرية تنفيذاً لخطة عمل الكويت ، كما سيعقد الاجتماع الاول للأطراف المتعاقدة لتحديد العمل مستقبلاً ، وسيبدأ تنفيذ الأنشطة التي صادق عليها الاجتماع . وفيما يتعلق بالبحر الكاريبي ، سيستمر تنفيذ خطة العمل . وفيما يتعلق بخليج غينيا ، فان تنفيذ خطة العمل سيكون مستمراً وستكون الحكومات المعنية قد اعتمدت صكوكا قانونية . وفيما يتعلق بالبحار الآسيوية الشرقية ، سيعقد اجتماع مشترك بين الحكومات لبحث وإجازة خطة عمل ، سيبدأ تنفيذها . وفيما يتعلق بالبحر الأحمر ، سيعقد مؤتمر اقليمي يشارك فيه برنامج الامم المتحدة للبيئة لاستعراض المرحلة رقم واحد من خطة العمل والبيت في المرحلة رقم اثنين وللمبدء في تنفيذها . أما فيما يتعلق بالمحيط الهادىء ، فان مؤتمراً مشتركاً بين الحكومات سيكون قد عقد لبحث وإجازة خطة عمل سيبدأ تنفيذها . وستزود الأنشطة العالمية بنتائج هذه الأنشطة . وعلى سبيل المثال ، وستزود بهذه النتائج أنشطة رصد التلوث والموارد البحرية الحية وشبكة الرصد البيئي العالمي . وفي الوقت نفسه ، فان النتائج المأخوذة من الأنشطة العالمية ستسهم في ايجاد آليات فعالة للبحار الاقليمية .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٤ - ١٠٩ من المرجح ان يقوم برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع وكالات منظومة الامم المتحدة والحكومات ، باستعراض البرامج العالمية المتعلقة بالتلوث والموارد البحرية الحية لتقييم أثرها البيئي على النظم البيئية البحرية . وفيما يتعلق بالبحار الاقليمية ، فان تنفيذ خطة العمل الخاصة بالبحر الكاريبي سيستمر ، بينما سيتقلص تدريجياً دور برنامج الامم المتحدة في المناطق الاخرى ، حيث سترك المسؤولية الرئيسية للحكومات المعنية .

٤ ' الأنشطة ذات الفائدة الحديثة

١٤ - ١١٠ ليست هناك أنشطة من هذا القبيل .

(هـ) الآثر المتوقع

١٤ - ١١١ في عام ١٩٨٢ ، سيكون برنامج الامم المتحدة للبيئة ، من خلال دوره المنسق والحفاظ داخل منظومة الامم المتحدة وخارجها ، قد ساعد الحكومات على وضع وقرار وتنفيذ خطط للعمل في المناطق التالية : البحر المتوسط ، والخليج الفارسي ، والبحر الكاريبي ، وخليج غينيا ، والبحار الآسيوية الشرقية ، والمحيط الهادى* . وأيضا ، سيكون قد ساعد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في استعراض خطة العمل المتعلقة بالبحر الاحمر . وسيكون برنامج الامم المتحدة للبيئة قد بدأ ، بعد حفزه وسيره قدما بالعمل في هذه المناطق ، في تقليص مسؤوليته الفنية والمالية تجاه هذه البرامج وترك الحكومات تنهض بدور متزايد في تنفيذها مستقبلا . وستكون الأنشطة المصينة المتعلقة بالبحار الاقليمية قد أسهمت أيضا في أنشطة التقييم البيئي العالمية ، والعكس صحيح ؛ كما ان سيرها على نحو فعال ربما يكون قد شكّل أساسا لتعاون اقليمي في تنفيذ الاتفاقية العالمية الناشئة عن أعمال مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار . وسيكون العاطون من أبناء البلدان النامية قد تدرّبوا على تقنيات مكافحة التلوث البحري ، مما يؤدي الى الانسحاب التدريجي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة من مختلف برامج البحار الاقليمية .

البرنامج الفرعي ٦ : الطاقة

(أ) الهدف

١٤ - ١١٢ يتمثل هدف هذا البرنامج الفرعي في تعزيز سياسات للطاقة سليمة بيئيا عن طريق تقييم الآثر البيئي لانتاج ونقل واستخدام موارد الطاقة وعن طريق الانشطة الارشادية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٤ - ١١٣ تترتب على الاشكال المختلفة لانتاج الطاقة واستخدامها عواقب بيئية مختلفة ، يتسبب بعضها في تلوث بيئي ذى أنواع مختلفة . ولذلك فان الآثار البيئية لانتاج الطاقة واستخدامها ينبغي أن تقيم لتوفير الاساس لتنمية سليمة بيئيا . فضلا عن ذلك ، فان هناك حاجة ، مع اشتراك الكثير من الوكالات داخل منظومة الامم المتحدة وخارجها في كل الجوانب تقريبا المتعلقة بانتاج الطاقة ، الى تنسيق جهود هذه الوكالات بهدف ضمان ايلاء الاهتمام الواجب الى البعد البيئي . كما أن هناك حاجة الى تجريب موارد للطاقة تتسم بنظافتها وقابليتها للتجدد ، مثل الرياح والطاقة الشمسية والغاز العضوى ، وهي الموارد التي تمثل اهتماما خاصا للبلدان النامية .

(ج) السند التشريعي

١٤ - ١١٤ يوجد السند التشريعي بشأن الطاقة في المقررات التالية لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة :

الدورة الاولى : (١ - ١) ، ثالثا ، الفقرة ١٢ (ز) ؛

- الدورة الثانية : ٨ (٥ - ٢) ، ألف ، أولا ، ٦ ؛
الدورة الثالثة : ٢٩ (٥ - ٣) ، الفقرة ٩ (٥) ؛ و ٣٤ (٥ - ٣) ؛
الدورة الرابعة : ٦٠ (٥ - ٤) ؛
الدورة الخامسة : ٨٢ (٥ - ٥) ، سادسا ؛
الدورة السادسة : ١/٦ ، خامسا ؛ و ٢/٦ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٤ - ١١٥ سيكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد قام بثلاث دراسات حول الآثار البيئية لانتاج ونقل واستخدام ثلاثة موارد أساسية للطاقة ، هي : أنواع الوقود الاحفوري ، والطاقة النووية ، والموارد المتجددة من الطاقة . وستكون هذه الدراسات قد استعرضت من قبل ثلاثة أفرقة خبراء تجتمع بدعوة من برنامج الامم المتحدة للبيئة ، ويتعاون معها في ذلك مركز الموارد الطبيعي والطاقة والنقل ، واللجان الاقليمية لدراسات الوقود الاحفوري ومصادر الطاقة القابلة للتجدد . وتتعاون مع الأفرقة المذكورة في دراسة الطاقة النووية الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وستأخذ دراسات افرقة الخبراء في الحسبان الدراسات ذات الصلة التي أعددتها أجهزة أخرى بشأن النواحي البيئية لانتاج الطاقة واستخدامها . وسيكون قد بدأ تشغيل المركز التجريبي ، المدعوم من برنامج الامم المتحدة للبيئة ، لتسخير الرياح والطاقة الشمسية والغاز الطبيعي على نحو متكامل لتوفير الكهرباء في احدى قرى ريف آسيا (سرى لانكا) ؛ كما سيكون العمل قد بدأ في مركزين مماثلين في افريقيا وأمريكا اللاتينية .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٤ - ١١٦ سيكون برنامج الامم المتحدة للبيئة قد أنشأ ، بالتعاون مع مركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل ، المركزين التجريبيين الاضافيين لتسخير الرياح والطاقة الشمسية والغاز الطبيعي المذكورين أعلاه . وسيوفر برنامج الامم المتحدة للبيئة المساعدة التقنية ، حسب الطلب ، للبلدان النامية لتشجيع جهودها لتسخير موارد الطاقة القابلة للتجدد .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٤ - ١١٧ سيكون قد بدأ تشغيل المركزين التجريبيين في افريقيا وأمريكا اللاتينية المذكورين آنفا ، في سنة ١٩٨٢ . ورغم انه ليس من الممكن ان نشير على نحو دقيق الى أنشطة أخرى ، فانه قد يكون من المتوقع ان تعرض في أماكن أخرى نتائج لتجارب ناجحة .

٤' الأنشطة ذات الفائدة الحدية

١٤ - ١١٨ ليست هناك أنشطة من هذا القبيل .

(هـ) الأثر المتوقع

١٤ - ١١٩ سيكون برنامج الامم المتحدة للبيئة قد أنشأ في سنة ١٩٨٢ ، بالتعاون مع الحكومات ووكالات منظومة الامم المتحدة ذات الصلة ، ثلاثة مراكز ريفية للطاقة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، وستستغل الخبرة المكتسبة من تشغيلها للبت فيما اذا كان يجب تكرار مثل هذه التجارب وكيف يمكن تكرارها .

البرنامج الفرعي ٧ : الكوارث الطبيعية

(أ) الهدف

١٤ - ١٢٠ يتمثل هدف هذا البرنامج الفرعي في تنسيق وحفز الأنشطة الرامية الى منع الآثار المدمرة للظواهر الطبيعية المختلفة والتخفيف من هذه الآثار ، والى مساندة الأنشطة المؤدية الى اقامة شبكات للانذار المبكر بالكوارث الطبيعية (١٠) .

(ب) المشاكل المطروقة

١٤ - ١٢١ يمكن للظواهر الطبيعية العنيفة ، مثل الأعاصير الحلزونية الاستوائية والفيضانات وحالات الجفاف والزلازل الأرضية ، أن تتسبب في وقوع ضرر مادي وبيئي واجتماعي - اقتصادي . وعلى الصعيد الدولي ، فان الظواهر وآثارها المدمرة أحيانا تمثل ، على حد سواء ، شاغلا لأجهزة مختلفة في الامم المتحدة . وثمة جهد غير كاف لتنسيق أنشطة منع وتخفيف آثار الظواهر المسببة للكوارث الطبيعية ، كما انه ليس هناك على وجه الخصوص شبكات للانذار المبكر على صعيد العالم يمكن الاعتماد عليها في الوقت الذي توجد فيه مقدرة تقنية تسمح باصدار تكهنات دقيقة الى حد معقول (١١) .

(١٠) يمكن العثور على معلومات اضافية عن هذا البرنامج الفرعي في تقرير الأمين العام بشأن تقييم البرنامج لفترة السنتين ١٩٧٤ - ١٩٧٥ (E/AC.51/80/Add.4) الصادر في ٥ نيسان / ابريل ١٩٧٧ .

(١١) بيد أن هذا لا ينطبق على الأعاصير الاستوائية والأعاصير الحلزونية نظرا لان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية قد بذلتا منذ ١٩٦٨ جهودا مشتركة وخصصتا موارد كبيرة للتخفيف من آثار الضرر الناشئ عن هذه الظواهر ، وذلك عن طريق لجنة الأعاصير الاستوائية والفريق المشترك بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادى المعني بالأعاصير الحلزونية الاستوائية .

(ج) السند التشريعي

١٤ - ١٢٢ يوجد السند التشريعي فيما يتعلق بهذه الأنشطة في المقررات التالية لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة :

- الدورة الثانية : ٨ (٥ - ٢) ، ألف ، الفقرة ٢ ؛
الدورة الثالثة : ٢٩ (٥ - ٣) ، الفقرة ٩ (ز) ؛
الدورة الرابعة : ٦١ (٥ - ٤) ؛
الدورة الخامسة : ٨٢ (٥ - ٥) ، سادسا ، و ٨٩ (٥ - ٥) ؛
الدورة السادسة : ١/٦ ، خامسا ، و ٢/٦ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٤ - ١٢٣ سيتعاون برنامج الامم المتحدة للبيئة مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في نطاق خطة عمل منسقة في هذا المجال (١٢) ، لاستمهلال وتنفيذ انشاء شبكة للإنذار المبكر بالأعاصير الحلزونية الاستوائية في البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى باستخدام توابح أرضية ذات مدار قطبي وذات مدار ثابت بالنسبة للأرض ، وستكون اليونسكو قد أشركت في تحسين نظم التكهّن والتنبيه بالزلازل الأرضية ، وسيكون مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث قد أكمل وضع سلسلة من الدراسات حول مختلف نواحي الكوارث الطبيعية وكذلك وضع كتيب عن التوطين والتمير بعد الكوارث ، وسيكون مركز الموارد الطبيعية والنقل والطاقة قد قام بدراسة عن مشاكل ادارة الماء التي تنشأ نتيجة لحالات الجفاف والفيضان .

(١٢) استجابة لمقرر مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة ٨٩ (٥ - ٥) ، عقد البرنامج المذكور في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ اجتماعا مشتركا للوكالات ضم مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث وبرنامج الامم المتحدة للتنمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الصحة العالمية . واتفق في الاجتماع على مذكرة لصياغة مشروع مذكرة تفاهم بين مختلف الوكالات بشأن النواحي البيئية للكوارث الطبيعية . وسيتم استعراض المذكرة من قبل كل الوكالات المعنية مما يمهّد الطريق لبرمجة موضوعية مشتركة بشأن الكوارث الطبيعية ولخطة عمل منقحة لبرنامج الامم المتحدة للبيئة بشأن النواحي البيئية للكوارث الطبيعية .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٤ - ١٢٤ ستقوم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بمد نطاق شبكات الانذار المبكر بالأعاصير الحلزونية الاستوائية التي تستخدم التتابع الأرضية ذات المدار القطبي وذات المدار الثابت بالنسبة للأرض بحيث تصل الى مناطق أخرى من العالم . وستواصل اليونسكو ، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة ، العمل في تحسين نظم التكهن والتنبؤ بالزلازل الأرضية بهدف بدء تشغيل شبكة للانذار المبكر بهاتين الظاهرتين .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٤ - ١٢٥ سيواصل برنامج الامم المتحدة للبيئة دوره الحفّاز في دعم الأنشطة بحيث يمكن تشغيل شبكة للانذار المبكر بالأعاصير الحلزونية الاستوائية على أساس عالمي . وستواصل اليونسكو العمل في تحسين التكهن والتنبؤ بالزلازل الأرضية بهدف بدء تشغيل شبكة للانذار المبكر بهذه الظاهرة .

٤' الأنشطة ذات الفائدة الحديثة

١٤ - ١٢٦ لا توجد أنشطة من هذا القبيل

(هـ) الأثر المتوقع

١٤ - ١٢٧ من الصعب أن نقيس بمعايير دقيقة أثر برنامج الامم المتحدة للبيئة على المشاكل الناشئة عن الكوارث الطبيعية . غير أن البرنامج المذكور سيكون قد ساهم ، وهو يمارس دوره الحفّاز في الأنشطة التي تضطلع بها هيئات الامم المتحدة ذات الصلة ، في تنسيق الجهود بين تلك الهيئات لبدء إعمال شبكة فعالة للانذار المبكر ، على صعيد العالم ، بالكوارث الطبيعية .

البرنامج الفرعي ٨ : تدابير الدعم

(أ) الهدف

١٢٨-١٤ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تنسيق وحفز الأنشطة الوطنية والاقليمية والدولية في مجالات التعليم البيئي ، والتدريب البيئي ، والمساعدة التقنية والاعلام .

(ب) المشكلة المطروقة

١٢٩-١٤ ينبغي ان تستند هذه الأنشطة الى تدابير دعم في شكل تعليم بيئي ، وتدريب بيئي ، ومساعدة تقنية واعلام ، لكي تؤثر الى اقصى حد على الصعيد الوطنية والاقليمية والدولية في تنفيذ الأنشطة البيئية ، غير أنه لم تول أهمية كافية لتنسيق وتنمية هذه الجوانب ، لان الوكالات والحكومات وغيرهما من الهيئات كثيرا ما تابعت برامجها بشكل مستقل وكانت في عملها هذا أقل تشديدا على تجميع الموارد معا وعلى وضع برامج شاملة .

(ج) السند التشريعي

١٣٠-١٤ يتمثل السند التشريعي لهذه الأنشطة في الفقرة ٤ (ط) من قرار الجمعية العامة ٣٣٢٦ (د - ٢٩) والمقررات التالية التي اتخذها مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة :

- الدورة الاولى : ١ (د - ١) ، ثانيا ، الفقرة ١٢ (ج) ، سادسا وتاسعا ؛
- الدورة الثانية : ٨ (د - ٢) ، الف ، ثانيا ، ٣ ؛
- الدورة الثالثة : ٢٩ (د - ٣) ، الفقرات ٥ و ٦ و ٧ ؛ و ٣٩ (د - ٣) ؛
- الدورة الرابعة : ٤٨ (د - ٤) ، الفقرة ٣ (ب) " ٥ " ؛ و ٥٩ (د - ٤) ، الفقرة ٥ (و) ؛
- الدورة الخامسة : ٨٢ (د - ٥) ، سادسا ؛ و ٩٠ (د - ٥) ؛
- الدورة السادسة : ١/٦ ، خامسا ؛ و ٢/٦ ، ثانيا ، الفقرة ٣ ؛ و ٨/٦ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٣١-١٤ أصدر المؤتمر الدولي الحكومي المشترك بين برنامج الامم المتحدة للبيئة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمعني بالتعليم البيئي ، الذي عقد في تبيليسي في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ ، اعلانا هاما (٣) وسيتابع هذا بعقد اجتماع مشترك بين

(١٣) المؤتمر الدولي الحكومي للتعليم البيئي ، التقرير النهائي (باريس ، اليونسكو ،

(١٩٧٨) ، الفصل الثالث .

الوكالات للبرمجة المشتركة للموضوعات في باريس في عام ١٩٧٨ ، وسيكون عندئذ قد تم وضع برنامج منسق للأمم المتحدة في مجال التعليم البيئي ، وبدأ تنفيذه أيضا . وسيكون قد عقد على الصعيد الاقليمي عدد من الحلقات الدراسية والتدريبية والندوات ، وسيكون قد بدأ ايضا التعليم البيئي في مدارس وجامعات عدد من البلدان . وسيكون قد تم تقييم سير وفعالية مركز النشطاء البرنامجي بشأن التعليم البيئي في افريقيا التابع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، والمنشأ في عام ١٩٧٧ والذي يعمل على نحو وثيق مع المكتب الاقليمي لليونسكو .

١٣٢-١٤ وفي ميدان التدريب البيئي ، سيواصل برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع الحكومات والوكالات واللجان الاقليمية وغيرها من الهيئات ، دعم تدريب الاخصائين البيئيين من البلدان الناطقة بالاسبانية ، في المركز الدولي للعلوم البيئية بمدير ، اسبانيا ، الذي يتلقى الدعم من برنامج الامم المتحدة للبيئة ؛ والتدريب في مجال الموارد المائية في المركز الدولي لادارة الموارد المائية بفرنسا ، الذي يتلقى الدعم من برنامج الامم المتحدة للبيئة ؛ وتدريب العلماء والمخططين البيئيين ، بما في ذلك نشر المواد التعليمية ، في المركز الافريقي للتنمية والتخطيط الاقتصادي (الذي يتلقى دعما جزئيا من برنامج الامم المتحدة للبيئة) في داكار ، السنغال . وسيكون قد تم البدء في برنامج الزمالات التدريبية التابع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة .

١٣٣-١٤ وفي معظم المشاريع التي تتلقى الدعم من برنامج الامم المتحدة للبيئة ويضطلع بها بالتعاون مع الحكومات والوكالات واللجان الاقليمية وغيرها من الهيئات ، سيكون برنامج الامم المتحدة للبيئة قد زاد في تنمية مرفق تنسيق المساعدة التقنية ، الذي يساعد البلدان النامية والبلدان المقدمة للمساعدة عن المواءمة بين طلبات المساعدة التقنية الواردة من الحكومات وعروض المساعدة في الميدان البيئي الواردة من الحكومات المقدمة للمساعدة ، مما يسهل تنسيق الطلبات والاستجابات وتقدير حجمها . كما ان برنامج الامم المتحدة للبيئة سيستمر في تقديم المساعدة التقنية عن طريق افرقة اقليمية استشارية ملحقه بمكاتبه في نيروبي وبيروت وبانكوك ومكسيكو ، وايضا بتلبية طلبات معينة لاسيما بخصوص الاجهزة والتشريعات المؤسسية والبيئية الوطنية . وسيكون قد تم ايضا تقديم المساعدة التقنية عن طريق أنشطة معينة في كل عنصر من عناصر البرنامج ، تقريبا ، مثل شبكة الرصد البيئي العالمية والشبكة المرجعية للمعلومات ، والبحار الاقليمية ؛ وسوف يتابع برنامج الامم المتحدة للبيئة تنفيذ توصيات مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية .

١٣٤-١٤ وفي مجال الاعلام ، سيكون برنامج الامم المتحدة للبيئة قد استمر في تنسيق الاعلام البيئي داخل المنظومة ، عن طريق لجنة الامم المتحدة المشتركة للاعلام ؛ وسيكون قد واصل اصدار وتوزيع رسالة الانباء الشهرية ، يونتيرا UNITERRA ، والتقارير نصف الشهرية المرفوعة الى الحكومات والاستعراض السنوي ، والنشرات التقنية ، وتقارير المشاريع التي يدعمها الصندوق الخ ؛ وسيكون قد دعم نشر المجلة الفصلية التي يراها برنامج الامم المتحدة للبيئة ، وهي مجلة مازينجيرا Mazingira ؛ وشجع نشر وتوزيع المواد البيئية المتضمنة في المنشورات العلمية والشعبية ؛ وعزز

الروابط مع شبكات المعلومات الاقليمية ، وشجعها على توزيع المواد البيئية ؛ ودعم أنشطة الامم المتحدة الاعلامية ذات الصلة بمؤتمر العلم والتكنولوجيا وسنة الطفل وعزز المكونات الاعلامية للمشاريع والأنشطة التي يدعمها برنامج الامم المتحدة للبيئة ؛ وواصل دعم أنشطة يوم البيئة العالمي .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

١٣٥-١٤ وفي مجال التعليم البيئي سيستمر برنامج الامم المتحدة للبيئة بالتعاون مع الحكومات والوكالات وغيرهما من الهيئات ، في تنسيق وحفز تنفيذ برنامج التعليم البيئي لمنظومة الامم المتحدة وفي المساعدة على تبادل الخبرات المكتسبة في تنفيذه . وسيقوم برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع اليونسكو ، باجراء سلسلة من التجارب حول التثقيف والتعليم والبحث في مجال البيئة ، والاضطلاع بدراسات مقارنة للتعليم البيئي في البلدان النامية . وسيرعى ، بالتعاون مع اليونسكو وهيئات اخرى ، حلقات دراسية وتدريبية وندوات لأفرقة متخصصة في التعليم البيئي . وسيتم القيام باستعراض أولي لبرنامج التعليم البيئي . كما أن برنامج الامم المتحدة للبيئة سيكون قد أنشأ مراكز اقليمية للنشاط البرنامجي بشأن التعليم والتدريب البيئيين ، ومركزا عالميا للتنسيق بين المراكز الاقليمية .

١٣٦-١٤ وفي مجال التدريب البيئي ، سيستمر الاضطلاع بالانشطة المذكورة في الفقرة ١٤-١٣٦ أعلاه . وسيعقد في كل منطقة عدد من الحلقات الدراسية والتدريبية والندوات من اجل الموظفين الحكوميين والمخططين ومتخذي القرارات والأفرقة المتخصصة حول شتى جوانب البرنامج البيئي .

١٣٧-١٤ وفي مجال المساعدة التقنية ، سيستمر الاضطلاع بالانشطة المذكورة في الفقرة ١٣٣-١٤ أعلاه ؛ وعلى الخصوص ، سيستجاب لطلبات معينة في اطار البرامج الفرعية المختلفة . وعلى سبيل المثال ، ستقدم المساعدة التقنية الى السنغال والمكسيك لانشاء مراكز تجريبية للطاقة في المناطق الريفية تعنى بموارد الطاقة القابلة للتجديد .

١٣٨-١٤ وفي مجال الاعلام ، سيستمر الاضطلاع بالانشطة المذكورة في الفقرة ١٤-١٣٤ أعلاه وستنشر ، فضلا عن ذلك ، يومية للأنشطة الميدانية (عام ١٩٨٠) ؛ كما أنه ستعقد حلقة دراسية للمذيعين وحلقات دراسية اقليمية للمنظمات غير الحكومية بشأن البيئة والتنمية . وسيسعى برنامج الامم المتحدة للبيئة الى توسيع نطاق انشطته الاعلامية البيئية لتكون بجميع اللغات الرسمية في الامم المتحدة .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٣٩-١٤ وفي مجال التعليم البيئي ، سيقوم كل من اليونسكو وبرنامج الامم المتحدة للبيئة وغير ذلك من الوكالات والهيئات ، المضي قدما في تنفيذ برامج التعليم البيئي في المناهج

الدراسية ، وطرق وتكنولوجيا التدريس ؛ وستجرى دراسات مقارنة بين مختلف المناطق . وستجرى تلك الهيئات تقييما أساسيا للإنجازات والمشاكل والاتجاهات والمسائل ؛ وستجرى تقييما لمراكز النشاط البرنامجي المعنية بالتعليم البيئي . ومن المتوقع استعراض أنشطة التدريب البيئي والمساعدة التقنية . وفيما يخص الاعلام ، ستستمر حملات يوم البيئة العالمي ، مع القيام بحملة كبيرة في هذا الحضرمار في عام ١٩٨٢ ، اى بعد مضي عشر سنوات على انعقاد مؤتمر ستكهولم . وستعقد حلقات دراسية للمذيعين من جانب المنظمات غير الحكومية في موضوع البيئة والتنمية .

٤٤ ' الأنشطة ذات الفائدة الحدية

١٤٠-١٤ لا وجود لتلك الأنشطة .

(هـ) الأثر المتوقع

١٤١-١٤ بحلول عام ١٩٨٢ ، سيكون برنامج الامم المتحدة للبيئة قد قام ، بالتعاون مع الحكومات والوكالات وغيرها من الهيئات ، بما يلي :

(أ) في مجال التعليم البيئي ، المساعدة في وضع برنامج دولي للتعليم البيئي مبني على توصيات مؤتمر تبيليسي ، وفي تنفيذه على نطاق واسع ، وانشاء مراكز اقليمية للنشاط البرنامجي معينة بالتعليم البيئي ، ومركز عالمي ؛

(ب) في مجال الاعلام زيادة الوعي البيئي لدى الموظفين الحكوميين والمؤسسات العلمية وغير العلمية والجمهور عموما في جميع المناطق ، وبالتالي توفير أساس مستنير للنهوض بمستوى البيئة البشرية .

البرنامج الفرعي ٩ : الادارة البيئية بما في ذلك القانون البيئي

(أ) الهدف

١٤٢-١٤ يستهدف هذا البرنامج الفرعي تنسيق وحفز الجهود الوطنية والدولية لضمان مراعاة الاعتبارات البيئية في عمليات اتخاذ القرارات .

(ب) المشكلة المطروقة

١٤٣-١٤ على الرغم من ان الاهتمامات البيئية لدى منظومة الامم المتحدة ، والحكومات والمنظمات غير الحكومية قد ازدادت زيادة كبيرة منذ انعقاد مؤتمر ستوكهولم في عام ١٩٧٢ ، فلاتزال هناك صعوبات على مختلف مستويات المسؤولية ، على الصعيدين الوطني والدولي ، ذلك ان الاثار البيئية كثيرا ما تهمل في عمليات اتخاذ القرارات والتخطيط والتنفيذ . وعلاوة على ذلك ، فان استحداث وتطبيق المنهجيات في الاضطلاع بشتى الأنشطة البيئية قد كانا غير كافيين . وهناك مشكلة خاصة

يطرحها التشريع البيئي الذي يعد أداة هامة للإدارة البيئية ، تتمثل في وجود شغرات فيما يتصل بالموارد الطبيعية والبحار المشتركة على الصعيد الاقليمي وبشأن صون البيئة ومكافحة التلوث على المستوى العالمي ، على سبيل المثال ، وان كانت توجد قوانين وطنية واتفاقات اقليمية وعالمية بشأن بعض الجوانب البيئية . وفي الوقت ذاته ، اظهرت بعض الحكومات ، عن طريق طلب المساعدة ، ان هناك بعض المشاكل فيما يتعلق بقبول وتطبيق بعض الصكوك الموجودة .

(ج) السند التشريعي

١٤٤-١٤٤ يوجد السند التشريعي لهذه الأنشطة في قرارى الجمعية العامة (٣١-٣) (٢٨-٥) و ٣٣٢٦ (٥ - ٢٩) الفقرة ٤ (و) ، وفي المقررات التالية التي اتخذها مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة :

الدورة الاولى : ١ (٥ - ١) ، ثالثا ، الفقرة ٤ (أ) ، وثامنا ؛

الدورة الثانية : ٥ (٥ - ٢) ، الفقرة ١ (هـ) و ٨ (٥ - ٢) ، الف - ثانيا ، ٢ ؛ وثالثا ، ٥ ؛ و ١٨ (٥ - ٢) ؛

الدورة الثالثة : ٢٤ (٥ - ٣) ؛ و ٢٥ (٥ - ٣) ؛ و ٣٥ (٥ - ٣) ؛ و ٤٤ (٥ - ٣) ؛

الدورة الرابعة : ٤٧ (٥ - ٤) ، رابعا ، الفقرات ٤ و ٥ و ٦ و ٧ ؛ و ٤٨ (٥ - ٤) ، الفقرة ٣ (ب) ' ٤ ' و ٥٠ (٥ - ٤) ، الفقرة ٥ (هـ) ؛ و ٥٤ (٥ - ٤) ، الفقرة ٥ (هـ) ؛ و ٦٦ (٥ - ٤) ؛ و ٦٧ (٥ - ٤) و ٧٩ (٥ - ٤) ، الفقرة ٣ ؛

الدورة الخامسة : ٨٢ (٥ - ٥) ، خامسا وسادسا ؛ و ٨٣ (٥ - ٥) ، ثالثا ، الفقرتان ٤ و ٥ ؛ و ٩٧ (٥ - ٥) ، سادسا ؛ و ١٠٠ (٥ - ٥) الفقرة ٣ ؛

الدورة السادسة : ١/٦ ؛ و ٢/٦ ؛ و ٩/٦ ؛ و ١٤/٦ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٤٥-١٤٥ في مجال الادارة البيئية ، سيكون برنامج الامم المتحدة للبيئة قد احرز ، بالتعاون مع مؤسسات اخرى تابعة لمنظومة الامم المتحدة ومع الحكومات المختصة ، تقدما في وضع مفاهيم وأهداف ، وفي اعداد المدخل الملائم للاعتبارات البيئية في تنقيح الاستراتيجية الانمائية الدولية ؛

وانتهى من عمليات البرمجة المشتركة بين برنامج الامم المتحدة للبيئة وغيره من هيئات منظومة الامم المتحدة لضمان مساهمة برامجها في تحسين الادارة البيئية ؛ وسيكون قد وصل الى اتفاق مع مؤسسات الامم المتحدة بشأن الاستراتيجية التي تتبع لزيادة التقدم نحو اسداء المشورة للحكومات في مجال الادارة البيئية . وساهم في توضيح المفاهيم ؛ واختار عددا محددا من المجالات البرنامجية التي يركز عليها الاهتمام على سبيل الاولوية ؛ وبدأ في تنفيذ برامج نموذجية متكاملة للادارة البيئية على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي لمنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ على سبيل المثال ؛ وتحرى الاستخدامات الممكنة لنظم الادارة البيئية وتطبيقها ؛ واعد ووزع مواد مختارة بشأن الادارة البيئية ، بغية تنبيه الحكومات الى الحاجة الى الادارة البيئية ولتوضيح طريقة تطبيقها ؛ ونشر دليلا عن الاجهزة والتشريعات البيئية في البلدان المختلفة لاستخدامه من قبل الحكومات والمنظمات . وستكون الانشطة المضطلع بها في اطار البرنامج الفرعي الاخر وعلى الخصوص في اطار البرنامج الفرعي لتدابير الدعم قد ساهمت ، من شتى الوجوه ، في الادارة البيئية .

١٤-١٤٦ وفي مجال القانون البيئي ، سيكون برنامج الامم المتحدة للبيئة قد قام ، في اطار عملية مستمرة بتقييم مركز الاتفاقيات البيئية والتشريعات الوطنية ووضع ، على اساس الخبرة المكتسبة ، برنامج عمل للتعجيل بتطبيقها . وستكون موارد طبيعية متقاسمة معينة قد اختيرت لبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الاطراف بشأنها على اساس المبادئ والخطوط التوجيهية ، التي وضعتها افرقة الخبراء الحكوميين التي انشأها مجلس الادارة ، واعتمدها الجمعية العامة في هذا المضمنا ؛ وتكون مشاريع المبادئ التي قدمتها افرقة الخبراء هذه قد وضعت في صيغة محددة لمنع ومكافحة التلوث الناجم عن التعدين والحفر في البحر في نطاق الولاية الوطنية . وسيكون قد تم تقييم التشريعات البيئية الوطنية في كثير من الدول بالتعاون مع الحكومات والوكالات واللجان اقليمية ، واعتماد برامج عمل لمناطق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا لسد الثغرات في التشريعات ولتعزيز القدرات التنفيذية ؛ واعداد مواد تعليمية بشأن القانون البيئي لكي يستعرضها الخبراء ؛ واكمال سجل برنامج الامم المتحدة للبيئة للاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في ميدان البيئة ونشره سنويا . وقد شرعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة ، في اتخاذ التدابير في مجال القانون البيئي ؛ وقد اكملت دراسة استعراضية وعقد اجتماع لفريق من الخبراء في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ . ومن المتوقع عقد اجتماع دولي حكومي في بانكوك في الفترة من ٤ الى ٨ تموز/يوليه ١٩٧٨ .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

١٤-١٤٧ سيقوم برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع مؤسسات اخرى في منظومة الامم المتحدة ، ومع الحكومات ، ومع المنظمات غير الحكومية عند الاقتضاء ، بتنسيق اعداد ونشر وتشجيع استخدام مبادئ توجيهية للادارة البيئية ؛ وسيواصل القيام بأنشطة في مجال المشاريع النموذجية

الشاملة للإدارة البيئية ، في منطقة الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ ، مثلا ؛ وسيطبق مبادئ الإدارة البيئية في تنفيذ برامج فرعية أخرى ؛ ويشجع عن طريق الأنشطة الإعلامية الخاصة به ، وأيضا بواسطة السبل الإعلامية الخاصة بغيره من الهيئات ، على إصدار وتوزيع كتيبات ، ومقالات ، وادلة عن الأساليب المتبعة ، وأفلام ، وحلقات دراسية ومواد تعليمية والقيام بأنشطة تدريبية متعلقة بالإدارة البيئية ؛ وسيقوم باستكمال الكتيب المتعلق بالاجهزة والتشريعات البيئية وتطبيق مبادئ الإدارة البيئية في تنفيذ الأنشطة التي تدخل في إطار البرامج الفرعية الأخرى .

١٤٨-١٤٧ وسيجرى استكمال سجل برنامج الامم المتحدة للبيئة للاتفاقيات والبروتوكولات الدولية في ميدان البيئة (٨/33/134) وإصدار سنويا ؛ وتقديم بيانات الخبراء ، عند الطلب ، للدول التي تواجه صعوبات في الانضمام الى الاتفاقات البيئية الدولية . وستجرى مشاورات دولية حكومية قصد إبرام اتفاقات اقليمية او دون اقليمية بشأن موارد طبيعية متقاسمة معينة . وبشأن التلوث الناجم عن التعدين والحفر في البحر في نطاق الولاية الوطنية . وفي مجال القانون البيئي الوطني ، سيستكمل دليل برنامج الامم المتحدة للبيئة للتشريعات البيئية الوطنية وايضا دليل التشريعات البيئية ؛ وستعقد حلقة دراسية اقليمية تحت رعاية برنامج الامم المتحدة للبيئة بشأن التشريع الوطني البيئي لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وستكون برامج عمل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية قد دخلت طور التنفيذ . كما ستعقد حلقة دراسية بشأن دراسات القانون البيئي في الجامعات ومؤسسات البحث ، في عام ١٩٨٠ ، كمرحلة اخيرة من برنامج ادراج القانون البيئي في مناهج الدراسة والبحث بالجامعات وسيؤدى ذلك الى نشر دليل عن تعليم القانون البيئي يستخدم على نطاق واسع في جامعات العالم ومؤسساته البحثية . وستجرى دراسات عن التدابير القانونية الوقائية والتصحيحية لمكافحة التلوث في مناطق بيئية مختارة .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٤٩-١٤٨ ليس بالاستطاعة اعطاء بيانات دقيقة عن هذه الفترة . بيد ان التجربة المكتسبة في فترة السنتين السابقة ستساهم في استعراض التقرير عن حالة البيئة ، بعد مرور عشر سنوات على انعقاد مؤتمر ستوكهولم . وستستمر الجهود المبذولة لوضع بعض الاتفاقيات اقليمية والعالمية فيما يتصل بشتى جوانب البيئة ، كما ستستمر فيما يتعلق ببعض الأنشطة الأخرى المشار إليها أعلاه .

٤ ' الأنشطة ذات الفائدة الحدية

١٥٠-١٤٩ لا وجود لتلك الأنشطة .

هـ) الأثر المتوقع

١٥١-١٤٩ في عام ١٩٨٢ سيكون برنامج الامم المتحدة للبيئة قد حقق ، بالتعاون مع الهيئات

ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها ومع الحكومات ، في مجال القانون البيئي ، زيادة بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا في عدد الحكومات التي قبلت الاتفاقيات المبرمة في الميـدان البيئي ، بينما ستكون ٦٠ في المائة من البلدان الواقعة في مناطق اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، قد نفذت برامج عمل لوضع تشريعات بيئية وطنية . وسيكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد وضع أيضا مبادئ وتوجيهات لادراجها في الاتفاقيات ، وساهم في اعداد كثير من الاتفاقيات العالمية والاقليمية ، بشأن صون البيئة ، والبحار الاقليمية ، والموارد الطبيعية المتقاسمة ، مثلا ؛ ونظم حلقات دراسية بشأن القانون الدولي . وسيكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد شجع ، عن طريق تلك الأنشطة ، ايجاد قدرات وطنية على صياغة وتحسين وتنفيذ التشريعات البيئية .

البرنامج ٢ : اللجنة الاقتصادية لافريقيا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٤ - ١٥٢ تتولى استعراض عمل الامانة في هذا البرنامج لجنة الخبراء التقنية ، واللجنة التنفيذية ومؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وتجتمع لجنة الخبراء التقنية وكذلك مؤتمر الوزراء مرة كل سنتين ، وكان الاجتماع الاخير لكل منهما في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٧٧ . أما اللجنة التنفيذية ، فتجتمع مرة كل سنة ، وقد عقدت آخر اجتماع لها في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ . ولم تعتمد الهيئات المذكورة بعد هذه الخطة .

٢ - الامانة

١٤ - ١٥٣ وحدة الامانة العامة المسؤولة عن هذا البرنامج هي وحدة البيئة الموجودة ، لأغراض ادارية ، داخل شعبة الموارد الطبيعية . وقد كان لدى هذه الوحدة ، في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ موظف واحد من الفئة الفنية .

٣ - أبعاد الاختلاف بين الهيكل الاداري العالي والهيكل المقترح للبرنامج

١٤ - ١٥٤ من المقترح انشاء وحدة لتنسيق شؤون البيئة تلحق بمكتب الامين التنفيذي تتألف من ٣ موظفين من الفئة الفنية ، وذلك لكي تحل محل وحدة البيئة البشرية الموجودة حاليا داخل شعبة الموارد الطبيعية .

٤ - الانجازات المتوقعة

١٤ - ١٥٥ من المتوقع انجاز العناصر البرنامجية التالية الموصوفة في صفحة ٨٧ من الوثيقة E/5941/Add.1 (١٤) :

' ١ ' في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ - 9.478.01 - مساعدة الحكومات في انشاء امانات وطنية للبيئة .

' ٢ ' في ١٩٨٠ - ١٩٨١ - 9.478.03 - اعداد تقارير عن التشريعات الموجودة حاليا لحماية البيئة البشرية .

(١٤) لا تتضمن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ، (A/32/6) ، المجلد الاول ، الفرع ٩) برنامجا فرعيا عن " البيئة " .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة العامة

١٤ - ١٥٦ ستضطلع شعبة تنسيق شؤون البيئة المقترح انشاؤها بالمسؤولية عن تنسيق جميع النواحي البيئية لبرامج العمل في مختلف شعب اللجنة الاقتصادية لافريقيا . وستعمل ، بصفة خاصة على نحو وثيق مع الوحدة الجديدة المقترحة للموئل ، ووحدة تنسيق السياسة والبرنامج ، واللجنة المشتركة بين الشعب والمعنية بالتنمية الريفية المتكاملة ، واللجنة المشتركة بين الشعب والمعنية بأقل البلدان نموا .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٤ - ١٥٧ يوجد تنسيق رسمي بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبرنامج الامم المتحدة للبيئة واعضاء آخرين في مجلس تنسيق شؤون البيئة .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٤ - ١٥٨ هذه الوحدات هي :

- ' ١ ' اللجان الاقليمية الاخرى ؛
- ' ٢ ' برنامج الامم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ؛
- ' ٣ ' المجلس الافريقي المقترح للاستعمار عن بعد ؛
- ' ٤ ' امانة الموئل المقترحة .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٤ - ١٥٩ من المتوقع أن يكون الإتجاه في النسبة المئوية لتخصيص الموارد للبرامج الفرعية على النحو المبين في الجدول التالي على وجه التقريب :

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
(بالنسب المئوية)

١٩٨٣ - ١٩٨٢		١٩٨١ - ١٩٨٠		١٩٧٩ - ١٩٧٨		البرنامج الفرعي
المصارف الخارجة عن الميزانية	الميزانية المعتمدة	المصارف الخارجة عن الميزانية	الميزانية المعتمدة	المصارف الخارجة عن الميزانية	الميزانية المعتمدة	
٢٠	٢٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١ - الرهانات الوطنية المعنونة بالبيعة ٢ - مكافحة التلوث ٣ - التعليم البيئي وتدريب اليان المعتمدة
٥٠	٥٠	٦٠	٦٠	٧٠	٧٠	
٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٢٠	٢٠	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ : الهيئات الوطنية المعنية بالبيئة

(أ) الهدف

١٤ - ١٦٠ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تكوين هيئات وطنية معنية بالبيئة كي تتولّى معالجة مشاكل البيئة ، وصياغة السياسات ، وسن التشريعات التي من شأنها تمكين الحكومات من معالجة المشاكل البيئية الملحة على الصعيد الوطني .

(ب) المشكلة المطروقة

١٤ - ١٦١ ليس لدى عدد كبير من البلدان الافريقية ما يكفي من الاجهزة المنسقة لمعالجة مشاكل البيئة . ونسبة لزيادة الضغط السكاني على الموارد الموجودة والجهود المبذولة للنهوض بالتنمية الاقتصادية الوطنية ، فانه قد تنشأ مشاكل بيئية خطيرة لا يمكن حلها الا اذا توفرت اطرار مؤسسية قوية .

(ج) السند التشريعي

١٤ - ١٦٢ يمثل السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في قرارات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٢٣٨ (ج - ١١) ، الفقرة ١٦ ؛ و ٢٣٩ (ج - ١٢) ؛ و ٢٨٠ (ج - ١٢) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٤ - ١٦٣ ستبذل جهود لتشجيع أكبر عدد ممكن من البلدان الافريقية لانشاء الهياكل المؤسسية اللازمة لحماية البيئة .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٤ - ١٦٤ سيستمر تقديم المساعدة والخدمات الاستشارية الى البلدان الاعضاء التي ليست بها هيئات وطنية لحماية وتحسين البيئة البشرية .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٤ - ١٦٥ سيتم القيام بأعمال متابعة وتقديم خدمات استشارية لضمان استمرار ادارة الهيئات البيئية الوطنية لادارة البيئة البشرية .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يبرمجها ان تكون فائدة حدية ، وموجبه
التشريعي

١٤ - ١٦٦ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثار المتوقع

١٤ - ١٦٧ من المتوقع في نهاية عام ١٩٨٣ أن يكون لدى ٧٥ في المائة على الأقل من الدول الاعضاء أجهزة تتوفر لها مقومات البقاء لتخطيط البيئة الى حد سيجعل أغلبية الخطط الانمائية تتضمن اعتبارات بيئية واضحة .

البرنامج الفرعي ٢ : مكافحة التلوث

(أ) الهدف

١٤ - ١٦٨ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تمكين الدول الاعضاء من مكافحة تلوث المياه الناجم عن مصادر بيولوجية أو عن التصنيع .

(ب) المشكلة المطروقة

١٤ - ١٦٩ لا تتوفر لدى عدد كبير من البلدان الافريقية المياه الصالحة للشرب نظرا للتلوث الناجم عن مصادر بيولوجية . وبالإضافة الى ذلك ، تتسبب زيادة التصنيع فعلا في مشاكل تلوث خطيرة في عدد من البلدان الافريقية وسيكون من الضروري رصد لها وعلاجها بصورة ملائمة .

(ج) السند التشريعي

١٤ - ١٧٠ يتمثل السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في قرارات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٢٣٨ (د - ١١) ، الفقرة ١٦ ؛ و ٢٣٩ (د - ١١) ، الفقرة ٢ ؛ و ٢٨٠ (د - ١٢) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٤ - ١٧١ من المتوقع أن تكون عدة بلدان افريقية قد انشأت أجهزة وطنية تتولى سن تشريعات لمكافحة التلوث .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٤ - ١٧٢ ستقدم المساعدة الى الدول الاعضاء لتعيين مصادر التلوث سواء كان من مصادر

صناعية أو بيولوجية ، ولتعيين المخاطر الرئيسية التي تتهدد الصادرات الافريقية والتي قد تنشأ نتيجة لاهتمامات بيئية .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٤ - ١٧٣ سيستمر العمل على تقديم الخدمات الاستشارية لمساعدة الدول الاعضاء في تعيين مصادر التلوث .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجى ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٤ - ١٧٤ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

١٤ - ١٧٥ من المتوقع أن تكون عدة بلدان افريقية قد أصبحت في نهاية عام ١٩٨٣ ملمة بجميع مصادر التلوث وقد استنتت التشريعات التي تستهدف مقاومته .

البرنامج الفرعي ٣ : التعليم البيئي وتدريب اليد العاملة

(أ) الهدف

١٤ - ١٧٦ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تدريب عدد كاف من القائمين بالادارة في ميدان البيئة لتمكين البلدان الافريقية من معالجة مشاكلها البيئية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٤ - ١٧٧ ان الهيكل التعليمي في كثير من البلدان الافريقية هو هيكل رأسي وليس افقياً ، الامر الذي أدى الى أن يكون هناك عدد قليل للغاية من الافريقيين المدربين الذين يستطيعون ان يتفهموا مشاكل البيئة بكامل نطاقها . وكلما ازدادت مشاكل البيئة ، زادت الحاجة الى هؤلاء الافريقيين المدربين .

(ج) السند التشريعي

١٤ - ١٧٨ يتمثل السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في قرارات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٢٣٨ (د - ١١) ، الفقرة ١٦ ؛ و ٢٣٩ (د - ١٢) ؛ و ٢٨٠ (د - ١٢) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٤ - ١٧٩ من المتوقع ان تكون عدة مؤسسات قد وضعت مناهج دراسية جديدة لتدريب العدد اللازم لافريقيا من خبراء البيئة .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٤ - ١٨٠ سيستمر اسداء المشورة فيما يتعلق بوضع مناهج دراسية جديدة في المستويين الثالث والثانوى للتعليم بقصد تدريب الافريقيين الذين سيتولون ادارة شؤون البيئة .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٤ - ١٨١ ستوضع برامج تدريب اضافية وفقا للتجربة المكتسبة في فترة السنتين السابقة .

' ٤ ' انشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٤ - ١٨٢ لا توجد انشطة ذات فائدة حدية في هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثار المتوقع

١٤ - ١٨٣ من المتوقع ان يكون لدى الحكومات الافريقية ، نظرا لازدياد عدد الافريقيين المدربين على معالجة المسائل البيئية ، عدد كاف من الاخصائيين لمساعدتها في ادارة شؤون البيئة .

البرنامج ٣ : اللجنة الاقتصادية لأوروبا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٤ - ١٨٤ يقوم باستعراض عمل الامانة في هذا البرنامج كبار مستشاري حكومات اللجنة الاقتصادية لاوروبا المعنيين بمشاكل البيئة ، الذين يجتمعون كل سنة . وقد عقد آخرا اجتماع لهم في الفترة من ٢١ الى ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٧ . ولم تعتمد تلك الهيئة هذا الخطة .

٢ - الامانة

١٤ - ١٨٥ ان وحدة الامانة العامة المسؤولة عن هذا البرنامج هي قسم في شعبة البيئة والمستوطنات البشرية، كان يعمل فيه في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ثمانية موظفين من الفئة الفنية . وتباين وظيفتان منن مخصصا خارجة عن الميزانية . ولم تكن للشعبة وحدات معينة في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، وان كان احد الموظفين متفرغا لبرنامج فرقة العمل المعنية بمشاكل تلوث الهواء .

٣ - الانجازات المتوقعة

١٤ - ١٨٦ من المتوقع الانتهاء من العناصر البرنامجية التالية الموصوفة في الفقرة ٦ - ١٥ في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (١٥) :

'١' في ١٩٧٨ - ١٩٧٩

- ١ - ١ ؛ ٢ - ١ ؛ ٤ - ١ ؛ ٥ - ١ ؛ ٦ - ١ ؛ ٧ - ١ ؛ ١٢ - ١ ؛
- ٢ - ٣ ؛ ٦ - ٢ ؛ ٢ - ٣ ؛ ٣ - ٣ ؛ ٤ - ٣ ؛ ٨ - ٣ ؛ ٣ - ٣ ؛
- ٩ ؛ وتنظيم حلقة دراسية عن مشاكل تلوث الهواء من فروع معينة من الصناعة الكيماوية العضوية .

'٢' في ١٩٨٠ - ١٩٨١

- ١ - ٩ ؛ ١٦ - ١ ؛ ٢ - ١ ؛ ٣ - ١ ؛ ١ - ٣ ؛ ٢ - ٣ ؛ ٥ - ٣ ؛ ١٠ - ٣ .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي

١٤ - ١٨٧ انشئ تحت رعاية لجنة التنسيق الادارية الجهاز الرئيسي لتشجيع التشاور والتعاون

(١٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثمانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦

والتنسيق بين الوكالات في ميدان البيئة ، في نطاق مجلس تنسيق شؤون البيئة عن طريق جهات الوصل التابعة له . ويجرى التنسيق مع ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ومع اللجان الاقليمية الاخرى عن طريق الاجتماعات العادية التي يعقدها الامناء التنفيذيون للجان الاقليمية . وكذلك يجرى التنسيق بين برنامج البيئة التابع للجنة الاقتصادية لاروپا وبين برنامج البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٢ - الوحدات التي يتوقع القيام بانشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٤ - ١٨٨ من المتوقع ، خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، القيام بانشطة مشتركة مع وحدات الامانة الصامة ، والوكالات المتضمنة ، التالية :

جميع الهيئات الفرعية الرئيسية التابعة للجنة الاقتصادية لاروپا ؛ برنامج الامم المتحدة للبيئة ؛ منظمة الصحة العالمية ؛ المنظمة العالمية للارصاد الجوية ؛ منظمة العمل الدولية .

ومن المنتظر ايضا اقامة اتصالات وروابط عمل وثيقة مع لجان البيئة في اللجان الاقليمية الاخرى ومع الوكالات المتخصصة الاخرى المعنية بالمشاكل البيئية .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٤ - ١٨٩ من المتوقع ان يكون الاتجاه في النسبة المئوية للموارد المخصصة للبرامج الفرعية على النحو الموضح في الجدول التالي ، على وجه التقريب .

تخصيم الموارد للبرامج الفرعية
(بالنسبة المئوية)

١٩٨٣-١٩٨٢			١٩٨١-١٩٨٠			١٩٧٩-١٩٧٨			البرامج الفرعية
المجموع	المصادر الخارجة عن الميزانية العادية	الميزانية العادية	المجموع	المصادر الخارجة عن الميزانية العادية	الميزانية العادية	المجموع	المصادر الخارجة عن الميزانية العادية	الميزانية العادية	
٤٤	٥٠	٤٣	٤٤	٥٠	٤٣	٣١	٢٥	٣٣	١ - اعداد النظورات الشاملة وشاكل الادارة
٢٨	٢٥	٢٩	٢٨	٢٥	٢٩	٤٤	٥٠	٤٢	٢ - الموارد وشاكل المنظمات
٢٧	٢٥	١٤	٢٧	٢٥	١٤	١٩	١٣	٢١	٣ - شاكل تلوث مخطرة
١١	-	١٤	١١	-	١٤	٦	١٢	٤	٤ - الاحصائيات والمعلومات والمعايير
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ : اعداد المنظورات الشاملة ومشاكل الادارة

(أ) الهدف

١٤ - ١٩٠ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى توفير اطار واسع لحكومات الدول الاعضاء لتبادل المعلومات والآراء بشأن السياسات والاستراتيجيات والمساعدة على تطوير تقييم الآثار البيئية كأداة لاتخاذ القرارات بشأن التدابير المتعلقة بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٤ - ١٩١ تدعو الحاجة الى اتباع نهج واسع النطاق ومتعدد الاختصاصات لتناول المشاكل البيئية . ولعكس الاتجاهات الحالية في التدهور البيئي ، ينبغي تعزيز التعاون الدولي في ميادين التخطيط العمراني والاجتماعي - الاقتصادي والبيئي المتكامل وينبغي تناول مسائل هامة مثل استخدام الاراضي واشراك الجمهور في عملية اتخاذ القرارات . لذلك ، ينبغي وضع صكوك السياسات الملائمة .

(ج) السند التشريعي

١٤ - ١٩٢ تستند جميع المشاريع الى قرارات كبار مستشاري اللجنة الاقتصادية لاروپا المعنيين بمشاكل البيئة (ECE/ENV/4 ؛ و ECE/ENV/10 ؛ و ECE/ENV/13 ؛ و ECE/ENV/15) ، التي ايدتها اللجنة في دورتها السنوية في القرار ١ (د - ٣٢) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١٩٧٩ : الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٤ - ١٩٣ ستجرى دراسات وتتابع مشاريع اخرى ، في الفترة حتى نهاية عام ١٩٧٩ ، وذلك باعداد تقارير عن الحالة وتنظيم حلقات دراسية وعقد اجتماعات مخصصة للخبراء وفرق العمل .

١٩٨٠ - ١٩٨١ : فترة السنتين

١٤ - ١٩٤ ستجرى في فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ متابعة المشاريع المستمرة . ومن المتوقع ان يسمح تبادل المعلومات والآراء بشأن السياسات والاستراتيجيات البيئية في منطقة اللجنة الاقتصادية لاروپا ، على اساس الدراسات الافرادية القطرية التي تضعها الحكومات ، في المقام الاول ، باجراء تقييم طويل الاجل لحالة البيئة وتطورها في المنطقة . وان ادخال التحسينات على

شكل عرض المعلومات ذات الصلة ، مع الادرار المحتمل لمزيد من البيانات المحددة كمياً ، قد يزيد من منفعسة ورقة التوليف التي تصدر كل سنتين . وسيستكمل قليل من العناصر البرنامجية في فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وسيستعاض عنها بانشطة للمتابعة منبثقة عن برنامج العمل الحالي وسيبدأ العمل في بعض المشاريع الجديدة . وستقدم الى كبار المستشارين ، في عامي ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، المقترحات الداعية الى القيام بانشطة جديدة .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٤ - ١٩٥ من المتوقع متابعة المشاريع المستمرة على نفس المنوال المتبع خلال فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، ومن المتوقع التركيز في العمل على وضع مبادئ توجيهية مشتركة للسياسات والاستراتيجيات البيئية المتعلقة ، مثلاً ، باستخدام الاراضي وبالتخطيط المتكامل . ويمكن توقع ادخال نوع من تقييم الآثار البيئية على عملية اتخاذ القرارات بخصوص خطط التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، في معظم بلدان اللجنة الاقتصادية لاروپا .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٤ - ١٩٦ يقرر كبار مستشاري حكومات اللجنة الاقتصادية لاروپا المعنيين بمشاكل البيئة الانشطة ذات الفائدة الحدية ، ان وجدت مثل هذه الانشطة .

(٥) الاثار المتوقع

١٤ - ١٩٧ من المتوقع ان تكون ٥٠ في المائة على الاقل من بلدان اللجنة الاقتصادية لاروپا ، قد قامت ، في عام ١٩٨٣ ، بانماء قدراتها على التنبؤ على نحو ملائم بعواقب الانشطة الاجتماعية - الاقتصادية والتطورات التكنولوجية على البيئة . ويتوقع ، بالاضافة الى ذلك ، ان تكون قد وضعت مناهج مشتركة لحل مشاكل الانماط البديلة لاستخدام الاراضي ، على الصعيدين الوطني والدولي .

البرنامج الفرعي ٢ : الموارد ومشاكل النفايات

(أ) الهدف

١٤ - ١٩٨ يستهدف هذا البرنامج الفرعي مساعدة حكومات اللجنة الاقتصادية لاروپا على معالجة الجوانب الايكولوجية لادارة الموارد الطبيعية والجوانب البيئية لانتاج الطاقة واستخدامها .

(ب) المشكلة المطروقة

١٤ - ١٩٩ تستخدم الموارد الطبيعية غير القابلة للتجدد على نحو يمكن أن يؤدي الى استنفادها بسرعة ، نتيجة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية . وان تلويث البيئة بسبب تصريف النفايات

والمواد السامة متزايد باستمرار . في ميدان الطاقة ، فان تزايد الطلب الذي يكاد يفوق الطاقة الممكنة يتسبب في مشاكل خطيرة فيما يخص المحروقات غير القابلة للتجديد ؛ وقد تؤدي الاتجاهات الحالية في تطورات الطاقة الى التسبب في آثار بيئية غير مرغوب فيها .

(ج) السند التشريعي

١٤ - ٢٠٠ . تستند جميع مشاريع هذا البرنامج الى قرارات كبار مستشارى حكومات اللجنة الاقتصادية لاروپا المعنيين بمشاكل البيئة (ECE/ENV/4 ؛ و ECE/ENV/10 ؛ و ECE/ENV/13 ؛ و ECE/ENV/15) ، التي ايدتها اللجنة في دورتها السنوية ، في القرار ١ (د - ٣٢) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٤ - ٢٠١ . سيستكمل ، في الفترة الممتدة حتى عام ١٩٧٩ ، مشروعان بشأن النفايات السامة والجوانب البيئية لتكنولوجيات جديدة للطاقة . ومن المزمع عقد حلقة دراسية والاضطلاع بدراسات ومشاريع تعاونية بشأن كثير من العناصر البرنامجية الداخلة في برنامج العمل الحالي .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٤ - ٢٠٢ . سيستكمل عنصران برنامجيان رئيسيان ، احدهما يتعلق بالتكنولوجيا القليلة النفايات والتكنولوجيا المعدومة النفايات والاخر يتعلق باعادة تدوير واستخدام النفايات البلدية الصناعية الصلبة واسترجاعها . وقد تشمل أنشطة المتابعة اعداد مبادئ توجيهية بشأن الاجراءات اللازمة لاستخدام الموارد الطبيعية استخداما أرشد وذلك باعادة التدوير وبالاسترجاع الملائمين . وسيواصل العمل بصدور الجوانب البيئية لبرامج توفير الطاقة وحفظها . ومن المنتظر أن تكون العلاقات القائمة بين انطاج الطاقة واستهلاكها في المستقبل وبين المناخ ، وكذلك تأثير مصادر الطاقة الجديدة على البيئة موضع الاهتمام . ويمكن اعتبار نتائج مشروع التكنولوجيا القليلة النفايات والتكنولوجيا المعدومة النفايات على انها جزء اساسي من الأنشطة الاوسع نطاقا التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة و (منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بشأن التكنولوجيا السليمة والملائمة من الناحية البيئية .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٤ - ٢٠٣ . من المتوقع ، نتيجة العمل المضطلع به اثناء فترة السنتين السابقة ، ان تكون بلدان اللجنة الاقتصادية لاروپا قد وافقت على مبادئ عامة كمحافظة على الموارد . وقد يبدأ العمل في مشاريع جديدة بشأن جوانب معينة مثل استصلاح الاراضي المهملة . ومن المتوقع متابعة الأنشطة

الداخلية في إطار هذا البرنامج الفرعي بالتعاون الوثيق مع منظمات دولية أخرى مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيدو ، بما أن طابعهما عالمي وبهما أيضا البلدان النامية .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجى أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٤ - ٢٠٤ سيقرر كبار مستشاري حكومات اللجنة الاقتصادية لاروپا المعنيين بمشاكل البيئة الانشطة ذات الفائدة الحدية ، ان وجدت مثل هذه الانشطة .

(هـ) النتائج المتوقعة

١٤ - ٢٠٥ من المتوقع ، وان لم يكن بالاستطاعة التحدث عن انجازات معينة على وجه التحديد ، ان تكون معظم بلدان اللجنة الاقتصادية لاروپا قد اتخذت تدابير تشريعية وتنظيمية ملائمة لمنع زيادة الاضرار الناجمة عن المواد الكيميائية السامة والنفايات السامة أو للتقليل من تلك الاضرار ، نتيجة لانشطة متابعة مشروع مراقبة تصريف تلك المواد . أما في ميدان توفير الطاقة ، فان من المتوقع وضع مبادئ توجيهية عامة لتجنب حدوث عواقب بيئية وخيمة . ومن المتوقع أيضا ادخال تحسين كبير على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية زيادة كبيرة وتطبيق توصيات الحلقة الدراسية للجنة الاقتصادية لاروپا بشأن التكنولوجيا القليلة النفايات والتكنولوجيا المعدومة النفايات (ENV/SEM.6/2) تطبيقا كاملا .

البرنامج الفرعي ٣ : مشاكل تلوث مختارة

(أ) الهدف

١٤ - ٢٠٦ يتمثل هدف هذا البرنامج الفرعي في المساعدة على التخفيف من وطأة المشاكل التالية المتعلقة بوضع برامج لمكافحة تلوث الهواء : الابتعاث من مصادر مختلفة ، ونقل ملوثات الهواء عبر الحدود ، والمسائل المتعلقة بالسياسة ، والرصد ومشكلة الضوضاء .

(ب) المشكلة المطروقة

١٤ - ٢٠٧ لقد اصبح نقل ملوثات الهواء الى مسافات بعيدة مشكلة تقلق راحة كثير من البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لاروپا . وينبغي ان تكون استراتيجيات خفض الملائمة مبنية على معلومات متعلقة بترسب الملوثات الرئيسية وتركزها . وان زيادة تفهم المشاكل التي ينطوي عليها وضع السياسات المتصلة بتلوث الهواء قد تؤدي الى تحديد مسائل ينبغي النظر فيها على سبيل الاولوية . ويرجع السبب في الصعوبات الى ابتعاث الملوثات من صناعات معينة ، ولا بد من وضع مبادئ توجيهية لمكافحة هذه الابتعاثات . كما ان هذا البرنامج الفرعي يشمل مشكلة الضوضاء في المجتمع .

(ج) السند التشريعي

١٤ - ٢٠٨ تستند جميع المشاريع على قرارات كبار مستشاري حكومات اللجنة الاقتصادية لاروپا المعنيين بمشاكل البيئة (ECE/ENV/4 ؛ و ECE/ENV/10 ؛ و ECE/ENV/13 ؛ و ECE/ENV/15) ، التي ايدتها اللجنة في القرار ١ (د - ٣٢) . وتقوم الفرقة العاملة المعنية بمشاكل تلوث الهواء بتقديم مشاريع في ميدان تلوث الهواء تعرض على كبار مستشاري حكومات اللجنة الاقتصادية لاروپا المعنيين بمشاكل البيئة لقرارها .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١٠ ، الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٤ - ٢٠٩ في نهاية عام ١٩٧٩ ستكون قد عقدت ، ثلاث حلقات دراسية ، واحدة بشأن الجسيمات الدقيقة ، والثانية بشأن صناعة الاسمنت والثالثة بشأن فروع معينة من الصناعة الكيماوية العضوية ، وستكون قد وضعت مبادئ توجيهية بخصوص مكافحة الابعاثات من الصناعات المعدنية غير الحديدية . كما أنه سيواصل العمل عن طريق برامج تعاونية ، وفرق للعمل ، وعمليات تبادل المعلومات .

٢٠ ، فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٤ - ٢١٠ سينتهي في عام ١٩٨٠ تنفيذ برنامج مراقبة وتقييم النقل الطويل المدى لملوثات الهواء ، بدءاً بثاني أكسيد الكبريت . وستكون في متناول الحكومات معلومات عن ترسب وتركز ملوثات الهواء ، وهذا عنصر اقليمي هام من عناصر شبكة الرصد البيئي العالمية التابعة لبرنامج الامم المتحدة للبيئة . وسيظل التعاون وثيقاً مع المنظمة العالمية للارصاد الجوية في مرحلة التنفيذ . كما ستوضع مبادئ توجيهية لمكافحة الابعاثات من الصناعات الكيماوية غير العضوية . ومن المتوقع ان تكون تلك المبادئ بمثابة أساس لزيادة التعاون فيما بين حكومات اللجنة الاقتصادية لاروپا ، فيما يتعلق ، على سبيل المثال ، بوضع مقاييس وانظمة معينة بخصوص الابعاثات من الصناعات المعدنية . ومن المزمع عقد حلقة دراسية ثالثة بشأن ازالة الكبريت من المحروقات وغازات الاحتراق . وسيتابع العمل في المشاريع المستمرة مثل استعراض وتحليل الحالة الراهنة والاحتمالات بخصوص منع تلوث الهواء . ومن المتوقع انه قد يتسنى وضع توصيات عامة محددة لمكافحة تلوث الهواء ، وذلك عن طريق شبكة محسنة لتبادل المعلومات .

٣٠ ، فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٤ - ٢١١ من المتوقع ، نتيجة للعمل المضطلع به بشأن رصد وتقييم النقل الطويل المدى لملوثات الهواء ، القيام بمزيد من الانشطة بشأن ملوثات اخرى غير ثاني اكسيد الكبريت . ويمكن أيضاً تركيز الاهتمام على البحث في مجال التحليل الكيماوي وآثار العوامل المتضافرة في الجو ، وعلى انماط

النقل ، وتقييم المعطيات . وعلى ضوء تقرير فرقة العمل المعنية بمشكلة الروائح ، يتوقع أن ترفسب الحكومات في دراسة لطرائق ولوسائل عملية لتنفيذ تقنيات مكافحة الروائح . وستعطي الحلقة الدراسية الثالثة بشأن ازالة الكبريت والمحروقات وغازات الاحتراق دفعة جديدة لاعداد السياسات والاظمة بغية تحسين نوعية الهواء الملوث بمركبات الكبريت .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجى أن تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

١٤ - ٢١٢ سيشير كبار مستشارى حكومات اللجنة الاقتصادية لأوروبا المعنيين بمشاكل البيئة الى أنشطة التي قد يحتمل ان تكون ذات فائدة حدية .

(د) النتائج المتوقعة

١٤ - ٢١٣ من المتوقع أن يسفر العنصر البرنامجي المتعلق برصد وتقييم النقل الطويل المدى لمطوثات الهواء عن التزام الحكومات على نحو أكيد باتخاذ تدابير ملائمة للتقليل من ابتعاثات المطوثات . ويمكن أن ينبثق عن المشروع اتفاق دولي في هذا المضمار ، بما في ذلك مثلاً أحكام للتوفيق بين السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة . ومن المتوقع أيضاً ان تشترك جميع بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، في عام ١٩٨٦ ، في شبكة لمحطات الرصد ، وأن يتم تبادل المعلومات تبادلًا كاملاً .

البرنامج الفرعي ٤ : الاحصائيات والمعلومات والمعايير

(أ) الهدف

١٤ - ٢١٤ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تحسين جمع واستخدام الاحصائيات من أجل السياسات البيئية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٤ - ٢١٥ ليس هناك اتفاق عام على أى نظام ملائم للاحصائيات البيئية . وينبغي ان يكون مشمل هذا النظام قائماً على مفاهيم وتعريف وتصنيفات متوافقة قدر الامكان . وكذلك فان ، البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا لم تعتمد بعد أى نهج مشترك لتقييم النوعية البيئية .

(ج) السند التشريعي

١٤ - ٢١٦ تستند جميع المشاريع الى قرارات كبار مستشارى حكومات اللجنة الاقتصادية لأوروبا المعنيين بمشاكل البيئة (ECE/ENV/4 ؛ و ECE/ENV/10 ؛ و ECE/ENV/13 ؛ و ECE/ENV/15) . ويشترك مؤتمراً لاصحاب الامم المتحدة في رطاية أحد المشاريع (ECE/CES/10) . وقد أيدت اللجنة هذه القرارات في دورتها السنوية (القرار ١ (د - ٣٢)) .

(د) الاستراتيجية والناتج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٤ - ٢١٧ سيستمر العمل في هذا البرنامج الفرعي ، في الفترة الممتدة حتى عام ١٩٧٩ ، وذلك عن طريق قوة عمل معنية بالمؤشرات البيئية ، ستقدم تقريرا نهائيا الى كبار مستشاري حكومات اللجنة الاقتصادية لاروپا المعنيين بمشاكل البيئة . ومن المتوقع وضع واعتماد برنامج للعمل المقبل بخصوص وضع نظام للاحصائيات البيئية .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٤ - ٢١٨ سيستمر العمل في اعداد نظام للاحصائيات البيئية . وربما يتوقع عقد اجتماعات للخبراء وحلقة دراسية . ويمكن أن يتوقع ايضا اصدار نشرة اللجنة الاقتصادية لاروپا بشأن الاحصائيات البيئية ، طبقا للمبادئ والتعاريف والتصنيفات المتفق عليها . ولعل استنتاجات فرقة العمل المعنية بمؤشرات النوعية البيئية تساهم بنصيب في بعض المشاريع الاخرى .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٤ - ٢١٩ سيستمر العمل فيما يتعلق بالعنصر البرنامجي المستمر المتصل بنظام الاحصائيات البيئية . ومن غير المتوقع بعد الآن القيام بأنشطة جديدة .

البرنامج ٤ : اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٢٠-١٤ تستعرض أعمال الامانة في هذا البرنامج اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التي تجتمع كل سنتين . وكان آخر اجتماع لها في نيسان / ابريل ١٩٧٧ . ولم تعتمد اللجنة بعد هذه الخطة .

٢ - الامانة

٢٢١-١٤ وحدة الامانة التي تضطلع بهذا البرنامج هي شعبة الموارد الطبيعية والبيئة . وكان ملاكها في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ يضم ٨ موظفين من الفئة الفنية ، ليس من بينهم من يمول من المصادر الخارجة عن الميزانية . وفي ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، كان بالشعبة الوحدات التالية :

<u>موظفو الفئة الفنية</u>		<u>الوحدة التنظيمية</u>	
<u>المجموع</u>	<u>الميزانية العادية</u>	<u>الميزانية</u>	<u>المصادر الخارجة عن الميزانية</u>
١	١	الرئيس	
١	١	المياه	
٢	٢	الطاقة	
١	١	المعادن	
٣	٣	البيئة	
<u>٨</u>	<u>٨</u>	<u>المجموع</u>	

٣ - اوجه الاختلاف بين الهيكل الاداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

٢٢٢-١٤ سيتم انشاء وحدة مستقلة لتنسيق شؤون البيئة ، تكون مسؤولة مباشرة أمام الامين التنفيذي ، وذلك بدعم ميداني من برنامج الامم المتحدة للبيئة . ومن المتوقع نقل وظيفة واحدة من الشعبة الى الوحدة الجديدة . والوظيفتان الاخرتان ستبقيان في شعبة الموارد الطبيعية بعد اعادة تشكيلها .

٤ - الانجازات المتوقعة

٢٢٣-١٤ من المتوقع انجاز عناصر البرنامج التالية الموضحة في الفقرة ٨ - ٢٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (١٦) :

' ١ ' في ١٩٧٨-١٩٧٩ :

العنصر ٢-١ ' ٢ ' :

' ٢ ' في ١٩٨٠-١٩٨١ :

لا شيء .

٥ - مسائل تنظيمية أخرى

٢٢٤-١٤ من المتوقع نقل برنامج البيئة من شعبة الموارد الطبيعية والبيئة خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٧٩ .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي

٢٢٥-١٤ في شباط / فبراير ١٩٧٧ ، وقع كل من برنامج الامم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية مذكرة تفاهم بشأن البرمجة والتعاون المشتركين . والتنسيق مستمر مع المكتب الاقليمي لأمريكا اللاتينية التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومع الفريق الاستشاري الاقليمي .

٢ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

٢٢٦-١٤ سيتم القيام بأنشطة مع المكتب الاقليمي لأمريكا اللاتينية التابع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة وذلك فيما يتعلق بتقييم حالة البيئة في المنطقة والبعثات الاستشارية .

جيم - سرد البرنامج الفرعي

البرنامج الفرعي : المشاكل البيئية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

الأهداف (أ)

٢٢٧-١٤ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى ' ١ ' تعزيز امكانيات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية فيما يتعلق بالمسائل البيئية ' ٢ ' ومساعدة الحكومات في تحديد المشاكل البيئية ووضع الاستراتيجيات لادماج هذه الناحية في سياساتها الانمائية .

(١٦) المرجع نفسه .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٢٨-١٤ توجد في معظم بلدان المنطقة مشاكل بيئية تتصل بالتخلف كما تتصل بوجه خاص بتركز النمو الاقتصادي في المدن الرئيسية . وعلى الرغم من ادراك هذه الحالات فانه لا تتوفر دائماً المعلومات الكافية عن طبيعة واسقاطات الظواهر الايكولوجية المرتبطة بذلك أو الاجهزة المؤسسة اللازمة لمواجهة المشاكل ذات الصلة .

(ج) السند التشريعي

٢٢٩-١٤ يتمثل السند التشريعي في قرارى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٢٣ (د - ١٥) ، النقطة ٣ ، و ٣٧٩ (د - ١٧) النقطتان (ب) و (د) ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٤٣ (د - ٦١) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١' الحالة في نهاية سنة ١٩٧٩

٢٣٠-١٤ من المزمع انشاء وحدة لتنسيق شؤون البيئة ضمن أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تكون مسؤولة مباشرة أمام الامين التنفيذي ومن المتوقع أن تبدأ الوحدة العمل في سنة ١٩٧٨ وسوف تنصب أنشطتها في هذه السنة وفي سنة ١٩٧٩ في المقام الاول على التعزيز والتنسيق الداخليين للموضوع وعلى تحسين الروابط بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة . وسوف تعد الوحدة أيضا برامج للاعمال الموضوعية .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

٢٣١-١٤ سيجرى العمل في جمع وتوزيع المعلومات الفنية والاقتصادية عن الاحوال البيئية في المنطقة ، بهدف أن يكون الناتج هو : '١' اصدار مراجع بالتنسيق مع الجهاز الاستشاري الدولي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة '٢' واعداد تقرير عن الحالة البيئية في أمريكا اللاتينية .

٢٣٢-١٤ وسيتم اعداد دراسات عن الترابط بين البيئة والتنمية بهدف أن يكون الناتج هو : '١' اعداد دراسة افرادية عن ادماج المتغيرات البيئية في عملية تخطيط التنمية في بلدين أو ثلاثة من بلدان المنطقة ، '٢' وتقديم المساعدة الاستشارية لدى الطلب في تشخيص المشاكل البيئية في بعض بلدان المنطقة .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

٢٣٣-١٤ سيستمر العمل في تحسين برنامج البيئة وتنفيذه على صعيد المنطقة بالتنسيق مع برنامج الامم المتحدة للبيئة ومكتبه الاقليمي لأمريكا اللاتينية . وستقدم المساعدة الى الحكومات ، بناء على

طلبها ، في مسائل تقييم وإدارة الشؤون البيئية . وسيتم التعاون في شرح المسائل المفاهيمية المتعلقة بالبيئة والتنمية عن طريق نشر الدراسات من خلال المنشورات والاجتماعات والدورات الدراسية .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجى أن تكون فائدتها حدية وموجهة التشريعي

٢٣٤-١٤ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٣٥-١٤ من المتوقع في عام ١٩٨٣ ما يلي : ' ١ ' أن تكون أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وبلدان المنطقة قد توصلت الى فهم أفضل للترابط بين البيئة والتنمية ' ٢ ' أن تكون مكاتب التخطيط في بلدان عديدة قد أدمجت الاعتبارات البيئية في عملها على نحو منهجي .

البرنامج ٥ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

٢٣٦-١٤ تستعرض اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أعمال الامانة في هذا البرنامج ، وهي تجتمع سنويا ، وكان آخر اجتماع لها في آذار/مارس ١٩٧٨ . وقد اعتمدت اللجنة هذه الخطة . اما الاستعراض الموضوعي التفصيلي لبرامج العمل في هذا المجال ، فتقوم به لجنة الصناعة والاسكان والتكنولوجيا التي تجتمع سنويا . غير أن دورة اللجنة لعام ١٩٧٧ لم تعقد ان عقد بدلا منها اجتماع وزراء الصناعة التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ . وقد عقد آخر اجتماع للجنة في آب /أغسطس - أيلول /سبتمبر ١٩٧٦ .

٢ - الامانة

٢٣٧-١٤ وحدة الامانة التي تضطلع بهذا البرنامج هي وحدة البيئة في القسم المختص بالمؤسسات في شعبة الصناعة والاسكان والتكنولوجيا المشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية والتي كان ملاكها يضم ٤ موظفين من الفئة الفنية في ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٧ . وتمول ٣ وظائف من المصادر الخارجة عن الميزانية .

١٤-٢٣٨ وقد تم، اعتباراً من ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨، سحب ٣ وظائف من الفئة الفنية تسول من مصادر خارجة عن الميزانية من برنامج الامم المتحدة الانمائي . غير أن كلا من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الامم المتحدة للبيئة قد اشتركا منذ ذلك الحين في اعتماد وثيقة مشروع قام برنامج الامم المتحدة للبيئة بمقتضاها بتوفير الاموال اللازمة لتوظيف اثنين من موظفي الفئة الفنية بغية تعزيز الامكانيات البيئية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . ومن المتوقع أن ينفذ المشروع في القريب .

٣ - الإنجازات المتوقعة

١٤-٢٣٩ من المتوقع إنجاز عناصر البرنامج التالية الموضحة في الفقرة ٧-٣٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (١٦) :

- (أ) في ١٩٧٨ - ١٩٧٩
- ' ١ ' قوة العمل المعنية بالبيئة البشرية : متابعة ؛
- ' ٢ ' الاجتماع الدولي الحكومي المعني بتشريعات حماية البيئة ؛
- ' ٣ ' المؤتمر دون الاقليمي المعني بالبيئة البشرية لجنوب المحيط الهادئ ؛
- ' ٤ ' أنشطة المتابعة الاقليمية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر .

- (ب) في ١٩٨٠ - ١٩٨١
- ' ١ ' دراسة عن أساليب وتكاليف مكافحة التلوث الصناعي في الصناعات المختلفة ؛
- ' ٢ ' وضع المبادئ التوجيهية لتقييم التأثير البيئي لمختلف المشاريع ؛
- ' ٣ ' حلقة دراسية بشأن تحليل النظم البيئية ؛
- ' ٤ ' اصدار نشرة عن البيئة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ .

٤ - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة العامة

١٤-٢٤٠ نظراً لأن برنامج البيئة برنامج متعدد التخصصات فسوف يستمر التنسيق داخل الامانة وخاصة مع شعبة الموارد الطبيعية وشعبة الزراعة وشعبة تخطيط التنمية وشعبة الاحصاء وكذلك مع لجنة تنسيق الدراسات المتعلقة بالحوض الأسفل لنهر الميكونغ ولجنة تنسيق التنقيب المشترك عن الموارد المعدنية في المناطق البحرية الساحلية الاسيوية ومعهد التنمية لآسيا والمحيط الهادئ .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٤-٢٤١ سيستمر التنسيق مع مجلس تنسيق شؤون البيئة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ومع اللجان الاقليمية الاخرى في تخطيط وتنفيذ برنامج البيئة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وستستمر وحدة البيئة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بوجه خاص في تنفيذ برنامجها بتنسيق وثيق مع برنامج الامم المتحدة للبيئة عن طريق مكتبه الاقليمي لآسيا والمحيط الهادئ الموجود في بانكوك .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣

١٤-٢٤٢ سيستمر التعاون الوثيق مع برنامج الامم المتحدة للبيئة عن طريق مكتبه الاقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك وبرنامجها للصناعة في باريس وكذلك مع منظمة الصحة العالمية عن طريق مكتبها الاقليمي في مانيلا ونيودلهي .

جيم - سرد البرنامج الفرعي

البرنامج الفرعي : المشاكل البيئية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

(أ) الهدف :

١٤-٢٤٣ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة البلدان الأعضاء في حماية وادارة البيئة بما يلي :

(أ) تقييم المشاكل البيئية للبلدان الأعضاء وتقديم المساعدة والمشورة التقنيتين من أجل حلها ؛

(ب) انماء وتعزيز التشريعات الوطنية للحماية البيئية ؛

(ج) رصد عملية التصحر في المنطقة وتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر عملاً بتوصية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر ؛

(د) دراسة وتطوير البرامج لمعالجة مشاكل تلوث المياه والهواء والترربة ؛

(هـ) وضع مبادئ توجيهية لادماج الاعتبارات البيئية في تخطيط التنمية ؛

(و) نشر المعلومات البيئية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٤-٢٤٤ رغم الاختلاف الكبير بين بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فان هناك بعض المشاكل البيئية المشتركة التي سيتم تركيز الانتباه عليها . وهي تتضمن بصفة

عامة مايلي : ' ١ ' مشاكل الصحة البيئية الناجمة عن نقص كمية مياه الشرب وسوء نوعيتها والافتقار الى المرافق الصحية ، ' ٢ ' والنمو غير المخطط للمراكز الصناعية والحضرية مما يؤدي الى التلوث البيئي ، ' ٣ ' واستكشاف الموارد الطبيعية واستغلالها دون تخطيط أو ترشيد ، ' ٤ ' والافتقار الى التنسيق على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي بشأن حماية وادارة البيئة وخاصة الموارد الطبيعية المشتركة ، ' ٥ ' وأخيرا الافتقار الى تبادل المساعدات التقنية والمعلومات . ومن المعتقد انه يمكن حل جزء كبير من هذه المشاكل عن طريق تدابير وقائية غير هيكلية مثل اقامة أجهزة ادارية وقانونية مناسبة لحماية البيئة وادارتها ، ووضع مبادئ توجيهية مناسبة لادماج الاعتبارات البيئية في عملية التخطيط ، والتعاون على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي فيما يتصل بالمسائل البيئية ، ونشر المعلومات البيئية وتبادلها ، الخ .

(ج) السند التشريعي

٢٤٥-١٤ يمثل السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي في مداوات الدورة الرابعة والثلاثين للجنة لعام ١٩٧٨ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

٢٤٦-١٤ سيكون قد تم تنظيم دراسات واجتماعات اقليمية وبعثات للتعرف على مشاكل الادارة البيئية وتعزيز الهياكل المؤسسية والقانونية على الصعيد الوطنية . وسيكون قد تم الاستمرار في جمع وتبادل المعلومات البيئية وتدريب الموظفين . كما سيكون قد تم وضع مبادئ توجيهية لهيكل للادارة البيئية وخطة عمل لادارة وحماية البيئة في جنوب المحيط الهادئ بصفة خاصة . وسيكون قد تم تنسيق المشاريع عبر الوطنية للرصد البيئي وعمل دراسة اقليمية عن حالة تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

٢٤٧-١٤ في الوقت الذي سيجري فيه خلال فترة السنتين هذه تنظيم دراسات وبعثات أخرى ، ستخذ التدابير لتنفيذ برامج لتحسين الأحوال البيئية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وذلك على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي . وستكون الدراسات والبعثات متصلة بأنشطة محددة ولا سيما تلك الخاصة بالمشاكل البيئية الناجمة عن التنمية الصناعية والحضرية ، وادماج الاعتبارات البيئية في تخطيط المشروعات ونشر المعلومات البيئية . وستنظم حلقات تدريبية على الصعيدين الوطني والاقليمي لتعزيز ادماج النواحي البيئية في التخطيط الوطني . أما فيما يتعلق بالتدابير المؤسسية فسوف يولى انتباه خاص الى وضع احكام تشريعية لحماية البيئة . وستبذل الجهود لاقامة مرافق لتنظيم نشر المعلومات البيئية فيما بين البلدان من أجل منع انتشار التلوث البيئي فيما وراء الحدود الوطنية . وستقدم المساعدة التقنية للبلدان التي تعاني من التصحر بغية مكافحته .

ومن المتوقع أن يزيد خلال فترة السنتين هذه استخدام التكنولوجيا الحديثة سواء في الصناعة أو غيرها من القطاعات مما يقلل من المشاكل البيئية الى أدنى حد . ومن المزمع أيضا اصدار نشرة تقنية عن حماية وإدارة البيئة كأحدى وسائل نشر المعلومات . وسيوجه اهتمام خاص الى تحسين تخطيط المستوطنات البشرية مع الاهتمام بصفة خاصة بتوفير أسباب الراحة الأساسية مثل المأوى والمياه الصالحة للشرب والمراحيض الصحية والمرافق الصحية .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٤-٢٤٨ سيستدعي ازدياد معدل التصنيع خلال هذه الفترة مزيدا من العمل المكثف في مجال الدراسات القطاعية . وستعقد ندوات اقليمية وندوات اقليمية ووطنية وتتخذ تدابير لزيادة المعلومات المتبادلة من أجل تسهيل التعاون الاقليمي في نقل التكنولوجيا البيئية . وسيكون تحديد المناطق الريفية وغير الحضرية من المشاكل الرئيسية التي يتوقع أن تثور خلال هذه الفترة ، وسيوجه اهتمام خاص الى هذه المسألة من أجل التخطيط منذ البداية لتجنب المشاكل البيئية . وسيوجه اهتمام خاص الى التخطيط الاقليمي والمستوطنات البشرية . وستنظم ندوات دراسية وحلقات تدريبية لسلطات الحكم المحلي لتركيز اهتمامها على هذه المشاكل .

١٤-٢٤٩ وسيتم اجراء دراسة خاصة لتقييم الحالة الناجمة عن الانشطة التي اضطلع بها في فترة السنتين السابقة ولا سيما فيما يتعلق بما يلي : (أ) وضع تشريعات وطنية لحماية البيئة وتنفيذ هذه التشريعات ، (ب) وتنفيذ خطة عمل بيئية للنظام الايكولوجي الضعيف لبلدان جنوب المحيط الهادئ ، (ج) وتنفيذ خطة عمل مكافحة عملية التصحر في المنطقة ، (د) والاخذ بالتكنولوجيا المناسبة لمكافحة التلوث الصناعي على الصعيد الوطني ، (هـ) ووضع اجراءات لتقدير التأثير البيئي من أجل تخطيط المشاريع وسيتم اقتراح تدابير و/أو برامج أخرى على أساس ذلك التقييم .

الفصل ١٥*

الأغذية والزراعة

البرنامج ١ - مجلس الأغذية العالمي

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٥ - ١ تقوم باستعراض أعمال الأمانة في إطار هذا البرنامج الهيئات الدولية الحكومية المتخصصة التالية التي تجتمع حسبما هو موضح :

<u>الهيئات الدولية الحكومية المتخصصة</u>	<u>مرات انعقاد الاجتماعات</u>	<u>الاجتماع الأخير ومكان انعقاده</u>
أجهزة تقرير السياسة في الجمعية العامة	دورة واحدة في السنة	٢٠ ايلول / سبتمبر - ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	دورتان في السنة	١١ نيسان / ابريل - ١٢ أيار / مايو ١٩٧٨ (نيويورك)
الاجتماع التحضيري لمجلس الأغذية العالمي	دورة واحدة في السنة	٩ - ١٣ أيار / مايو ١٩٧٧ (روما)
دورة مجلس الأغذية العالمي	دورة واحدة في السنة	٢٠ - ٢٥ حزيران / يونيو ١٩٧٧ (مانيتا)

١٥ - ٢ - أنشأت الجمعية العامة بقرارها ٣٣٤٨ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ مجلس الأغذية العالمي بوصفه أحد أجهزة الامم المتحدة ، يجتمع على المستوى الوزاري أو مستوى المفوضين . ويستعرض المجلس بصورة دورية أهم المشاكل ومسائل السياسة المتعلقة بحالة الأغذية في العالم والخطوات التي يجري اقتراحها أو اتخاذها بخية حلها من جانب الحكومات ومنظمة الامم المتحدة ومؤسساتها الاقليمية ، ويوصي المجلس بالتدابير العلاجية حسب الاقتضاء . ويمتد نطاق استعراض المجلس ليشمل جميع جوانب مشاكل الاغذية في العالم من أجل اقرار نهج متكامل لحل هذه المشاكل .

٢ - الأمانة

١٥ - ٣ تتألف أمانة مجلس الأغذية العالمي من عدد قليل من الموظفين الفنيين المتخصصين في أهم ميادين سياسة الأغذية ، وتستفيد الى حد كبير من الخبرة الفنية للوكالات الأخرى بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج الأغذية العالمي وغيرها . ونظرا الى ان الأمانة جهاز وزارى يعنى بمسائل سياسة الأغذية ، فانه يتوقع ان يظل عدد موظفيها قليلا ولا يتوقع حدوث أى زيادة كبيرة في عدد موظفيها في المستقبل . وكانت أمانة مجلس الأغذية العالمي تتألف من ١٦ موظفا من الفئة الفنية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ . وتدعم ست وظائف من الأموال الخارجة عن الميزانية .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة

١٥ - ٤ يقوم اتصال دائم مع جميع الاجهزة السياسية للأمم المتحدة ومع الادارات والمكاتب ذات العلاقة في الأمانة العامة وذلك عن طريق مكتب الامم المتحدة للاتصال التابع لمجلس الاغذية العالمي في نيويورك وعن طريق مقر المجلس في روما . وفي مقر الامم المتحدة ، تقوم ادارة شؤون الاعلام بتنظيم برنامج اعلامي عادى عن مسائل الاغذية .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٥ - ٥ يتحقق التنسيق الرسمي عن طريق الاجتماعات المشتركة بين الوكالات التي يحضرها أعضاء منظومة الامم المتحدة والتي تعقد في اطار لجنة التنسيق الادارية وعن طريق تمثيل المؤسسات المعنية في اجتماعات مجلس الاغذية العالمي . وعلا بالفقرة ٤ (ز) من القرار الثاني والعشرين ، المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، لمؤتمر الاغذية العالمي ، يعترف المجلس أن يعمل بالتعاون التام مع اللجان الاقليمية والهيئات الاقليمية الأخرى وأن يعطي الأولوية للتعاون الاقليمي في برنامج أعماله المقبل .

١٥ - ٦ وعلاوة على ذلك ، يؤمن مجلس الاغذية العالمي حضور اجتماعات المنظمات الحكومية وغير الحكومية النشطة في ميدان الاغذية . ويشترك المجلس وأمانته ، عند الاقتضاء ، وحيثما أمكن ذلك ، في اجتماعات وكالات وأجهزة الامم المتحدة الأخرى . وتتعاون امانة المجلس تعاوننا نشطا في جهود عمليات التنسيق الخاصة مثل فرقة العمل للتنمية الريفية واللجنة الفرعية للتنفيذ التابعة للجنة التنسيق الادارية .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال
الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

- ١٥ - ٧ بالإضافة الى استمرار التنسيق الرسمي ، سيولي خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل اهتمام خاص لأنشطة المشتركة على النحو التالي :
- (أ) وضع برامج خاصة لزيادة إنتاج الأغذية بالاشتراك مع منظمة الاغذية والزراعة والبنك الدولي للانشاء والتعمير وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ؛
- (ب) وضع برامج خاصة في مجال الامن الغذائي ، بما في ذلك الاحتياطي من الحبوب ، بالاشتراك مع برنامج الاغذية العالمي ومنظمة الاغذية والزراعة واللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي والمجلس الدولي للقمح ؛
- (ج) تطوير وتحسين هيكل سياسة المعونة الغذائية بالاشتراك مع لجنة سياسات وبرامج المعونة الغذائية والمجلس الدولي للقمح ؛
- (د) وضع برامج خاصة للتغذية بالاشتراك مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي للانشاء والتعمير ومنظمة الاغذية والزراعة ؛
- (هـ) وضع برامج خاصة في مجال التجارة بالاغذية بالاشتراك مع الاونكتاد ومجموعة الفات .

جيم - سرد البرنامج الفرعي

البرنامج الفرعي - تنسيق التدابير العالمية لمكافحة الجوع

(أ) الأهداف

- ١٥ - ٨ فيما يلي أهداف هذا البرنامج الفرعي :
- ' ١ ' الحفز على زيادة إنتاج الاغذية في بلدان الاولوية الغذائية الى ٤ في المائة سنويا ؛
- ' ٢ ' بدء العمل ، عن طريق الوكالات الحالية وعن طريق المشاركة الحكومية ، في برامج متخصصة في مجالات تخطيط التغذية والتدخل الغذائي والقضاء على النقص في المواد الغذائية الدقيقة في البلدان النامية ؛
- ' ٣ ' الحصول باستمرار على امدادات كافية من المعونة الغذائية بحد أدنى قدره ١٠ ملايين طن على الأقل وتطوير وتحسين الاطار العام لسياسة المعونة الغذائية ؛

- ' ٤ ' انشاء احتياطي الطوارئ السنوي الدولي من الحبوب وقدره ٥٠٠ طن
كما اقترحته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة ؛
- ' ٥ ' تحقيق احتياطي من الحبوب فعال وكاف ؛
- ' ٦ ' بدء العمل في برامج خاصة لتحسين امكانيات البلدان النامية في الاتجار
بالأغذية ؛
- ' ٧ ' زيادة تدفق الموارد لزيادة انتاج الاغذية في البلدان النامية عن طريق بذل
جهود متخصصة لزيادة توفر قدر أكبر من الاستثمارات والمدخلات الزراعيّة
الرئيسية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٥ - ٩ تحتاج حالة الاغذية في العالم ، بكافة جوانبها ، بما في ذلك جهود المنظمات
الدولية والحكومات لاستحداث حلول قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل لمشاكل الاغذية ، الى متابعة
ورقابة من أجل الوقوف على أبعاد الصورة الكلية للأغذية وتقرير ما اذا كانت استراتيجية الاغذية
العالمية ككل استراتيجية معقولة وتحديد نقاط الضعف والثغرات والمشاكل والتقدم بتوصيات إلى
الجمعية العامة بنية بلوغ النتائج المرجوة .

(ج) السند التشريعي

- ١٥ - ١٠ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مما يلي :
- ' ١ ' مؤتمر الاغذية العالمي واعلانه العالمي بشأن استئصال الجوع وسوء التغذية
وتوصياته ال ٢٢ الواردة في الاعلان ؛ (١)
- ' ٢ ' الأحكام المتعلقة بالأغذية والزراعة والواردة في قرار الجمعية العامّة ٣٣٦٢
(د-٧) المؤرخ في ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ ؛
- ' ٣ ' توصيات مجلس الاغذية العالمي ولاسيما بيانه في مانيليا : برنامج عمل لاستئصال
الجوع وسوء التغذية ، الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٣٢ / ٥٢ المؤرخ
في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ؛ (٢)
- ' ٤ ' قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٦٩ (د - ٤٩) المؤرخ في ٣٠ حزيران/
يونيه ١٩٧٥ ؛

(١) انظر تقرير مؤتمر الأغذية العالمي (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.75.II.A.3) .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ١٩

(A/32/19) ، الجزء الأول ، الفقرة ١ .

' ٥ ' قرار الجمعية العامة ١٢١/٣١ المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ؛

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٥ - ١١ تعد جميع المسائل المتعلقة بهذا البرنامج الفرعي ذات طبيعة متكررة وسيتم تناولها على مراحل عمل تتدرج مع التقدم المحرز . ونتيجة لهذا ستأخذ الانجازات المتوقعة شكل تقدم وسط في الحل التدريجي للمشاكل الرئيسية المتعلقة بالاغذية . ومن المتوقع أن تسفر جهود المجلس بالتعاون مع الحكومات ووكالات الامم المتحدة عن الانجازات التالية خلال فترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ :

(أ) سوف يتم الوصول الى الرقم المستهدف للمعونة الغذائية البالغ ١٠ ملايين طن عن طريق اتفاقية جديدة بشأن المعونة الغذائية ؛

(ب) سوف ينشأ احتياطي كاف من الحبوب عن طريق التفاوض بشأن الاتفاق الجديد الذي سيحل محل اتفاق القمح لعام ١٩٧١ ؛

(ج) سوف يتحقق الرقم المستهدف للاحتياطي الدولي للطوارئ المحدد ب ٥٠٠ ٥٠٠ طن على أساس الاستعاضة عن الناقص منه سنويا ؛

(د) من المتوقع انجاز الجوانب الاخرى للبرنامج الفرعي بخطوات تدريجية مثل اجراء التحسينات في مجال زيادة انتاج الاغذية وتحسين امكانيات تجارة الاغذية في البلدان النامية وغيرها ؛

(هـ) يتوقع استمرار احراز تقدم في تحقيق مستويات أعلى من الاحتياطي الخارجية لانتاج الاغذية وزيادة المدخلات .

' ٢ ' الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٥ - ١٢ سوف يكون الاستراتيجية لمجلس الاغذية العالمي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ثلاثة عناصر :

(أ) المفاوضات والاتفاق السياسي على أعلى المستويات الحكومية من جانب الوزراء الاعضاء في المجلس ، ورئيس المجلس ، والمكتب ، والمدير التنفيذي ؛

(ب) الاعلان العام عن توصيات المجلس في اجتماعات المجلس وغيرها ؛

(ج) قيام أمانة مجلس الاغذية العالمي باجراء مشاورات مع أمانات المنظمات الدولية الأخرى وصع الحكومات فرادى .

٣' أنشطة الاستراتيجية التي يرحح ان تكون فائدتها حدية، وموجبها التشريعي

١٥ - ١٣ ليس في خطة هذا البرنامج الفرعي أية أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٥ - ١٤ من المتوقع أن يظهر أثر مجلس الاغذية العالمي جلياً ببلوغ أهداف منظومة الامم المتحدة ، على النحو المشار اليه في التوصيات الواردة في الفقرة ١٥ - ١٠ أعلاه . ويمكن قياس أثر المجلس من خلال ما حدث في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي الجمعية العامة من تأييد اجماعي لبيان مانيلا : برنامج عمل لاستئصال الجوع وسوء التغذية (٢) ، وهو البيان الذي انبثق عن الدورة الثالثة لمجلس الاغذية العالمي . وكذلك يتجلى الأثر الاولي في نجاح المجلس في تحقيق زيادة في المساهمات في احتياطي الطوارئ المحدد ب ٥٠٠ طن ، والذي اقترحه الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة ، والذي ارتفع من أقل من ٩٥ طن في اوائل عام ١٩٧٧ السى ما ينوف على ٩٠٠ طن من جراء الجهود التي بذلها المجلس عقب دورته الثالثة .

البرنامج ٢ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٥ - ١٥ يقوم باستعراض أعمال الامانة في هذا البرنامج المؤتمر الوزاري التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا والذي يجتمع مرة كل سنتين . وقد عقد الاجتماع الاخير في الفترة من ٢٤ شباط/فبراير السى ٣ آذار/مارس ١٩٧٧ . ولم تعتمد تلك الهيئة مشروع هذه الخطة بعد . كما ان المؤتمر الاقليمي لافريقيا (على مستوى وزراء الزراعة) التابع لمنظمة الاغذية والزراعة والذي يعقد مرتين سنوياً ، والذي ستنظمه من الآن فصاعداً اللجنة الاقتصادية لافريقيا بالاشتراك مع منظمة الاغذية والزراعة ، يقـوم بوضع توصيات لها أثرها على برنامج العمل والأولويات .

٢ - الامانة

١٥ - ١٦ الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة العامة هي شعبة الزراعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الاغذية والزراعة والتي كان ملاكها في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ يتألف من ١٩ وظيفة ، منها تسع وظائف مدعوة بموارد خارجة عن الميزانية . وكان بالشعبة الاقسام التالية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ :

موظفو الفئة الفنية		
الميزانية العادية	المصادر الخارجية عن الميزانية	المجموع
٣	٤	٧
٥	٢	٧
٢	١	٣
-	٢	٢
١٠	٩	١٩
المجموع		

الوحدة التنظيمية

السياسة والتخطيط في مجال الاغذية والزراعة

الانتاج الزراعي ، والمؤسسات والخدمات الزراعية

التسويق الزراعي

مكتب الرئيس

٣ - الانجازات المتوقعة

١٥ - ١٧ من المتوقع الانتهاء من عناصر البرنامج التالية الموصوفة في الفقرات ٩ - ١١ السب

٩ - ١٢ في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٣) :

١' في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩

١ - ٢، ٨ - ٢، ٨ - ٢، ١٦ - ٢، ١٧ - ٢، ٢١ - ٣، ٥ - ٣، ١٢ - ١٢، ٣ - ٣، ١٣ - ١٤

٢' في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١

١ - ٢، ٣ - ٢، ٢ - ٢، ٤ - ٢، ١١ - ٢، ١٩ - ٢، ٢٠ - ٢، ٢٢ - ٢، ٣ - ٣، ٣ - ٣، ٤ - ٣، ٧ - ٣، ٨ - ٣، ٩ - ٣، ١٦ - ١٦

(٣) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 and 2) .

با* - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة العامة

١٥ - ١٨ سيجرى التنسيق مع شعب التجارة ، والصناعة ، والاحصاءات ، والبحث والتخطيط في المجال الاجتماعي - الاقتصادي ، والتنمية الاجتماعية ، وكذلك مع مكتب تنسيق السياسات والبرامج ومكتب التعاون الاقتصادي ، واللجان المشتركة بين الشعب والمعنية بالتنمية الريفية المتكاملة وأقل البلدان نموا ، ومراكز البرمجة والتشغيل المتعددة الجنسية التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٥ - ١٩ سيجرى التنسيق مع منظمة الاغذية والزراعة (المقر والمكتب الاقليمي الافريقي) ، ومكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل ، واليونيسيف ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الصحة العالمية .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة

مصرها - خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٥ - ٢٠ من المتوقع القيام بأنشطة هامة مشتركة مع مايلي : منظمة الوحدة الافريقية ، ومعض المنظمات الدولية الحكومية (٤) وشعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا واليونيدو ، وشعبة النقل والاتصالات والسياحة ، وشعبة التنمية الاجتماعية ، وشعبة الادارة العامة والتنظيم والقوى العاملة ، وشعبة الموارد الطبيعية ، والفريق الاستشاري المشترك بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الاغذية والزراعة المعني بالحراجه ، والفريق الاستشاري المشترك بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الاغذية والزراعة المعني بتصنيع الاغذية .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٥ - ٢١ من المتوقع لاتجاه توزيع الموارد على البرامج الفرعية بالنسب المئوية ان يكون على النحو المبين في الجدول التالي تقريبا :

(٤) ثمة ما لا يقل عن ٥٠ منظمة من هذا النوع ولكننا سنتناول أساسا المنظمات المعنية بالاغذية عملا باعلان فريتاون لعام ١٩٧٦ (E/5949) ، المرفق جيم ، الصفحة ١ .

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
(بالنسب المئوية)

١٩٨٣-١٩٨٢	١٩٨١-١٩٨٠	١٩٧٩-١٩٧٨
المصارف	المصارف	المصارف
الخارجية	الخارجية	الخارجية
الميزانية	الميزانية	الميزانية
المادية	المادية	المادية
المجموع	المجموع	المجموع

البرنامج الفرعي

٢٢٥	٢٠	٢٥	٢٢٥	٢٠	٢٥	٢٢٥	٣٠	١٥	١
٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٢٥	٢٥	٢٠	١ - السياسة والتخطيط والبرمجة في مجال التنمية الزراعية
٣٣٥	٣٥	٣٢	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	١٥	٤٥	٢ - تشجيع التنمية الريفية المتكاملة وتحسين المؤسسات واتخاذ الزراعية
١٩	٢٠	١٨	٢٢٥	٢٥	٢٠	٢٥	٣٠	٢٠	٣ - التوسع في إنتاج الأغذية - المؤسسات واتخاذ التسويقية الزراعية
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - السياسة والتخطيط والبرمجة في مجال التنمية الزراعية

(أ) الهدف

١٥ - ٢٢ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة حكومات البلدان الاعضاء في اعادة توجيهه وتحسين سياساتها وخططها الانمائية الزراعية ، وزيادة الاستثمار ، على المستويين الفردي ودون الاقليمي ، بقصد زيادة أهميته وفعاليتيه في تحقيق التنمية المعجلة للقطاع الزراعي . ويتحقق ذلك بخفض القيود على التنمية الزراعية الى الحد الادنى عن طريق استراتيجية تقوم على الاعتماد الذاتي والتحول الريفي باستخدام التكنولوجيا المناسبة بالاضافة الى سياسة سعرية توجه نحو توزيع الدخل توزيعاً عادلاً (انظر ايضا البرنامج الفرعي ٣ ، التوسع في انتاج الاغذية) .

(ب) المشكلة المطروقة

١٥ - ٢٣ تتمثل المشكلة المطروقة في بطء معدل نمو الزراعة في البلدان الافريقية . وتؤكد جميع المعلومات ذات الصلة ان البلدان الافريقية النامية قد فشلت باطراد تقريبا في تحقيق مستهدفات معقولة للزراعة . ونظرا لكون الزراعة تسهم بنسب كبير في الناتج المحلي الاجمالي لمعظم البلدان الافريقية النامية ، ولكونها القاعدة التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية ، فان فشل الزراعة في تحقيق أهدافها ، وهو فشل ينشأ جزئيا من عدم القدرة على صياغة سياسات وافية وعدم توافر التخطيط والتنفيذ الكافيين ، يعتبر واحدا من الاسباب التي تدعو الى القلق الشديد .

(ج) السند التشريعي

١٥ - ٢٤ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من اختصاصات اللجنة ، وقرارات اللجنة ٢٢٠ (ج - ١٠) و ٢٤٤ (ج - ١١) و ٢٤٦ (ج - ١١) و ٢٨٩ (ج - ١٣) و ٣١١ (ج - ١٣) و ٣١٢ (ج - ١٣) و ٣١٧ (ج - ١٣) و ٣٢١ (ج - ١٣) ؛ وتوصيات الدورات السابعة والثامنة والتاسعة للمؤتمرات الاقليمية لافريقيا التابعة لمنظمة الاغذية والزراعة ، وصفحة خاصة اعلان فريتاون المؤرخ في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ (E/5949 ، المرفق جيم ، ص ١) .

(د) الاستراتيجية والناتج

١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٥ - ٢٥ ينتظر ان يتم التعرف قبل نهاية ١٩٧٩ على القيود الرئيسية التي تمنع معظم الحكومات الافريقية من تصميم وتنفيذ سياسات وخطط وبرامج ومشاريع فعالة للتنمية الزراعية . ومن شأن تحليل الخطط الحالية اما ان يؤكد او يفند الفرض القائل بأن تخطيط الاستثمار في القطاع الزراعي ليس منخفض المستوى فحسب بل ان المصروفات الحقيقية لا تكفي حتى لهذا المستوى الشديد

الانخفاض . ويدعو اعلان فريتاون الى وضع خطة اقليمية افريقية للاغذية وهو ما سيتم الانتهاء منه ايضا . ويتضمن مصطلح " الاغذية " جميع المنتجات الغذائية مثل الحبوب والدرنيات والقطنيات ومنتجات الماشية والاسماك .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٥ - ٢٦ سيتجه الزخم الرئيسي في فترة السنتين هذه الى تحسين وعي الحكومات بالحاجة الى زيادة الاستثمار في الزراعة وكذلك الى تحسين قدرتها على تصميم وتنفيذ سياسات وخطط وبرامج ومشاريع فعالة .

١٥ - ٢٧ ومن المتوقع ، من حيث الناتج ، مايلي : ' ١ ' اتخاذ الخطوات المبدئية لتنفيذ توصيات الخطة اقليمية للاغذية على المستويين دون الاقليمي والوطني ؛ ' ٢ ' القيام ، فيما يتعلق بالاغذية ، بوضع سياسات وخطط وبرامج استثمارية مفصلة على المستوى دون الاقليمي ، وفي كثير من الحالات على المستوى الوطني ، وذلك عن طريق اجراء مزيد من الدراسة والمشاورات مع الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية ؛ ' ٣ ' الانتهاء من وضع مبادئ توجيهية للسياسات والخطط والبرامج الاستثمارية للمنتجات غير الغذائية جنبا الى جنب مع الهياكل الاساسية الاجتماعية - الاقتصادية والمؤسسية والمادية اللازمة .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٥ - ٢٨ سيستمر العمل ، في فترة السنتين هذه ، بالاستراتيجية المقترحة في فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، وسيتم التوسع فيها . وفيما يتعلق بالناتج ، سيجري وضع خطط وبرامج تفصيلية على المستوى دون الاقليمي في نواح أخرى غير نواحي الاغذية ، وذلك نتيجة لاستمرار الدراسات والمشاورات مع الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية . فضلا عن ذلك ، سيستفاد من فحص المعلومات المرتدة والتقييم المستمر لانجازات أهداف الخطة في تحسين قدرات البلدان الاعضاء فيما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ والتقييم ، كما سيستفاد منها ، عند الضرورة ، في تعديل الاستراتيجية فيما يتعلق بالاستثمار ولتنمية المقدره على رسم وتنفيذ السياسات والخطط والبرامج والمشاريع .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

١٥ - ٢٩ لا توجد في خطة هذا البرنامج الفرعي أية أنشطة ذات فائدة حدية .

(د) الأثر المتوقع

١٥ - ٣٠ ينتظر أن يظهر أثر هذا البرنامج الفرعي في شكل اعادة توجيه وتحسين السياسات

والخطط والبرامج والمشاريع الاستثمارية الزراعية وما يترتب على ذلك من الاسراع بتنمية القطاعات الزراعية . وما يؤمل فيه أن يؤدي تحسن الحالة الزراعية الى تقليل اعتماد الحكومات الافريقية على الواردات الغذائية والمعونة الغذائية ، وكذلك الى تقليل احتمال وقوع أزمة غذائية . كما سيؤدي الى تحسين الاساس اللازم لزيادة المواد الخام الزراعية ، بما في ذلك المنتجات الحراجية ، وتحسين الاساس للصناعات المحلية الناشئة مما سيفضي الى اقامة قاعدة واقعية للتنمية والنمو الاقتصادي في المستقبل .

البرنامج الفرعي ٢ - تشجيع التنمية الريفية المتكاملة وتحسين المؤسسات والخدمات الزراعية

(أ) الهدف

١٥ - ٣١ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات والمنظمات دون الاقليمية على زيادة الانتاج الزراعي والايادات الريفية والعمالة في الريف عن طريق نهج متكامل للتنمية الريفية . ويتضمن ذلك التحليل والتحسين الآنيين لجميع العوامل التي تؤثر في تنمية الزراعة والمجتمعات الريفية ، وبصفة خاصة المؤسسات والخدمات (أنظر أيضا البرنامج الفرعي ٤ ، المؤسسات والخدمات والمرافق التسويقية الزراعية) .

(ب) المشكلة المطروقة

١٥ - ٣٢ كانت مشاكل التنمية الزراعية في افريقيا ، لمقود خلت ، تكتشف وتعالج على أساس تجزيئي منفصل دون أي تقديرات ترايط هذه المشاكل ولما ينتج عن ذلك من نقص في فعالية التنسيق أو أثر الحلول ، أو بقدر ضئيل من التقدير لهذه العوامل . ومن المسلم به على نطاق واسع الآن انه اذا ما كان للمجتمعات الريفية والزراعة أن تنمو فلابد من وجود نهج متكامل لطرق مشاكل التنمية . وثمة حاجة ملحة الى تقييم كفاية المؤسسات الحالية وتعديلها أو الاستعاضة عنها بمؤسسات جديدة يمكنها ان تعالج مشاكل التنمية .

(ج) السند التشريعي

١٥ - ٣٣ يُستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات اللجنة ١٩٧ (د - ٩) ، و ١٥٢ (د - ٨) ، و ٣٢١ (د - ١٣) ؛ والقرارين الثاني والثالث الصادرين عن مؤتمر الاغذية العالمي ؛ والقرار رقم ٤ الصادر عن الاجتماع الحادي عشر للجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية لافريقيا ؛ والتوصيات التي أقرها مجلس منظمة الاغذية والزراعة في اجتماعه الذي عقد في الفترة من ١٢ الى ١٦ تموز/يوليه ١٩٧٦ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٥ - ٣٤ يتوقع حدوث ما يلي قبل نهاية عام ١٩٧٩ :

- (أ) سينظم الدعم التقني المقدم لمراكز البرمجة والتشغيل المتعددة الجنسية التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا بحيث يصبح في شكل برنامج لمساعدة البلدان الاعضاء في تحسين معالجتها للتنمية الريفية المتكاملة ؛
- (ب) سيبدأ العمل في مشروعين متكاملين متعددي الجنسيات للتنمية الريفية ، ألا وهما المشروعان المتكاملان المشتركان بين زامبيا - جمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية تنزانيا المتحدة - موزامبيق ؛
- (ج) سيتم أيضا تحقيق بعض التقدم في تعزيز وتحسين المؤسسات الريفية والخدمات الداعمة للقطاع الزراعي لدى الحكومات الاعضاء ؛
- (د) ستكون التدابير الرامية الى تحقيق التكامل بين انتاج المواشي والمحاصيل في التنمية الزراعية قد احدثت أثرا مقنعا ؛
- (هـ) سيتم الانتهاء من دراسة مكتبية للمؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الزراعية ؛

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٥ - ٣٥ سيظل الاهتمام في الاستراتيجية المتبعة في فترة السنتين هذه متركزا على انشاء برامج انمائية مؤسسية متكاملة ؛ وتحسين المؤسسات الريفية والخدمات الداعمة بما في ذلك التسويق والائتمان ومؤسسات توفير المدخلات وخدمات الارشاد ؛ وادخال تغييرات في الهياكل الزراعية وسياسات حيازة الاراضي التي من شأنها أن تؤدي الى تنمية الريف . ووفقا لهذه الاستراتيجية يتوقع أن يكون الناتج كما يلي :

- (أ) نتيجة لاستمرار الدعم ، ينتظر أن يكون مشروعا التنمية الريفية المتكاملة المتعددة الجنسية ، المشتركان بين زامبيا - جمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية تنزانيا المتحدة - موزامبيق في حالة تشغيل كامل بنهاية فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وبالإضافة الى ذلك ، ونتيجة للدراسات وأعمال التخطيط التي تدعمها البحوث الميدانية ، يحتمل أن ينشأ مزيد من مشاريع التنمية الريفية المتكاملة المتعددة الجنسية والوطنية .
- (ب) سيكون المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية قد عقد وسيتم الانتهاء من متابعة التقارير والتوصيات وسياسة العمل التالية لذلك وستعرض على البلدان الاعضاء قبل نهاية فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ لتنفيذها على المستوى القطري .

(ج) سيتم تحقيق التنسيق الفعال لانشطة المؤسسات الدولية في مجال تربية المواشي في افريقيا تشديدا مع أولويات الحكومات وذلك عن طريق المشاورات ورصد برامج جميع الاطراف المهمة بالامر ، وستكون الشعبة هي مركز التنسيق .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٥ - ٣٦ سيستمر العمل بالاستراتيجية المتبعة في السنوات السابقة . وسيتم الانتهاء من انشاء مراكز البرمجة والتشغيل المتعددة الجنسية قبل نهاية عام ١٩٨٣ .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرحب ان تكون فائدتها حدية ، وموجبهما التشريعي

١٥ - ٣٧ لا يوجد في خطة هذا البرنامج الفرعي أى أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٥ - ٣٨ ينتظر أن يظهر أثر هذا البرنامج الفرعي في شكل تنسيق وتعزيز وتحسين أفضل للمؤسسات والخدمات الريفية في البلدان الاعضاء .

البرنامج الفرعي ٣ - التوسع في انتاج الاغذية

(أ) الهدف

١٥ - ٣٩ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة حكومات البلدان الاعضاء على زيادة انتاج الاغذية سواء للاستهلاك الداخلي او للتصدير ، وتشجيع اتخاذ تدابير متضافرة على المستويات المشتركة بين البلدان ودون الاقليمية والاقليمية لزيادة الانتاج وتحسين توافر الاغذية . (انظر البرنامج الفرعي ٤ ، المؤسسات والخدمات والمرافق التسويقية الزراعية) .

(ب) المشكلة المطروقة

١٥ - ٤٠ ان مستويات الانتاج الغذائي ومستويات الانتاجية في البلدان الافريقية مستويات منخفضة ولم تطرأ عليها في العقد الماضي زيادة كافية لمواجهة الزيادة في الطلب الناتجة جزئيا عن النمو السكاني . ومن ثم ظلت الواردات وكل من الاسعار المحلية والاجنبية للاغذية تتزايد زيادة لولبية مضره بذلك البلدان المستوردة للاغذية في افريقيا . وتشكل الواردات الغذائية استنزافا للقطع الاجنبي كذلك . ولا يزال الاستهلاك الفردي منخفضا وغير مرض كما انه في بعض الحالات ، على ما يبدو ، في حالة تدهور مستمر ، بما في ذلك من ضرر عام على الصحة والانتاجية ومستوى المعيشة في كثير من البلدان الافريقية .

(ج) السند التشريعي

١٥ - ٤١ يُستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من القرار ١ الصادر عن مؤتمر الاغذية العالمي لعام ١٩٧٤ ؛ والقرار رقم ١ الصادر عن الاجتماع العاشر والقرار رقم ٤ الصادر عن الاجتماع الحادي عشر للجنة التنفيذية التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا ؛ وقرارات اللجنة ٢٥٦ (٧ - ٥) و ٢٦٤ (٥ - ١٢) و ٢٨٩ (٥ - ١٣) و ٣١٢ (٥ - ١٣) ؛ وعلان فريتاون الصادر عن المؤتمر الاقليمي التاسع لمنظمة الاغذية والزراعة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٥ - ٤٢ يجري القيام حاليا بدراسات عن القيود المؤسسية وتلك المتعلقة بالسياسة والتي تحد من التوسع في الانتاج الغذائي ، وذلك بقصد تحديد أفضل الطرق لمساعدة الوكالات الحكومية . وبنهاية عام ١٩٧٩ سيتم الانتهاء من الدراسات الاساسية لغرب افريقيا (المجتمع الاقتصادي لدول غرب افريقيا) ، ومنطقة الساحل و افريقيا الوسطى . ومنتظران تحدد لهذه الدراسات المجالات التي هي في أشد حاجة للمساعدة لتحسين وتعزيز الوكالات التي تتصدر أنشطة انتاج الاغذية في البلدان الاعضاء المعنية والمنظمات دون الاقليمية . ونتيجة لذلك ، سيكون العمل قد بدأ بصورة مركزة لحث الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية في هذه المناطق دون الاقليمية على ان تزيد بصورة اسرع من حجم عنصر الاغذية في برامجها .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٥ - ٤٣ ستركز الاستراتيجية المتبعة على ازالة القيود وكذلك على توفير هيكل للحوافز على مستوى المزرعة من شأنه ان يؤدي الى التوسع في انتاج الاغذية ؛ وبهذه الغاية نصب الاعين ، ستعتمد الى حد ومساعدة الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية على وضع السياسات اللازمة واعداد البرامج والمشاريع وتنفيذها . وسيتضمن الناتج ما يلي :

(أ) دراسات عن القيود المؤسسية وتلك المتعلقة بالسياسة والتي تحد من انتاج

الاغذية والانتاجية ، ودراسات عن هيكل الحوافز اللازم للانتاج الغذائي والانتاجية في البلدان والمناطق دون الاقليمية في شرقي وجنوبي افريقيا ؛

(ب) اعمال متابعة ، في شكل مساعدة ، للسياسات والبرامج والمشاريع المحددة

في الدراسات ، لافريقيا الغربية والوسطى ومنطقة الساحل ، في فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٥ - ٤٤ سيتم تقييم ما للسياسات والبرامج والمشاريع المضطلع بها في فترتي السنوات ١٩٧٨ -

١٩٧٩ و ١٩٨٠ - ١٩٨١ من أثر على التوسع الغذائي ؛ وسيعد تقييم الاستراتيجيات المتبعة في فترات السنتين السابقة اذا دعت الحاجة الى ذلك . اما اذا تم احراز تقدم مقنع فان ذلك سيشجع على مواصلة الاستراتيجيات والسياسات والبرامج السابقة بقوة . وبالإضافة الى ذلك ، ستستمر المساعدة في المجالات الرئيسية لتحقيق زيادة مطردة في انتاج الاغذية لاسيما في أشد المناطق تأثرا في القارة الافريقية .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فاعلتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٥ - ٤٥ لا توجد في خطة هذا البرنامج الفرعي أية أنشطة ذات فائدة حدية .

(د) الأثر المتوقع

١٥ - ٤٦ سيزيد الانتاج الغذائي ، بما في ذلك الحبوب والبقول والزيوت والدهون والماشية ومنتجات الاسماك ، في جميع البلدان الاعضاء مما سيقلل من الاعتماد الخطير الحالي على الواردات الغذائية ، ولكن يؤمل ان تفتح عنه زيادة في التجارة بين المناطق في جميع المواد الغذائية . وسيتم تحقيق تحسن في المستويات الغذائية لجميع طبقات السكان ، وبصفة خاصة أضعف الطبقات (الصفار والمسنون والموقون) ، وتحسن شامل في مستوى المعيشة .

البرنامج الفرعي ٤ - المؤسسات والخدمات والمرافق التسويقية الزراعية

(أ) الهدف

١٥ - ٤٧ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا على انشاء وتحسين وتطوير مؤسسات وخدمات ومرافق تسويقية زراعية على المستويات القطرية ودون الاقليمية والاقليمية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٥ - ٤٨ يستلزم التحول الاجتماعي - الاقتصادي المرجو تحقيقه في القارة الافريقية إيلا مزيد من الاهتمام لانتاج صفار الملاك بقصد زيادة فائضهم القابل للتسويق ، ومن ثم تحسين أحوالهم الاقتصادية وزيادة توافر الاغذية والمنتجات الزراعية الاخرى المنتجة محليا للمستهلكين الحاضرين وللصناعات النامية . ومن ثم فالمشكلة المطروقة هي عدم توفر نظم تسويقية تولد الحوافز وتتسم بالفعالية ، الامر الذي ينتج عنه استدامة حالة الانتاج الكفافي وانخفاض الدخل ، ووطء وعدم ترشيد توزيع الناتج الزراعي سوا من حيث الوقت أو الشكل أو المساحة داخل البلدان الافريقية وفيما بينها .

(ج) السند التشريعي

١٥ - ٤٩ يُستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من توصيات المؤتمرات الاقليمية لافريقيا السابع والثامن والتاسع التابعة لمنظمة الاغذية والزراعة ؛ والقرار رقم ١ الصادر عن الاجتماع العاشر والقرار رقم ٤ الصادر عن الاجتماع الحادي عشر للجنة التنفيذية التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا ؛ والقرارين السابع عشر والتاسع عشر الصادرين عن مؤتمر الاغذية العالمي ؛ وقراري اللجنة ٢٨٩ (٥ - ١٣) و ٣٠٠ (٥ - ١٣) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٥ - ٥٠ بنهاية عام ١٩٧٩ ، سيتم الانتهاء من تعيين أولويات الاستثمار في برامج تحسين التسويق والسياسات الداعمة لها في بعض البلدان الافريقية ، وذلك عن طريق جمع وتحليل المعلومات الاساسية عن نظم التسويق الزراعي وعن حالة توفير المدخلات وعن فواقد الاغذية ، مستكملة ببعثات ميدانية الى البلدان الافريقية والمشاورات دون الاقليمية . وستكون مشاورات الخبراء بشأن تقليل فواقد الاغذية في المناطق الجنوبية والشرقية من افريقيا ، التي ستجرى على أساس ماثلة لما تم من قبل بالنسبة لغرب افريقيا في عام ١٩٧٦ ، قد حددت درجة الفواقد في الاغذية ووضعت توصيات لتقليل مثل هذه الفواقد .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٥ - ٥١ ستهدف الاستراتيجية خلال فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ الى تحسين نظم التسويق . وعلى أساس الحالة في نهاية عام ١٩٧٩ ، والمزيد من الدراسات المتعمقة والمشاورات المحلية والاجتماعات دون الاقليمية ، سيتضمن النتائج وضع سياسات وبرامج فيما يتعلق بالتالي :

(أ) المرافق التخزينية على مستوى المزرعة والمدينة والقطر ؛

(ب) مرافق حفظ المنتجات القابلة للتلف ، وبصفة خاصة المنتجات الغذائية ومصانع تجهيز الاغذية (٥) ؛

(ج) مراقبة الجودة ومعايرتها ؛

(٥) بالتعاون مع شعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا واليونيدو والفريق الاستشاري المشترك بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الاغذية والزراعة المعني بتصنيع الاغذية .

- (د) أسواق البيع بالجملة والصادرات والواردات (٦) ؛
(هـ) خدمات الاعلام التسويقي ؛
(و) الاحتياطات الغذائية القطرية ودون الاقليمية وترتيبات التسويق في حالات الطوارئ* ، كما في منطقة الساحل ؛
(ز) أنشطة تقليل الفاقد ؛
(ح) مرافق التعبئة والمناولة والنقل (٧) .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٥ - ٥٢ سيستمر العمل باستراتيجية فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، وسيزداد ناتج البرامج الثابتة زيادة كبيرة .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٥ - ٥٣ لا توجد في خطة هذا البرنامج الفرعي أية أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٥ - ٥٤ من المتوقع ان يتم ، بنهاية عام ١٩٨٣ ، وضع سياسة تسويقية أرشد من قبل بلدان المنطقة ، وبصفة خاصة في المنطقة دون الاقليمية لغرب افريقيا ، مما سينتج عنه نمط استثماري اكثر تجانسا في الهياكل الاساسية للتسويق الزراعي ، وتوافر قسط أكبر من الاغذية للمناطق الحضرية يأتي من مصادر محلية ، ووجود تجارة أنشطة في المنتجات الزراعية فيما بين بلدان المنطقة . وبالإضافة الى ذلك ، يتوقع ان يجرى العمل في أنشطة أكثر تنظيما فيما يتعلق بتقليل الفاقد والخسارة في الاغذية في المناطق دون الاقليمية بالجنوب افريقي وشرق وغرب افريقيا . كما يتوسع ان يؤدي تحسن التسويق ليس فقط الى تحسن موقف المساومة لصغار الفلاحين ، بل ايضا الى زيادة عائداتهم نتيجة الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة المطوعة ، بالإضافة الى التحسن في الايرادات الكلية والعمالة في القطاع الريفي .

- (٦) بالتعاون مع شعبة التجارة الدولية والتمويل .
(٧) بالتعاون مع شعبة النقل والاتصالات والسياحة .

البرنامج ٣ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٥ - ٥٥ يتم استعراض عمل الأمانة في هذا البرنامج من جانب اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تجتمع مرة كل سنة . وكان آخر اجتماع لها في نيسان / أبريل ١٩٧٧ . وقبل دورة اللجنة يعرض البرنامج أيضا ، لاستعراضه رسميا ، على لجنة المشاكل الزراعية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا ، والتي تجتمع مرة كل سنة ، وكان آخر اجتماع سنوي لها في آذار / مارس ١٩٧٧ . وقد وافق هذان الجهازان على الخطة حتى عام ١٩٨١ ، علما بأن برنامج العمل الطويل الأجل يستعرض ويكيف كل عام .

٢ - الأمانة

١٥ - ٥٦ وحدة الأمانة العامة المسؤولة عن هذا البرنامج هي في الوقت الحاضر شعبة الزراعة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأوروبا ، وكان بها في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، اثنان من موظفي الفئة الفنية لم تكن وظيفة أى منهما مدعومة بموارد خارجة عن الميزانية . ولم تكن الشعبة تشمل فروعاً أو أقساماً أو وحدات في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، وفي ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، ادجت تلك الشعبة في شعبة الأخشاب المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأوروبا وسوف تشكل ، باثنين كذلك من موظفي الفئة الفنية ، فرع الزراعة في شعبة الزراعة والأخشاب المدعومة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأوروبا .

٣ - الانجازات المتوقعة

١٥ - ٥٧ من المتوقع انجاز عناصر البرنامج الآتية المبينة في الفقرة ٦ - ٧ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٨) :

() الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 و 2) ، المجلد الأول .

' ١ ' في ١٩٧٨ - ١٩٧٩

١ - ٧ (ما لم يتلق فريق الخبراء تكليفا جديدا) ؛ ١ - ٩ ؛ ١ - ١٠ ؛
١ - ١١ ؛ ١ - ١٥ ؛ ١ - ١٧ ؛ ١ - ١٨ ؛ ١ - ٢١ .

' ٢ ' في ١٩٨٠ - ١٩٨١

١ - ١٩ .

من بين عناصر البرنامج الأخرى المبينة في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، ستؤدى عناصر البرنامج المرقمة من ١ - ١ الى ١ - ٦ ، و ١ - ١٢ الى ١ - ١٤ ، و ١ - ١٦ و ١ - ٢٢ الى ناتج كبير الحجم في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، ولكنها مشاريع مستمرة . أما العناصر رقم ١ - ٨ فسيكون أول ناتج له في ١٩٨٠ - ١٩٨١ وقد يصبح هذا العنصر أيضا مشروعا مستمرا . ويجب توزيع العنصر ١ - ٢٠ على فترة أطول .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة العامة

١٥ - ٥٨ يشمل التنسيق الرسمي ما يلي :

(أ) تبادل المعلومات عن جميع الأنشطة ذات الصلة بين لجنة المشاكل الزراعية واللجان الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا وعن المشاريع التي تنفذ بالاشتراك بينهما حيثما يقتضي الأمر (مثلا تنظيم الندوة المعنية بآثار التلوث على النبات بالاشتراك مع لجنة الأخشاب وبالتعاون مع كبار مستشارى الحكومات الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا المختصين بشؤون البيئة ومع برنامج الأمم المتحدة الانمائي) ؛

(ب) الفريق الدراسي المعني بالاحصاءات الغذائية والزراعية في أوروبا والذي يعقد اجتماعاته تحت الرعاية المشتركة للجنة المشاكل الزراعية ومؤتمر الاحصائيين الأوروبيين (وأيضا تحت رعاية منظمة الأغذية والزراعة) .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

١٥ - ٥٩ ستتم بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة ، رعاية ثلاث هيئات فرعية (الفريق العامل المعني بميكنة الزراعة والفريق العامل المعني بالهيكل الزراعي وترشيد المزرعة والفريق الدراسي المعني بالاحصاءات الغذائية والزراعة في أوروبا) ، وسيقوم فريقان من الخبراء بعقد اجتماعات

(الفريقان معنيان بتوحيد معايير عصير الفواكه والمنتجات سريعة التجميد) ، مشتركة مع لجنة الوصفات الغذائية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية . أما الندوات الفنية فتتظم عادة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة
أ. - ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٥ - ٦٠ ستستمر الأنشطة المشتركة كما هو وارد في النقطتين السابقتين .

جيم - سرد البرنامج الفرعي

البرنامج الفرعي - التطورات الزراعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا (أ) الهدف

١٥ - ٦١ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو :

- ' ١ ' تزويد الحكومات بالمعلومات الأساسية ، عن طريق اجراء استعراضات سنوية منتظمة للتطورات الزراعية الحالية والمحتملة في المنطقة وللتجارة الدولية في المنتجات الزراعية والقيام ، على فترات أطول ، باستعراض النتائج الاقتصادية للانتاج الزراعي على المستوى الاقتصادي الكلي ؛
- ' ٢ ' تسهيل التجارة الزراعية عن طريق اعداد معايير للجودة التجارية للمنتجات الزراعية تلقى قبولا أكثر على الصعيد الدولي وذلك بتنقيح المعايير الحالية للجنة الاقتصادية لأوروبا في هذا المجال والتوسع في الجهود المتعلقة بوثائق دراسة التجارة الدولية وعن طريق المساعدة في أمانة أعمال التحكيم ؛
- ' ٣ ' مساعدة الحكومات على تطوير التبادل المكثف للمعلومات التقنية وخاصة في بعض الميادين مثل الميكنة واستخدام المبتكرات الكيماوية والبيولوجية وترشيد المزرعة ، والهيكل الزراعي والنواحي البيئية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٥ - ٦٢ تتميز حالة الزراعة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بحاجتها الى ما يلي :

- ' ١ ' زيادة نشر التقدم والتحسينات المتصلة بالاستخدام الرشيد للموارد ، وهيكل المزرعة وادارتها ، والعمليات التكنولوجية ، وتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان المشتغلين بالزراعة ، مع مراعاة التطورات الاقتصادية العامة ؛

٢' استمرار تكييف الانتاج الزراعي مع تغييرات الطلب على المستويين الوطني والدولي ؛

٣' استمرار استعراض الانتاج الوطني والسياسات التجارية الوطنية على ضوء التطورات الزراعية الوطنية والدولية الرامية الى تشجيع الزراعة الوطنية وتجارة المنتجات الزراعية (وتسهم في ذلك أيضا زيادة مواهمة درجات الجودة التجارية والمستندات التجارية) .

(ج) السند التشريعي

١٥ - ٦٣ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة الاقتصادية لأوروبا ١ (٣٢ -) . وتستعرض البرنامج الفرعي وتقره سنويا لجنة المشاكل الزراعية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأوروبا نفسها .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٥ - ٦٤ على الرغم من أن عددا كبيرا من العناصر واجزاء العناصر الحالية للبرنامج ستكون قد تمت في نهاية ١٩٧٩ ، إلا أن هذا لن يغير شيئا من الاتجاهات الرئيسية والأهداف الأساسية لبرنامج العمل . ان سيستمر هذا البرنامج شاملا لاستعراضات دورية للتطورات الزراعية الكبرى والعمل فيما يتعلق بمعايير الجودة التجارية ، ومجموعة متنوعة من التقارير التقنية والدراسات والندوات بشأن مشاكل مختارة ذات أهمية بالنسبة للزراعة في اللجنة لأوروبا ، ومواصلة تطوير الاحصاءات الزراعية ، مع العمل - في سياق هذه المشاريع وفي الدراسات الخاصة - على مراعاة المشاكل ذات الأهمية الخاصة للبلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا والتي تعتبر نامية من الناحية الاقتصادية .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٥ - ٦٥ من أجل مساعدة الدول الأعضاء (الحكومات والمزارعين وممثليهم) لتحقيق تقدم أكبر في الزراعة ، سيكون أحد العناصر الرئيسية الاستراتيجية خلال فترة السنتين ، أيضا ، اعداد استعراضات عامة لتكون اطارا وخلفية للمنطقة كلها فيما يتعلق بالتطورات الوطنية . وتتناول هذه الاستعراضات التغييرات التي تطرأ على الانتاج الزراعي والاستهلاك والأسعار والتجارة ، مع التركيز على أسواق السلع الرئيسية وعلى منتجات مختارة تهتم البلدان الأعضاء المعتبرة نامية من الناحية الاقتصادية ، وكذلك النتائج الاقتصادية للانتاج الزراعي وان أمكن والى حين صدور مقررات اللجنة ، التطورات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل . وتسهيلا لتجارة المنتجات الزراعية ، ستشمل الاستراتيجية أيضا اعداد معايير جديدة للجودة وكذلك ، عند الاقتضاء ،

استعراض المعايير القائمة حاليا . وتمشيا مع مصالح التقنيين في الدوائر الوطنية ، والخدومات الاستشارية ، ومعاهد البحوث والجمعيات المهنية وللمساعدة على زيادة التقدم فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية والتقنية والاجتماعية للانتاج والتسويق الزراعيين ، ستعد دراسات خاصة وتقارير تقنية أو ستنظم ندوات حول مسائل محددة ، وخاصة في مجالات ميكنة الزراعة (بما في ذلك مشاكل الطاقة) وادارة المزرعة وترشيدها ، والهيكل الزراعي واستخدام المبتكرات الكيماوية والبيولوجية ، ومشاكل البيئة المتصلة بالزراعة ، والتسويق ، وغير ذلك من المشاكل الاقتصادية والتكنولوجية التي قد تختارها اللجنة . وثمة استراتيجية جديدة لم تتقرر بعد قد تتناول دراسة المشاكل التقنية ذات الأهمية العامة وتطبق خطوة بعد خطوة حسب الاسلوب المنهجي الأوفق لكل خطوة وذلك على عدة سنوات . ولتحسين المعلومات الواقعية ، سيستمر العمل أيضا في سبيل موازنة وتحسين الاحصاءات الزراعية .

١٥ - ٦٦ وتمشيا مع هذه الاستراتيجية ومع عناصر البرنامج الرئيسية ، بقدر ما هي معروفة الآن (ويحتمل أن تكون الاضافات ، ان وجدت ، في مجال الدراسات التقنية) ، يمكن توقع عناصر الناتج الرئيسية الآتية خلال فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ (وقد ذكر بين قوسين المستفيدون الأوائل) :

(أ) نشر التقرير التحليلي الثامن عن الاتجاهات فيما يتعلق بقيمة الناتج الزراعي ، ومصروفات التشغيل ، والناتج الصافي ، وتكوين رأس المال الثابت وعن الاستخدام من اليد العاملة (الدوائر الحكومية ومعاهد البحوث وممثلي المزارعين) ؛

(ب) استعراضات تحليلية للزراعة والسياسات الزراعية في أوروبا باعتبارها مساهمات اقليمية في الدراسات السنوية العالمية لمنظمة الأغذية والزراعة ومساهمة محتلمة في المؤتمر الاقليمي لأوروبا التابع لمنظمة الأغذية والزراعة (الدوائر الحكومية وممثلو المزارعين) ؛

(ج) استعراضات سنوية للتطورات الجارية في الزراعة وما يحدث من تغييرات في السياسات الزراعية وحالة السوق بالنسبة للسلع الرئيسية (الدوائر الحكومية ومثلو المزارعين والمنشآت التي تهتمها التقارير الخاصة عن السوق) ؛

(د) تقارير سنوية عن التطورات الحديثة في تجارة المنتجات الزراعية (الدوائر الحكومية ومثلو المزارعين) ؛

(هـ) تقارير سنوية عن أسعار المنتجات الزراعية ومدخلات مختارة (الدوائر الحكومية ومثلو المزارعين ومعاهد البحث) ؛

(و) تقرير عن سلعة مختارة تهم أحد البلدان الأعضاء التي تعتبر نامية من الناحية الاقتصادية (الدوائر الحكومية ومثلو المزارعين في هذه البلدان) ؛

(ز) اعداد معايير جودة جديدة للمنتجات الزراعية في التجارة الدولية واستعراض معايير الجودة الحالية (الدوائر الحكومية والمنشآت التجارية ومثلو المزارعين) ؛

- (ح) استعراض الشروط الحالية للبيع وقواعد التحكيم وعمل ذلك أيضا بالنسبة لمنتجات زراعية أخرى تتقرر في تموز/ يولييه ١٩٧٨ . (الدوائر الحكومية والمنشآت التجاريزية) ؛
- (ط) ندوة عن مشاكل التسويق المتصلة بالمنتجات الزراعية . (لم يحدد بعد موضوعها وتاريخها) . ويتوقف المستفيدون منها على موضوعها لكنهم سيكونون في الغالب من الدوائر الحكومية وممثلي المزارعين وممثلي الصناعات الغذائية) ؛
- (ي) اجتماع واحد للفريق العامل المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأوروبا والمعني بالهيكل الزراعي وترشيد المزرعة ولم يحدد بعد موضوعه (التقنيون في الدوائر الحكومية والدوائر الاستشارية ومعاهد البحث) ؛
- (ك) اجتماعان للفريق العامل المعني بميكنة الزراعة المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأوروبا ، بالإضافة الى تقارير تقنية متعلقة بالنواحي البيئية ومشاكل الطاقة والمصطلحات ومشاكل تقنية محددة والاتجاهات الحالية والمتوقعة في الميكنة (التقنيون في الدوائر الحكومية والدوائر الاستشارية ومعاهد البحث وربما صناعة الآلات) ؛
- (ل) ندوة عن العلف (لم يتقرر بعد موضوعها على وجه التحديد وموعد ها ، المستفيدون منها هم الدوائر الحكومية ومثلو المزارعين وصناعة العلف) ؛
- (م) تقرير تقني عن " التريتيكال " (لم يتخذ بعد القرار النهائي والمستفيدون هم التقنيون في الدوائر الحكومية والدوائر الاستشارية ومعاهد البحث) ؛
- (ن) المزارع الكبرى لتربية الحيوان (لم يتقرر بعد ادخال هذا الموضوع ضمن أعمال البرنامج كما لم يتقرر الاسلوب المنهجي الذي سيتبع في نواحيه المختلفة ، ولكن من المتوقع أن يمتد المشروع كله الى ما بعد فترة السنتين في حين يمكن الانتهاء من بعض أجزاء منه في ١٩٨٠ - ١٩٨١) (التقنيون في الدوائر الحكومية والخدمات الاستشارية ومعاهد البحث) ؛
- (س) أساليب مكافحة التعرية واعادة زراعة الأراضي وتحسين جودة التربة (جميع التحفظات المذكورة فيما يختص بالمزارع الكبرى لتربية الحيوان تنطبق هنا أيضا) ؛
- (ع) توصيات أخرى لمواءمة وتحسين الاحصاءات الزراعية في المنطقة (الاحصائيون الحكوميون) .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٥ - ٦٧ لم تتم بعد مناقشة برنامج العمل لفترة السنتين هذه من جانب لجنة المشاكل الزراعية . ومع بعض التعديلات وخاصة مع اختيار مسائل محددة جديدة للمشاريع التقنية الأوسع (مثل الميكنة وترشيد المزرعة ، والهيكل الزراعي ، والدراسات المعنية بسلع محددة ، واعداد معايير تجارية ، والتقارير التقنية ، والندوات) ، لا يتوقع في الوقت الحالي حدوث تغييرات أساسية فيما يتعلق بالاستراتيجية وعناصر البرنامج الرئيسية وأنواع الناتج .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حديه ، وموجبها التشريعي

١٥ - ٦٨ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(د) الأثر المتوقع

١٥ - ٦٩ باستثناء المعايير التجارية (التي يبلغ معدل قبولها مدى واسعا ، حسب السلمة المعنية ، لكنه قد يصل الى ٩٠ في المائة من الدول الأعضاء) ، لا يمكن ايجاد أى مؤشر كمى موضوعي لأثر هذا البرنامج الفرعي . لكن من المتوقع هنا أيضا للتقارير العادية الدورية المعنية بتنمية الزراعة في المنطقة أن تزود البلدان الأعضاء بمعلومات أساسية مفيدة تمكن الحكومات من أن تكيف بطريقة أفضل سياسات انتاجها الوطني وسياساتها التجارية مما يساعد الزراعة على تخطيط تنميتها . كما ترى البلدان الأعضاء أيضا أن تبادل المعلومات التقنية بطريقة مكثفة على صور متنوعة (اجتماعات منتظمة وندوات ورحلات دراسية وتقارير ودراسات تقنية محددة) ذو أهمية كبيرة ، فهو يساعد البلدان في التعلم من خبرة بعضهم البعض وفي الاستفادة من نتائج البحوث الزراعية لتحسين الأساس الاقتصادي والتقني للزراعة والحالة الاقتصادية والاجتماعية للمستغلين بالزراعة .

البرنامج ٤ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٥ - ٧٠ تقوم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية باستعراض أعمال الامانة في هذا البرنامج كل سنتين أثناء دوراتها . وقد عقدت آخر دورة لها في نيسان / ابريل - ايار / مايو ١٩٧٧ . وتقوم الحكومات كذلك كل سنتين باستعراض هذه الاعمال بصورة غير رسمية في مؤتمر منظمة الاغذية والزراعة الاقليمي لأمريكا اللاتينية . ولم تكن هذه الخطة المتوسطة الاجل قد اعتمدت من جانب اللجنة لدى تقديمها للمقر .

٢ - الامانة

١٥ - ٧١ ان الوحدة المسؤولة في الامانة العامة عن هذا البرنامج هي شعبة الزراعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظمة الاغذية والزراعة . وقد كان من يعمل في هذه الوحدة في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، ١٤ موظفا من الفئة الفنية ، منهم تسعة تمول وظائفهم من مصادرها خارجة عن الميزانية .

موظفو الفئة الفنية		الميزانية العادية		الوحدة التنظيمية
المجموع	عن الميزانية	الميزانية	العادية	شعبة الزراعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظمة الاغذية والزراعة (سانتياغو ، مكسيكو ، وبورت اوف سبين)
١٤	(أ) ٩	٥		

(أ) تساهم منظمة الاغذية والزراعة بخمسة أشخاص كما تساهم الوكالة الانمائية الدولية الكندية بثلاثة موظفين .

٣ - الانجازات المتوقعة

١٥ - ٧٢ من المتوقع انجاز عناصر البرنامج التالية التي يرد وصفها في الفقرة ٨ - ١٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٩) .

في ١٩٧٨ - ١٩٧٩

' ١ '

البرنامج الفرعي ١ - السياسات والخطط والبرامج الغذائية والزراعية

(أ) دراسة تتصل بالتخطيط في القطاع الزراعي وتكييفه مع المجموعة الكبيرة من مصالح التنمية الريفية ؛

(ب) نتائج البحث في بلدان مختارة ، في تطور القطاع الزراعي وعلاقاته بسائر نواحي الاقتصاد ، مع بحث تفصيلي في آلية نقل الموارد الى الزراعة ومنها ؛

(ج) تقرير عن التقدم الذي أحرزته مختلف نظم التكامل في جهودها ومبادراتها سعيا نحو دمج الزراعة على نحو أكثر فعالية في حركات التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي ؛

(د) ستعقد عدة دورات تدريبية مكثفة عن التخطيط الزراعي والمشاريع الاستثمارية في الزراعة ، بالاشتراك مع معهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي . وسوف تقام بعض هذه الدورات على الصعيد الاقليمي أو دون الاقليمي كما يقام غيرها على الصعيد الوطني .

البرنامج الفرعي ٢ - الطاقة الانتاجية والزراعة في أمريكا اللاتينية على المدى الطويل

تقرير يتضمن تقديرا للطاقة الانتاجية الزراعية في المنطقة ، مع فرضيات بديلة للنمو الزراعي حتى نهاية هذا القرن ، وتقديرات لنمط واتساع الجهود التي تتطلبها معدلات النمو هذه .

البرنامج الفرعي ٣ - السياسات الزراعية في أمريكا الوسطى

أ - ستتوفر في سنة ١٩٧٩ نتائج الدراسات التفصيلية عن السياسات الزراعية في المكسيك ، وكذلك النتائج التي تستشف من آفاق بعض المشاريع الزراعية لتسويق صادرات أمريكا الوسطى .

ب - تقرير عن مدى امثال القطاعات الزراعية في البلدان لدورها الأساسي في تغذية أعداد السكان الدائمة الازدياد ، والتغيرات التي طرأت على هيكل التمويل والعمادات الغذائية .

في ١٩٨٠ - ١٩٨١

' ٢ '

البرنامج الفرعي ١ - السياسات والخطط والبرامج الغذائية والزراعية

(أ) ستقدم المعونة في شكل دراية عملية تقنية ومنهجيات محدثة للوكالات التي تخطط للتنمية الزراعية ؛

(ب) تستمر الدورات التدريبية الاقليمية والوطنية عن التخطيط الزراعي والمشاريع الزراعية المتزايدة التعقيد ؛

(ج) ستقدم المعونة لوكالات التخطيط في القطاع الزراعي ، بفيفة ادخال أهداف التغذية في الخطط الانمائية الوطنية .

البرنامج الفرعي ٢ - الزراعة والمطابقة الانتاجية في أمريكا اللاتينية على المدى الطويل

ستقدم المعونة للوكالات الانمائية للتخطيط والانتاج في صياغة برامج ومشاريع وطنية ترمي الى تنمية الطرق والتقنيات اللازمة لتحسين استخدام الموارد الطبيعية وحماية البيئة .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة العامة

١٥ - ٧٣ تقوم شعبة الزراعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظمة الأغذية والزراعة بتنسيق جهودها ، في اطار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، مع شعب التنمية الاقتصادية ، والتنمية الاجتماعية ، والتجارة الدولية ، والموارد الطبيعية والبيئة ، والاحصاءات ، وعمليات التنمية الصناعية ، ومركز الاسقاطات الاقتصادية . وهي تضطلع بالاشراف التقني على قسم الزراعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظمة الاغذية والزراعة والتابع لمكتب المكسيك ، وعلى الاعمال التي تقوم بها المكاتب الاقليمية الاخرى للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في مجال الاغذية والزراعة .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٥ - ٧٤ هناك تعاون وثيق وتنسيق للمهام بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظمة الاغذية والزراعة ، وذلك نظرا لذات طبيعة الشعبة المشتركة بين الهيئتين ، كما ان علاقات عمل مماثلة تقوم مع المكتب الاقليمي لأمريكا اللاتينية الذي مقره في سانتياغو ، شيلي ، ومع الشعب التقنية ذات الصلة في مقر منظمة الاغذية والزراعة في روما .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٥ - ٧٥ سيجري تخصيص التقريبي للموارد حسب البرامج الفرعية على النحو المبين في الجدول التالي :

تخصيص الموارد للبرامج الفرعية
(بالنسب المئوية)

	١٩٨٣-١٩٨٢	١٩٨١-١٩٨٠	١٩٧٩-١٩٧٨	
المصارف				
الخارجية				
الميزانية				
المادية الميزانية المجموع	٧٧	٧٥	٨٠	٥٢
المادية الميزانية المجموع	٢٣	٢٥	٢٠	٢٨
المادية الميزانية المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المادية الميزانية المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المادية الميزانية المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

- الميزانية الفرعية
- ١ - المبيعات والخطط والبرامج
الغذائية والزراعية
 - ٢ - الزراعة والحماقة الانتاجية
في أمريكا اللاتينية على
المدى الطويل
 - ٣ - السياسات الزراعية في أمريكا
الوسطى

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - السياسات والخطط والبرامج الغذائية والزراعية

(أ) الهدف

١٥ - ٧٦ يهدف هذا البرنامج الى مساعدة الحكومات في تعزيز قدرتها على تحليل الخيارات السياسية وصياغة الخطط والبرامج والمشاريع الخاصة بالتنمية الغذائية والزراعية ؛ وتحليل السياسات والامكانات المقبلة في مجال الزراعة والمنتجات الزراعية والتغذية ، على الصعيد الاقليمي ، في صلتها بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛ ودعم التعاون الزراعي على الصعيد الاقليمي ودون الاقليمي .

(ب) المشاكل المطروقة

١٥ - ٧٧ لقد تم تجديد وتعزيز الاهتمام الحكومي بالزراعة ، وكشفت عن ذلك بوضوح أحداث السنوات الاخيرة التي تظاهر الجهود المبذولة لزيادة انتاج الاغذية وسائر المواد الخام الزراعية وزيادة نصيب سكان الريف في أمريكا اللاتينية . ولكن من جملة المشاكل التي ما زالت مستمرة رغم ذلك ما يلي :

- ١' الافتقار ، في مجال الاغذية والتغذية ، الى استراتيجيات فعالة ترتبط بخطط التنمية الزراعية ؛
- ٢' الافتقار الى سياسات وبرامج لتأمين توريدات الادوات ؛
- ٣' الحاجة الى سياسات بشأن المنتجات الزراعية الاساسية وما يقابل هذه السياسات من تدابير لتحسين انتاجها ، وتحسين الانتاجية والتسويق ، مع المراعاة التامة لظروف واتجاهات الاسواق العالمية ؛
- ٤' الافتقار الى احصاءات موثوقة لصياغة هذه السياسات والبرامج والتحقق منها ؛
- ٥' قلة الموظفين المدربين على التخطيط الزراعي وتحليل المشاريع وصياغة السياسات الخاصة بالمنتجات والتغذية الاساسية ؛
- ٦' الصعوبات التي تبرز على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي في الحصول على اتفاق بشأن أشكال جديدة ومتنوعة لتسيق الاعمال وتبادل وجهات النظر بين مجموعات البلدان المهتمة بالتوسيع المنسق لانتاجها وتسويقها في المجال الزراعي .

١٥ - ٧٨ ان ٦٠ في المائة من سكان أمريكا اللاتينية يعانون من سوء التغذية ولاسيما الطبقة الاشد فقرا التي تبلغ نسبتها ٢٠ في المائة والتي تعاني من آثار تغذية متدنية قاسية تعود الى جملة متشابكة متبادلة الاثر من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية . وبما أن لهذا

المشكلة أسبابا متعددة فان معالجتها وحلها يتطلبان عملا متعدد القطاعات لم يدرج بعد فـي الخطط الانمائية الوطنية .

(ج) السند التشريعي

١٥ - ٧٩ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من القرار ٣ / ٧٦ الذي اتخذه مؤتمر امريكا اللاتينية للاغذية المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظمة الاغذية والزراعة (والذي عقد مع المؤتمر الاقليمي الرابع عشر لمنظمة الاغذية والزراعة) ، ومن قرارى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٦٢ (د - ١٧) و ٣٦٥ (د - ١٧) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٥ - ٨٠ بالنظر الى طبيعة هذا البرنامج الفرعي ، فان المهمات التي ينطوى عليها مهمات مستمرة . وسوف تكتمل ، بحلول نهاية سنة ١٩٧٩ ، التقارير التالية التي توجه بصورة رئيسية الى السلطات الحكومية المكلفة باتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة الزراعية :

(أ) تقرير ، بالاشتراك مع معهد امريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، عن التدريب في مجال التخطيط الزراعي ومشاريع الاستثمارات الزراعية ؛

(ب) دراسة عن التخطيط في القطاع الزراعي وتكليفه مع المجموعة الواسعة من مصالح التنمية الريفية ؛

(ج) تقرير يورد نتائج البحث في بلدان مختارة بشأن الاتجاهات الحديثة فـي الزراعة وعلاقتها بسائر نواحي الاقتصاد وتبحث فيه بالتفصيل آليات نقل الموارد المتوفرة الى القطاع الزراعي ومنه ؛

(د) تقرير عن التقدم الذى تنجزه مختلف خطط التكامل في جهودها ومبادراتها سعيا الى زيادة اسهام الزراعة في حركات التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادى .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٥ - ٨١ ستركز المساعدة المقدمة الى الحكومات على توفير المعارف التقنية والمنهجيات المحدثة لتمكينها من صياغة وتنفيذ مشاريعها الانمائية الغذائية والزراعية الخاصة ، وتخطيط وتنفيذ المشاريع الزراعية المتزايدة التعقيد . وسيستمر العمل ، بالاشتراك مع معهد امريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، في التدريب على التخطيط الزراعي ومشاريع الاستثمار ، على أساس دورات اقليمية ودون اقليمية ، ودورات وطنية مكثفة وقصيرة . وستزداد المساعدة المقدمة الى البلدان فـي مجال تخطيط التغذية بغية ادخال أهداف للتغذية في الخطط الانمائية الوطنية وتوفير التدريب المتخصص الذى يستلزمه هذا الموضوع .

٣٠ فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٥ - ٨٢ سيستمر تقديم المساعدة التكنولوجية والمنهجية الى بلدان المنطقة في المجالات المتصلة بالعملية المعقدة للتخطيط الزراعي الذي يتطلب تحقيق الانسجام بين أهداف التنمية الريفية، وزيادة العمالة، وتلبية الحاجات الغذائية وغيرها من الحاجات الاساسية، مع زيادة الانتاج والانتاجية في القطاع الزراعي .

٤٠ أنشطة الاستراتيجية التي يربح ان تكون فاعلتها هدية، وموجهها التشريعي

١٥ - ٨٣ لا توجد أنشطة ذات فاعلة هدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

١٥ - ٨٤ ان أعمال تحليل وتقدير العوامل المحددة للتنمية الزراعية والمساعدة التقنية والمنهجية المقدمة الى الحكومات لا تتقبل استخدام المؤشرات الكمية التي تمكن من قياس الاثر المتوقع . غير أن أهم ما يمكن استخلاصه من فوائد يتمثل فيما تقدمه النتائج التي سيتم استخلاصها من التحليل النقدي والتقديرات الخاصة بأداء مختلف القطاعات والمتغيرات المؤثرة في الزراعة، التي يمكن أن تشكل أساساً لمنهجيات جديدة وابتكارات في الاجراءات والطرق الرامية الى تأمين توصل الحكومات الى احداث التغييرات التي تسعى الى تحقيقها في الزراعة الوطنية .

البرنامج الفرعي ٢ - الزراعة والطاقة الانتاجية في امريكا اللاتينية على المدى الطويل

(أ) الهدف

١٥ - ٨٥ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة بلدان المنطقة على زيادة وتنويع انتاجها من الاغذية والمواد الخام الزراعية، مع مراعاة الاحتمالات المقبلة للزراعة العالمية والحاجة الى الاحتفاظ بطاقتها الانتاجية وحمايتها .

(ب) المشاكل المطروقة

١٥ - ٨٦ ان الموارد المتوفرة من الارض والمياه لا تستخدم أفعل استخدام، كما أن ما يقابلها من المدخلات الزراعية لا تستخدم أرشد استخدام . ومهما يكن، فان الاستخدام الصحيح لهذه الموارد وما يتصل بها يشكل عاملاً حاسماً في زيادة انتاج المنطقة الغذائي والزراعي . ولقد تمت، في السنوات الخمس والعشرين الاخيرة، تلبية المتطلبات الغذائية المتزايدة لأمريكا اللاتينية والطلبات التصديرية، وذلك بزيادة قدرها ٣٥ مليون هكتار في الارض المزروعة و ٤ ملايين هكتار في الارض العروية، بالاغرافة الى مزيد من الاستخدام المكثف للمدخلات، ولاسيما المخصبات، التي تضاعف استخدامها اثنتي عشرة مرة، فكان لهذا الارتفاع المذهل أثر بالغ في تلبية الحاجات المتزايدة .

١٥ - ٨٧ ويجرى الآن استثمار أكثر الأراضي ملائمة للزراعة وتربية الماشية ، كما ان من الضروري توسيع الحدود الزراعية ، ولكن ذلك ليس بسيطاً ولا سهلاً . وليست التقديرات الحالية للطاقة الانتاجية الزراعية كافية ، بل هناك حاجة الى مزيد من التقديرات الدقيقة عن توزيع وامكانيات توسيع المناطق المزروعة في امريكا اللاتينية . وينبغي العثور على اراض جديدة ذات طاقة انتاجية كافية الزيادة وتنويع الانتاج الزراعي على أساس اقتصادي ، كما ينبغي تحديد مقدار الموارد المائية المتوفرة للزراعة .

١٥ - ٨٨ ومن الاسباب الاخرى الهامة لعدم كفاية استخدام الموارد الطبيعية والمدخلات الزراعية الافتقار الى العاملين المتدربين لتطبيق تقنيات الانتاج الحديثة ، وخاصة بين صفوف المنتجين ، وانخفاض المستوى الحالي للاستثمار .

(ج) السند التشريعي

١٥ - ٨٩ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو القرار ٧٦/٥ الذي اتخذه مؤتمر الاغذية لأمريكا اللاتينية المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظمة الاغذية والزراعة (والذي عقد مع المؤتمر الاقليمي الرابع عشر لمنظمة الاغذية والزراعة) وقرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٦٦ (د - ١٧) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٥ - ٩٠ سيتم استكمال دراسة موجهة الى السلطات الحكومية المكلفة بتعزيز الانتاج . وتتضمن الدراسة تقديراً تحليلياً للطاقة الانتاجية الزراعية الاقليمية وفرضيات بديلة للنمو الزراعي حتى نهاية هذا القرن ، الى جانب تقديرات لطبيعة وحجم الجهود التي تتطلبها مختلف معدلات نمو الانتاج الزراعي هذه . وسيرافق هذه الدراسة تقرير عن قياس النجاح الذي تحققه القطاعات الزراعية لكل بلد في اداء وظائفها الاساسية المتمثلة في تغذية أعداد السكان الدائمة الازدياد ، والتغيرات التي تطرأ على تكوين المعروض من الاغذية ونمط التغذية . وسيقدم هذا التقرير اقتراحات تتعلق بمساكن الاغذية والتغذية وصياغة سياسات غذائية صحية .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٥ - ٩١ ان المناطق الجغرافية التي تقدم أكبر البشائر بتوسيع الحدود الزراعية هي تلك التي تقع في المدارات الاستوائية الرطبة لأمريكا اللاتينية . وان ادماج هذه المناطق في العملية الانتاجية سيتطلب في الوقت نفسه مقدارا ضخماً من الموارد العالية واستخداماً واسعاً للابتكارات التكنولوجية التي ستؤمن مستويات انتاجية مرضية بقدر محدود من المدخلات ، وخاصة المخصبات . وستزداد ، تبعاً لذلك ، أعمال التحليل والتفسير اللازمة . وسيوجه كذلك اهتمام خاص لصياغة البرامج والمشاريع

الوطنية الرامية الى تنمية طرق وتقنيات سليمة من الوجهة البيئية للاستفادة من الموارد الطبيعية مع توفير الحماية للبيئة .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٥ - ٩٢ ان توقع ارتفاع الانتاج الزراعي لا يكفي ، في حد ذاته ، لضمان التوقعات القائلة بأن معدلات النمو الزراعي سترتفع ارتفاعا ملموسا عن المعدلات التي تحققت في الماضي القريب . فثمة عوامل اقتصادية ومؤسسية وثقافية ذات أثر في هذا الصدد ، وهي تحدد ما يمكن أن تساهم به في المستقبل الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية في مجال الاستفادة من الاراضي والمياه التي تشير الظواهر الى وفرتها . وان التحليل المتأني للطاقة الانتاجية للمنطقة وتقدم مقترحات بشأن الآفاق البعيدة الاجل بالنسبة للتنمية الزراعية لأمريكا اللاتينية هما من المهتمات المستمرة التي تزداد أهميتها فيما نقوم به من أعمال لمساعدة الحكومات .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

١٥ - ٩٣ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٥ - ٩٤ من المأمول اكتساب معرفة أدق بإمكانات النمو الزراعي في مجموعات من البلدان وفي المنطقة بمجموعها ، وتحديد السياسات المرغوبة والادوات التنفيذية وحجم تكلفة تحسين استخدام الطاقة الانتاجية الزراعية للمنطقة .

البرنامج الفرعي ٣ - السياسات الزراعية في أمريكا الوسطى

(أ) الهدف

١٥ - ٩٥ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى التعاون مع حكومات السوق المشتركة لأمريكا الوسطى في تقدير السياسات الزراعية سعيا نحو تنمية زراعية وتكامل اقتصادي أكثر فعالية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٥ - ٩٦ تشكل الزراعة والماشية النشاطين الاقتصاديين الرئيسيين لبلدان أمريكا الوسطى ، سواء من حيث الاستفادة من الموارد البشرية أو من حيث توليد العملات الاجنبية . ورغم ما تم تحقيقه من تقدم هام في تبادل المنتجات الزراعية ومنتجات الماشية على الصعيد الاقليمي ، فانه لم تبذل جهود حقيقية لدراسة السياسات المختلفة التي قد تساهم في الاسراع في الوقت نفسه بالتنمية الزراعية وتبادل

المنتجات الأساسية على الصعيد الاقليمي ، كما تساهم ، من جهة أخرى ، باعتماد سياسات مشتركة بشأن هذه السلع الأساسية على المسرح الدولي .

(ج) السند التشريعي

١٥ - ٩٧ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ٣٧٥ (٥ - ١٧) ، والقرار ١٥٢ (٥ - ١٠) للجنة التعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٥ - ٩٨ ستوفر ، في سنة ١٩٧٩ ، نتائج الدراسات التفصيلية التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في موضوع السياسة الزراعية في المكسيك ، وكذلك نتائج التوقعات الخاصة بمشاريع زراعية معينة تتصل بصنادير أمريكا الوسطى . وسوف تستخدم تلك النتائج كمدخلات أساسية للدراسات المعتمزم إجراؤها .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٥ - ٩٩ ستقدم الى الحكومات ، أثناء اجتماع خاص يعقد في نهاية سنة ١٩٨١ ، دراسة تعرض البدائل في السياسات لتأمين التنمية الزراعية وزيادة التجارة في هذا القطاع في منطقة أمريكا الوسطى دون الاقليمية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٥ - ١٠٠ سيوفر هذا التحليل لحكومات أمريكا الوسطى أداة تحليلية تساعد على معالجة المشاكل التي تحول دون تحقيق تكاملها الاقتصادي التام .

البرنامج ٥ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٥-١٠١ تقوم اللجنة ، التي تجتمع كل سنة ، باستعراض عمل الامانة في هذا البرنامج . وقد عقد آخر اجتماع لها في نيسان / ابريل ١٩٧٧ . ولم توافق تلك الهيئة على هذه الخطة بعد ، لكن الخطة ستقدم اليها في دورتها الخامسة في أيار / مايو ١٩٧٨ .

٢ - الامانة

١٥-١٠٢ الوحدة المسؤولة في الامانة العامة عن هذا البرنامج هي شعبة الزراعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ، التي كان يعمل فيها ٨ موظفين من الفئة الفنية في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ . وتدعم أربع وظائف من مصادر خارجية عن الميزانية .

٣ - الانجازات المتوقعة

١٥-١٠٣ من المنتظر تكملة العناصر البرنامجية التالية الموصوفة في الفقرة ١٠-١١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (١٠) :

'١' في ١٩٧٨-١٩٧٩ : ١-١ ؛ ١-٢ ؛ ٢-٢ ؛ ٢-٣ ؛ ٣-٣ ؛ ١-٣ ؛ ١-٤ ؛ ١-٥ ؛ ١-٥ (برنامج فرعي جديد انظر الهند ٥) ؛

'٢' في ١٩٨٠-١٩٨١ : ٣-٤ ؛ ٣-٣

١٥-١٠٤ بمتقتضى سياسة منظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بمركزة جميع أنشطة الاستثمار الزراعي ، وما يتصل به ، في مقر منظمة الأغذية والزراعة ، تقرر القيام بما يلي :

(١٠) المرجع نفسه .

' ١ ' تحويل الموارد الخارجة عن الميزانية (منظمة الاغذية والزراعة) من البرنامج الفرعي ه الى العنصر البرنامجي ٢ - ٢ (الدراسات القطاعية ودون القطاعية) قصد دراسة التخطيط المتكامل للماشية ، على الخصوص ، في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ؛

' ٢ ' انشاء برنامج فرعي بشأن المؤسسات الزراعية والريفية ، تمشيا مع الهيكل البرنامجي للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ . وستخصص موارد البرنامج الفرعي ه (تشجيع الاستثمار الزراعي) من الميزانية العادية للبرنامج الفرعي الجديد (المؤسسات الزراعية والريفية) . وانشاء برنامج فرعي بشأن المؤسسات الريفية له ما يبرره بسبب الأهمية الحيوية التي يكتسبها القطاع الريفي في الاقتصاد وأيضا بسبب مستلزمات المبادرات الكثيرة المتخذة من طرف الحكومات والمنظمات الدولية (مثل مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالاصلاح الزراعي والتنمية الريفية المقرر عقده في ١٩٧٩) قصد انعاش رفاة سكان الريف . وبلاضافة الى ذلك ، فان اللجان الاقليمية تتيح بيئة فريدة من نوعها للتطرق للمشاكل المتعددة الشعبات ، مثل تلك التي تتعلق بالتنمية الريفية .

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي مع الامانة العامة

١٥-١٠٥ من المنتظر ، عند انتهاء فترة السنتين البرنامجية ١٩٧٨-١٩٧٩ ، ان تباشر العمل " فرقة عمل أو فريق عام بشأن التكامل الاقليمي " ويكون هذا الجهاز تابعا للجنة الاقتصادية لغربي آسيا ويزاول وظائفه في اطار وحدة البرنامج والتنسيق . وسيتم تخطيط وتنسيق الانشطة ذات الصلة في البرنامج الفرعي ١ " التخطيط الزراعي الاقليمي المتكامل " ، بواسطة ذلك الجهاز .

١٥-١٠٦ ومن المتوقع أيضا أن يكون قد انشئ ، في نهاية عام ١٩٧٩ ، " فريق عام معني بالأمن الغذائي " في اطار وحدة البرنامج والتنسيق للقيام بتنسيق جميع الانشطة المتعلقة بالأمن الغذائي التي تضطلع بها امانة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وستخطط وتنسق الانشطة ذات الصلة المضطلع بها في البرنامج الفرعي ٢ (التعاون الزراعي الاقليمي) مع أنشطة أخرى عن طريق ذلك الفريق العامل .

١٥-١٠٧ وعلاوة على اجهزة التنسيق المذكورة أعلاه ، من المزمع أثناء فترة السنتين البرنامجية ١٩٧٨-١٩٧٩ تشكيل لجنة للتنمية الريفية ، في اطار وحدة البرنامج والتنسيق . وستخطط وتنسق الأنشطة ذات الصلة في البرنامج الفرعي ٣ (المؤسسات الزراعية والريفية) بواسطة هذه اللجنة .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

(أ) منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة

١٠٨-١٥ وضعت الترتيبات اللازمة للتنسيق الرسمي مع منظمة الاغذية والزراعة (جهة الوصل :
شعبة تحليل السياسات) . وتحمل الشعبة المشتركة المسؤولية داخل منطقة اللجنة الاقتصادية
لغربي آسيا عن القيام بجميع الأنشطة التي تتناول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الزراعية .
ونظرا لنفس طبيعة هذه الشعبة ، فان تخطيط وتنفيذ ومتابعة جميع الأنشطة المضطلع بها في الشعبة
المشتركة جارى بالاشتراك مع منظمة الاغذية والزراعة .

(ب) برنامج الاغذية العالمي

١٠٩-١٥ وضعت ترتيبات التنسيق الرسمي مع برنامج الاغذية العالمي بخصوص المؤازرة التقنية
المقدمة من الشعبة المشتركة لأنشطة برنامج الاغذية العالمي للمعونة الغذائية في الدول الاعضاء في
اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . ويمكن أن يسهم برنامج الاغذية العالمي في الأنشطة المتعلقة بتأمين
الحبوب الغذائية والاعلاف .

(ج) برنامج الامم المتحدة للبيئة

١١٠-١٥ ستنسق الأنشطة ذات الصلة المتعلقة بأعمال صيانة وإدارة وتنمية الموارد الزراعية بين
البلدان تحت البرنامج ٢ ، و/أو سيتم الاضطلاع بها بالاشتراك مع برنامج الامم المتحدة للبيئة في
سياق البرمجة المشتركة بين برنامج الامم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ووفقا لمذكرة
التفاهم المزمع توقيعها بين برنامج الامم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في هذا
المضمار .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة

معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

(أ) فرقة العمل المعنية بالتنمية الريفية التابعة للجنة التنسيق الادارية

١١١-١٥ سيبحث مؤتمر ١٩٧٩ العالمي المعني بالاصلاح الزراعي والتنمية الريفية على التعاون
والقيام بأنشطة مشتركة مع الاطراف الممثلة في فرقة العمل المعنية بالتنمية الريفية والتابعة للجنة
التنسيق الادارية .

(ب) مجلس الاغذية العالمي

١١٢-١٥ يجرى النظر في ابرام اتفاق للتعاون الرسمي سوف يستتبع الاشتراك في تنفيذ الأنشطة
المتعلقة بالأمن الغذائي والتنمية الريفية على الخصوص . وسوف تقوم الشعبة المشتركة بالتزويد أيضا
بالمعلومات والتقرير عن القضايا التي يعطيها مجلس الاغذية العالمي الاسبقية .

(ج) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

١١٣-١٥ يجرى حاليا استكشاف نواحي التعاون الرسمي . وربما تؤدي الدراسات في شتى الميادين الى تحديد المشاريع (على الصعيد الوطني وأيضا دون الاقليمي والاقليمي) . ومن الممكن أن يقوم الصندوق ببعض أنشطة الدعم الموضوعي في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

(د) المركز الدولي للبحث الزراعي في المناطق القاحلة

١١٤-١٥ تجرى حاليا مناقشة اتفاق للتعاون الرسمي . وسوف يشمل ذلك الاتفاق الاشتراك في تنفيذ جميع أنشطة الشعبة المشتركة بخصوص الزراعة البعلية . وما زال يتعين وضع تفاصيل الاتفاق .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١١٥-١٥ من المتوقع أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية بالنسب المئوية على النحو الموضح في الجدول التالي ، على وجه التقريب :

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - التخطيط الزراعي الاقليمي المتكامل

(أ) الهدف

١١٦-١٥ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تشجيع التخطيط الزراعي المتكامل المتناسك بالتأكيد على الابعاد الاقليمية والعالمية عند صياغة الخطط الوطنية واستحداث خطة منظورية من أجل التنمية الزراعية الاقليمية .

(ب) المشكلة المطروقة

١١٧-١٥ ينصب الاهتمام عموماً على المشاكل الوطنية في التخطيط الزراعي في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ولا تحظى التنمية الاقليمية والعالمية بالعناية اللازمة في هذا التخطيط . كما أن المخططين ومقرري السياسات الوطنيين لا يتوفرون ، عموماً ، على معلومات موضوعية عن الحالة الزراعية والتطورات والخطط في البلدان الاخرى الواقعة في المنطقة . ومن ثم ، فانهم لا يستطيعون اقتناع الفرع أو الاحتراس من الزلل . وتدعو الحاجة الى زيادة الوعي بين المخططين الوطنيين بالتطورات الاقليمية والعالمية بغية ادراجها في صياغات للخطط الوطنية وحتى يكون لتلك التطورات تأثير على تقرير السياسات واتخاذ القرارات في مجال الزراعة .

١١٨-١٥ وينبغي استكمال ذلك ببذل جهود ملموسة في ميدان التكييف والتكامل الزراعيين ، مما يؤدي الى وضع خطة منظورية للتنمية الزراعية الاقليمية ، على أساس الاستخدام الفعال للموارد الزراعية الاقليمية . ولا يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية على المستوى الاقليمي الا بالانفعا على الوجه التام من تكامل بلدان المنطقة واتباع سياسة التخصص في المنتجات . ولقد كان من الجهود الماضية والحالية المبذولة للتخطيط الزراعي الوطني الانطوائي في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ان اسفرت عن عجز اقليمي سريع الاتساع في المنتجات الزراعية كما أدت الى سوء توافق الاقتصادات الزراعية في السياق الاقليمي والعالمي .

١١٩-١٥ يرمي التخطيط الزراعي الاقليمي الى استغلال الامكانات الهائلة من أجل التكامل الزراعي . وان امكانات التكامل الزراعي كبيرة ، ومرد ذلك ببساطة الى امكانية تأثير خطط التكامل على موقع ونتاجية الزيادات الحاصلة في الانتاج واللازمة للاستجابة لتزايد الطلبات الغذائية في المستقبل . ويمكن التفكير في السياسات المتعلقة بهذا الناتج الاضافي والاضطلاع بها اقليمياً ووطنياً أيضاً . ذلك هو التحدي وتلك هي الامكانيات التي تواجهها الجهود المبذولة في التخطيط الاقليمي المتكامل في مجال الزراعة . وينبغي ان يكون التأثير على السياسات الوطنية المتعلقة بنتاج المستقبل هو معقد الاهتمام في خطط التكامل الاقليمي في الميدان الزراعي .

١٢٠-١٥ ان هناك علاقة وثيقة بين ذلك وبين مشاكل التكييف الزراعي ، كما ان هذه المشاكل لها علاقة باقامة صلة اكثر ارضاء بين عرض المنتجات الزراعية والطلب عليها ، وايضا عوامل الانتاج ،

داخل وبين البلدان ، والاحتفاظ بتلك الصلة . وان للمشاكل جوانب وطنية ودولية ، كما انها تتركز على ثلاث مسائل رئيسية . أولا ، تكييف الهياكل الانتاجية للانتفاع الاكمل بالتكنولوجيا المتاحة ولتوفير قدر اكبر من الدخول ومستوى اعلى من ظروف المعيشة للمزارعين . ثانيا ، تكييف الناتج الوطني للسلع الزراعية مع طلب السوق ، دون الاخلال بالاهداف المحددة في اطار المسألتين الاولى والثالثة . ثالثا ، تكييف التجارة الزراعية بغية ايجاد تطور منسجم على المستوى الاقليمي والعالمي .

(ج) السند التشريعي

١٥-١٢١ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرار الجمعية العامة ٣٣٤٨ (د-٢٦) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، الفقرتان ١ و ٥ ؛ ومن قرارات مؤتمر الافذية العالمي المؤرخة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، القرار الأول ، الفقرتان ٢ و ٨ ؛ وانقرار الخامس الفقرة ١ ؛ والقرار التاسع عشر ، الفقرات ٢ و ١١ و ١٦ ؛ والقرار الثاني والعشرون ، الفقرة ٤ (واو) ؛ وقرار الجمعية العامة ١٢١/٣١ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، الفقرة ٢ .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٥-١٢٢ تتركز الجهود الرامية الى تحسين التخطيط الزراعي ، خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، على تحسين التخطيط الوطني ، ولا سيما بتوفير منظور طويل الأجل للتنمية الزراعية . وبحلول عام ١٩٧٩ ، سيكون التخطيط دون القطاعي ، وعلى الخصوص الري وتربية العاشية ، قد عزز وتكون قد ادخلت تحسينات منهجية ذات بال . وبخصوص التكييف والتكامل الاقليميين في مجال الزراعة ، ستكون قد ارسيت القاعدة لاجراء تحليل اكثر تعمقا وستكون قد استنبطت خطوط معينة للعمل نتيجة لدراسات التوسع التجاري ، والمزينة المقارنة ، والتكيف الزراعي الواقع . وستكون أنشطة التدريب قد استهدفت تحسين المهارات التحليلية عند المخططين الزراعيين .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

١٥-١٢٣ تتركز استراتيجية البرنامج الفرعي على منهاج له ثلاثة وجوه ويرمي الى خلق قاعدة متينة لبناء صرح اقتصاد زراعي اقليمي قوى والدفع تدريجيا نحو اعتماد خطة منظورية للتنمية الزراعية الاقليمية . وان الجانب الاول من هذا المنهج هو زيادة وعي المخططين الوطنيين فيما يتعلق بالتطورات الاقليمية والعالمية . وهذا يرمي خصيصا الى ايجاد محفل لتبادل ونشر المعلومات والافكار بصدد التنمية الزراعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وسيتحقق هذا بمواصلة مراقبة وتقييم التطورات الاقليمية والعالمية مع تجميعها في نشرة سنوية للتنمية الزراعية .

١٥-١٢٤ ويتمثل المنهج الثاني في تعزيز التكييف والتكامل الزراعيين الاقليميين ؛ ولا بد من اتمام الجهود المتواصلة والمبدولة لدراسة شتى نواحي التكييف والتكامل الاقليميين للزراعة (في فترة

السنتين التالية) باعداد خطة منظورية للتنمية الزراعية الالقليمية . وسيتم اختيار الجوانب التي يستدعي التكامل الزراعي الالقليمي دراستها من بين الجوانب التالية : المنهج المتبع في تخطيط التكامل الزراعي في المنطقة ، ومدى التوسع التجاري الزراعي مع دراسات لحالات افرادية لمجموعات سلعية مختارة ، واجراء دراسة معمقة للهياكل السعرية فيما يتعلق بجهود التكامل الزراعي . وسيستمر العمل على التكيف الزراعي داخل الالقليم وعلى المستوى الالقليمي ، وهو ما تم الشروع فيه في فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ . وعلى الاخص ، سيتركز العمل على اجراء تحليل منهجي لمسائل التكيف الزراعي الواقع (المستوى العالمي) وستناقش في اجتماع عالي المستوى بشأن التكيف الزراعي دراسات التكيف والتكامل الزراعيين ، وسيستمر برنامج للمتابعة . كما أن تنفيذ هذا البرنامج سوف يتأخر بالتدريب المكثف عن طريق الخدمات الاستشارية المقدمة من كبار الموظفين .

١٥-١٢٥ أما الجهد الثالث فيتعلق بالتدريب قصد تحسين مهارات المخططين الزراعيين . ويؤم التعاون مع معاهد التدريب الالقليمية لاعداد وتنظيم برامج التدريب الموجهة خصيصا للخدمة التخطيطية الزراعية الالقليمي المتكامل .

١٥-١٢٦ ستتمثل النواتج في اصدار نشرات سنوية للتنمية الزراعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا موجهة لمقرري السياسات والتقنيين الحكوميين ؛ وستعد دراسات بشأن التكامل الالقليمي في الميدان الزراعي موجهة للتقنيين الحكوميين ولوكالات التكامل الالقليمية ، بشأن التكيف الزراعي الالقليمي الواقع (المستوى العالمي) والتكيف الزراعي المتوقع (الالقليمي) ، موجهة للتقنيين الحكوميين ؛ واجتماع دولي حكومي بشأن مسائل التكيف الزراعي الالقليمي والتوسع التجاري داخل الالقليم ، مخصص للتقنيين الحكوميين وخبراء وكالات التكامل ؛ ودورات للتدريب على التخطيط الالقليمي الزراعي مخصصة للموظفين الحكوميين (المخططون الزراعيون وخبراء التنمية الريفية) .

٣١ فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٥-١٢٧ سيقع التشديد ، بصفة رئيسية ، على اعداد خطة منظورية من أجل التنمية الزراعية الالقليمية . وسوف يشكل العمل المضطلع به بشأن التخطيط الزراعي خلال فترة السنتين السابقتين قاعدة متينة تكون نقطة انطلاق لهذه الممارسة الهامة . وعند الانتهاء من الاطار الكلي ، سوف يجتمع فريق عامل على أعلى مستوى للنظر في الغايات والاهداف المبينة في الدراسة . وعند اتمام ورقة السياسات المركزية ستعقد حلقة دراسية لكبار مقرري السياسات للنظر في الاستنتاجات والمسائل وابداء الاقتراحات للمضي قدما نحو اعتماد الخطة . وسيواصل العمل بصدد مسائل التكيف الزراعي المتعلقة بالتطورات العالمية المنظورة ، كما ستواصل أنشطة المراقبة والتقييم والتدريب .

١٥-١٢٨ ستتمثل النواتج في تقارير الخبراء المعدة للفريق العامل المعني بأهداف واستراتيجيات التنمية الزراعية الالقليمية المنظورية ؛ وتحضير مشروع خطة منظورية للتنمية الزراعية الالقليمية ، وعقد حلقة دراسية بشأن مسائل السياسات المركزية للتنمية الزراعية الالقليمية المنظورية ؛ واصدار نشرات

دورية للتنمية الزراعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ؛ واعداد دراسة بشأن التكيف الزراعي على ضوء التطورات المنظورية على المستوى العالمي ؛ وتقديم المساعدة أثناء العمل والخدمات الاستشارية بشأن المسائل الرئيسية للتكيف والتكامل الزراعيين ؛ وتنظيم حلقتين تدريبيتين .

٤ ، أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فاعلتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٥-١٢٩ لا توجد في خطة هذا البرنامج الفرعي أية أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الاثر المتوقع

١٥-١٣٠ ينبغي أن تنعكس زيادة وعي المخططين الوطنيين (عن طريق اصدار نشرة سنوية) بالتطورات الاقليمية والعالمية ، في زيادة الاهتمام بهذه الجوانب في الجولة القادمة من التخطيط الوطني المتوسط الاجل والذي يبتدئ في منتصف الثمانينات ، وفي تحسن تقرير السياسات واتخاذ القرارات على المستوى الوطني . وسوف تكون أهم الانجازات هي سلاسة تدفق وتبادل المعلومات والافكار وأيضا اعطاء بعد اقليمي للتخطيط الزراعي .

١٥-١٣١ وينبغي أن يؤدي العمل الجارى بصدد التكيف والتكامل الزراعيين ، بحلول عام ١٩٨٣ ، الى التأثير بشكل ملموس على تقرير السياسات في الميدان الزراعي . ومن المنتظر ، في عام ١٩٨٣ ، أن تتخذ ثلاث الى خمس دول أعضاء قرارات بشأن السياسات فيما يتعلق بالتكيف في الزراعة . ومن المنتظر أن تقوم أربع دول أعضاء على الأقل بتأييد التوصيات الواردة في برنامج العمل الذي سيعتمده الاجتماع المزمع عقده بشأن التكيف الزراعي ، وأن تتخذ الاجراءات بشأن تلك التوصيات . ولا بد من أن تناقش البلدان المعنية أو تنفذ الاقتراح الداعي الى التخصص في انتاج سلعة أو مجموعة من السلع . ومن المنتظر أيضا ان تنظر الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بنشاط في الخطة المنظورية للتنمية الزراعية الاقليمية باعتبارها اطارا موحدًا لصياغة خطط التنمية الزراعية الوطنية في المستقبل .

البرنامج الفرعي ٢ - التعاون الزراعي الاقليمي

(أ) الهدف

١٥-١٣٢ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تشجيع وتدشين التعاون الزراعي الاقليمي قصد تحقيق الأمن الغذائي الاقليمي ، واشتراك البلدان بفعالية في صون وتنمية الموارد الزراعية .

(ب) المشكلة الملروقة

١٥-١٣٣ لا يتأتى الحل الفعال لكثير من المشاكل الزراعية ، التي تواجهها بلدان المنطقة ، باتخاذ التدابير من جانب واحد . ومن المحتمل أن تكون في العمل الجماعي والمتضامر مكافأة جيدة .

١' الأمن الغذائي لقد أدى نقص التعاون الاقليمي الى ارتفاع تكاليف الواردات والى حدوث أوجه قصور وتبديد فيرم مرفوب فيها في شتى البلدان الأعضاء . وللم يؤد نقص ترتيبات الأمن الغذائي الملائمة في العديد من البلدان الى وضع غذائي متقلقل والى الاصابة بالجوع فحسب ، وأنط أفسد أيضا الجهود الانطائية المبذولة في الاقتصاء نتيجة لاعادة تخصيص غير متوقعة للموارد الانتاجية .

٢' تحسين ادارة وصون الموارد ينطبق هذا بصفة خاصة على الاراضي الصحراوية، والمراعي وتربية الماشية ، والموارد المائية ومصايد الاسماك . ولقد تم التشديد مرارا وتكرارا في عدد من المؤتمرات الاخيرة على القدر الكبير من الضرر والخسارة الذي لحق بالدخل ونزل ، في كثير من الاحيان ، بموارد هائلة بسبب سوء تدبير الموارد والا فراط في استغلالها . وفي الوقت الراهن ، هناك اهتمام واسع النطاق بالتصحر المستفحل وبالمشاكل المعقدة الناجمة عنه ، والمراعي المتلفة والتكديس ، والا استغلال الامثل للمصايد الخ . ولا بد من تدارك عدم وجود خطة للتطرق الى تلك المشاكل وكذلك اصلاح النقص في الاجهزة اللازمة للبدء في العمل الاقليمي - سواء من حيث التشريع ، او التنمية المؤسسية ، او تبادل المعلومات والأفكار والعمل المباشر في المشاريع - بعد التعمق في دراسة وتحليل مجالات مختارة للمشاكل .

(ج) السند التشريعي

١٥-٣٤) السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرار الجمعية العامة ٣٣٤٨ (٥-٢٩) ، الفقرتان ١ و ٥ ؛ ومن قرارات مؤتمر الاغذية العالمي ، القرار السابع المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، الفقرتان ١ و ٤ ، والقرار السادس عشر ، الفقرتان ٥ و ٦ ؛ والقرار السابع عشر ، الفقرتان ٢ و ٤ ، والقرار الثاني والعشرون ، الفقرة ٤ (و) وكلها مؤرخة في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ؛ والفقرة ٢ من قرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ECWA/ Resolution 31(ITT) والفقرة ثالثا - ١ من القرار الأول الذي اتخذه في ٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر ، وخطة العمل لمكافحة التصحر A/CONF.74/36 ، الفصل الأول ؛ والفقرة ٤ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١١٤ (د - ٦٣) المؤرخ في ٤ آب / اغسطس ١٩٧٧ (والفصلان باء وهاء من بيان مانيلا (١١) الذي اصدره مؤتمر الاغذية العالمي في ٢٤ حزيران / يونيه ١٩٧٧ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٥-٣٥) سيكون التعاون الزراعي الاقليمي قد تركز حصرا في تعزيز الأمن الغذائي الاقليمي ،

(١١) المرجع نفسه ، الملحق رقم ١٩ (A/32/19) ، الجزء الاول ، الفقرة ١ .

وستكون المرحلة الأولى من العمل في هذا المضمار قد انتهت . وسيكون قد انعش ترتيبات الأمن الغذائي الوطني ، ولا سيما المحاصيل القصيرة الاجل لتشكيل مخزونات غذائية احتياطية واتباع سياسات لتخصيص المخزونات وللاحتياطي الغذائي العام . وستوفر المرحلة الاولى أرضية متينة للمرحلة الثانية التي سسيتم فيها النظر في جدوى ترتيبات الامن الغذائي الاقليمية .

٢٠ فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٣٦-١٥ تركز الاستراتيجية والنتائج في المار هذا البرنامج الفرعي على مجالين . أولهما الأمن الغذائي الذي سيقع فيه التشديد على تطوير السياسات الاقليمية للأغذية وحبوب العلف ، لا سيما فيما يتعلق بالمستوردات الجماعية وسياسات التخزين الاقليمية . وأما الوجه الاخر فينطوى على وضع الجوانب الاقليمية لخطة العمل لمكافحة التصحر موضع التنفيذ . وانطلاقا من تحليل عام للحالة بخصوص الموضوع قيد الدراسة ستبحث مسائل أكثر تحديدا وتوضع اقتراحات عمل ملموسة وستعرض على الاجتماعات الاستنتاجات والتوصيات المفصلة والواردة في جميع الدراسات الاستقصائية والبحوث . وستقدم خدمات استشارية بغية حل المشاكل الخاصة ، أو لاعداد وتقييم المشاريع ، حسب الاقتضاء .

١٣٧-١٥ من مجالات العمل الكبرى صون الموارد الزراعية ، لا سيما نظرا لخطر زحف الصحراء . وسيضطلع ، بادئ ذي بدء ، بدراسة استقصائية عامة بشأن الحالة ، والسياسات المتبعة والجهود المبذولة لوقف الضرر اللاحق بالموارد الزراعية وخسارتها (الاراضي والمياه والغابات) . وسيفضي تقييم الوضع الى تقديم اقتراحات وتوصيات باتخاذ تدابير اقليمية . ثانيا ، سيقع التشديد خاصة على المشاكل المعقدة التي تكمن في تربية الماشية التقليدية وتنمية المراعي . وستجرى دراسة لرعاية ومراقبة الماشية على الصعيد الاقليمي وستعقب ذلك دراسة لمدى العمل الجماعي من أجل التطوير الاقليمي لتربية الماشية مع ايلاء اهتمام خاص لمشاكل التوالد .

١٣٨-١٥ ستشتمل المشاريع على : (أ) نموذج للمخزونات الاحتياطية الاقليمية من الأغذية والأعلاف وسياسات تأمينها وانشاء جهاز منسق للأمن الغذائي الاقليمي يستفيد منه الخبراء ومقررو السياسات في مجال الزراعة والتزويد بالأغذية (سيمرض هذا النموذج على اجتماع دولي حكومي في الموضوع ، من المحتمل ان ينعقد تحت رعاية مؤتمر الاغذية العالمي ومنظمة الاغذية والزراعة) ، وسيتم وضع تدابير فعالة المتابعة ؛ (ب) قد ينشأ جهاز منسق للأمن الغذائي الاقليمي ؛ (ج) اجراء دراسة استقصائية لصون الموارد الزراعية واعداد اطار للعمل الاقليمي ، لخدمة الخبراء ومقرري السياسات المعنيين بشتى جوانب تنمية الصحارى ؛ (د) عقد حلقة دراسية بشأن سياسات صون الموارد مخصصة للخبراء والتقنيين الحكوميين ووضع مبادئ توجيهية للسياسة في هذا الصدد ؛ واجراء دراسة اقليمية بشأن رعاية الماشية وتنمية المراعي موجهة لمقرري السياسات المعنيين بتطوير تربية الماشية ، وتقديم اقتراحات من أجل العمل الاقليمي بخصوص تطوير تربية الماشية (التغذية والتوالد) ، بما في ذلك بدء مشاريع ملموسة ، موجهة للتقنيين الحكوميين . ولمقدمي المعونة الاقليمية والدولية .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٥-١٣٩ سيواصل العمل ، الذي شرع فيه في فترة السنتين السابقة ، على كلتا الجبهتين ، أي بشأن الأمن الغذائي وصون الموارد وإدارتها وتنميتها . وستجرى متابعة العمل الاقليمي بخصوص ترتيبات الأمن الغذائي ، لكن الجهود ستتركز على العمل الاقليمي لمكافحة خسائر بعد الحصاد والتقليل منها . وسيدرس تحسين مرافق تخزين شتى السلع الزراعية الاساسية ونقلها ومناولتها . وسيراقب ويتابع تنفيذ جوانب خطة عمل الامم المتحدة لمكافحة التصحر ، التي شرع فيها في فترة السنتين السابقة ، لكن الاهتمام سيتركز على المشاكل الاقليمية المتمثلة في ادارة ومراقبة المياه فيما يخص الانتاج الزراعي ، المروى وأيضا البعلية . وسيتم اتخاذ تدابير اقليمية بشأن ادارة ومراقبة المياه . وبخصوص صون الموارد ، ستجرى دراسة حالات محددة للزراعة البعلية والحراجة .

١٥-١٤٠ . ستشتمل المشاريع على: (أ) دراسة لمدى الاقلال من خسائر ما بعد الحصاد لسلع زراعية اساسية مختارة ، موجهة للتقنيين الحكوميين والخبراء (تقوم بالمتابعة منظمه الاغذية والزراعة والشعبية المشتركة) ؛ (ب) ستقدم خدمات استشارية وتعد تقارير متابعة بشأن ترتيبات الأمن الغذائي الاقليمي والتعاون الاقليمي في تحسين تربية الماشية ، موجهة لمقرري السياسات في الميدان الزراعي ؛ (ج) ستجرى دراسة للتعاون الاقليمي في ادارة ومراقبة المياه ، موجهة لمقرري السياسات ودراسة لحالة افرادية بشأن الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للتصحر على تنمية الزراعة البعلية والحراجة ، وتقديم توصيات باتخاذ تدابير اقليمية .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدها حدية، وموجبها التشريعي

١٥-١٤١ لا توجد في خطة هذا البرنامج الفرعي أية أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٥-١٤٢ سيأخذ التعاون الاقليمي في مجال الأمن الغذائي شكل تدابير جماعية فيما يتعلق باستيراد وتخزين الحبوب . أما الاطار الرئيسي المرتقب فسوف يتمثل في انشاء هيئات دون اقليمية/ اقليمية للحبوب أو أجهزة تنسيقية لتناول تلك الأنشطة . ومن المنتظر أن تكون ثلاث الى ست دول أعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد أيدت ، بحلول عام ١٩٨١ ، اتباع النهج الاقليمي في سبيل الامن الغذائي . وبحلول نهاية عام ١٩٨٣ ، سوف تكون الدول الاعضاء جميعا قد اتخذت خطوات أو تدابير للانتفاع بترتيبات الامن الغذائي الاقليمية . وسوف يأخذ العمل الجماعي للتقليل من خسائر ما بعد الحصاد شكل مشاريع مشتركة فيما يتعلق بمناولة المنتجات الزراعية القابلة للتلف أثناء النقل (سلعة اساسية واحدة أو مجموعة من السلع الاساسية) ، تشترك فيها ثلاث أو أربعة بلدان في عام ١٩٨٣ .

١٥-١٤٣ وفي عام ١٩٨٣ ، سوف تؤيد الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بنسبة ٧٥ في المائة منها ، الترتيبات المؤسسية والاقتراحات بالعمل على وقف زحف الصحراء ولصون الموارد الزراعية .

١٥-١٤٤ وبخصوص التعاون الاقليمي في مجال رعاية الماشية وتنميتها ، سوف تكون أربع دول أعضاء قد نظرت ، في عام ١٩٨٣ ، في اقتراحات تشريعية ووافقت على اتخاذ ترتيبات مؤسسية لمراقبة حركة الماشية ورعيها . وسوف تكون ست دول أعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد شرعت في تدابير جماعية (مشروع) لتنمية الماشية ، ولاسيما في مجالي التوالد والعلف .

١٥-١٤٥ سوف تكون بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد تبنت توصيتين رئيسيتين لتحسين ادارة المياه والتحكم فيها ، لا سيما فيما يتعلق بمشاكل الفيضانات والمشاكل المؤسسية المتعلقة بإدارة المياه والتحكم فيها .

البرنامج الفرعي ٣ : المؤسسات الزراعية والريفية

(أ) الهدف

١٥-١٤٦ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تحديد مواطن الضعف المؤسسية ووضع سياسات لتعزيز المؤسسات الزراعية والريفية القائمة أو انشاء مؤسسات جديدة .

(ب) المشكلة الماروقة

١٥-١٤٧ يعزى جزء كبير من انخفاض الانتاجية الزراعية في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى ضعف المؤسسات الزراعية والريفية . وتتعلق المشكلة الاولى بتنظيم المزارع وتخطيطها ومردّها الى القاعدة الهزيلة للانتاج المزرعي بسبب النظم السائدة لامتلاك الاراضي والحيازات المجزأة . ثانيا ، ان نقص ديناميكية الجماعات هو من مظاهر الضعف المؤسسي التي تستحق مزيدا من العناية . وثالثا ، كثيرا ما تكون نظم الدعم المؤسسية للمجتمع الزراعي ضعيفة الى درجة لا تستطيع معها تأدية دورها بفعالية في مجال التنمية الزراعية . وهناك أجهزة غير وافية بالعرض وأحيانا مختلفة للاستعمال والضغط ، حسب ما يتجلى في الترشيد المزرعي ، والسياسات السعرية والائتمان . كما ان مواطن الضعف الملموسة في نظم ومؤسسات التسويق الموجودة تعرقل تكثيف التجارة في السلع الزراعية الأساسية داخل المنطقة .

(ج) السند التشريعي

١٥-١٤٨ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرار الجمعية العامة ٣٣٤٨ (د - ٢٩) الفقرتان ١ و ٥ ؛ ومن قرارات مؤتمر الاغذية العالمي القرار الثاني ، الفقرات ١ و ٢ و ٤ و ٦ و ٧ ، والقرار الرابع ، الفقرة ٩ ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١١٤ (د - ٦٣) ،

الفقرة ٤ ، والفصل واو من بيان مانيل (١) الذي اعتمده مجلس الأفضية العالمي في ٢٤ تموز / يولييه ١٩٧٧ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

٢١٠ الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٥-١٤٩ ستكون الأنشطة المحدودة المضطلع بها في اطار هذا البرنامج الفرعي في فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ قد مهدت السبيل ووفرت المنظور الملائم اللازم لطائفة كاملة من الأنشطة . وسوف يعطي انعقاد المؤتمر العالمي المعني بالاصلاح الزراعي والتنمية الريفية في عام ١٩٧٩ دفعة جديدة للمشاكل الحيوية للتنمية الريفية ويزيد من أهميتها . ولتحقيق أعظم النتائج ، تم اختيار شريحة من مشاكل التنمية الريفية لاجراء دراسة شاملة لها ، وهي المؤسسات الزراعية والريفية .

٢٢٠ فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٥٠-١٥ يتركز الجانب الاول من الاستراتيجية على التحليل الشامل للتنظيم المزرعي في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، مع التأكيد خاصة على امتلاك الاراضي وتجزئتها ، قصد استحداث نماذج معيارية على المستوى دون الاقليمي . أما الجانب الثاني الذي هو معقد الاهتمام فيتركز على أجهزة الاستمالة - الضغط الموجهة نحو تحقيق زيادة الانتاجية المزرعية . وسوف تعطى الأولوية في اطار هذه الاستراتيجية لاستعراض وتقييم السياسات السعيرية وتحليل التكيف اللازم للتأشير بشكل موات على الانتاجية المزرعية .

١٥١-١٥ وبخصوص هذه المسألة الأخيرة ، سوف يتم النظر في شروط التسويق وغيرها من الشروط التسهيلية حيث تدعو الحاجة بالحاح كبير الى ظهور سياسات اقليمية تتبع لتكثيف التجارة الزراعية داخل المنطقة . وسوف تنطوي دراسة استقصائية للنظم التسويقية للمنتجات الزراعية على استعراض عملية التسويق ومناهجه وتحديد مشاكله الرئيسية وتحليل كلفته . وبعد ذلك ، سوف يقع التشديد خاصة على تسويق المنتجات القابلة للتلف والتنمية المتصلة بها على المستوى الاقليمي ، عن طريق وضع درجات ومقاييس اقليمية وبناء نظام اقليمي فعال لانباء السوق .

١٥٢-١٥ ستشتمل المشاريع على: (أ) دراسة اقليمية بشأن امتلاك الأراضي وتجزئة الحيازات والنماذج المعيارية المقترحة للتنظيم المزرعي في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، موجهة للخبراء ومقررى السياسات في ميدان الزراعة ومديري منظمات وتعاونيات المزارعين ؛ (ب) دراسة بشأن ترشيد سياسات الاسعار الزراعية موجهة لمقررى السياسات في مجال الزراعة ، والتمويل والاقتصاد الوطني ؛ (ج) دراسة استعراضية لنظم التسويق بالنسبة لسلع زراعية أساسية مختارة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، موجهة للتقنيين الحكوميين ومديري المنظمات التسويقية ؛ (د) دراسة لمسائل تسويق المنتجات الزراعية القابلة للتلف في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا موجهة

للتقنيين الحكوميين ؛ (د) اجتماع فريق خبراء بشأن تسويق المنتجات الزراعية ، مخصص لخبراء التسويق ، ومديرى المنظمات الزراعية التسويقية في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٥٣-١٥ سوف تواصل دراسة المؤسسات الزراعية والريفية والمسائل المتعلقة بتحسينها وتنميتها . وسوف يتم النظر في مجموعة النتائج واقتراحات العمل في اجتماع دولي حكومي بشأن التنمية الريفية . وسوف تتخذ القرارات اللازمة لتنمية المؤسسات الزراعية ، وتعتمد اقتراحات للقيام بعمل ملموس في عدد من المجالات . وفي الشطر الاخير من فترة السنتين ، سوف يوقع التركيز على الانشطة المتعلقة بالمتابعة بعد الاجتماع .

١٥٤-١٥ وبخصوص التنظيم والتخطيط المزرعيين ، سينصب الاهتمام على ترشيد واعادة تنظيم النظم الزراعية وتحسين التخطيط المزرعي فيما يتعلق بالمستوطنات الريفية في مناطق جديدة .

١٥٥-١٥ وفيما يتعلق بأجهزة الاستمالة - الضغط الموجهة نحو زيادة الانتاجية المزرعية ، ستجرى دراسة عنصرين ثان وثالث ، أى دور نظم الارشاد الزراعي واعادة التوجيه اللازمة للتمكين من ادخال الابتكارات ، والاكتفاء الزراعي ، مع التشديد خاصة على التسهيلات الائتمانية والاحتياجات والمسائل القصيرة والمتوسطة الأجل .

١٥٦-١٥ وفيما يخص التسويق ، سوف تنصب جميع الجهود على أنشطة المتابعة المراد بهما نجاح تنفيذ القرارات المتخذة أثناء الاجتماع في فترة السنتين السابقة . وربما تجرى دراسة خاصة أو تقدم خدمات استشارية خاصة فيما يتعلق بالمسائل الوظيفية والتنظيمية في مجال تسويق السلع الاساسية .

١٥٧-١٥ ستشتمل المشاريع على (أ) المبادئ التوجيهية لتحسين التخطيط المزرعي في المناطق الجديدة للاستيطان الريفي ومن أجل ترشيد النظم الزراعية واعادة تنظيمها في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وهذا العمل موجه للتقنيين الحكوميين وقادة منظمات وتعاونيات المزارعين ؛ و (ب) حلقة تدريبية بشأن اصلاح الاراضي ، موجهة للخبراء الزراعيين ؛ و (ج) تقرير مرحلي عن العمل الرامي الى تحسين تسويق السلع الزراعية ، موجه لمتخذي القرارات في مجال الزراعة والمنظمات التسويقية ؛ و (د) تقرير تقييمي لنظم الارشاد الزراعي والاحتياجات التدريبية للعاملين في ميدان الارشاد الزراعي في منطقتي اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، موجه للخبراء والتقنيين الحكوميين في ميدان الزراعة والبحث والتعليم ؛ و (هـ) دراسة احتياجات الائتمان الزراعي والمتطلبات ذات الصلة في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، موجهة الى مقررى السياسات في مجال الزراعة والمنظمات المقدمة للمعونة ؛ و (و) اجتماع دولي حكومي بشأن التنمية الريفية ، موجهة لأعلى وكبار مقررى السياسات في مجال الزراعة والتنمية الريفية .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدها حدية ، وموجبه
التشريعي

١٥٨-١٥ لا توجد في خطة هذا البرنامج الفرعي أنشطة ذات فائدة حدية .

(٥) الأثر المتوقع

١٥٩-١٥ سوف تتجه جميع الأنشطة نحو عقد اجتماع على أعلى مستوى بشأن التنمية الريفية ينتظر أن يكون له أثر كبير على تقرير السياسات في المدى المتوسط وعلى زيادة الاستثمار وتدبير العمل الملموسة لتحسين رفاهية سكان الريف . وسوف تسلط الأضواء على الأفكار والمعلومات المتعلقة بالاحتياجات التي يستوجبها بناء وتعزيز المؤسسات لدعم التنمية الريفية ، ابان الاجتماع الدولي الحكومي المزمع عقده بشأن التنمية الريفية في عام ١٩٨٣ . ومن المنتظر في عام ١٩٨٣ أن تكون الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد أيدت ، بنسبة ٥٠ في المائة منها ، تنفيذ توصيتين رئيسيتين على الأقل .

١٦٠-١٥ وينبغي أن تحدد الدراسات المتعلقة بالتنظيم المزرعي والتخطيط المزرعي العلاقات الهيكلية القائمة بين التنظيم والانتاجية المزرعيين وينبغي أن تؤدي تلك الدراسات الى تطوير النماذج المعيارية لتشجيع الانتاج المزرعي الفعال . وفي عام ١٩٨٣ ، سوف تكون الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد بحثت أو اعتمدت ، بنسبة ٥٠ في المائة منها ، نماذج لتحسين التنظيم المزرعي وأيضا اقتراحات تشريعية ومؤسسية متصلة بالموضوع .

١٦١-١٥ ومن المتوقع أن تفضي دراسة سياسات الاسعار الزراعية الى اتخاذ قرارات من جانب الدول الاعضاء ترمي الى ترشيد تلك السياسات على المستويين الاقليمي أو دون الاقليمي ، وذلك تدفع عجلة التخطيط الاقليمي المتكامل في عام ١٩٨٣ الى الأمام .

١٦٢-١٥ سوف يسهل تحديد مقتضيات الارشاد المقارن انشاء مركز ارشاد اقليمي / دون اقليمي للمساعدة على صياغة سياسات ارشادية اقليمية وتدريب العاملين الارشاديين في عام ١٩٨٣ . وسوف تكون أيضا قد نظرت ثلاثة الى ستة بلدان في مبادئ توجيهية لتحسين التفاعل بين نواحي التعليم والبحث والارشاد .

١٦٣-١٥ وينبغي أن تكون دراسة نواحي الضعف في الائتمان الزراعي ذات منفعة مباشرة للمؤسسات المالية الاقليمية وينبغي أن تجعل من الممكن صياغة سياسات ائتمانية اقليمية بالتنسيق الوثيق مع جمعية الشرق الادنى للائتمان الزراعي الاقليمي . وبالتعاون مع الجمعية الاخيرة ، وفي عام ١٩٨٣ سوف تدخل ، ييز التنفيذ الاقتراحات الداعية الى تعزيز مصرفين للائتمان الزراعي في المنطقة .

١٥-١٦٤ . وسوف يفضي العمل بصدور نظم التسويق الى ادخال تحسينات تنظيمية ومؤسسية ، لاسيما فيما يتعلق بزيادة فعالية اسهام التسويق الزراعي في التنمية الريفية . وسوف تكون ثلاثة الى خمسة بلدان أعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد اعتمدت ، في عام ١٩٨٣ ، اقتراحات معينة بشأن حالات خاصة . وينبغي أن تؤدي دراسة المؤسسات التسويقية الى سن تشريع فيمما يتعلق بتحديد درجات ومعايير للمنتجات القابلة للتلف ، وأيضا الى تشجيع وضع نظام اقليمي لأنباء السوق .

البرنامج ٦ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٥-١٦٥ تتولى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، وهي تجتمع مرة كل سنة ، استعراض عمل الأمانة في هذا البرنامج . وقد عقدت اللجنة اجتماعها الأخير في آذار/مارس ١٩٧٨ ، وفيه وافقت على مشروع الخطة هذا . وتقوم لجنة التنمية الزراعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، وهي تجتمع مرة كل سنتين ، بإجراء استعراض موضوعي تفصيلي لبرنامج العمل في هذا المجال . وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعها الأخير في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٧٨ .

٢ - الامانة

١٥-١٦٦ وحدة الامانة العامة المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة الزراعة التي كان ملاك موظفيها في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ يتألف من ١١ موظفا من الفئة الفنية . وتدعم ٦ وظائف من المصادر الخارجية عن الميزانية . وفي ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، باشرت هذه الشعبة مهامها كوحدة واحدة .

موظفو الفئة الفنية

الوحدة التنظيمية	الميزانية العادية	عن الميزانية	المصادر الخارجية	المجموع
شعبة الزراعة	٥	٦		١١

١٥-١٦٧ نقل ، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ ، ٣ من الموظفين الممولين من الميزانية العادية من شعبة التخطيط الانمائي الى شعبة الزراعة كي يتولوا المسؤولية عن البرنامج الفرعي (تخطيط التنمية الريفية وادارتها وتمويلها) من هذا البرنامج .

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الإداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

١٥-١٦٨) أعيد تنظيم خمسة من البرامج الفرعية في برنامج الأغذية والزراعة المعروف في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨-١٩٨١ (١٢) إلى أربعة برامج فرعية في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ ، وذلك على النحو التالي :

- ١ - خطة اللوازم الزراعية لآسيا والمحيط الهادئ ؛
- ٢ - الأمن الغذائي ؛
- ٣ - تحسين الخطط والمؤسسات والمعلومات الزراعية ؛
- ٤ - تخطيط التنمية الريفية وإدارتها وتمويلها .

٤ - الانجازات المتوقعة

١٥-١٦٩) تتضمن الفقرة ٧-٢٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (١٣) قائمة بأحد عشر برنامجا فرعيا ، خمسة منها لبرنامج الأغذية والزراعة وستة لبرنامج التنمية الريفية المتكاملة . وحيث أن البرنامج الأخير ينعكس الآن بصورة منفصلة في مختلف البرامج التقنية الواردة في الخطة المتوسطة الأجل ، فإن هذا الباب يتصل بالبرامج الفرعية الواردة في برنامج الأغذية والزراعة فقط (البرامج الفرعية ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٦ الواردة في الفقرة ٧-٢٥) ، حيث يتوقع إنجاز عناصر البرنامج التالية :

(أ) في ١٩٧٨-١٩٧٩

البرنامج الفرعي ١

- ٢' اعداد الدراسات الميدانية عن تسويق الأسمدة على مستوى صغار المزارعين ؛
- ٣' عقد حلقة دراسية اقليمية للموظفين الحكوميين عن تسويق وترويج الاسمدة ، لاستخدامها في انتاج الأغذية على مستوى صغار المزارعين ؛
- ٤' عقد اجتماع لفريق من الخبراء لدراسة جدوى تحويل الأنشطة المندرجة تحت بند الكيماويات الزراعية في خطة اللوازم الزراعية لآسيا والمحيط الهادئ الى شبكة اقليمية (انظر الفرع دال ، البرنامج الفرعي ٢ أدناه) .

(١٢) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ أ (A/31/6/

Add.1) ، المجلد الاول ، الفقرات ٥٧٧-٦٠١ .

(١٣) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1

2) ، المجلد الاول .

البرنامج الفرعي ٢

- ١-٢ ' ١ ' اعداد دراسات عن اقتصاد الارز للمنطقة ؛
- ١-٢ ' ٢ ' انشاء فريق عامل دولي حكومي معني بالتعاون الاقليمي في مجال الارز وبالمشاكل التنفيذية للصندوق الآسيوي لتجارة الارز ؛
- ٢-٢ ' ١ ' اعداد دراسات اقليمية عن (أ) جوانب الانتاج والايادات ، و (ب) حالة الطلب والعرض للحبوب الخشنة ، والقطنيات والجزديات والمحاصيل الدرنية .

البرنامج الفرعي ٣

- ٢-٣ عقد حلقة تدريبية عن تحسين فعالية المؤسسات الريفية التي تقوم بخدمة نظم صغار المزارعين .

البرنامج الفرعي ٤

- ' ١ ' اعداد دراسة استعراضية جارية لحالة الاغذية والزراعة في منطقة اللجنه الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ .

البرنامج الفرعي ٦

لا شيء .

(ب) في ١٩٨٠-١٩٨١

البرنامج الفرعي ١

- ' ١ ' انشاء دائرة اقليمية للمعلومات والمشورة بشأن تسويق الكيماويات الزراعيه وتوزيعها واستخدامها ؛
- ' ٣ ' عقد اجتماع اقليمي استشاري بشأن تسويق مبيدات الآفات الزراعية وترويجها .

البرنامج الفرعي ٢

- ٢-٢ ' ١ ' انشاء آلية تنسيق لاستحداث برنامج اقليمي متعلق بالحبوب الخشنة والقطنيات والجزديات والمحاصيل الدرنية .

البرنامج الفرعي ٣

- ٢-٣ عقد حلقات تدريبية حلقة دراسية بشأن نظم الزراعة الجماعية والاجتماعية .

البرنامج الفرعي ٤

لا شيء .

البرنامج الفرعي ٦

لا شيء .

با٤ - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة العامة

١٥-١٧٠ تشترك شعبة الزراعة في فرقة عمل معنية بالتنمية الريفية المتكاملة وتابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، تتولى تنسيق الأنشطة في برنامج التنمية الريفية المتكاملة . وتوجد أيضا فرقة عمل مشتركة بين الشعب معنية بالأسمدة الكيماوية وتابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تتولى تنسيق الأنشطة المتصلة بإنتاج الأسمدة الكيماوية وتوزيعها واستخدامها .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٥-١٧١ يجرى تخطيط وتنفيذ أنشطة مختارة لشعبة الزراعة بالاشتراك مع منظمة الاغذية والزراعة . وتجري المشاورات مع موظفي منظمة الاغذية والزراعة بشأن أنشطة أخرى تتوافر لدى منظمة الاغذية والزراعة خبرة فنية بشأنها .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة

عامتها خلالها الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ :

١٥-١٧٢ سيستمر التعاون مع مركز التنسيق الاقليمي للبحث والتنمية المتعلقين بالحبوب الخشنة ، والقطنيات ، والجذريات ، والمحاصيل الدرنية في آسيا والمحيط الهادئ بالتضامن الوثيق مع منظمة الاغذية والزراعة . وستستمر الأنشطة المتصلة بشبكة آسيا والمحيط الهادئ للنواحي الاستشارية والانمائية والمعلومات المتعلقة بالاسمدة ، والمشاركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، وكذلك الحال بالنسبة للأنشطة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، ومنظمة الاغذية والزراعة في ميدان الاسمدة ، ومبيدات الآفات الزراعية ، والمؤسسات الريفية .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٥-١٧٣ من المتوقع أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد ، بالنسب المئوية ، للبرامج الفرعية كما هو مبين على وجه التقريب في الجدول التالي :

تحسين الموارد للبرامج الفرعية
(بالنسب المئوية)

	١٩٨٣-١٩٨٢	١٩٨١-١٩٨٠	١٩٧٩-١٩٧٨							
المصادر الخارجية				المصادر الخارجية						
الميزانية عن				الميزانية عن						
الميزانية المجموع				الميزانية المجموع						
٣٠	٤٠	٢٠	٦٠	٢٠	٤٣	٨٠	٥	١	خطوة اللوائح الزراعية لاسيا والمحيط الهادئ	
٢٥	٢٠	٣٠	٢٥	٢٥	٢٥	١٠	٤٠	٢	الا من الغذائي	
٣٥	٣٠	٤٠	٢٣	١٠	٣٥	٢٥	١٠	٤٠	٣	تحسين الخطط والمؤسسات والمعلومات السرارية
١٠	١٠	١٠	١٢	١٠	١٥	٨	—	١٥	٤	تخطيط التنمية الريفية وان ارتها وتمويلها
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع	

١
٢
٣
٤

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ - خطة اللوازم الزراعية لآسيا والمحيط الهادئ

(أ) الهدف

١٥-١٧٤ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تيسير وزيادة وتوسيع نطاق الاستخدام المحلي للمدخلات الزراعية الأكثر انتاجية في انتاج الاغذية لدى صغار المزارعين في البلدان النامية بمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ .

(ب) المشكلة المطروقة

١٥-١٧٥ ثمة عوامل عديدة تحدث ، على المستوى المحلي ، اثرا ضارا بالتوزيع والارشاد وجانب الطلب بالنسبة للمزارعين ، مما يعيق استخدام المدخلات الانتاجية استخدما ما اكثر كثافة ووسع نطاقا . وتشير التقارير الواردة من معظم البلدان النامية الى وجود مستوى منخفض من استهلاك الاسمدة ، وخاصة فيما بين صغار المزارعين الذين يشكلون أغلبية كبيرة ويكونون مجموعات من المسلم به على الصعيد الوطني والدولي انها مجموعات مستهدفة بالتنمية . وفي الوقت الحالي ، فان المشكلة الاساسية في جميع البلدان النامية بالمنطقة تقريبا تكمن ، في واقع الامر ، في انخفاض مستويات استخدام الاسمدة ، وليس في وجود ندرات فعلية على الصعيد الوطني او الدولي .

(ج) السند التشريعي

١٥-١٧٦ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الدورة الرابعة والثلاثين للجنة في عام ١٩٧٨ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٥-١٧٧ أوصى اجتماع لفريق من الخبراء عقد في أيلول /سبتمبر ١٩٧٧ بانشاء شبكة لآسيا والمحيط الهادئ للنواحي الاستشارية والانمائية والمعلومات المتعلقة بالاسمدة تكون مشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية . ومن المتوقع ان تقوم هذه الهيئات معا بانشاء هذه الشبكة وان تزاوّل الشبكة مهمتها في ١٩٧٨-١٩٧٩ . وستتولى هذه الشبكة اداء المهام المحددة في اطار أنشطة الاسمدة المندرجة في خطة اللوازم الزراعية لآسيا والمحيط الهادئ . وهذه المهام تتمثل ، باختصار ، في تجميع وتحليل المعلومات المتعلقة بالسوق ، وادارة برامج التدريب والحلقات التدريبية ،

وتقديم خدمات المشورة للبلدان بشأن انتاج الاسمدة وتوزيعها واستخدامها . ومن شأن ذلك ان يجعل خطة اللوازم الزراعية لآسيا والمحيط الهادئ / أنشطة مبيدات الآفات تقف على قدم ثابتة ، وتنسج على منوال الأنشطة ذاتها التي خطت ونفذت من اجل زيادة استخدام الاسمدة على مستوى المزارع ، وعلى النحو المبين في هذه الفقرة .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

١٧٨-١٥ ستستمر الشبكة في أداء عملها بكامل طاقتها ، وسيتم الفراغ من أنشطة خطة اللوازم الزراعية لآسيا والمحيط الهادئ / مبيدات الآفات .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٧٩-١٥ سيجرى نقل الأنشطة المضطلع بها في اطار خطة اللوازم الزراعية لآسيا والمحيط الهادئ / مبيدات الآفات الى الشبكة لتنسيقها مع أنشطة الشبكة ذات الصلة بالاسمدة . وبهذا تصبح الشبكة تؤدي مهامها بكامل طاقتها ، وتشمل هذه المهام الكيماويات الزراعية ، كما خطت في البداية في ١٩٧٥-١٩٧٦ . وسيستعاض عن أنشطة خطة اللوازم الزراعية لآسيا والمحيط الهادئ بخطة الشبكة التي يتوقع أن تستمر في أداء عملها عن طريق امانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجيها التشريعي

١٨٠-١٥ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(٥) الأثر المتوقع

١٨١-١٥ ستساعد المعلومات التي يتم تجميعها في اطار هذا البرنامج الفرعي المزارعين والتجار ومنتجي الكيماويات الزراعية في اتخاذ قرارات افضل بشأن طلب وعرض الاسمدة ومبيدات الآفات فسي المنطقة . ومن شأن استخدام الاسمدة ومبيدات الآفات المخطط ان يحسن الغلة ويساعد على تقليل حالات نقص الاغذية في البلدان الفقيرة . وسيتم تدريب الموظفين على أداء واجباتهم بصورة أكثر فعالية وكفاية . وبذا تتمكن البلدان من توفير العملة الاجنبية القيمة التي تصرفها على استيراد الاغذية والكيماويات الزراعية .

البرنامج الفرعي ٢ - الامن الغذائي

(أ) الهدف

١٥-١٨٢ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى زيادة الامن الغذائي عن طريق تنويع الانتاج الزراعي ، وتحسين تدابير الحصول على السلع الغذائية الاساسية وتخزينها وتوزيعها والاتجار فيها ، وتشجيع انتاج الحبوب الخشنة ، والقطنيات والجذريات ، والمحاصيل الدرنية ، وكذلك الى زيادة انتاج الارز عن طريق تحسين التجارة داخل المنطقة .

(ب) المشكلة المطروقة

١٥-١٨٣ بالرغم من انتاج الحبوب الوفير جدا في المنطقة خلال السنوات الثلاثة الماضية ، الا ان نصيب الفرد من الاغذية المتوفرة انخفض . لذا لا بد من اتخاذ تدابير عاجلة للتخفيف من العجز المزمن في المؤن الغذائية في بعض أنحاء المنطقة وتقليل عدم ضمان توفر المؤن الغذائية الناتجين عن التقلبات في الانتاج بسبب الاحوال المناخية غير المواتية وهجمات الآفات والامراض . فستويات المخزون من الاغذية الاحتياطية منخفضة للغاية بالنسبة الى احتياجات الامن . ولا تكمن المشكلة في فقر مستوى التكنولوجيا المتوفرة فحسب وانما ايضا في جهل منتجي هذه السلع الاساسية بالاحوال الاجتماعية - الاقتصادية . فقد أدت قلّة البحث المتعلق بالحبوب الخشنة ، والقطنيات ، والجذريات ، والمحاصيل الدرنية الى انخفاض مستوى الانتاجية ؛ كما ان نقص العملات الاجنبية حال دون الاتحاد بالارز داخل المنطقة .

(ج) السند التشريعي

١٥-١٨٤ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من الدورة الرابعة والثلاثين للجنة المعقودة في ١٩٧٨ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٥-١٨٥ سيكون قد تم بنهاية عام ١٩٧٩ انشاء مركز التنسيق الاقليمي لبحوث وتنمية الحبوب الخشنة ، والقطنيات ، والجذريات ، والمحاصيل الدرنية في آسيا والمحيط الهادئ ، لتخطيط وتنفيذ برنامج موجه نحو حل المشاكل من اجل تشجيع دخول هذه المحاصيل .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

١٥-١٨٦ حتى عام ١٩٨٠ ، سيتم التشديد في برنامج عمل مركز التنسيق الاقليمي على البحث

الزراعي - الاقتصادي والاجتماعي . وخلال عام ١٩٨١ ، سيتم استحداث برنامج ابحاث اقليمي لتحسين النواحي الخاصة بالهندسة الزراعية للحبوب الخشنة ، وهلم جرا ، وتنسيق الابحاث الزراعية/الاقتصادية مع نتائج الابحاث الاجتماعية/الاقتصادية التي ستكون متوفرة ببداية عام ١٩٨٠ .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٥-١٨٧ ستستمر مراكز الابحاث الزراعية الوطنية في المنطقة في تلقي المشورة الفنية من فريق خبراء متعدد التخصصات من أجل تحسين وتقوية برامج الابحاث الخاصة بالهندسة الزراعية والاجتماعية/الاقتصادية المتصلة بأنواع مثل الحبوب الخشنة .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٥-١٨٨ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثر المتوقع

١٥-١٨٩ الاثر المتوقع هو (أ) ان يتم تعيين وتكليف افضل التكنولوجيا المتوفرة في المنطقة فيما يتصل بالحبوب الخشنة وما اليها ، والتي ظلت حتى الآن قصرا على مراكز التجارب الزراعية ، وتعميمها على مستوى المزارع ؛ و (ب) تحسين تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الوطنية المتصلة بالتوسع في انتاج هذه المحاصيل والانتفاع بها والاتجار فيها ؛ و (ج) تحسين احتياطات الاغذية ، وبالتالي الامن الغذائي وخاصة في بلدان الالوية الغذائية في المنطقة ؛ و (د) حدوث تحسن عام في مستويات دخول صغار المزارعين .

البرنامج الفرعي ٣ - تحسين الخطط والمؤسسات والمعلومات الزراعية

(أ) الهدف

١٥-١٩٠ يهدف هذا البرنامج الى مساعدة الحكومات في تحسين خطط وبرامج التنمية الزراعية لديها ، ويكون ذلك بوسائل مختلفة من بينها استخدام تقنيات التخطيط الحديثة ، ودعم المؤسسات الريفية ، وعن طريق ايجاد شبكة معلومات زراعية عريضة القاعدة .

(ب) المشكلة المطروقة

١٥-١٩١ حتى الآن لا يحمّد عدد كبير من البلدان الى اعداد خطة منهجية لتنمية الاغذية والزراعة . ولا يتم عموما التوفيق بين المشاريع والبرامج الزراعية وبين الغايات الاجتماعية - الاقتصادية الكلية . ولا يجري التوفيق بين الانتاج ، والتجهيز ، والتوزيع ، والطلب . وقد ادت هذه

الصوامل ، في عدة حالات ، الى انعدام الثقة بالخطط والبرامج الزراعية الحكومية . لذا ينبغي بحث هذه المسائل ، وتنظيم عمليات التخطيط والبرمجة والتنفيذ .

(ج) السند التشريعي

١٥-١٩٢٢ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي هو الدورة الرابعة والثلاثون للجنة المعقودة في عام ١٩٧٨ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٥-١٩٣٠ سيكون فريق الخبراء قد قام ، بنهاية عام ١٩٧٩ ، بتعيين المجالات الرئيسية للاهتمام العاجل بالتخطيط القطاعي ، والبرمجة والتنفيذ في مجال الزراعة . وسيتم اعداد استعراض في فترة السنتين لحالة الاغذية والزراعة من أجل مساعدة البلدان في صياغة خططها وبرامجها .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

١٥-١٩٤٠ سيتم تنظيم برنامج تدريبي اثناء العمل للموظفين الحكوميين على المستويات العليا والوسطى في مجال صياغة المشاريع الزراعية وتنفيذها وتقييمها ، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والدولية الاخرى . وسيجرى تقييم منجزات عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني المتصلة بالاغذية والزراعة . كما سيتم على الصعيد الاقليمي تنظيم حلقة دراسية عن استخدام مؤسسات الدعم الزراعية استخداما فعالا . وسيتم اعداد دراسة استعراضية لفترة السنتين عن السياسات والاستراتيجيات المأخوذ بها في المنطقة في مجال الاغذية والزراعة لكي تنظر فيها لجنة التنمية الزراعية ، ثم تنظر فيها اللجنة . وسيستمر العمل على تجميع وتجهيز وتوزيع معلومات التنمية الزراعية الجارية .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٥-١٩٥٠ مع ان من المتوقع ان تتضح ملامحة استمرار الدفع العام لهذا البرنامج الفرعي من فترة السنتين السابقة ، الا ان التفاصيل ستتأثر بالتوصيات التي تصدرها لجنة التنمية الزراعية في دورتها الرابعة ، المزمع عقدها في عام ١٩٨١ .

' ٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها

التشريعي

١٥-١٩٦٠ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الاثـر المتوقـع

١٥-١٩٧٧ ان من شأن تحسين نوعية وكمية المعلومات الزراعية وخدمات الدعم المتوفرة ، مثال ذلك الارشاد والتسويق والائتمان الزراعي ، وهلم جرا ، ان يساعد في اعداد خطط وبرامج ذات أهمية عملية على النطاق المحلي ؛ وان يؤدي الى انتفاع اكثر فعالية بالموارد المحدودة المتاحة على المستوى الوطني ودون الوطني ومستوى المزرعة ، والا يفضي فقط الى مستوى اعلى من الفلـة ، وانما الى اختيار مجموعة افضل من المنتجات الزراعية .

البرنامج الفرعي ٤ - تخطيط التنمية الريفية وادارتها وتمويلها

(أ) الهدف

١٥-١٩٨١ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى تزويد الدول الاعضاء بمنظورات وتقنيات مفيـدة للتخطيط والادارة والتمويل الريفي ، بقصد المساعدة في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الانمائية الريفية الموجهة نحو ازالة الفقر ، واقامة نظم لا مركزية مناسبة ومؤسسات مشاركة لتقديم الدعم لها .

(ب) المشكلة المطروقة

١٥-١٩٩١ ان تخفيف حدة الفقر الريفي وتمعبئة القطاع الريفي الكبير بصورة منتجة سيكونان من العناصر الرئيسية ذات الصلة من الاستراتيجية الانمائية في معظم بلدان آسيا والمحيط الهادى لعقد الثمانينات . ومن بين المشاكل العديدة التي تواجهها حكومات الدول الاعضاء في التحرك بسرعة نحو هذه الغايات توزيع الاصول بصورة غير منصفة وغير فعالة ، والحاجة الى اساليب ومنظورات لا مركزية جديدة من اجل تقرير السياسات ، وانعدام الخبرة في مجال الاستخدام المناسب لتقنيات الادارة والتخطيط اللازمة لنظم الانجاز وغيرها من مكونات برامج التنمية الريفية المتكاملة ، وصعوبة معالجة " الحلقات المفرغة " في الائتمان الريفي ومختلف العقبات غير الاقتصادية التي تحول دون تراكم رأس المال اللازم لتيسير تنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بصغار المزارعين وغيرها من الاستراتيجيات . وسيتطرق هذا البرنامج الفرعي الى مشكلة وضع وتنفيذ السياسات المناسبة للتمويل العام والخاص للاستثمار الريفي ، وتحقيق اللامركزية في ادارة التنمية الريفية وتنفيذ استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة التي تركز على ازالة الفقر وزيادة الانتاجية . وسيولـى اهتمام خاص ، في هذا البرنامج الفرعي وغيره من البرامج الفرعية المعنية بالتنمية الريفية ، بقضايا مثل الجوانب التكنولوجية والمؤسسية (بما في ذلك علاقات الملكية) لزيادة فرص العمالة في المناطق الريفية ؛ وبالعوامل التي تؤثر على معدل وتركيب هجرة السكان الريفية - الحضرية (ما هو نوع الناس الذين يهاجرون ، ولماذا ، وما هي النتائج المترتبة على ذلك بالنسبة للتنمية الريفية) ؛ ودور المنظمات التأسيسية لصغار المزارعين ، والمستأجرين ، والعمال غير المالكين للارض ، والحرفيين الفقراء ، وغيرهم من المجموعات الريفية المماثلة بوصفها مراكز للتأثير الفعال في عملية تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الريفية .

(ج) السند التشريعي

١٥ - ٢٠٠ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى ١٧٢ (د - ٢٣) بشأن البرنامج المتكامل للتنمية الريفية ، ومن الدورة الرابعة والثلاثين للجنة في عام ١٩٧٨ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٥ - ٢٠١ سيكون قد تم ، خلال فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، الاضطلاع بأنشطة بحثية وتدريسية و/أو ميدانية تجريبية ، في اطار برامج الاغذية والزراعة وبرامج تخطيط التنمية واسقاطاتها وسياساتها ، على السواء ، وذلك فيما يتعلق ببرامج العمل الريفية ، واشترك المرأة في الأنشطة الجماعية المدرة للدخل ، وتخطيط العمالة الريفية ، والاصلاح الزراعي ، واحلال اللامركزية فسي ادارة التنمية الريفية ، وعملية الرصد المالي والمادى لبرامج التنمية الريفية ، والتفويض المالى ، وتقنيات التخطيط دون الوطني ، والقيود الاجتماعية - الثقافية على تراكم رأس المال ، وتخطيط التنمية الريفية الذى يركز على ازالة الفقر . وسيكون اجتماع فريق الخبراء المزمع عقده في عام ١٩٧٨ بشأن الناحية المذكورة أخيرا بمثابة ذروة لمشروع أبحاث رئيسي ١٩٧٥ - ١٩٧٨ يتعلق بالفقر والمشاركة الشعبية في اربع من البلدان الاعضاء . وبالإضافة الى ذلك ، سيكون العمل جاريا على تنفيذ مشروع متعلق بتطوير قياس الرفاه (١٤) ، ومن الجائز ان يشرع في أنشطة أخرى في ميادين زيادة العمالة الريفية واستراتيجيات ومعايير اختيار البرامج والمشاريع ، وتدبير السياسة النقدية وعمليات تنمية المؤسسات المالية لمساعدة القطاع الريفي .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٥ - ٢٠٢ من المتوقع ان يبنى برنامج العمل المحدد في هذا المجال على المداولات التي ستجرى في عدة اجتماعات دولية واقليمية من المزمع عقدها في ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ، بما في ذلك حلقة دراسية اقليمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى عن استراتيجيات التنمية الريفية والاطار المؤسسي للبحرث لعام ١٩٧٩ . وسيضطلع بأنشطة محددة لاستعراض التجربة القطرية في معظم المجالات ، وهي الأنشطة التي شرع فيها في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، مع التشديد بصفة خاصة على تقنيات تخطيط وادارة استراتيجيات وبرامج التنمية الريفية التي تركز على تخفيف الفقر ، وايجاد العمالة المنتجة ، وتحسين عمليات التمويل العام والخاص للتنمية الريفية . وسيتم القيام باستعراض التجربة القطرية هذا عن طريق الدراسات البحثية ، المستكملة بحلقات دراسية وطنية

(١٤) انظر البرنامج الفرعي ٢ من البرنامج ٧ : قضايا التنمية وسياساتها .

ومشتركة بين البلدان ، واستحداث واختبار التقنيات والمناهج المؤسسية المناسبة . كما سيجرى ، في بعض المجالات ، تكثيف وتطبيق العمل التجريبي النموذجي والانشطة التدريبية النموذجية التي شرع فيها في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ بالتعاون مع الحكومات الاعضاء ومؤسسات التنمية على طائفة أكبر من البرامج الريفية والمشاريع الميدانية . وبالإضافة الى صياغة الاستراتيجيات والتقنيات ، سيتم التشديد على اثارها بالنسبة لتدريب الموظفين والتغيير المؤسسي ، وخاصة فيما يتعلق بنظم الادارة وبقياس الرفاه وتشخيص الفقر الريفي .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٥ - ٢٠٣ سيضطلع بأنشطة أخرى على مدى ما اقترح من خطوط لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وفي هذه المرحلة سيكون من المناسب ايضا اجراء دراسة استعراضية متعمقة وشاملة لتخطيط وادارة النواحي المالية لاستراتيجيات التنمية الريفية في المنطقة على امتداد الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨١ ، مع الاشارة بصفة خاصة الى التخطيط الموجه نحو ازالة الفقر وتحقيق العمالة المنتجة والتمويل الريفي .

' ٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٥ - ٢٠٤ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٥ - ٢٠٥ من المسير تحدد يد الغايات الرقمية وغيرها من مؤشرات الانجاز القابلة للتحقق لهذا البرنامج الفرعي . ذلك ان التنمية الريفية المتكاملة هي ، في معظم نواحيها ، مسألة سياسية داخلية تنطوي على اعتبارات سياسية ، كما تنطوي بنفس القدر على مسائل ادارية واقتصادية وفنية تستطيع وكالات الامم المتحدة ان تضطلع بدور اعم فيما يتعلق بها . ومن المتوقع ان يؤدي العمل المقترح في هذا البرنامج الفرعي الى تيسير الاخذ بالاستراتيجيات والتقنيات والمؤسسات المناسبة للتنمية الريفية في البلدان الاعضاء . بيد ان أثره على المشكلة الاساسية المطروقة يتوقف ، فسي الاساس ، على الارادة السياسية للحكومات المعنية وقدرتها على تنفيذ مفاهيم التنمية الريفية التي تركز على ازالة الفقر ، وخاصة فيما يتعلق باصلاح الاراضي ، والمشاركة الشعبية ، والتغييرات المؤسسية الاخرى التي قد تكون مطلوبة . ومن المتوقع ان يكون لهذا البرنامج الفرعي اثر كبير نسبيا في البلدان التي تقوم مفاهيم التنمية الريفية فيها على استراتيجية فعالة لتعزيز النمو بما يتمشى مع ازالة الفقر . كما ينبغي ، على وجه الخصوص ، ان يساعد هذا العمل الدول الاعضاء على الاخذ بنظم ادارية لا مركزية على نحو مناسب ، وصياغة خطة المشاركة وتنفيذها على الصعد المحلية ، وسياسات وتقنيات الدعم المالي ، وتعزيز تراكم رأس المال والاستثمار من جانب صغار المزارعين ، والمزارع الجماعية ، وغيرها من القوى المنتجة في المناطق الريفية .

الفصل ١٦ *

المستوطنات البشرية

البرنامج ١ : مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

(أ) خلفية الموضوع

١٦ - ١ قررت الجمعية العامة ، في قرارها ١٦٢/٣٢ ، انشاء مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ليكون بمثابة جهة وصل للتدابير المتعلقة بالمستوطنات البشرية ، ولتنسيق الأنشطة في هذا الصدد داخل منظومة الامم المتحدة . ويتألف المركز من المناصب وموارد الميزانية الموجودة في : (أ) مركز الاسكان والبناء والتخطيط ؛ (ب) القسم المختص في شعبة البرامج الاقتصادية والاجتماعية التابعة لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، المعني مباشرة بالمستوطنات البشرية ، باستثناء المناصب التي يحتاج ذلك البرنامج اليها ليمارس مسؤولياته عن الجوانب والآثار البيئية لتخطيط المستوطنات البشرية ؛ (ج) مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ؛ و (د) مناصب مختارة ، حسب الاقتضاء ، من الأقسام ذات الصلة بالأمر من ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وما يرتبط بهذه المناصب من موارد . بيد أنه عند اعداد الخطة المتوسطة الأجل ، لم يكن الضم المشار اليه في قرار الجمعية ١٦٢/٣٢ قد تحقق في واقع الامر (١) .

(ب) الحالة الراهنة

١٦ - ٢ قررت الجمعية العامة أيضا في القرار ١٦٢/٣٢ تحويل لجنة الاسكان والبناء والتخطيط الى لجنة للمستوطنات البشرية تتألف من ٥٨ عضوا ، بوصفها هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وعقدت هذه اللجنة أول اجتماع تنظيمي لها في الفترة من ٣ الى ٧ نيسان / أبريل ١٩٧٨ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك . ورغم أن اللجنة لم تنظر في أي مشروع لخطة متوسطة الأجل في اجتماعها الأول ، إلا أنها قدمت بعض مبادئ توجيهية عامة فيما يتعلق بشكل الخطة وجوهرها . وبصفة خاصة ، قدمت عدة حكومات مذكرات مكتوبة بشأن مشروع الخطة المتوسطة الأجل ، أخذت في الاعتبار عند وضع الخطة للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ .

وفيما يلي الاختصاصات والمسؤوليات الرئيسية للجنة المستوطنات البشرية ، كما حددت في القرار:

* صدر من قبل تحت الرمز Corr.19 A/33/6(Part 16) .

(١) تشغل مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية حاليا مكانا قدمته حكومة كينيا في نيروبي بمركز كينيا للمؤتمرات ، وسيُنقل اليه بعض موظفي مركز الاسكان والبناء والتخطيط فسي نيويورك في الشهور الأخيرة من عام ١٩٧٨ . ومن المقرر أن ينتقل بقية الموظفين الى نيروبي في النصف الأول من عام ١٩٧٩ .

(أ) أن تضع وتعزز ما يتصل بالسياسة العامة من أهداف وأولويات وتوجيهات بشأن برامج العمل الجارية والمخطط لها في ميدان المستوطنات البشرية ، بالصيغة الواردة بها في توصيات المؤئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمعتمدة فيما بعد من قبل الجمعية العامة ؛

(ب) أن تتبع عن كثب أنشطة المنظمات الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى العاملة في ميدان المستوطنات البشرية ، وأن تقترح ما قد يقتضيه الأمر من طرق ووسائل يمكن بواسطتها خدمة مقاصد وأهداف السياسة العامة في ميدان المستوطنات البشرية داخل منظومة الأمم المتحدة على أفضل وجه ؛

(ج) أن تقوم ، في إطار توصيات المؤتمر بتدابير وطنية ، بدراسة الجديد من القضايا والمشاكل ، وخاصة الجديد من الحلول ، في ميدان المستوطنات البشرية ، ولاسيما ما يتسم منها بطابع اقليمي أو دولي ؛

(د) أن تمارس التوجيه السياسي العام والاشراف على عمليات مؤسسة الأمم المتحدة للمؤئل والمستوطنات البشرية ؛

(هـ) أن تقوم ، دورياً ، باستعراض واقرار وجوه استخدام الأموال الموجودة تحت تصرفها للاضطلاع بالأنشطة المتصلة بالمستوطنات البشرية على المستويات العالمية والاقليمية ودون الاقليمية ؛

(و) أن تزود أمانة المركز بالتوجيه العام ؛

(ز) أن تستعرض برنامج مركز الأمم المتحدة للاعلام السمعي - البصري عن المستوطنات البشرية المنشأ بمقتضى قرار الجمعية العامة (٣١ / ١٥) المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، وأن توفر التوجيه بشأنه ؛

١٦ - ٣ وفيما يلي المسؤوليات المناطة بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤئل) ، بقيادة مديره التنفيذي ، بموجب القرار ٣٢ / ١٦٢ :

(أ) ضمان الانسجام ، على المستويات المشتركة بين الأمانات ، بين برامج المستوطنات البشرية التي تخطط لها منظومة الأمم المتحدة وتضطلع بها ؛

(ب) مساعدة لجنة المسنوطنات البشرية في تنسيق الأنشطة المتصلة بالمستوطنات البشرية داخل منظومة الأمم المتحدة ، ومواصلة استعراضها وتقييم فعاليتها ؛

(ج) تنفيذ مشاريع تتعلق بالمستوطنات البشرية ؛

(د) العمل كجهة وصل لتبادل المعلومات بشأن المستوطنات البشرية على النطاق

العالمي ؛

(هـ) تقديم الدعم الفني للجنة المستوطنات البشرية ؛

(و) معالجة المسائل المتصلة بالمستوطنات البشرية على الصعيد الاقليمي ؛

(ز) تعزيز موارد المناطق الاقليمية ، عندما يقتضي الحال ذلك ، في وضع وتنفيذ

مشاريع المستوطنات البشرية ؛

(ح) تشجيع التعاون مع المجتمع العلمي العالمي المهتم بالمستوطنات البشرية ، وشاركه

في هذا المجال ؛

(ط) وضع دليل عالمي بأسماء خبراء استشاريين ومستشارين ، ومواصلة استكمال هـ ،

لتعزيز المهارات المتوفرة داخل منظومة الأمم المتحدة ؛ والساعدة في توظيف الخبراء على الصعيد

العالمي ، بين فئهم الخبراء المتوفرون في البلدان النامية ؛

(ي) البدء ، بالتعاون مع ادارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة ، في ممارسة أنشطة

اعلامية تتصل بالمستوطنات البشرية ؛

(ك) العمل على زيادة ومواصلة استخدام المواد السسمية - البصرية الخاصة

بالمستوطنات البشرية ؛

(ل) الاضطلاع بالمهام والمسؤوليات التي كانت الهيئات التشريعية المختصة قد

أوكلتها سابقا الى وحدات الأمانات التي سيستوعبها الجهاز المركزي ؛

(م) تنفيذ البرامج الى أن يتم نقلها الى المنظمات الاقليمية .

١٦ - ٤ وتقوم مهام ومسؤوليات المؤسسة على أساس تشريع صادر عن الجمعية العامة ، والمجلس

الاقتصادي والاجتماعي ، ومجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (الذي كان هو نفسه مجلس

ادارة المؤسسة حتى انشاء اللجنة) . وقررت الجمعية ، في القرار ١٦٢/٣٢ ، ضرورة أن

يدير مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية المدير التنفيذي للمركز وضرورة أن يكون لها

الاختصاصات الواردة في مرفق القرار ٣٣٢٧ (د - ٢٩) ، مع اجراء التعديلات اللازمة

على هذه الاختصاصات لتعكس العلاقة الجديدة بلجنة المستوطنات البشرية وأمانتها . وقد حدد

قرار الجمعية ٣٣٢٧ (د - ٢٩) الأهداف التنفيذية التالية للمؤسسة :

الهدف التنفيذي الاساسي لمؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية هو

المساعدة في تدعيم البرامج البيئية الوطنية المتعلقة بالمستوطنات البشرية ، ولاسيما في

البلدان النامية ، وذلك بتوفير نواة رأس المال وتقديم المساعدة التقنية والمالية اللازمة لتعبئة

الموارد الداخلية تعبئة فعالة في موضوع الموئل البشري وتصميم المستوطنات البشرية ونسبها،

من الزاوية البيئية ، بما في ذلك ماليي :

' ١ ' تشجيع المناهج الابتكارية لاستراتيجيات الاعداد للاستثمار والمشاريع

واستراتيجيات التمويل للنشاطات المتصلة بالمستوطنات البشرية ، مع الاستفادة

من الخبرة العملية التي تجمعت لدى القطاعين العام والخاص من أجل تعبئة

الموارد المالية لمشروعات الموئل البشري والمستوطنات البشرية ؛

- ' ٢ ' تنظيم خدمات المساعدة التقنية في ادارة المستوطنات البشرية والموئل البشرى ، بما في ذلك المرافق التدريبية ومشروعات الموئل البشرى ؛
- ' ٣ ' تشجيع تكيف ونقل المعلومات العلمية والتقنية المناسبة بشأن مشاريع المستوطنات البشرية .

١٦ - ٥ وترد وظيفة هامة أخرى ، تتصل اتصالا مباشرا بالمؤسسة ، في مقرر الجمعية العامة ٤٥١/٣٢ . وبموجب هذا المقرر ، اعتمدت المواد التالية :

" المادة ٥ - ١ : يمكن بمقتضى قواعد يختطها الأمين العام ، عقد قروض لعطيات نواة رأس المال القابلة للسداد . لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ، من الحكومات والوكالات الحكومية ، والمنظمات الدولية الحكومية ، شريطة :

" (أ) ألا يتجاوز ، في أى وقت ، صافي القروض غير المسددة ، بموجب هذه المادة ، الحدود التي يضعها الأمين العام ، مع المراعاة الواجبة للاحتفاظ باحتياجات كافية لضمان هذه القروض ولأداء المؤسسة وظائفها بصورة سليمة ؛

" (ب) ألا يدفع المبلغ الاصلى لأى قرض وما يترتب عليه من فائدة أو رسوم أخرى بمقتضى هذه المادة ، إلا من موارد المؤسسة ، وألا يكون لأى دائن حق مطالبة على الامم المتحدة أو على أى من موجوداتها الأخرى . ويمكن رهن موارد المؤسسة كضمان لتسديد القروض وما عليها من رسوم . ويعين المدير التنفيذى الموارد التي ستكون متاحة لهذا الغرض ."

" المادة ٩ - ٤ : يمكن ، بمقتضى قواعد يختطها الأمين العام ، تقديم قروض من موارد مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ، بما في ذلك الموارد التي تقتض بمقتضى المادة ٥ - ١ ، لتنفيذ ما يتم اقراره من برامج المؤسسة ."

١٦ - ٦ والمؤسسة عليمة أيضا باختصاصاتها الأخرى كما حددت في قرار الجمعية العامة ٣٤٣٣ (د - ٣٠) بشأن نشر المعلومات وتعبئة الرأى العام ، وفي القرار ١٦٢/٣٢ بشأن الترتيبات المؤسسية المتعلقة بالمستوطنات البشرية ، الذي يبنى على ضرورة احتفاظ المؤسسة باختصاصاتها المحددة في القرارين ٣٣٢٧ (د - ٢٩) و ١٧٣/٣٢ فيما يتعلق بموارد المؤسسة .

١٦ - ٧ وسيشار الى هذين السندين التشريعيين حسب الاقتضا داخل اطار هذه الخطة .

٢ - الأمانة

١٦ - ٨ الأمانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، الذي يرأسه مدير تنفيذى برتبة وكيل الأمين العام .

١٦ - ٩ وفي ١ تموز/يوليه ١٩٧٨، كان بالمركز ما مجموعه ٣٠ وظيفة من الفئة الفنية تمول من الميزانية العادية و ٤٠ وظيفة خارجة عن الميزانية، منها ٢١ وظيفة فقط مشغولة حالياً. وهناك ١٩ وظيفة شافرة بالمؤسسة من بين ٢٨ وظيفة أنشأ بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وستشغل هذه الشواغر بعد توفر التبرعات من الحكومات.

٣ - الهيكل الإداري والهيكل المقترح للبرنامج

١٦ - ١٠ رسمت لجنة المستوطنات البشرية في دورتها التنظيمية الأولى المعقودة في نيسان / أبريل ١٩٧٨ برنامجاً موحداً لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وقررت ضرورة توافق البرامج الفرعية للخطة المتوسطة الأجل مع الموضوعات الستة للعمل الوطني كما أقرها الموئل؛ مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (٢). كذلك تدعو المعالجة الشاملة التي تحتاجها تلك التوصيات إلى التطبيق المتزامن لعدد من الأنشطة التي تضطلع بها مختلف وحدات الأمم المتحدة. ١٦ - ١١ وتشكل أنشطة التعاون التقني الجانب الأكبر من الخطة المتوسطة الأجل الحالية، نظراً لأن تلك الأنشطة تعتبر أكثر الوسائل مباشرة وفعالية لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ توصيات الموئل.

١٦ - ١٢ ويشير قرار الجمعية العامة ١٦٢/٣٢ إلى أن تنفيذ البرامج الدولية للمستوطنات البشرية يحتاج إلى ضرورة زيادة الموارد الموجودة زيادة كبيرة عن طريق التبرعات. ويدعو قرار الجمعية العامة ١٧٣/٣٢ بصفة محددة إلى عقد مؤتمر لإعلان التبرعات للجنة أثناء الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية. ومن المزمع الآن عقد هذا المؤتمر بوصفه جزءاً من مؤتمر موحّد لإعلان التبرعات يعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، بعد صياغة الخطة الحالية. ونظراً لعدم توفر معلومات بشأن مستوى الموارد المتاحة، لم يكن في الامكان صياغة الخطة المتوسطة الأجل الحالية على الوجه الدقيق الذي يمكن توقعه. بيد أنها توفر الإطار المطلوب للأنشطة التي سيضطلع بها تبعاً لمستوى التبرعات.

١٦ - ١٣ وستجرى إضافة المزيد من التعديلات فيما يتعلق بالأنشطة والمشاريع والمدخلات المعينة، وذلك في وقت إعداد الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١، التي ينتظر تقديمها إلى لجنة المستوطنات البشرية في دورتها الثانية قبل أن توضع في صورتها النهائية للمعرض على الهيئات المختصة في الأمم المتحدة للنظر فيها.

٤ - الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من إعادة تنظيم

(أ) الانجازات المتوقعة

١٦ - ١٤ من المتوقع اتمام العناصر البرنامجية التالية المبينة في الفقرات من ه ألف - ٢٠ إلى ه ألف - ٢٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٣):

(٢) انظر تقرير الموئل: مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.76.IV.7 والتصويب)، الفصل الثاني.

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والثلاثون، الملحق رقم ٦ (A/32/6 و Corr.1 و 2)، المجلد الأول.

' ١ ' في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩

أ - مركز الاسكان والبناء والتخطيط

- ١ - ١ مبادئ توجيهية لوضع سياسات الاستيطان الوطنية ؛
- ١ - ٢ تقرير عن استرداد الأرض ؛
- ١ - ٢ تقرير عن تكامل التخطيط العمراني مع التنمية الاجتماعية الاقتصادية العامة ؛
- ٢ - ٣ مستويات التخطيط العمراني للمستوطنات البشرية : المعايير والمنهجية ؛
- ٢ - ٣ مبادئ توجيهية عن اقتراحات السياسة والعمل لرفع مستوى المستوطنات ؛
- ٣ - ٣ دراسة شاملة للاتجاهات في الاسكان ، مع اشارة خاصة الى الأحياء الفقيرة والمستوطنات والمستوطنات الريفية ؛
- ٣ - ٥ تقرير اجتماع فريق الخبراء عن التدريب على رفع مستوى الأحياء الفقيرة والمستوطنات ؛
- ٤ - ١ الاتجاهات الحالية للسياسة في قطاع البناء ؛
- ٤ - ٢ تدابير تشريعية خاصة بالبناء ؛
- ٦ - ١ (أ) دليل مؤسسات البحث والتعليم وكذلك المهنيين في ميدان المستوطنات البشرية ؛
- (ب) دليل مصادر المعلومات الخاصة بالمستوطنات البشرية .

ب - عنصر مؤسسة الموئل والمستوطنات البشرية

من الأنشطة المقرر استكمالها خلال هذه الفترة مايلي :

- (أ) قامت مؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية بالدعوة لعقد خمسة اجتماعات اقليمية وعالمية بشأن تمويل المستوطنات البشرية وادارتها . وستقدم تقارير هذه الاجتماعات الى لجنة المستوطنات البشرية في دورتها الثالثة ؛
- (ب) عدد من مشاريع نواة رأس المال ومشاريع التعاون التقني ، تدعمها وتضطلع بها المؤسسة بالتعاون مع البلدان النامية والوكالات والمؤسسات الأخرى ؛
- (ج) نشر عدة وثائق عن تمويل الاسكان فيما يتصل بمشروع المؤسسة لتبادل المعلومات حول هذا الموضوع .

ج - البرنامج الفرعي ٧ - تقديم الدعم للتعاون التقني

١٤ - ١٦ (أ) يبين حجم المشاريع التي كانت قيد التنفيذ في عام ١٩٧٧ والتي استمر العمل

فيها اثنا الفتره ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، بالاضافه الى المشاريع الجديده التي بدئ فيها عام ١٩٧٨ وتلك التي يعتزم تنفيذها في عام ١٩٧٩ ، زياده في المصروفات من مجموع ٩ ملايين دولار في عام ١٩٧٧ الى حوالي ١٥ مليون دولار سنويا اثناء فترة السنتين الحاليه (٤) . وتبين هذه الاسقاطات أن ثمة ٦٩ مشروعا ستكون قيد التنفيذ في ٤٣ بلدا خلال عامي ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ، منها ٤٩ مشروعا كبيرا .

١٦ - ١٤ (ب) واستجابة لحاجة الحكومات الى مزيد من النتائج الطموسة في الأمد القصير ، يجرى توجيه المشاريع نحو اعداد وتنفيذ برامج عمل فورية يشترك فيها الاستثمار العام لتعزيز جهود المساعي الذاتية لتحسين المستوطنات . ولذلك يتركز عدد متزايد من المشاريع على خطط محددة للمواقع والخدمات لرفع مستوى المستوطنات ، يكون ما تتضمنه التدريب على المشاركة الشعبية وتقديم الدعم المؤسسي .

١٦ - ١٤ (ج) ويوجز الجدول التالي مستوى أنشطة المشاريع طبقا للبرامج الفرعية للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ :

اسقاطات أنشطة مشاريع التعاون التقني للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩

النسبة المئوية من المجموع الكلي	مجموع ميزانية المشاريع		البرنامج الفرعي
	بالآلاف دولارات	عدد المشاريع	
٢٢٢٦	١٦ ١٢٦	١٧	١ - سياسات المستوطنات واستراتيجياتها
١٥٥	١١ ٠٥٢	١٢	٢ - تخطيط المستوطنات
٣١٧	٢٢ ٥٩٥	٢٣	٣ - المأوى والهياكل الأساسية والخدمات
٤٠	٢ ٨٤٦	(أ) -	٤ - الأرض
٥٦	٣ ٩٨٧	(أ) -	٥ - المشاركة الشعبية
٢٠٦	١٤ ٦٢٣	١٧	٦ - المؤسسات والادارة
١٠٠٠	٧١ ٢٢٩	٦٩	المجموع

(أ) عناصر مكونة لمشاريع أخرى .

(٤) ينبغي مع ذلك ملاحظة أن الرقم الأخير يشمل عدة مشاريع كبيرة تمول عن طريق صناديق استئمانية .

٢' في الفترة ١٩٨٠-١٩٨١

أ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

٢ - ٢ دور المناطق المتروبولية في التنمية الوطنية (أجلت الحكومة المضيفة الى عام ١٩٨٠، المؤتمر الذي كان مزعما عقده في ناغويا في عام ١٩٧٨).

١٦ - ١٤ (د) تمثل العناصر البرنامجية التالية للميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩، أنشطة مستمرة ستنفذ خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ وفقا لاستراتيجيات وأساليب الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ :

١ - ١ وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية المعنية بتنمية المستوطنات البشرية؛

١ - ٣ تقارير دورية عن أحوال المستوطنات البشرية ؛

٣ - ٤ مشاريع نموذجية في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا - تقييم للمناهج، وتدريب محلي، وعرض بالوسائل السمعية - البصرية.

١٦ - ١٤ (هـ) بالنظر الى الهياكل البرنامجية التي أقرتها لجنة المستوطنات البشرية، أعيدت صياغة الأنشطة المتصلة بالبرنامج الفرعي ٦ في مجموعه في شكل أنشطة محددة ذات صلة بكل برنامج فرعي. وهي تشمل العناصر التالية المدرجة في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ :

٦ - ١ تحسين قدرة نظم المعلومات القائمة الخاصة بالمستوطنات البشرية على تقديم الخدمة ؛

٦ - ٢ دراسة استقصائية عالمية للمستوطنات البشرية (دراسة استقصائية للاسكان العالمي سابقا) تصدر كل ٥ سنوات (قرار الجمعية العامة ٢٥٩٨ (د) - ٢٩) ؛

٦ - ٣ معلومات تقنية عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان المستوطنات البشرية (نشرة فصلية عن المستوطنات البشرية ؛ أوراق معلومات تقنية ورسالة اخبارية عن أنشطة البحث والأنشطة الميدانية).

١٦ - ١٤ (و) سيتم انجاز غالبية المشاريع التي كانت تنفذ أثناء عام ١٩٧٧ وما تلاه قبل عام ١٩٧٩ أو في غضون. بيد أنه من المزمع الاستمرار في المشاريع الكبيرة التالية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ : نيجيريا - التخطيط الاقليمي لولاية أويو والخطة المتروبولية للافوس ؛ تنزانيا - التخطيط العمراني وتخطيط البناء (معهد أردهي) وتخطيط التنمية الحضرية (دودوما) ؛ بنغلاديش - التخطيط العمراني الوطني ؛ فييت نام - أبحاث مواقع البناء. وبالإضافة الى ذلك، تشمل المشاريع التي يحتتم تنفيذها خلال عامي ١٩٨٠ - ١٩٨١ : ساحل العاج - التنمية الريفيه (الطور الثاني) ؛ بوروندي - تنمية الاسكان الحضري ؛ فينيا - تنمية الاسكان ؛ ناميبيا - التدريب في مجالات الاسكان والبناء والتخطيط ؛ نيجيريا - التدريب على الهندسة المعمارية (أهدان) ؛ السنغال - التخطيط الاقليمي ؛ فولتا العليا - تنمية الاسكان الريفي (الطور الثاني) ؛ الأرجنتين - الاسكان، وتكنولوجيا البناء، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية ؛ البرازيل - المركز

الاقليمي للدراسات الحضرية ؛ اندونيسيا - تنمية الاسكان الريفي ؛ ايران - تكنولوجيا الاسكان والبناء ؛ تايلند - التخطيط الحضري ؛ آسيا ، اقليمي ، تنمية السياحة التاريخية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ؛ برنامج السنوات العشر السياحي المتكامل لجنوب المحيط الهادئ ؛ المعهد العربي الاقليمي للتنمية الحضرية المشترك بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لافريقيا .

(ب) اعادة التنظيم المترتبة

١٦ - ١٤ (ز) حددت الجمعية العامة في قرارها ١٦٢/٣٢ اعادة التنظيم التي ستفند أثناء الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، في اطار من ثلاثة جوانب :

(أ) ان القيام ، في اطار مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، بادماج المركز الحالي للاسكان والبناء والتخطيط مع مؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ، سيؤدي الى النهوض بأعباء برنامج عمل موحد ومتضافر الجهد . بيد أنه سيكون ضروريا للمؤسسة الحفاظ على معالمها وهويتها بوصفها مؤسسة مالية وتمويلية ، والحفاظ على اختصاصاتها المحددة في القرار ١٦٢/٣٢ . ويمثل هذا أهمية خاصة فيما يتعلق بعملياتها الاقتراضية والاقراضية التي أذن بها مؤخرا بموجب اعلان القواعد المالية الجديدة للأمم المتحدة ، وفيما يتعلق بتمويل أنشطة المركز على الصعيد الوطنية والاقليمية والعالمية التي ستفند بدعم مالي من المؤسسة . وعلى نحو مماثل ، ستبذل الجهود للاستفادة الكاملة من خدمات مركز الأمم المتحدة للاعلام السمعي - البصري . كذلك سيتم تنسيق عناصر الأنشطة المتعلقة بالمستوطنات البشرية من برنامج الامم المتحدة للبيئة ، وادارة التعاون التقني لأفراض التنمية ، وادارة الشؤون الدولية ؛

(ب) ثانيا ، وفقا للفقرة هـ (م) من الجزء الثالث ، والفقرة ٣ من الجزء الرابع ، من القرار ١٦٢/٣٢ ، تم ، على حدة ، تعيين برنامج العمل الذي سينفذ على الصعيد الاقليمي لتيسير النقل التدريجي لتلك الأنشطة ؛

(ج) ثالثا ، سوف يحدد مضمون البرنامج النهائي من الخطة المتوسطة الأجل المعتمدة ، الى حد كبير ، الهيكل الاداري للمركز الجديد . وسيوفر ادماج مختلف الوحدات فرصة لاعادة تنظيم الموارد في هيكل يتيح تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل الجديدة بطرق فعالة .

٥ - مسائل تنظيمية أخرى

١٦ - ١٤ (ح) وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٢/٣٢، ينتظر أن يقوم المركز بأداء اختصاصات تنسيقية هامة لضمان المواثمة ، على مستوى الأمانات ، بين برامج المستوطنات البشرية التي تخطط لها منظومة الامم المتحدة وتضطلع بها ، ولمساعدة لجنة المستوطنات البشرية في تنسيق الأنشطة المتصلة بالمستوطنات البشرية داخل منظومة الامم المتحدة ، ومواصلة استعراضها وتقييم فعاليتها وتقديم دعم فني للجنة المستوطنات البشرية . ولذلك فان خدمة ودعم اللجنة وفيها من الهيئات التشريعية للامم المتحدة سيشكلان نشاطا هاما . ويدعو نفس القرار الى تعزيز المجتمع العلمي العالمي المعني بالمستوطنات البشرية وتعاونه ومشاركته وكذلك التعاون مع المنظمات غير الحكومية (انظر قرار الجمعية ١١٤/٣) الذي ستكون له آثار أيضا فيما يتعلق بالمالك والتنظيم .

١٦ - ١٤ (ط) وأخيرا ، سيكون لموقع المركز في نيروبي ، كما قررت الجمعية العامة ، آثارا كذلك فيما يتعلق بالتنفيذ . فبالإضافة الى النقاط المشار اليها أعلاه ، يطلب القرار ١٦٢/٣٢ من المركز ، بقيادة مديره التنفيذي ، تنفيذ مشاريع للمستوطنات البشرية ، وتوفير جهة وصل لتبادل المعلومات عن أنشطة المستوطنات البشرية . وعلاوة على ذلك ، فان القرار ٣٣٢٧ (د - ٣٠) ، الذي أنشأ مؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ، التي أدمجت الآن مع المركز ، يطلب من المدير التنفيذي أن ينسق ، وأن يلتزم في نفس الوقت ، تعاون المؤسسات المالية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، ويخول المدير التنفيذي أيضا الاضطلاع ببرنامج دولي للحصول على أموال للمؤسسة .

١٦ - ١٤ (ي) من الجوهرى الاعتماد على هيكل بسيط فيما يتعلق بجميع هذه التدابير التي سيقوم المدير التنفيذي بتنفيذها على الصعيد العالمية والاقليمية والأقاليمية والوطنية . وبناء على ذلك ، يقترح المدير التنفيذي ، مقره في نيروبي ، انشاء مكتب تنسيق في كل وحدة اقليمية ، وفي جنيف ، وفي المقر بنيويورك أيضا .

١٦ - ١٤ (ك) وستمكن مكاتب الاتصال هذه ، التي تعمل بالتعاون الوثيق مع اللجان الاقليمية للمستوطنات البشرية ، المدير التنفيذي من الوفاء بالمهام المذكورة عاليه ، بصفته المنسق العام لجميع الأنشطة المتصلة بالمستوطنات البشرية داخل منظومة الأمم المتحدة . وسيتمتع بصفة أولية انشاء وحدة تنسيق واتصال في المقر بنيويورك لتسهيل التنسيق مع ادارة التعاون التقني لأفراض التنمية وادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، ولتكون حلقة الوصل مع مختلِف وحدات تلك الادارة ، ولاسيما مع المكتب الاحصائي ، ومركز التخطيط الانمائي والسياسات والاسقاطات الانمائية ، وشعبة السكان ، وشعبة الادارة العامة ، ومركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل ، التي تتصل ببرامجها بعمل المركز وترتبط به على نحو وثيق . وعلى نحو مماثل ، ستكون الوحدة ضرورية لاقامة علاقات مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، والبنك الدولي ، وغيرها من المنظمات والمؤسسات المالية .

١٦ - ١٤ (ل) ومن الجلي أيضا أنه ينبغي أن يكون للمؤسسة ، بوصفها العنصر التمويلي والمالي للمركز ، قاعدة تنفيذية في مركز مالي ؛ وينبغي أن يكون لها أيضا ، كيما تطور أنشطتها بكفاءة وتحقق نتائج ملموسة ، مكاتب أو وحدات اقليمية للتعاون الوثيق مع المصارف الاقليمية وفيها من المصادر المالية ، واقامة علاقات عمل وثيقة معها .

١٦ - ١٤ - با - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة العامة

١٦ - ١٤ (م) من المنتظر ان تضطلع لجنة المستوطنات البشرية بالتنسيق الرسمي لأنشطة المستوطنات البشرية داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة . وعلاوة على ذلك ، قررت الجمعية العامة في الجزء السادس من القرار المذكور أعلاه ضرورة أن يجتمع المدير التنفيذي للمركز ومكتب لجنة المستوطنات البشرية مرتين سنويا مع المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ومكتب مجلس ادارته ليستعرضوا أولوياتهم وبرامجهم المتعلقة بتحسين المستوطنات البشرية وتعزيز وبسط التعاون بين المنظمتين . وقررت اللجنة كذلك ضرورة بذل جهود متصلة ومحددة ، من جانب جميع المنظمات المتصلة اتصالا وثيقا بالمستوطنات البشرية ، على كل من الصعيدين الاقليمي والعالمي ، لتنسيق برامجها ومشروعاتها المخططة .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

١٦ - ١٤ (ن) قررت الجمعية العامة ، بموجب القرار ١٦٢/٣٢ ، ضرورة تعزيز الاجهزة الحالية للجنة التنسيق الادارية لضمان فعالية التنسيق في ميدان المستوطنات البشرية في شتى أنحاء منظومة الامم المتحدة .

١٦ - ١٤ (س) وستقوم لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بتقديم المشورة لهيئات تقرير السياسة ، حسب الاقتضاء ، بشأن مسائل البرنامج والميزانية المتعلقة بالمؤسسة ، بوصفها جزءا من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) .

١٦ - ١٤ (ع) وبالنظر الى الأنشطة الخاصة بالمؤسسة ، لا سيما تلك الأنشطة المتعلقة بعمليات الاقتراض والاقتراض ، فقد تقرر الابقاء على مجلسها الاستشاري المكون من ١٢ السب ١٥ عضوا من الشخصيات البارزة ذات الثقل في المجتمع الدولي ، بالاضافة الى ممثلين عن الوكالات المالية الرئيسية المتعددة الجنسيات . ويجتمع المجلس برئاسة المدير التنفيذي لمركز المستوطنات البشرية . ويقدم المجلس مشورته لكل من المدير التنفيذي والمدير الاداري بشأن عمليات المؤسسة داخل اطار مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها

خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٦ - ١٤ (ف) يتوقع قيام أنشطة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وبرنامج الأمم

المتحدة الانمائي ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ،
وصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الامم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة العمل الدولية ، وإدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ،
وإدارة التعاون التقني لأفراض التنمية ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٦ - ١٤ (ص) ينتظر أن يكون الاتجاه في تخصيص الموارد للبرامج الفرعية ، بالنسب المئوية ،
على النحو المبين في الجدول التالي تقريبا :

١٦ - ١٤ (ق) يقوم تحديد مختلف أنشطة التعاون التقني الموصوفة في كل برنامج فرعي على فحص قطري تفصيلي لحالة برامج المستوطنات البشرية وتقييم المشاكل والأولويات النسبية لكل بلد. وبعد ذلك يتم تجميع وتلخيص هذه الاستعراضات القطرية والمستويات المقترحة للأنشطة داخل كل برنامج فرعي، على أساس اقليمي، في اطار اسقاطات الموارد التي يمكن أن تكون متاحة في حدود المعقول من مختلف المصادر خلال فترة الخطة. وبين هذا التحليل ان احتياجات التعاون التقني على الصعيد الوطنية والاقليمية والأقليمية ستتطلب انفاقا كليا قدره ١٣٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة على مدى فترة الخطة المتوسطة الأجل، أو متوسطا قدره ٣٢٥ مليون دولار سنويا. وسوف تستدر تلك الأموال من المصادر التالية: برنامج الامم المتحدة الانمائي، وصناديق الاستثمار لمؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، وتقاسم التكاليف، وبرنامج الألفية العالمي، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة، وصندوق التنمية الرأسمالية، والتبرعات. ومن المنتظر أن تزداد مساهمة برنامج الامم المتحدة الانمائي في مشاريع التعاون التقني من مستواها الحالي البالغ ٢ في المائة من مجموع أرقام التخطيط الارشادية الى ٣ في المائة في غضون فترة الخطة المتوسطة الأجل.

١٦ - ١٤ (ر) ستكرس موارد المؤسسة بصفة أساسية للبرامج الفرعية التي تدخل في ولايتها الرئيسية، مثل البرنامج الفرعي رقم ٣ عن المأوى والهياكل الأساسية والخدمات، ورقم ٦ عن المؤسسات والادارة. وتهتم المؤسسة اهتماما خاصا أيضا بالبرنامج الفرعي رقم ٥ عن المشاركة الشعبية، وكذلك بمواصلة برامجها الاعلامية المتخصصة، وجمع الأموال والعطيات المالية. بيد أن الأموال التي ستوفرها المؤسسة سوف يستفاد منها أيضا، حسبما تسمح الموارد، في مشاريع أخرى يقيمها المركز.

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١: سياسات واستراتيجيات المستوطنات

(أ) الهدف

١٦ - ١٥ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة الحكومات في صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية شاملة للمستوطنات، مع مراعاة عوامل مثل وسائل التنفيذ والأهداف واحتياجات كل بلد وأولوياته، لا سيما فيما يتعلق بالعوامل الديموغرافية والبيئية، والتنمية الاقتصادية ونمو المستوطنات ومواقعها.

(ب) المشكلة المطروقة

١٦ - ١٦ ان الزيادة السريعة في السكان، والتكوين الحضري بغير تخطيط، وعدم ملائمة الظروف المعيشية في المستوطنات، والتفاوت بين المستوطنات الحضرية والريفية، كل ذلك يخلق مشاكل هائلة تمس الفقرات بوجه خاص. ولا توجد الأ لدى بلدان قليلة نسبيا سياسات على درجة من الشمول تكفي لمعالجة أشد المشاكل الحاحا، في فترة ما سوا قبل انعقاد مؤتمر الموئل أو ما بعد انعقاده. ومن بين العقبات التي تؤخر تنفيذ تدابير السياسة عدم اجراء تقييم مستمر لحالة المستوطنات البشرية، مما أسفر عن نقص في ادراك وفهم الظروف والاتجاهات لدى مقرري السياسة، والافتقار الى المؤسسات الملائمة، وعدم كفاية الموارد، بما في ذلك اليد العاملة المدربة.

١٦ - ١٧ ان النمو السريع في المراكز الحضرية ، لا سيما في البلدان النامية ، وما اقترن به من نمو مستمر في سكان الريف ، قد فاقم من حدة التفاوتات بين المستوطنات الحضرية والريفية ، وكذلك ما بين المناطق المختلفة في البلد الواحد . وقد أدى تركيز الدخول والانتاجية في مراكز محاطة بالرعاية في المراحل المبكرة للتنمية الى اتجاه الأنشطة الاقتصادية الحديثة والمؤسسات السياسية والائتمانية اتجاها مستمرا ، في السنوات الأخيرة ، نحو تلك المراكز نفسها . ولا شك أن تركيز رأس المال ، واليد العاملة الماهرة ، والتكنولوجيا والمؤسسات الحديثة أمر هام للتنمية الوطنية ؛ غير أنه يمكن ان يفضي في النهاية الى ضعف استخدام الموارد الطبيعية والبشرية في الأماكن الطرفية - ومواصلة احتذاب الأفراد غير المهرة نحو المناطق الحضرية حيث لا تتوافر فرص عمل كافية .

١٦ - ١٨ ومن اجل حل تلك المشاكل على نحو مرض ، من الضروري وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات للمستوطنات البشرية على الصعيد الوطني . وبالإضافة الى ذلك ، فان تنفيذ سياسات واستراتيجيات ملائمة للمستوطنات البشرية يمثل نشاطا انمائيا يمكن ان يبرز الارتداد عن بعض الاتجاهات المعاكسة ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي . ووسع تلك السياسات كذلك أن تيسر ترجمة الأهداف الأرحب للتنمية الوطنية الى أهداف تنفيذية واقتراحات محددة بمشروعات ، وهذه ينبغي ان توضع في اطار من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية المتكاملة ، موزعة على أماكن مختلفة .

(ح) السند التشريعي

١٦ - ١٩ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من توصيات مؤتمر الممثل ألف - ١ الى ألف - ٧ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٦ - ٢٠ انصبت الأنشطة الدولية في ميدان المستوطنات البشرية على تحسين التصور الأساسي لدور المستوطنات البشرية في عملية التنمية الوطنية . وعمدة أكثر تحديدا ، فقد كان من شأن برامج التعاون الدولي السابقة ان ساعدت بلدانا معينة ، بطريقة مباشرة ، في تقرير سياسات واستراتيجيات وطنية تتركز ، بشكل غير مباشر ، على المستوطنات البشرية ، وذلك عن طريق التدريب والبحث وتبادل المعلومات ؛ وقد ركزت هذه البرامج على تعيين العوامل التي تؤثر على المستوطنات البشرية . ومن بين النواتج فيما يتعلق بالسياسة العامة للمستوطنات عدة مشاريع بحث وتعاون تقني على الصعيد الوطني ، وبالإضافة الى حلقات دراسية اقليمية ، واجتماعات لأفرقة من الخبراء وحلقات عمل اقليمية . وبحلول ١٩٧٩ ، سيصدر تقرير اجتماع فريق الخبراء المعني بوضع سياسات واستراتيجيات استيطانية وطنية ، وكذلك كتيب المبادئ التوجيهية لوضع سياسات الاستيطان الوطنية . وسيصدر تقرير فريق الخبراء المعني بتبادل ونشر المعلومات عن المستوطنات البشرية ، ودليل المؤسسات التعليمية والبحثية وكذلك المتخصصين في ميدان المستوطنات البشرية ، ودليل مصادر المعلومات بشأن المستوطنات البشرية .

'٢' الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٦ - ٢١ توضح التجربة ان افضل الوسائل لتدعيم عمل الحكومة تقديم مساعدات تقنية مباشرة في وضع السياسة وفي التدريب ونشر المعلومات . وعلى ذلك سيكون الهدف من تقديم مساعدات مباشرة للحكومات ما يلي (١) زيادة تفهم المسائل المعنية وتلبية الطلب على المعلومات من قبل مسؤولي السياسة مع احداث زيادة موازية في الناتج من المعلومات ؛ (٢) اثبات الفائدة من وجود سياسة استيطانية وطنية وامكانية تنفيذ تلك السياسة ، وأثرها على فعالية التنمية الوطنية ؛ (٣) استكشاف مختلف بدائل السياسة ، وحل الخلافات وتقديم المشورة في وضع السياسات والاستراتيجيات ؛ (٤) المساعدة في ترجمة السياسة الى برامج عمل محددة ؛ (٥) التوفيق بين نتائج السياسة على المدى الطويل والفوائد والتكلفة على المدى القصير ؛ (٦) وضع الاطار المؤسسي والاداري اللازم لصياغة السياسة وتنفيذها .

١٦ - ٢٢ اهتمت أنشطة التدريب في الفترات السابقة ، على نحو اساسي ، بالموظفين الفنيين . وتتمثل قيود تطوير السياسة ، بصورة رئيسية ، في الافتقار الى الفهم والادراك بين المسؤولين الحكوميين على مستوى تقرير السياسة . ونتيجة لذلك ، ستؤكد أنشطة التدريب الآن على تحسين مهارات تقرير السياسة . ويشكل نشر المعلومات عنصرا رئيسيا آخر للاستراتيجية المقترحة . وسوف يستكمل توزيع المواد السمعية والبصرية الموجودة ببرنامج يستهدف تشجيع اعداد افلام جديدة ذات صلة ، ولا سيما في المناطق النامية . وستعطي الأولوية لاستحداث شبكات اعلامية ملائمة على الصعيدين الوطني والاقليمي ، تدعمها شبكة عالمية . وفي حين تدعو الحاجة ايضا الى بحث اضافي على الصعيد العالمي ، سيجري التأكيد في الفترة المتوسطة الأجل على تدعيم البحث على الصعيد الوطني بوصفه عنصرا ضروريا لتفهم المسائل ذات الصلة . وسيدعم هذا ببحوث على الصعيدين الاقليمي والعالمي في المجالات التي قد تحتاج فيها عدة حكومات لهذا الدعم .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٦ - ٢٣ ستواصل برامج التعاون الدولي ، خلال فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، تقديم المساعدة الى الحكومات في اطار هذا البرنامج الفرعي ، نظرا لأن حكومات قليلة نسبيا قد قامت حتى الآن على نحو شامل بوضع واعتماد وتنفيذ سياسة وطنية للمستوطنات البشرية . وسوف يركز التعاون الدولي كذلك على تقديم المساعدة والدعم للحكومات في الجهود التي تبذلها لتعزيز الاطار المؤسسي لتنمية المستوطنات البشرية ، بما في ذلك تحسين مبادئ الادارة وممارستها ؛ واستحداث الأنظمة التشريعية والادارية والتقنية المنهجية التي يحتاجها التخطيط والتنفيذ في هذا الميدان (أنظر كذلك البرنامج الفرعي ٦ : المؤسسات والادارة) .

(أ) الصعيد الوطني

١٦ - ٢٤ سيساعد برنامج التعاون التقني البلدان الأعضاء على تفهم دور المستوطنات البشرية في العملية الانمائية وفي تقرير سياساتها واستراتيجياتها . ومن المتوقع ان يتم تمويل هذا البرنامج من مؤسسة الموئل والمستوطنات البشرية ومن برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وبرنامج الأمم المتحدة

للبيئة ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، ومن التبرعات الطوعية والصناديق الاستثنائية .
وستشجع البلدان على اعتماد أنسب السياسات والاستراتيجيات للظروف القائمة بها ، أى مستوى النمو
الاقتصادى والتكنولوجي ، والاهتمامات والأحوال البيئية ، وشبكة المستوطنات البشرية ، وامكانيات
التنمية الاقليمية ، والعوامل الديموغرافية في كلا المناطق الحضرية والريفية . وستشجع أيضا على وضع
سياسة للمستوطنات البشرية تكون جزءا لا يتجزأ من سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية ،
مع توجيه عناية خاصة لموقع الاستثمارات والهياكل الأساسية الانتاجية التي تدعم كلا من الاحتياجات
الاجتماعية واهداف التنمية الاقتصادية العامة . وستقدم المساعدة للحكومات لجعل السياسات
والاستراتيجيات اكثر وضوحا وشمولا عما كان عليه الحال في الماضي ، ولانشاء اطار مؤسسي متكامل
لتنفيذ السياسات عن طريق صياغة البرامج والمشروعات ، والتمويل ، وتنمية الموارد البشرية ،
واعتمادات الميزانية ، والأجهزة والاجراءات الادارية الجديدة او المحسنة . وستوجه عناية خاصة
لمساعدة البلدان في اقامة اجراءات مراقبة وابلغ فيما يتعلق بتنمية المستوطنات البشرية ، تفيد في
استعراض السياسة العامة ، ومساعدتها كذلك في وضع الاجراءات اللازمة لتحليل وتقييم أثر البرامج
القطاعية الأخرى على المستوطنات البشرية . وفي هذا الصدد ، سيتم تشجيع استخدام الأساليب
السمعية البصرية . كذلك ستولى أولوية لادماج سياسات المستوطنات البشرية في اطار التنمية
الريفية ، ولاقامة ما يلزم لهذا الغرض من ادوات للتنسيق فيما بين الوكالات الحكومية المختصة .
وستألف الأنشطة أثناء فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ من عدد من المشاريع في المبادىء المحددة ،
وسيتوقف حجم هذه المشاريع على عدد الطلبات الواردة من الحكومات والأموال التي ستوفر عن طريق
التبرعات .

(ب) الصعيد الاقليمي

١٦ - ٢٥ ستركز الأنشطة الواردة تحت هذا البرنامج الفرعي على دعم احتياجات كل لجنة اقليمية ،
وعلى تنمية الأنشطة التي تيسر التعاون التقني ، والتدريب ، وتبادل المعلومات ، والبحث المتصل
بمناهج وضع السياسات والاستراتيجيات . وبالإضافة الى ذلك ، سيشرع في عدة مشاريع نموذجية في
كل منطقة فيما يتصل ببحوث تعمسين اجراءات التحليل ووضع السياسات للمستوطنات البشرية . وسيطلب
لذلك دعم من المؤسسة ومن برنامج الأمم المتحدة الاتمائي ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وصندوق
الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، كما ستطلب مساعدات ثنائية . وستكون المشاريع المتوقعة كما يلي :
(١) التنسيق بين الحكومات واقتسام الخبرة فيما بينها ؛ (٢) صدور وثائق تقنية لاستخدام
الحكومات ، تورد مبادئ توجيهية ومناهج لزيادة تطوير سياسات واستراتيجيات المستوطنات البشرية ،
كما تورد دراسات لحالات افرادية تتعلق بالسياسات والاستراتيجيات ، ومبادئ توجيهية لادماج
سياسة المستوطنات البشرية ضمن سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية ؛ (٣) حلقة
تدريبية في كل منطقة للمسؤولين عن تقرير السياسات ؛ (٤) انظمة اقليمية للمعلومات وتحليل ما
يتجمع من المعلومات .

(ج) الصعيد العالمي

١٦ - ٢٦ سيشمل العمل في اطار هذا البرنامج الفرعي توفير الدعم للمشاريع وتدعيم أنشطة
البحث والتدريب على المستويات الوطنية والاقليمية والأقليمية . وفيما يتعلق بالتدريب ، سيتم

تنظيم حلقتين دراسيتين اقليميتين واربع حلقات تدريبية اقليمية ، وسيقدم عدد من الزمالات لتدريب كبار الموظفين المعنيين بوضع السياسة . وسيتم كذلك اضافة اختصاصات اعلامية جديدة أقوى في مركز المستوطنات البشرية لجمع وتصنيف المعلومات ذات الصلة ، لخدمة عمل البرنامج الفرعي على جميع المستويات . وشمة نتائج آخر زو صلة سيساعد على تحقيق هدف هذا البرنامج الفرعي ، وهو انشاء جهاز لشبكة دولية لتبادل المعلومات ينبغي ان يعمل مع نهاية عام ١٩٨٣ . وبالإضافة الى ذلك ، فانه سيطلع في غضون تلك الفترة بنشر الدراسة الاستقصائية للمستوطنات البشرية (قرار الجمعية العامة ٢٥٩٨ (د - ٢٤)) ؛ وستشمل هذه الدراسة استعراض حالة المستوطنات البشرية (قرار الجمعية والتوقعات المتصلة بها على الصعيد العالمي ، مثلما اقترحت لجنة المستوطنات البشرية في دورتها الأولى . وسوف تشمل النواتج الأخرى نشرات عن استجابات الحكومات في اطار السياسة ، ومعلومات مستكملة عن المؤسسات المالية الدولية للمستوطنات البشرية ، وشريطا سينمائيا عن مفاهيم السياسة فيما يتعلق بتنمية المستوطنات البشرية ، ومعلومات تقنية بشأن أنشطة الأمم المتحدة في ميدان المستوطنات البشرية (اصدار رسالة الأنباء الفصلية) .

٤' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٦ - ٢٢ في غضون هذه الفترة ، ستستمر أنشطة التعاون التقني المبينة أعلاه وستمتد الى دول أعضاء أخرى بناء على طلبها . وسيتم الاضطلاع بمشاريع نموذجية اضافية وسيجرى نشر الخبرة المكتسبة أثناء الفترة السابقة .

(أ) الصعيد الاقليمي

١٦ - ٢٨ سيتم كذلك التوسع في برنامج التدريب ليشمل حلقات تدريبية متجولة عن السياسة والاستراتيجية ، تعقد على المستوى دون الاقليمي .

(ب) الصعيد العالمي

١٦ - ٢٩ سيستمر الدعم التقني للمشاريع والبرامج القطرية وكذلك دعم الأنشطة المنفصلة الخاصة بالتدريب ، والبحث ، وتبادل المعلومات والمبينة تحت '٣' أعلاه . وستتألف الامانة من مشاريع قطرية اضافية وشبكة اعلامية موسعة ومحسنة تعمل معها عدة شبكات وطنية . وستتسبب في العمليات العالمية . وسوف تنشر نتائج الحلقات الدراسية الإقليمية وحلقات العمل الاقليمية واجتماعات الخبراء لتعظيمها على نطاق واسع . وفي غضون فترة السنتين هذه ، ستولى عناية خاصة لتحليل واستعراض الخبرات والمعارف المتراكمة ، بهدف وضع توصيات للتوسع في الاهداف الحكومية الواجب تنفيذها بحلول عام ٢٠٠٠ ، ولتنمية مدخلات اضافية من النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

٥' الأنشطة ذات الفائدة الحدية

١٦ - ٣٠ لا توجد أية أنشطة ذات فائدة حدية في هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٦ - ٣١ نتيجة للأنشطة أعلاه ، من المنتظر ان يتحقق تفهم أفضل لدور سياسات المستوطنات البشرية ولوظائفها وطبيعتها . وسيتلقى العديد من البلدان مساعدة تقنية مباشرة في انشاء المؤسسات الملائمة لوضع وتنفيذ سياسات التوطين ؛ وسيتم انشاء جهاز لتبادل المعلومات . وسيكون الأثر النهائي لتلك الأنشطة تحسين الظروف المعيشية في كل من المستوطنات الريفية والحضرية .

البرنامج الفرعي ٢ : تخطيط المستوطنات

(أ) الهدف

١٦ - ٣٢ هدف هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة الحكومات في التخطيط المتكامل للمستوطنات الحضرية والريفية على المستويات الوطنية والاقليمية والمحلية ، بغية المساعدة في توجيه توزيع السكان والاستثمارات ذات الصلة مع حماية البيئة والقيم الحضارية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٦ - ٣٣ تماثل مشاكل تخطيط المستوطنات ، الى حد بعيد ، المشاكل المطروقة تحت البرنامج الفرعي ١ ، السياسات والاستراتيجيات ، نظرا لأن خطط المستوطنات هي تعبير عن السياسات وتشكل أحد الوسائل الرئيسية لتنفيذ هذه السياسات . فيراثه ينبغي التأكيد على ان نمو السكان ونزوحهم من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية يفرضان على الحكومات في تخطيطها للمستوطنات مشاكل ضخمة على المستويين الوطني والمحلي . ومما يؤسف له أن التخطيط الوطني والاقليمي هما ، في كثير من الاحوال ، منعقدان فعلا وان خطط المستوطنات مجزأة وقائمة على قرارات منفردة . وثمة حاجة الى القيام بطائفة واسعة من المهام التخطيطية ، بما يعكس أوجه التفاوت بين البلدان فيما يتعلق بمعدلات التحضر والكثافات السكانية ومستويات التنمية الاقتصادية . وحتى على صعيد المناطق نفسها ، ثمة تفاوتات واسعة في المساحة الجغرافية وتوفر الموارد ، وهذا يتطلب تخطيطا دقيقا .

١٦ - ٣٤ ويجب ايلاء أولوية عالية لبرامج اعادة التوطين الملحة التي تستدعيها الكوارث التي هي من صنع الانسان ، والكوارث الطبيعية . وقد هدمت الحروب الكثير من المدن والمستوطنات الصغيرة في السنوات الأخيرة ، وتعمير هذه المستوطنات بصورة عاجلة يعد جزءا لا يتجزأ من الجهود الشاملة الرامية الى اعادة بناء الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتأثرة . وكانت الأحداث التي دمرت المستوطنات هي نفس الأحداث التي تسببت في وجود أعداد ضخمة من النازحين . وكان للأحوال المناخية والكوارث الطبيعية العاتية ان اقلعت أيضا في بعض الحالات اعدادا كبيرة من الناس ، ولا بد من بناء مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة من اجل استيعاب اولئك الناس . ويجب ان يعاراهتمام خاص لأفقر البلدان النامية التي لا تملك الا أقل قدر من الموارد والقدرات الادارية اللازمة للتغلب على المشاكل المتزايدة فيما يتعلق بتخطيط المستوطنات . وتقع هذه البلدان في فئتين رئيسيتين ؛ تتضمن أولاها بلدانا آسيوية كبيرة تضم ، رغم معدلاتها المنخفضة من النمو السكاني الحضري ، عددا كبيرا من المدن التي اجتذبت اعدادا ضخمة من

المستوطنين وقاطني الأحياء الفقيرة . أما الفئة الأخرى فتتألف ، في المقام الأول ، من بلدان افريقية خفيفة السكان وأقل تحضرا ، تعد مدنها الرئيسية صغيرة نسبيا ولكنها تنمو الآن بسرعة نظرا لتدفق النازحين من الريف الذين لا يجدون مساكن أو وظائف في أماكن أخرى .

١٦ - ٣٥ . لذا يجب توجيه جهود كبيرة نحو تعزيز وتنفيذ أنشطة تخطيط المستوطنات على صعيد المدن وعلى الصعيد الحضري . وفي هذه المناطق ، يجري في اغلب الأحوال تنفيذ مشاريع وبرامج كبيرة للتحسين الرأسمالي دون وجود خطط حضرية توجيهية مناسبة ، ودون القيام في بعض الأحوال بدراسات كافية عن الصلاحية . وهناك كذلك افتقار الى التنسيق فيما بين الوكالات الحكومية التي تتقاسم المسؤولية عن مختلف جوانب التنمية . وفي بعض الحالات تتطلب خصائص بيئية معينة حلا وتصميمية مناسبة للظروف المناخية والحضرية للمنطقة ؛ ذلك ان بلدانا كثيرة تتمتع بتراث حضاري فريد تجب المحافظة عليه في عملية التنمية . ويتأثر عدد كبير من المدن الكبرى في شتى انحاء العالم بمشاكل المواصلات الملحة التي تقتضي بذل جهود كبيرة لتحديث شبكات الطرق وتحسين خدمات النقل العام . ومسيئة هي الحاجة الى تخطيط المستوطنات والمناطق الريفية حول المدن القائمة التي تشهد نموا بسبب تدفق النازحين من المناطق الريفية .

(ج) السند التشريعي

١٦ - ٣٦ . يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من توصيات مؤتمر الممثلين باء - ١ الى باء - ١٦ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٦ - ٣٧ . في نهاية ١٩٧٩ ، سيكون قد انجز الكثير في تبين القيود على تخطيط المستوطنات وفي وضع مبادئ توجيهية وتوصيات لمساعدة الحكومات في رسم وتنفيذ برامج تخطيط المستوطنات . وسيكون قد تم انجاز ابتدائي كبير في تيسير تبادل المعرفة والمعلومات فيما بين البلدان النامية على أساس اقليمي ومحلي ، عن طريق اجتماعات أفرقة الخبراء والحلقات الدراسية الاقليمية والأقليمية والمشاريع الارشادية ، التي ستعلن وتنتشر نتائجها على نطاق واسع في صلب تقارير تقنية . ومن ثم ، سوف تكون المهمة الرئيسية تقديم المساعدة الى الحكومات في استخدام هذه المادة عن طريق برامج التعاون التقني الموسمة .

'٢' فترة الخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٦ - ٣٨ . من بين النهج الشاملة التي أوصى بها مؤتمر الممثلين : (١) الحاجة الى تصويب التخطيط في اطار عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي على الأصعدة الوطنية والاقليمية والمحلية (باء - ١) ؛ (٢) الحاجة الى ان يعنى تخطيط المستوطنات عناية خاصة بتوزيع السكان وعلاقة ذلك بتنمية قطاعات اقتصادية معينة ومكوناتها من الهياكل الأساسية (باء - ٤) ؛ (٣) الحاجة الى التخطيط لتحسين الأحوال المعيشية في المناطق الريفية في اطار تشييد اقتصادات هادئة المناطق والتغلب على مزار تبعثر السكان (باء - ٥) .

١٦ - ٣٩ وبالنظر الى محدودية الموارد المتوقع توفيرها لأنشطة التعاون التقني ، سيكون من اللازم تركيز هذه الأنشطة على الضروب الأربعة من المساعدة التي تدعو الحاجة لها على وجه الاستعجال : (١) مساعدة الحكومات في اضعاف الطابع المؤسسي على عملية التخطيط داخـل المؤسسات الحكومية القائمة أو الناشئة ؛ (٢) تدريب الملاك الوطني للموظفين على اعداد الخطط المكانية ، على الصعيد الاقليمي وعلى صعيد المدن المتروبولية ، وتدريبهم على تخطيط المستوطنات الحضرية والريفية الجديدة ؛ (٣) مساعدة الحكومات على استعدادات أسس للبيانات تكون أفضل لتخطيط المستوطنات على الصعيد الوطنية والاقليمية والمحلية وعلى تدريب الأفراد على رعاية الشبكات الحضرية للمعلومات ؛ (٤) دعم البرامج الرامية خاصة الى تحسين الأحوال المعيشية وفرص العمالة لأقفر القطاعات السكانية .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٦ - ٤٠ خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، سوف يُشرع في بعض الأنشطة في جميع المجالات الأربعة التي تحظى بالأولوية على الصعيد الوطنية والاقليمية والعالمية . وعلى الصعيد الوطني ، سوف تكون أنشطة تخطيط المستوطنات ، في معظم الحالات ، عبارة عن عناصر لبرامج تشمل كذلك تقديم المساعدة الى البرامج الفرعية الأخرى للمستوطنات البشرية . ذلك انه لا بد لأي مشروع ، مثلاً ، يركز بصورة رئيسية على المساعدة في تحسين مشاريع محددة للمواقع والخدمات ، أن يتضمن عنصراً لتخطيط المستوطنات ، وكذلك للتدريب وانشاء المؤسسات ونظام للشبكات الحضرية للمعلومات . أما على الصعيدين الاقليمي والعالمي ، فسوف تتركز الأنشطة بدقة أكثر على العناصر المحددة فسي البرامج الفرعية . وفي هذا الاطار ، سوف يُشرع في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ في الأنشطة التالية لتخطيط المستوطنات :

(أ) الصعيد الوطني : مساعدة الحكومات في اضعاف الطابع المؤسسي على عملية التخطيط على الصعيد الوطنية والمتروبولية والمحلية وفي تدريب الأفراد الفنيين وشبه الفنيين اللازمين لهذه المؤسسات ؛ ومساعدة الحكومات في انشاء قاعدة للبيانات وشبكة للمعلومات تغطي الصعيد الوطنية والاقليمية والمحلية ؛ والمساعدة في تمير المدن المتضررة بفعل الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الانسان وفي اعادة توظيف ضحايا الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى ؛ والمساعدة في تخطيط المستوطنات للفقراء ذات الدخل المنخفض في المناطق الحضرية والريفية ، ولا سيما في المستوطنات الواقعة حول المراكز الحضرية ، وفي تخطيط برامج المستوطنات الريفية .

(ب) الصعيد الاقليمي : المساعدة في وضع برامج التدريب على النظم الحضرية للمعلومات التي ستضطلع بها اللجان الاقليمية ؛ والمساعدة في انشاء المؤسسات الاقليمية للتدريب على التنمية الحضرية ؛ واستحداث شبكة مناسبة للمعلومات المتعلقة بالتخطيط ، ستدمج في نظام تبادل المعلومات المبين تحت البرنامج الفرعي ١ ؛ ودعم الاضطلاع ببرامج بحثية بشأن مجالات معينة تتصل بمشاكل كل منطقة .

(ج) الصعيد العالمي : بالإضافة الى مساندة ودعم أنشطة التعاون التقني الوطنية والاقليمية ، سيولى اهتمام لاعداد مبادئ توجيهية واتحان التدابير لمراقبة التنمية ، ولاعداد كتيب ينشر في نهاية ١٩٨١ ويتناول الأساليب التخطيطية المحسنة للتخطيط الاجتماعي - الاقتصادي والمكاني المتكامل ، مع ايلاء أهمية خاصة للمناطق المترهولة . وسوف يولى دعم البرامج التدريبية اهتماما على سبيل الأولوية ، وذلك عن طريق برنامج المساعدة التقنية وقيام المركز باعداد برامج تدريبية تتضمن توفير الدعم في مجال اعداد المواد التدريبية والمعينات السهمية - البصرية .

٤ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٦ - ٤١ سوف تستمر الأنشطة التي شرع فيها خلال فترة السنتين الماضية ، ومن المتوقع تكريس موارد أخرى للأنشطة التالية :

(أ) الصعيد الوطني : مساعدة الحكومات في اعداد الخطط المكانية الاقليمية - والمترهولة والخطط التوجيهية الحضرية وخطط تنمية المناطق المحلية ؛ والمساعدة في اعداد دراسات ما قبل الاستثمار لمشاريع الاستثمار الرأسمالية ؛ والمساعدة في الجهود الخاصة الرامية الى احداث أنشطة اقتصادية ، ولاسيما للقطاع الشعبي ، في مجال التنمية الحضرية ؛ والمساعدة في تصميم مناطق حضرية مناسبة للأحوال المناخية الخاصة ومتفقة مع الثقافات الوطنية والمحلية - والعادات الاجتماعية .

(ب) الصعيد الاقليمي : تقديم المساعدة في تنفيذ الأنشطة البحثية المتعلقة بتخطيط المستوطنات واللازمة لاستمرار البرامج في تدريب الأفراد على تخطيط وتبادل المعلومات ، بما في ذلك تنظيم حلقات للخبراء وحلقات دراسية اقليمية .

(ج) الصعيد العالمي : اجراء بحوث مقارنة على أساس اقليمي بشأن استحداث ما يلزم من أساليب تخطيطية مناسبة وأجهزة مؤسسية للتخطيط في ظل ظروف التحضر السريع ؛ واجراء بحوث بشأن التكنولوجيا الحضرية للمناطق القاحلة والاستوائية ؛ بما في ذلك البحث في الأشكال الحضرية المناسبة لبيئات وأحوال حضرية معينة ؛ والقيام بجمع وتحليل ونشر المعلومات لدعم أنشطة التعاون التقني والأنشطة البحثية على الصعيد الوطنية والاقليمية والعالمية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٦ - ٤٢ من المتوقع ان تشهد فترة الخطة المتوسطة الأجل تقدما في اضعاف الطابع المؤسسي على عملية تخطيط المستوطنات في اطار تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عدد متزايد من البلدان النامية . ولهذه الغاية سوف يتم تدريب أطر متزايدة من المواطنين على اعداد خطط مكانية اقليمية ومترهولة وخطط للمستوطنات الحضرية والريفية ، الجديدة والموسعة . وستكون حكومات اخرى قد استحدثت قواعد كافية للبيانات اللازمة للتخطيط وستقيم لديها شبكات حضرية للمعلومات . وعن طريق هذه الوسائل ، ستتمكن الحكومات المشتركة في هذه البرامج من تحسين الأحوال المعيشية وخلق فرص وظيفية لأشد قطاعاتها السكانية فقرا ، محققة بذلك توزيعا افضل للثروة مع زيادة استقلالها الاقتصادي عموما .

البرنامج الفرعي ٣ : المأوى والهياكل الأساسية والخدمات

(أ) الهدف

١٦ - ٤٣ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الحكومات في استحداث سياسات ، وبرامج ، وآليات ومؤسسات مالية للتصجيل باتاحة مايكفي من المأوى والهياكل الأساسية والخدمات ، مع التأكيد بوجه خاص على مستوطنات ذوى الدخل المنخفضين في المناطق الحضرية والريفية .

(ب) المشاكل المطروقة

١٦ - ٤٤ في كثير من البلدان النامية، يلاحظ ان هناك اهمالا صارخا للاسكان والهياكل الأساسية والخدمات ، كما ان المساكن مرتفعة التكاليف نسبيا ، اذا قورنت بالدخل ، بالنسبة لكل الفئات باستثناء الفئات المتوسطة والمالية الدخل . ان الأحياء الفقيرة الضيقة والمكتظة غير الصحية ، والمستوطنات ، هي قدر الفئات ذات الدخل المنخفض ، مبددة بذلك طاقتهم ومقللة من انتاجيتهم الوطنية . وبحلول عام ١٩٨٠ سيكون نحو خمس سكان البلدان النامية - حوالي ٥٥٠ مليوناً - مقيمين في المدن ، كما ان حركة الانتقال الى المناطق الحضرية تتسارع بحيث انه بحلول عام ٢٠٠٠ سيكون اكثر من ربع سكان العالم النامي مقيما على الأرجح في المدن . وهكذا فان توفير الاسكان والخدمات الحضرية بصورة منصفة وفعالة قد صار يمثل جانبا متزايد الأهمية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وعلى وجه الخصوص ، فان المأوى والهياكل الأساسية والخدمات (الطرق ، وتوفير المياه ، والمجارى ، والكهرباء ، والصحة ، والتعليم ، وسائر الخدمات المجتمعية) قاصرة بوجه خاص في مناطق ذوى الدخل المنخفض والمستوطنات المقامة على أطراف المناطق الحضرية .

١٦ - ٤٥ وتعاني المناطق الريفية ، التي ستظل تضم أغلبية السكان ، من أوجه قصور أشد فسي الاسكان والخدمات المجتمعية ، وأوجه القصور هذه أخطر مما هو موجود في المناطق الحضرية . وتنظم المناطق الريفية عادة في اطار اقتصادات الكفاف ، وتتلقى قسطا غير متكافئ من استثمارات الخدمة العامة ، الأمر الذى يعجل بالهجرة الى المناطق الحضرية . وكثير ما أظهرت فئات الدخل المنخفض براعة واقداما على اقامة ما ان لها ، لكنها تفتقر الى الموارد المالية والمادية اللازمة لاقامة ما يلزم من هياكل اساسية وخدمات لتحسين مجتمعها عمرانيا واجتماعيا . ويلزم توافر المساعـدات الحكومية لاتاحة الخدمات الأساسية والمرافق الهيكلية وامكانية الوصول الى التكنولوجيات المناسبة ومواد البناء المحسنة ، باستخدام الموارد المحلية وتطبيق معايير مناسبة .

١٦ - ٤٦ وتؤثر كلفة مواد البناء المستوردة تأثيرا ضرا بميزان المدفوعات للبلدان النامية وترفع تكاليف الاسكان الى حد يتجاوز امكانيات غالبية السكان . ومع ذلك ، ما يزال هناك قصور في تطوير مواد البناء المحلية . وما يزال كثير من التكنولوجيات الملائمة والمواد المحلية المناسبة للتحسين العمراني لمستوطنات ذوى الدخل المنخفض دون اختبار وقليل الاستعمال ، وما يزال تطبيق نتائج الأبحاث غير مرتبط بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية ، الحكومية وهناك حاجة الى تدابير تشجيعية لزيادة التقبل العام لها .

(ج) السند التشريعي

١٦ - ٤٧ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من توصيات مؤتمر الموئل السنوي - ٤ ،
والف - ٦ ، ويا - ٣ ، ويا - ٤ ، ويا - ٧ ، ويا - ٨ ، ويا - ١١ ، وجيم - ٢ ، والسي -
جيم - ١٣ ، وجيم - ١٦ ، ودال - ٦ ، وهاء - ٢ ، وهاء - ٦ ، وواو - ٣ ، وواو - ٦ ،
وواو - ٧ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٦ - ٤٨ مع انتهاء عام ١٩٧٩ من المقرر أن تكون العناصر المبينة أدناه قد تمت وسوف تستخدم
كأساس للخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٠ - ١٩٨٣ : (١) المنشورات : مبادئ توجيهية بشأن
السياسة ومقترحات العمل للنهوض بالمستوطنات ؛ دراسة عالمية للاتجاهات في مجال الإسكان ،
مع الإشارة بوجه خاص الى المستوطنات الفقيرة والريفية ، والمستوطنات ؛ معايير لانتقاء تكنولوجيات
البناء المناسبة ؛ مبادئ توجيهية بشأن تشريعات البناء والتحسين العمراني للاحياء الفقيرة
والمستوطنات ؛ (٢) عناصر أخرى : تنظيم دورات تدريبية ؛ اقامة روابط وثيقة مع المشاريع النموذجية ؛
البدء بنظام لتبادل المعلومات ؛ الخبرة ذات الشأن في المعونة التقنية لمشاريع المأوى والهيكل
الاساسية والخدمات ؛ واعداد تقارير الاجتماعات الاقليمية والعالمية المعنية بتمويل وادارة المستوطنات
البشرية والتي تنظمها مؤسسة الموئل والمستوطنات البشرية .

١٦ - ٤٩ من حيث التعاون التقني ، سيكون العمل قد تم في عدد من المشاريع النموذجية ،
بشأن المواقع والخدمات والنهوض بمستوى الاحياء الفقيرة والمستوطنات . ونحسب ان نتائجها
ستؤدي الى سياسات اسكانية قطرية ترسمها الحكومات المعنية . وسيضي العمل في عدة مشاريع
موجهة للتنفيذ ، كما يتوقع ان تكتمل مشاريع اخرى من المزمع القيام بها مستقبلا . والاتجاه
الرئيسي للدعم الذي تقدمه الامم المتحدة لهذه المشاريع يسير نحو تحسين تكنولوجيا تشييد المباني
والعمليات النموذجية الرامية الى استحداث اساليب جديدة لتوفير المواقع والخدمات للجماعات
المنظمة لاقامة المساكن بالاعتماد على نفسها . وبلاضافة الى ذلك ، فان عدة مشاريع تركز على
المباني الريفية بوصفها جزءا من برامج التنمية الريفية .

'٢' فترة الخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٦ - ٥٠ بناء على الانجازات المذكورة أعلاه وعلى الخبرة المتجمعة لدى الامم المتحدة في مساعدة
البلدان على معالجة مختلف مشاكل المستوطنات البشرية ستتألف الاستراتيجية العامة لفترة
١٩٨٠ - ١٩٨٣ من الأنشطة التالية : (١) جمع وتحليل البيانات عن الاتجاهات السائدة
بالنسبة للمستوطنات البشرية في انحاء العالم ، لاسيما عن الظروف والتكنولوجيات والسياسات
والبرامج المتعلقة بالمأوى والهيكل الاساسية والخدمات ؛ (٢) نشر المعلومات المتجمعة عن
الاتجاهات المتعلقة بالمستوطنات البشرية بين البلدان المهتمة وتقديم المساعدة في رسم السياسات

والبرامج المناسبة ؛ (٣) تحسين الظروف المعيشية لأشد القطاعات السكانية حرمانا ، سواء داخل البلدان أو في أقل البلدان نموا ككل ؛ (٤) سن نهج مؤسسي لتوفير المأوى والهياكل الأساسية والخدمات لفئات ذوى الدخل المنخفض (انظر أيضا البرنامج الفرعي ٦) ؛ (٥) المساعدة فنيّة تعبئة الموارد المحلية، المالية والمادية والبشرية ، وذلك باستحداث هيكل مؤسسي مناسب وتحسين تقنيات الاعداد للاستثمارات والمشاريع ، وتشجيع تدفق الموارد المالية الخارجية بمساعدة الحكومات على تحسين تقنيات الاعداد للاستثمارات والمشاريع (انظر البرنامج الفرعي ٦) ؛ (٦) مساعدة الحكومات في الانتفاع الامثل بالموارد من خلال تحسين تقنيات تقدير التكاليف والميزنة ، واتبناح سياسات مناسبة في الاعانات وتوفير الصيانة والاصلاح الكافيين ؛ (٧) مساعدة الحكومات في تطوير قدرتها على رصد وتقييم مشاريع المستوطنات البشرية ؛ (٨) تدريب العاملين المحليين على رسم السياسات وتنفيذ البرامج ؛ (٩) تنشيط اشراك السكان في التخطيط ووضع القرارات وكذلك فسي مشاريع الاعتماد الذاتي من أجل تحسين بيئتهم السكنية ، وخلق فرص لزيادة اشراكهم في القطاع الحديث من الاقتصاد (انظر أيضا البرنامج الفرعي ٥) ؛ (١٠) تنمية وتحسين المحلي من مواء البناء والتكنولوجيات وتطوير صناعة التشييد ، مع التركيز على التكنولوجيات ذات الكثافة العمالية ؛ وسيكون قيام المؤسسة بتقديم رأس المال الأولي عنصرا هاما في الاستراتيجية ؛ (١١) استحداث تكنولوجيات ونظم ادارة مناسبة للهياكل الأساسية ، مثل وسائل تخفيف استهلاك المياه في المساكن عن طريق اعادة التدوير واستخدام وسائل للاقتصاد وحفظ الطاقة المستعملة في تدفئة وتبريد المباني ؛ (١٢) تحسين ادارة وتمويل مشاريع المرافق العامة (انظر أيضا البرنامج الفرعي ٦) .

٣ فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

أ) الصعيد الوطني

١٦ - ٥١ على أساس الخبرة المتوفرة لدى الحكومات والمجتمع الدولي مع نهاية ١٩٧٩ ، من المتوقع ان تطلب بعض الحكومات مساعدات تقنية لمشاريعها القطرية المتعلقة بمعظم أو كل المواضيع المذكورة أدناه . وتنفيذ هذه المشاريع ، بما في ذلك الدعم التقني المقدم من الأمانة المركزية ، سيعتمد على مدى تيسر الاموال عن طريق مؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومنظمات تمويلية دولية أخرى .

أ - بالنسبة للمناطق الحضرية : رسم سياسات للاسكان والمرافق الأساسية والخدمات الحضرية واعداد دراسات الصلاحية ؛ تنفيذ برامج الاسكان والهياكل الأساسية والخدمات ؛ استحداث مؤسسات وآليات مالية للاسكان والهياكل الأساسية والخدمات الحضرية ؛ توليد العمالة بالتركيز على التشييد ذى العمالة المكثفة وتكامل القطاعين الرسمي والشعبي في صناعة التشييد ؛ اعداد واستهلال مشاريع ارشادية لتوفير الاماكن والخدمات والنهوض بالمستوطنات القائمة ؛ وهذه المشاريع سوف تعزز وتنتفع من الترتيبات المحلية للاعتماد الذاتي والترتيبات التعاونية ، مع تقديم رأس المال المبدئي ، عند الاقتضاء ، من مؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ؛ تشجيع تكنولوجيات البناء المحسنة واستخدام المواد المحلية ، لاسيما لدى صغار المقاولين وفئات الاعتماد الذاتي ؛

اجازة المستقطنات قانونا واكسابها طابعا عاديا ؛ تشجيع المشاركة الشعبية ابتداءً من مرحلة التخطيط الى مرحلتي التنفيذ والادارة ؛ تقديم الدعم لاستحداث التعاونيات وغيرها من اشكال الاسكان غير الهادفة للربح ؛ والتعبئة الفعالة للموارد لتنمية مشاريع متكاملة للتطوير الحضري ، بما في ذلك خلق ودعم نظم التمويل والايمان المناسبة للسكان ذوي الدخل المنخفض .

ب - بالنسبة للمناطق الريفية : نظم الاسكان الريفي كجزء من برامج التنمية الريفية المتكاملة ؛ تشجيع التوزيع العادل للموارد المكرسة للمستوطنات البشرية من أجل اعطاء المناطق الريفية نصيبها الذي تستحقه ؛ استحداث وكالات وسلطات وطنية مختصة بالاستيطان الريفي ؛ تعبئة المدخرات الريفية عن طريق دعم وتقوية نظم ومؤسسات الائتمان والتمويل المناسبة لتسهيل الاستثمارات في المجتمعات الريفية واستحداث آليات مالية كافية لخدمة الظروف الخاصة لسكان الريف ؛ تشجيع مشاريع الصناعة والتشييد الريفية ؛ توفير الاسكان الريفي والهياكل الاساسية والخدمات الريفية ؛ مشاريع ارشادية تؤدي الى تعزيز برامج الاستيطان الريفي ؛ تقوية المؤسسات المسؤولة عن سياسة وبرامج الاستيطان الريفي ؛ تطوير مواد محلية للبناء والانتفاع بها ؛ تخطيط المستوطنات البشرية في المناطق الريفية .

١٦ - ٥٢ ستقدم مساعدات تقنية ايضا للبرامج والمشاريع التي لها ايضا مقومات اقليمية و/أو عالمية والمبينة في الفروع اللاحقة الخاصة بالانشطة الاقليمية والعالمية . وستضم المشاريع النموذجية للنهوض بالا حياء الفقيرة والمستقطنات في البلدان المشاركة معاهد ابحاث البناء ، وقرقا فنية وتطويرية ومنظمات غير حكومية معنية بالتكنولوجيا المناسبة . وستكون هذه المشاريع جزءا من برنامج شامل للنهوض بالمستوطنات البشرية بدأ قبل عدة سنوات وسوف يدعم الان بواسطة اجتماع لفريق مخصص من الخبراء يعمل على تشجيع والتماس الالتزامات والتمويل من جانب الحكومات المانحة والوكالات الدولية ، يتبعه بعد ذلك تنفيذ مرحلي على المستويين الوطني والاقليمي . وسوف تنظم دورات تدريبية خاصة ، وحلقات دراسية وانشطة بحثية تطبيقية ، بما في ذلك ممارسات الرصد والتقييم ، من اجل التوصل الى نتائج ونشر ما يتم التوصل اليه . وهناك مشروع نموذجي واحد على الاقل سيجرى تنفيذه في كل منطقة اقليمية من خلال التعاون بين مركز المستوطنات البشرية (الموئل) واللجان الاقليمية ومعاهد أبحاث البناء ، والفرق الفنية والمنظمات غير الحكومية المعنية التي تستطيع تجريب تكنولوجيات البناء المناسبة والترويج لقبولها ، وستتضمن هذه المشاريع عمليات رصد وتقييم يقصد بها ان تكون وسيلة ادارية قوية . وستقدم المساعدات لانتاج افلام محلية عن الموانع ذات الصلة . وستقدم مساعدات من الامانات الاقليمية والعالمية لتغطية مختلف جوانب المشاريع النموذجية .

١٦ - ٥٣ وستقدم مساعدات تقنية للبلدان المهتمة ضمن برنامج تعاوني يضم وكالات الامم المتحدة ذات الشأن ومجموعة من الفرق الفنية والصناعية العاملة في صناعة التشييد ، مما سيخلق تخوما مشتركة بين الحكومة والصناعة . كما ستعد الانشطة بحيث تستفيد من المهارات الادارية في صناعة التشييد ومن الموارد المالية في تطوير قطاع التشييد الخاص ؛ وبحيث تساعد في نقل تقنيات التشييد الجديدة والمحنة القائمة على الاعتماد الذاتي ؛ وبحيث توفر وتطور المقومات والمعدات اللازمة لخلق سوق جماهيرية بأسعار في متناول السكان ذوي الدخل المنخفض . وستقيم هذه الانشطة قنوات لطلب المعونة التقنية من أجل تحسين تكنولوجيات البناء واستخدام الموارد الاهلية ، المادية

منها والبشرية، مع التأكيد على تنشيط العمالة في أعمال التشييد التي تتطلب استخداما كثيفا لليد العاملة .

١٦ - ٥٤ ويتوقع من المساعدة التقنية في التدريب على المستوى الوطني أن تمكن صناعات التشييد في نحو ٢٥ بالمائة من البلدان النامية من اليد (في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣) في خدمة ستوطنات ذوي الدخل المنخفض . وسينصب جهد التدريب على اعداد الافراد اللازمين لادارة الورش المجتمعية وعلى تنظيم دورات متخصصة توجه الى الفئات السكانية التي تخدمها المشاريع ، وكذلك على تدريب العمال غير المهرة وشبه المهرة والغنيين في المستويات الوسطى العاطلين في المشاريع . وسينصب التدريب المتصل بالمشاريع على طرق وتكنولوجيات البناء ، وادارة المشاريع ، والتنظيم المجتمعي ، ورصد المشاريع وتقييمها . ويمكن اعداد كتيبات تدريبية على المستوى الاقليمي (انظر الفرع (ب) أدناه) . وستكون هناك متابعة للاجتماعات الاقليمية والعالمية الخاصة بتمويل وادارة المستوطنات البشرية . وستجرى أنشطة التدريب العالمية والاقليمية والقطرية بالتعاون مع اللجان الاقليمية، ومنظمات الامم المتحدة الاخرى ، والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ، ومعاهد التدريب، ومعاهد ابحاث البناء ، والمنظمات المهنية والمنظمات غير الحكومية . كما سيجري تقديم المساعدة التقنية ، حسب الحاجة ، لجمع وتحليل المعلومات الخاصة بأوضاع وانشطة المستوطنات البشرية .

(ب) الصعيد الاقليمي

١٦ - ٥٥ على الصعيد الاقليمي ، ستوجه الأنشطة المندرجة تحت هذا البرنامج الفرعي نحو زيادة التعاون مع اللجان الاقليمية وتقديم الدعم لها ، لتمكينها من دعم الطالب القطرية وتسهيل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كما تقدمه اللجان . ومن شأن هذه الأنشطة ان تساعد التدابير الوطنية الرامية الى دمج القطاعات الشعبية في الحياة الاقتصادية للبلدان ، وتدريب العاملين ، وتطوير تبادل المعلومات بما يناسب حاجات كل منطقة مع التأكيد على المعلومات اللازمة لتحسين الظروف المعيشية للمعائلات ذات الدخل المنخفض . والمتوقع تقديم التعاون التقني ، على الصعيد الاقليمي ، للمساعدة على تنظيم وعقد حلقات دراسية اقليمية ودون اقليمية تعنى بالسياسات والبرامج والمنهجيات المتصلة بالاماكن والخدمات ومشاريع الاعتماد الذاتي ؛ وعلى تدريب الاخصائيين ؛ وتقديم المشورة فيما يتعلق بانشاء آليات مالية للاسكان والهيكل الاساسية والخدمات . وسيوجه التدريب على المستوى الاقليمي نحو اعداد الموظفين الحكوميين ، في المستويات الوسطى ، لتنفيذ برامج ابتكارية للمأوى والهيكل الاساسية والخدمات اللازمة للمجتمعات المنخفضة الدخل . وسيجرى التدريب عن طريق مراكز التدريب الاقليمية التي ستعطي ايضا معونة تقنية اضافية لتمكينها من الاستمرار في هذا التدريب ونما عون في السنوات المقبلة . وستعد كتيبات تدريبية للدورات الاقليمية . وسيقدم الدعم للابحاث والتدريب والمساعدات الخاصة بتطوير التعاونيات الاسكانية ، ولربط برامج الاعتماد الذاتي والاماكن والخدمات بالانشطة الرسمية للاسكان التعاوني .

١٦ - ٥٦ ان العمل في مجال دمج القطاعات الشعبية من السكان في القطاعات الرسمية سيزود الحكومات بمبادئ توجيهية اقليمية بشأن ما يلزم من تدابير لتسهيل تطوير الصناعات والانشطة بقصد الدمج التدريجي للانشطة غير النظامية التي يقوم بها السكان انفسهم في أنشطة القطاع الرسمي . وفي ميدان جمع ونشر المعلومات خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، ستجرى الاستعدادات للقيام ، على المستوى القطري ، بجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالمأوى والهيكل الاساسية والخدمات

خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، وذلك لادراجها في الطبعة الثانية من الدراسة الاستقصائية للمستوطنات البشرية ولا بد خالها في النظام الدولي لتبادل المعلومات (انظر البرنامج الفرعي (١) . وفيما يتعلق بهذا النشاط ، سيقدّم الدعم لعمليات تخزين واسترجاع ونشر المعلومات على المستوى الاقليمي التي ستقوم اللجان الاقليمية بتنفيذها على نحو وثيق الصلة بمشروع عالمي في هذا الشأن (انظر (ج) أدناه) .

(ج) الصعيد العالمي

١٦ - ٥٧ سيعد مركز المستوطنات البشرية ، بالتعاون مع منظمات الامم المتحدة الاخرى ذات الصلة ، دراسات استقصائية دورية عن حالة المأوى والهيكل الاساسية والخدمات في العالم وسيقوم بدراسة الظروف المتوقعة بالنسبة لعام ٢٠٠٠ ليقدم على اساسها توصيات بسياسة عامة للحكومات . وسيقوم هذا الاستعراض على المعلومات المجمعّة من الحكومات والمؤسسات الوطنية الاخرى المعنية ، عن طريق اللجان الاقليمية ، من اجل التعرف على الاولويات وتحديد عناصر التدابير والبرامج الحكومية في المستقبل . وعلاوة على ذلك ، سيعد المركز تقارير منتظمة عن المستوطنات البشرية من ناحية تقديم المساعدة المالية وغيرها من اشكال المساعدة للبلدان النامية .

١٦ - ٥٨ أما عن التدريب على الصعيد العالمي ، فسيعد برنامج طويل الاجل للانشطة وستعقد حلقة دراسية اقليمية حول التكنولوجيات المبتكرة لتحسين المأوى والهيكل الاساسية في مستوطنات ذوي الدخل المنخفض (مع التركيز على التقنيات التي يستطيع السكان استخدامها وتكون في متناولهم) . وسيقوم مركز المستوطنات البشرية ومركز الاعلام السمعي - البصري التابع للامم المتحدة باعداد توثيق واف يشمل المواد السمعية والبصرية . كما سيقدّم مركز المستوطنات البشرية يد المساعدة في تنظيم وتقييم دورات التدريب الاقليمية .

١٦ - ٥٩ وسيجرى جمع المعلومات المتعلقة بتكنولوجيات البناء وبالسياسات وتعاونيات الاسكان ومؤسسات التمويل والممارسات في مجال تحسين مستوطنات ذوي الدخل المنخفض ، وتدرج هذه المعلومات في النظام العالمي لتخزين واسترجاع المعلومات (انظر البرنامج الفرعي (١) . وكجزء من هذا النظام ، سيتولى مجمع دولي لموارد ومعلومات البناء ، يختص بحواد البناء ومصانعه ومعداته ، تقديم معلومات تشير الى مدى تيسر ، ومصادر ، مواد البناء ومصانعه ومعداته والتعرف على المواقع التي تتلقاها وتقوم بتوزيعها . كما ستعد وسائل سمعية وبصرية معينة حول المشاريع النموذجية الناجحة في تحسين المستوطنات وحول استخدام تكنولوجيات البناء المناسبة ؛ وستوزع هذه المواد عن طريق المكاتب الاقليمية لمركز الامم المتحدة للاعلام السمعي - البصري لتوزيعها على المؤسسات الوطنية المناسبة والدوائر الحكومية وكذلك على وسائل الاعلام الجماهيري .

٤ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

(أ) الصعيد الوطني

١٦ - ٦٠ من الناحية الفعلية سوف تستمر في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، كل الانشطة الكبرى

التي بدأت في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وسوف تشمل الأنشطة الاضافية تقديم المساعدة التقنية لمناصر البرنامج التالية : (١) مشاريع النهوض بالحياة الفقيرة والمستوطنات التي تعد خلال ١٩٨٠ - ١٩٨١ سيبدأ تنفيذها من قبل الحكومات المشاركة والمؤسسات الوطنية الاخرى ؛ (٢) بناء على المبادئ التوجيهية المعدة في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ بشأن تدابير دمج قطاعي التشييد الشعبي والرسمي ، من المتوقع ان يصبح نحو ٢٥ في المائة من حكومات البلدان النامية قادرة على البدء في برامج لهذا الدمج خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، بمساعدة تقنية من الامانات الاقليمية والدولية ، بما في ذلك البرنامج التعاوني المرسوم في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

(ب) الصعيد الاقليمي

١٦ - ٦١ من المتوقع ان تلمي المعونة التقنية على الصعيد الاقليمي خلال ١٩٨٢ - ١٩٨٣ المطالب الواردة في نفس مجالات الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، ولكن مع تأكيد متزايد على المجالات التالية : (١) جمع وتحليل ونشر المعلومات عن اتجاهات الازدحام والتكنولوجيات والسياسات والبرامج فيما يتعلق بالماوى والهياكل الاساسية والخدمات وتقييم هذه الاتجاهات ؛ (٢) تدريب الاختصاصيين ؛ و (٣) خلق آليات مالية لاقامة وصيانة الماوى والهياكل الاساسية . فضلا عن ذلك ، من المتوقع خلال هاتين السنتين ان يهتم عدد من البلدان بالحصول على مساعدة تقنية لانشاء مراكز للبحوث في تكنولوجيات البناء والتدريب على اكتساب المهارات في التشييد .

١٦ - ٦٢ وكجزء من الأنشطة التي تتناول المشاريع النموذجية لتحسين الاحياء الفقيرة والمستوطنات ، سيقدّم الدعم لتنظيم وعقد حلقات دراسية اقليمية ترمي الى تقديم تقارير عن الخبرة المكتسبة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ وتقييم تلك الخبرة . وكجزء من محاولة دمج قطاعي التشييد الرسمي والشعبي ، سوف يقدم دعم تقني لاعداد الكتيبات ، من قبل اللجان الاقليمية ، عن تكنولوجيات التشييد الملائمة ، وعن معايير تقرير الحد الأدنى المناسب من الاداء وقواعد السلوك في الصناعات المحلية ، وعن تبسيط الاجراءات القانونية التي تتبعها المؤسسات التجارية المحلية (انظر البرنامج الفرعي ٦) . كما سيقدّم دعم تقني للجان الاقليمية لجمع وتحليل المعلومات عن احوال الماوى والهياكل الاساسية والخدمات في بلدان كل منطقة .

(ج) الصعيد العالمي

١٦ - ٦٣ سيعد تقرير دولي عن نتائج الحلقات الدراسية الاقليمية المهمة بتحسين الاحياء الفقيرة والمستوطنات . وستعقد حلقة تدريبية اقليمية بشأن المعايير المناسبة وقواعد الممارسة المتعلقة بالتشييد المحلي المقائم على الاعتماد الذاتي (مع التأكيد على تدابير الامان والصحة التي تجدر مراعاتها عند البناء ب مواد بناء اقل جودة) ، وذلك فيما يتصل بالبرامج الوطنية والاقليمية لدمج القطاعات الرسمية والشعبية . وستعد مخططات مفصلة للتحليل النهائي (خلال ١٩٨٤) للمعلومات الخاصة بالماوى والهياكل الاساسية والخدمات التي سيجرى جمعها وتحليلها على يد اللجان الاقليمية خلال ١٩٨٢ - ١٩٨٣ .

٥' أنشطة الاستراتيجية التي يروج ان تكون فاعلتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٦ - ٦٤ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٦ - ٦٥ يتألف الأثر المتوقع من وراء الأنشطة المدرجة تحت هذا الباب الفرعي من :

١ - توفير معلومات منهجية ودورية عن اتجاهات المشاكل والحلول الخاصة بحالة الفقراء من حيث المأوى والهياكل الأساسية والخدمات ، مما يتيح للحكومات الحصول على تصورات واضحة للمشاكل وطرق حلها ؛

٢ - الإرشاد ، من خلال المشاريع القطرية ، الى المناهج التي ينبغي ان تتبناها البلدان النامية ، مما سيعطي الحكومات حافزا على اتخاذ تدابير ايجابية ؛

٣ - نشر نتائج مشاريع البحوث ، مما سيؤدي الى ارتفاع الحكومات بها في تحسين استخدام التكنولوجيا المناسبة ، وكذلك الاساليب المالية والادارية ، التي ترفع من مستوى مستوطنات ذوي الدخل المنخفض ؛

٤ - اتباع الحكومات سياسات واقعية لخدمة حاجات العائلات ذات الدخل المنخفض ، في المستوطنات الريفية والحضرية ، من اساسيات المأوى والمرافق والخدمات التي تحسن احوالها الصحية والمعيشية ؛

٥ - تدريب عدد من المسؤولين الحكوميين على تخطيط وتنفيذ برامج للنهوض بالمستوطنات الحضرية والريفية الموجودة ، بما يتيح اعداد وتنفيذ برامج ومشاريع اكثر فاعلية ؛

٦ - خلق مؤسسات جديدة او تعزيز المؤسسات القائمة فعلا ماليا واداريا ومهنييا ، مما يدعم محاولات عدد كبير جدا من العائلات المنخفضة الدخل في المناطق الحضرية والريفية لكي توفر لنفسها اساسيات المأوى والمرافق والخدمات .

١٦ - ٦٦ من المتوقع ان يكون هذا الأثر ناجما بالذات عن مشاريع دمج القطاعات الشعبية والرسمية لصناعة التشييد وعن مشروع انشاء برنامج تعاوني دولي لصناعة التشييد . ومن المتوقع مع انتهاء ١٩٨٣ ، ان تكون حوالي ٢٥ في المائة من الحكومات في البلدان النامية قد اتخذت تدابير موجهة لاستحداث صناعات محلية للتشييد في مستوطنات ذوي الدخل الادنى كجزء من صناعة وطنية اهلية للتشييد . وسوف تزداد هذه التدابير مع تطبيق تكنولوجيات ملائمة منتقاة ، والاخذ بتشريعات خاصة بمعايير ولوائح التنفيذ وتبسيط الاجراءات للمقاولين المحليين . وانشاء برنامج تعاوني دولي لصناعة التشييد سوف يدعم هذه المحاولات ، ويوسع دور القطاع الخاص من صناعة التشييد في التنمية والاسهام فيها ، بمشاركة البلدان النامية . كما ان المجمع الدولي لمراد ومعلومات التشييد سيزود الحكومات بالقدرة على الوصول الى مواد البناء المحسنة والى مصانعه ومعداته بما يناسب قهيبات الدخل المنخفض . كما ان اتساع النضوح والتنظيم المحسن لقطاع التشييد المحلي نتيجة لانشطة السكان الذاتية ، ولمنشورات الامم المتحدة ، والحلقات الدراسية ، والمشاريع الارشادية ، والملاقات

الاعلامية ، والعروض السمعية البصرية على مختلف المستويات ، ستزيد من وعي الجماهير وتشترك القطاع الشعبي بدرجة اكبر وتتيح قدرا اكبر من الاستجابة السياسية العملية لتوفير الدعم التأسيسي الضروري . وسوف تمكن برامج التدريب الجارية على الصعيد الاقليمي قرابة نسبة ٢٥ في المائة أخرى من الحكومات من البدء في الانشطة ، مع الاستفادة بالخبرة المتزايدة للسكان على كــــل المستويات .

البرنامج الفرعي ٤ : سياسة استخدام الاراضي

(أ) الهدف

١٦ - ٦٧ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة الحكومات في اعداد وتنفيذ السياسات والتشريعات التي تيسر حيازة وتنمية واستخدام الاراضي بأساليب تتفق مع احتياجات ومصالح المجتمع قاطبة ، وكذلك مع حماية الطبيعة .

(ب) المشاكل المطروقة

١٦ - ٦٨ زادت عملية التحضير السريعة والتغييرات التكنولوجية التي رافقت هذه العملية من الطلب على الارض مما زاد من المضاربة في الاراضي ورفع الاسعار الى حد يزيد عن طاقة اقلية السكان . ويطلب ان تكون اسعار الاراضي في البلدان النامية اعلى من اسعار المساكن . والمضاربة في الاراضي لا تؤثر تأثيرا حادا فحسب على توفير المساكن لذوي الدخل المنخفض وانما تقلل ايضا من فعالية تخطيط وتنفيذ سياسات وخطط المستوطنات ، وذلك بالحيلولة دون توافر الاماكن المناسبة للمشاريع الجديدة وبالاستثمار بأموال الاستثمار اللازمة للمأوى والهياكل الاساسية . واسهمت المضاربة في الاراضي في استمرار وزيادة حدة التفاوت في توزيع الثروة ، مما يؤدي الى زيادة التوترات الاجتماعية والسياسية حدة . وتعتبر الارض في المستوطنات البشرية موردا نادرا يتطلب ان تكون الملكية عامة او ان تتوافر مراقبة عامة من اجل التنفيذ الفعال لخطط بناء مستوطنات جديدة وتجديد المناطق الحالية . وتزداد المضاربة في الاراضي حدة بسبب محدودية الدور الذي تضطلع به الحكومات والاعتماد بدرجة تكاد تكون مطلقة على قوى السوق الخاصة . وغالبا ما ينظر الى الضرائب على الاراضي على انها اداة ضريبية فحسب ، لا على انها وسيلة للتوجيه في استعمال الاراضي .

١٦ - ٦٩ ولا يلحق التخطيط في اغلب الاحيان الدعم التشريعي اللازم لضمان تنمية الاراضي حسب الاستعمال المحدد ووفقا للتوقيتات المناسبة . وسرعة التوسع في المستوطنات تؤدي الان الى النسيان من الاراضي الزراعية المنتجة ولاسيما في المناطق الواقعة قرب المراكز الحضرية ، وهذا امر خارج في بعض الاحيان عن سيطرة السلطات البلدية . وتوفر معلومات ساحية ، وهو ما لا يوجد لدى بلدان نامية كثيرة ، شرط اساسي لتنفيذ سياسات الاراضي والرقابة عليها . ومن المشاكل الوثيقة الصلة عدم وجود معلومات عن ملكية الاراضي وقيم الاراضي وطاقتها ، وعدم وجود مؤسسات لديها الولاية والموارد التي تمكنها من جمع هذه المعلومات واستخدامها . ومن شأن هذا ان يبسر الادارة الفعالة للممتلكات والضرائب على المكاسب الرأسمالية ، من أجل فائدة المجتمع وتخطيط استخدام الاراضي للمستوطنات القائمة والجديدة .

(ج) السند التشريعي

١٦ - ٦٩ (أ) يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من توصيات مؤتمر الممثلين - ١ الى دال - ٧ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٦ - ٧٠ في السنوات الماضية ، لقيت الدراسات المعنية بسياسات الاراضي وتدابير مراقبتها استخدام الاراضي اهتماما كبيرا ، وصدر تقرير من سبعة مجلدات يتناول مختلف مناطق العالم . وفي فترة السنتين السابقة ، انصب التركيز على تنفيذ هذه التوصيات عن طريق مشاريع التعاون التقني . وسيتم الانتهاء من دراسة عن استعادة الزبادات غير المحصلة في قيعة الاراضي ، كما سيتم اعداد برنامج للتعاون مع المركز الدولي للدراسات المعنية بسياسات الاراضي - بوصفه اساسا للتعاون مع هذه المنظمة والمنظمات الاخرى غير الحكومية .

'٢' الخطة المتوسطة الاجل ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٦ - ٧١ نظرا الى محدودية الموارد والى وجود مجموعة كبيرة من المعلومات ، فان الاهتمام سيولى خلال فترة الخطة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ لمساعدة الحكومات في صياغة وتنفيذ مختلف جوانب سياسات استخدام الاراضي ومراقبة تعبيرها ونظم تقدير القيمة والنظم الضريبية ، بوصفها جزءا لا يتجزأ من مشاريع التعاون التقني التي يتوافر الاهتمام الرئيسي بها داخل البرامج الفرعية الاخرى ، وفي تنظيم وتمويل وادارة شركات التعمير الحضري او سلطات او مصارف تعبير الاراضي بوصفها نماذج للوسائل الجديدة اللازمة لمعالجة المشاكل المتعددة القائمة . مثال ذلك ان المشاريع المتعلقة بسياسات واستراتيجيات المستوطنات ستساعد الحكومات ايضا في تقرير سياساتها الوطنية والاقليمية بشأن استخدام الاراضي وآليات تنفيذ هذه السياسات ، بما في ذلك التشريعات الوطنية المتعلقة بحيازة الاراضي وفرض الضرائب عليها ومراقبة تعبيرها . وستقدم مشاريع تخطيط المستوطنات الارشاد اللازم لتطبيق هذه السياسات والانظمة تطبقا محدد ا على الصعيد المحلي ، بما في ذلك رسم الخرائط الساحية واجراءات تقدير الاراضي . وفي اطار خطط المستوطنات ، سوف تساعد مشاريع الابواب والهيكل الاساسية والخدمات في عملية تنفيذ هذه الخطط على الصعيد المحلي ، وذلك عن طريق تجميع وتوفير المواقع اللازمة لبناء الساكن بواسطة الافراد واسرهم .

١٦ - ٧٢ ومن أجل تيسير هذه العملية ، سوف تدعم مشاريع التدريب ، في مجالي المؤسسات والادارة ، للمساعدة في ايجاد وتحسين قدرات المؤسسات الوطنية والاقليمية والمحلية المعنية بتطبيق تشريعات حيازة الاراضي ورسم الخرائط الساحية وتقدير الضرائب على الاراضي وانظمة مراقبة تعبير الاراضي . وينبغي ان تتنوع الاستراتيجيات الوطنية لاصلاح الاراضي بحيث تعكس التقاليد والعمادات الوطنية المتعلقة بحيازة الاراضي . ففي بلدان افريقية كثيرة ، على سبيل المثال ، جسرت العمادة على ان تكون ملكية الارض جماعية ، كما تعتبر عمليات اصلاح الاراضي في اطار نظم الملكية

المخاضة صليات غير مقبولة . لذا ينبغي أن تتسم نهج الإصلاح الزراعي بالمرونة والتكيف مع حاجات وشاكل وحاجات كل نوع من المجتمعات ومع نظام حيازة الأرض به .

٣ ' فترة الستين ١٩٨٠ - ١٩٨١

(أ) الصعيد الوطني

١٦ - ٧٣ خلال فترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، سيجري معظم العمل تحت هذا البرنامج الفرعي ، في إطار أنشطة المساعدة التقنية ، لمساعدة الحكومات في اعداد وتنفيذ سياسات وبرامج فعالة للاراضي تتناول المشاكل الموصوفة أعلاه وتركز على ما يلي :

١ ' أن تزيد بين مختلف الافرقة الحكومية المعنية باتخاذ القرارات الوعي بشؤون الأراضي ، مثل الحاجة الى ادراج العوامل المتعلقة بالاراضي والمواقع في خطط التنمية الوطنية والاقليمية ، وكذلك ادراجها في اعادة تعمير وتحسين المستوطنات القائمة وفي خطط انشاء مستوطنات جديدة أو موسعة ؛

٢ ' أن تساعد الحكومات المهتمة بالأمر في اعداد واعتماد التشريعات اللازمة ، وفسي انشاء المؤسسات أو تحسينها كما تتناول مسائل تقدير قيمة الاراضي ، وحياتتها لأفراض الاستعمال العام ، وأساليب نزع الملكية والتمويض ، ومشاريع الادارة وتعمير الاراضي العامة - الخاصة المختلطة ؛

٣ ' أن تساعد الحكومات المهتمة بالأمر في وضع أو تحسين أساليب الخاصة بجمع وتحديد المعلومات المتعلقة بالاراضي ، مثل رسم الخرائط المساحية لاستعمال الاراضي وسجلات مسح الاراضي ، وذلك لأفراض تخطيطية ولاتخاذ تدابير ضريبية وغير ضريبية منصفه ؛

٤ ' أن تساعد الحكومات المهتمة بالأمر ، في القيام ، على المستوى الوطني ، باعادة تشكيل نظام التدابير الضريبية والمالية التي تشكل حوافز أو ميثطات لأنواع معينة من استثمارات وعمليات الاراضي ، وذلك بغية تأمين أفضل استعمال اجتماعي للأراضي ؛

٥ ' أن تعمل على زيادة التسليم بملائمة دور الحكومة على الصعيد الوطنية والاقليمية (دون الوطنية) والمحلية ، بغية تحقيق التنسيق في تخطيط وتنفيذ التدابير التي تؤثر على استعمال الاراضي في المستوطنات البشرية ، لصالح المجتمع ؛

٦ ' أن تقدم المساعدة التقنية من أجل التدريب ، في المناطق الموصوفة أعلاه ، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية في شؤون المستوطنات البشرية .

وسيقم الاضطلاع بالمهام المذكورة أعلاه بالاشتراك مع المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية المعنية بسياسات الاراضي وتدبير مراقبة استعمال الاراضي . وسيتألف الناتج ، بصورة رئيسية ، من مشاريع المساعدة التقنية في الميادين المذكورة ، وستقارن نتائجها لأفراض النشر .

(ب) الصعيد الاقليمي

١٦ - ٢٤ سيوجه العمل لدعم بحوث وتحليلات النظم المختلفة لحيازة الاراضي ومراقبتها ، والمشاركة بين مجموعات من البلدان أو المناطق دون الاقليمية الواقعة داخل المنطقة . وستنظم خلال فترة السنتين حلقات دراسية وعمليات لتبادل المعلومات بين البلدان التي تتعامل فيها نظم حيازة الاراضي ، وذلك لابتكار مناهج مناسبة لاصلاح الاراضي من شأنها أن تعين على مواجهة المشاكل المتعلقة بالاراضي والتي لها أثر على التنمية الريفية والحضرية . وستعطى أولوية لتنظيم دورات تدريبية في المراكز الاقليمية للتدريب على شؤون المستوطنات البشرية بغية مساعدة الحكومات في (١) أن تنشئ ، في اطار تبادل المعلومات المبين تحت البرامج الفرعي (١) ، شبكة شاملة للمعلومات بشأن استخدام الاراضي ؛ (٢) أن تحصل على المعلومات اللازمة عن الاساليب الجديدة لاعداد خرائط استعمال الاراضي والخرائط الطبوغرافية والخرائط المساحية ، ولتقدير امكانات الاراضي ؛ (٣) اعداد وتنفيذ التشريعات ذات الصلة بملكية الاراضي واستعمالها وفرض الضرائب عليها .

(ج) الصعيد الاقليمي

١٦ - ٢٥ ستقدم المساعدة ، الى البرامج الاقليمية ، في بحث وتحليل مختلف نظم حيازة الاراضي وابتكار نهج لاصلاح الاراضي تكون قابلة للتطبيق على كل نظام ، لتذليل العقبات التي تعترض سبيل تنمية المستوطنات الريفية المتكاملة وتحسين البنية الحضرية . وسيولى اهتمام لتبادل المعلومات عن شؤون الاراضي ، بغية مقارنة الخبرات واستحداث المبتكرات ونشر الافكار والاساليب الجديدة فسي هذا الميدان . كذلك سيتم الاضطلاع ببحوث اقليمية وتبادل للمعلومات بشأن برامج اصلاح الاراضي ، والتشريعات الوطنية للاراضي ، واعداد وتحديث المعلومات عن استعمال الاراضي وامكاناتها ، وادارة عمليات ضبط تقديرات الاراضي وتحديد الضرائب ومراقبة التعمير . ولدعم الأنشطة الاقليمية ، سوف تنظم برامج تدريبية لمقرري السياسة والمسؤولين الحكوميين المحليين ، وسوف تتضمن هذه البرامج حلقة دراسية اقليمية لكبار مقرري السياسة تتناول طبيعة ونطاق ما تمود به سياسات الاراضي من فوائد على المتنمية ، كما تتناول التدابير اللازمة .

'٤' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٦ - ٢٦ خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، سوف تستمر برامج المساعدة التقنية الموجودة فسي فترة السنتين الاولى ، وسوف تتسع حسبما تسمح الموارد كيما تشمل مشاركة بلدان اخرى . وخلال فترة السنتين هذه ، سيولى اهتمام خاص لسن مساريق قوانين ووضع خرائط مساحية لتيسير استعادة القيم اللامكسوبة للاراضي ، وتحديد الضرائب والتدابير الاخرى الرامية لمراقبة اسعار الاراضي ولتوجيه استعمال الاراضي . أما البرامج الاقليمية والعالمية فسوف تستمر أيضا ويمداد تحديد ها حال توفر البيانات المناسبة من الخبرات الوطنية . وسيولى التدريب وتبادل المعلومات مزيدا من الاهتمام .

٥' أنشطة الاستراتيجية التي يربح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٦ - ٧٧ ليس في خطة هذا البرنامج الفرعي أنشطة ذات فائدة حديه .

(د) الأثر المتوقع

١٦ - ٧٨ من المتوقع نتيجة للحوافز المتاحة في عدد من البلدان أن يكون لمجموعة من التدابير ، بما فيها التشريعات المقترحة والتدابير التنفيذية ، آثار على تكلفة الأراضي ، ومن المتوقع توفير الأراضي المناسبة في ظروف مواتية لاحتياجات ذوي الدخل الأدنى وقد رتبهم الاقتصادية . كذلك فإن من المتوقع نتيجة للعمل الذي يتم في إطار هذا البرنامج الفرعي ، أن تتوفر في عدد من البلدان خرائط مساحية وغير ذلك من الوسائل الكفيلة بتيسير تنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤتمر الموئل بشأن الاستعادة العامة للزيادات غير المحصلة في قيم الأراضي ، بما يحقق لصالح المجتمع .

البرنامج الفرعي ٥ : المشاركة الشعبية

(أ) الهدف

١٦ - ٧٩ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة الحكومات في وضع الاستراتيجيات والاجراءات الكفيلة بتشجيع المشاركة الشعبية في وضع سياسات المستوطنات البشرية ، وفي قرارات التخطيط ، وفي وضع البرامج لتوفير المأوى والهياكل الأساسية والخدمات ، مع التأكيد على النشاط المجتمعي ، والمعونة المتبادلة ، والجهد الذاتي ، وغيرها من أشكال اشتراك المواطنين .

(ب) المشاكل المطروقة

١٦ - ٨٠ من أوجه القصور الرئيسية في المستوطنات الحضرية والريفية على حد سواء في العالم النامي حالة المساكن ، بالإضافة الى النقص في المرافق المجتمعية والهياكل الأساسية الخدمية . ففي أحيان كثيرة ، تؤخذ البرامج من بلدان متقدمة النمو ثم يثبت انها غير مناسبة تماما لحجم المشكلة ومستوى دخل السكان . وكبدل من ذلك ، تسمى مجتمعات كثيرة ، بما لديها من وسائل تقنية واقتصادية محدودة ، الى احداث ما تستطيع احداه من تحسينات ، ويأتي ذلك محدودا وأقل فعالية مما يمكن أن يتحقق اذا توافرت برامج حكومية مناسبة للتوحيد بين جهود المواطنين والحكومة في هذا الميدان .

١٦ - ٨١ وفي مجال معقد كعجال تنمية المستوطنات البشرية ، حيث تكون للقرارات آثار مباشرة وغير مباشرة على الناس في كل فئة اجتماعية - اقتصادية ومنطقة وطنية ، من المسلم به عموما أن المشاركة الشعبية في عملية صنع القرارات ضرورة اجتماعية وسياسية . وفي الحالات التي تحل فيها بالفعل المشاركة الشعبية نحل الاستثمار الراسالي الحكومي كاستراتيجية ، قد تمثل هذه المشاركة ضرورة اقتصادية أيضا . وما لا يتيسر فهمه هو كيف يمكن أن تؤثر هذه المشاركة على عملية صنع القرارات ، أو كيف يمكن اضافة الطابع المؤسسي على الجهود التعاونية التي يبذلها الناس وتبذلها حكوماتهم ، من أجل اتخاذ تدابير فعالة بشأن المستوطنات البشرية . ولا يمكن بمرسوم عال تحقيق

المشاركة الشعبية ؛ فهي تتطلب تدليل العقبات المؤسسية التي تعترض سبل الاتصال الواضح والمجدي بين أطراف ثلاثة ؛ الجمهور وسلطات صنع القرارات وسلطات التخطيط الفني . ومع أن بعض البلدان قد اتخذت خطوات في هذا الاتجاه ، فإنه مازال ينبغي تحقيق الكثير ولا سيما إذا كان يجب تحقيق ما هو أكثر من مجرد مشاركة رمزية في إطار سياسة وهيكل محدودى النطاق . وامكانيات المشاركة الشعبية في تخطيط وتنمية المستوطنات البشرية امكانيات كبيرة على وجه الخصوص في العالم النامي ، حيث تتوفر موارد بشرية ضخمة وحيث تتوفر بكثرة حوافز تحسين الظروف البيئية للذات والاسرة والمجتمع ، وان كانت تفتقر الى اهتمام الحكومة أو تنقصها الآليات الكافية .

١٦ - ٨٢ ومن المشاكل الرئيسية في العالم النامي انخفاض مستوى تعبئة الموارد البشرية الهائلة الناقصة الاستخدام والموجودة في المجتمعات المحلية ، والتي تشكل مدخلا محتملا وهاما لإنشاء المأوى والمرافق الأساسية والهياكل الأساسية الخدمية اللازمة للبيئة البشرية . وهذا تكون المشاركة الشعبية عنصرا أساسيا في تحسين المستوطنات البشرية نظرا لمحدودية الموارد الحكومية والدولية المتاحة للاستثمار في هذا القطاع بالمقارنة مع الحاجة . غير ان المشاركة الشعبية لا ينبغي النظر اليها على انها مجرد آلية لتعبئة اليد العاملة المرغوبة لتنفيذ المشاريع الحكومية ، ولكن ينبغي النظر اليها كجزء أساسي من التنمية البشرية . ومن شأن زيادة الفرص والقدرات لدى الناس على تخطيط وتنظيم وتنفيذ المشاريع أن تؤدي الى خلق بيئة معيشية أفضل ، ومن ثم ، الى زيادة القدرة على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تضطلع بها مجتمعاتهم المحلية والوطنية . وقد تتضمن العقبات التي تعترض سبيل المشاركة الشعبية الفعالة ما يلي :

- (١) الممارسة العائلة في مركزية الرقابة والادارة الحكوميتين للمراج العامة دون أية مشاركة شعبية ؛
- (٢) انخفاض مستوى توفير المؤسسات الكفيلة بتيسير المشاركة الشعبية في صنع القرارات على الصعيد الحكومي ؛
- (٣) الافتقار الى القنوات الفعالة للتدفق الحر للمعلومات في كلا الاتجاهين بين الشعب والحكومة ؛
- (٤) نقص الافراد المدربين على العمل الاجتماعي والمجتمعي في ميسدان المستوطنات البشرية ؛
- (٥) تدني مركز المرأة في مجتمعات كثيرة وعدم كفاية الفرص أمام الشباب والمعوقين والمكهنول ، للمشاركة في الأنشطة المجتمعية .

(ج) السند التشريعي

١٦ - ٨٣ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج القرصي من توصيات مؤتمر الموقبل دال - ١ الى دال - ٧ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٦ - ٨٤ يشير قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢٢٤ (د - ٤٠) و ١٦٧٠ (د - ٥٢) اشارة خاصة الى تحسين الاحياء الفقيرة والمستوطنات في المناطق الحضرية والريفية وبوصيان بانشاء برامج لحل هذه المشاكل باتخاذ تدابير مختلفة ، بما في ذلك تشجيع الاعتماد على الذات والمشاركة

الشعبية . وقد قام المركز بمشاريع تجريبية في عدة بلدان لهذا الغرض . وفي إطار برنامج المساعدة المقدمة مباشرة الى الحكومات في مجال التعاون التقني ، تضمنت مشاريع مختلفة المشاركة الشعبية كمدخل في المشاريع الاخرى التي تركز بصورة رئيسية على أنشطة البرنامج الفرعي الاخرى . ونتيجة لهذا ، كان الاهتمام بوجود برنامج فرعي للمشاركة الشعبية اهتماما ثانويا في أغلب الاحيان .

٢ ' فترة الخطة المتوسطة الاجل ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٦ - ٨٥ سوف توجه الموارد والجهود في إطار هذا البرنامج الفرعي نحو زيادة الأنشطة المعنية بالمشاركة الشعبية ، وذلك عن طريق التعاون التقني من خلال القيام ، بصورة رئيسية ، كما في الماضي ، بمشاريع تركز على البرامج الفرعية الاخرى ، وكذلك عن طريق الجهود التعليمية والتدريبية لا سيما بشأن المأوى والهياكل الأساسية والخدمات ؛ وعن طريق تبادل المعلومات واعداد التقارير البحثية عن السياسات والاستراتيجيات والتقنيات واجراء دراسات لحالات فردية تتضمن المشاركة الشعبية في ميدان المستوطنات البشرية . وسوف تستعمل مجموعات المواد السمعية - البصرية للموئل في حلقات التدريب العملي والبرامج التدريبية لضرب أمثلة على المشاركة الشعبية وتشجيع انجازات جديدة على الصعيد الوطني . وسوف ينصب التركيز على : اعادة تشكيل المؤسسات والبرامج العامة وتقرير السياسة العامة والتخطيط من أجل اتاحة قدر أكبر من المشاركة العامة ؛ تشجيع البرامج الحكومية للمشاركة الشعبية بغية تعبئة الموارد البشرية وتحسين البيئة والرفاهية للمجتمعات المحرومة ؛ تقديم المساعدة لانشاء مؤسسات ائتمانية وتعاونيات صغيرة يتوفر فيها قدر كبير من المشاركة الشعبية ويمكن أن تساعد على تعبئة الاموال وعلى تنشيط الاستثمار المنظم وبناء النظم ؛ زيادة تقنيات التنظيم والاتصال من اجل تيسير تنفيذ البرامج الحكومية والاستفادة من الآراء والتدابير المجتمعية . وسيولى اهتمام خاص لتنسيق هذه الأنشطة في ميدان المستوطنات البشرية مع مسؤوليات وحدات الامم المتحدة الاخرى في ميدان التنمية الاجتماعية .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٦ - ٨٦ سوف يعنى هذا البرنامج الفرعي باعداد وتعزيز وتنفيذ التدابير الآتية :

(أ) الصعيد الوطني

سوف يتم التركيز في جميع البرامج الفرعية للمستوطنات البشرية على المشاركة الشعبية بوصفها جانبا حيويا من جوانب مشاريع التعاون التقني . وستقدم المساعدة الى الحكومات في انشاء الآليات اللازمة لهذه المشاركة ، من حيث تيسير التدفق الثنائي الاتجاه للمعلومات ، في اعداد السياسات والاستراتيجيات وخطط تنمية المستوطنات البشرية وفي المشاريع المتعلقة بتحسين نوعية المأوى والهياكل الأساسية والخدمات العامة . وللمعونة في هذه العملية ، ستتضمن المشاريع ، ما أمكن ذلك ، عناصر لتدريب النظراء فيما يتعلق بالاستراتيجيات والتقنيات والاجراءات اللازمة لادماج المشاركة الشعبية في إطار الأنشطة الحكومية في هذا الميدان .

(ب) الصعيد الاقليمي

ستألف الأنشطة على هذا الصعيد من : تقديم الخدمات الاستشارية التقنية الاقليمية في المجال المتعلق بالمشاركة الشعبية لهرايم المستوطنات البشرية ؛ عقد حلقات دراسية اقليمية وتبادل المعلومات عن الخبرة الوطنية في مجال المشاركة الشعبية بوصفها جزءاً أساسياً من الهرايم التخطيطية والانمائية للمستوطنات البشرية ؛ ادراج مقررات عن أساليب المشاركة الشعبية ضمن المنهج التدريبي لمراكز التدريب في شؤون المستوطنات البشرية .

(ج) الصعيد الاقليمي

ستتركز الأنشطة الاقليمية على : (١) اجراء دراسات بحثية للممارسات الجارية والابتكارية المتعلقة بزيادة المشاركة الشعبية في مشاريع المستوطنات البشرية التي يضطلع بها دعا للتدابير الوطنية ؛ (٢) عقد حلقات دراسية وتدريسية دولية عن آليات واجراءات المشاركة الشعبية ؛ (٣) تقديم المساعدة الى الحلقات الدراسية الاقليمية والهرايم الاقليمية لتبادل المعلومات ؛ (٤) اعداد كتيب عن المشاركة الشعبية في تخطيط وتنمية المستوطنات البشرية المحسنة وتحديث هذا الكتيب . وسيتألف الناتج من التقارير التي تعد عن نتائج التحليل الاقليمي للأنشطة وعن النهج والتقنيات الجديدة المعتمدة ؛ ومن تقرير عن الحلقة الدراسية الاقليمية التي ستعقد لمقرري السياسة في المجال القانوني ؛ ومن تقارير الحلقات التدريبية الاقليمية بما تتضمنه من استنتاجات وتوصيات بشأن التدابير الاقليمية والوطنية ؛ ومن مجموعة من الموقرات للنشر عن الاساليب العملية لتيسير التدفق الثقافي الاتجاه لما يلزم من معلومات لصنع القرارات الذي يشترك فيه المجتمعات وحكوماتها .

٤ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٦ - ٨٧ سوف يوسع ويعزز نطاق الأنشطة المذكورة اعلاه ، من أجل تقديم المساعدة الى عدد اكبر من البلدان على أساس تنفيذ أوسع . وسوف تستمر الأنشطة التدريبية مع توجيه المساعدة نحو تطوير برامج التدريب الوطنية في عدد من البلدان . وبالإضافة على ذلك ، سيشعر في تقييم ومراقبة الهرايم الوطنية المعنية بالمشاركة الشعبية في تنمية المستوطنات البشرية ، وسوف يستمر تبادل المعلومات . أما على المستوى الاقليمي ، فسوف تنظم حلقات تدريبية أخرى لتعريف المسؤولين الحكوميين بالمسائل والنهج المتعلقة بالتدابير القطرية . وسيتألف الناتج خلال هذه الفترة ، على وجه الخصوص ، من تقرير يتم فيه استعراض الاتجاهات وردود الحكومات على توصيات الموقر المتعلق بالمشاركة الشعبية بالإضافة الى توصيات باتخاذ تدابير أخرى .

(هـ) الأثر المتوقع

١٦ - ٨٨ ينبغي أن ينحصر الأثر المتوقع ، في الغالب ، على المستوى الوطني ، حيث سيتكون لدى الحكومات تقدير وفهم أفضل لدور المشاركة الشعبية في الأنشطة الرسمية المتعلقة بالمستوطنات

البشرية . وستشرع الحكومات في وضع سياسات وطنية وبرامج محددة ، وفي تنفيذ المشاريع على نحو يتضمن قدرا أكبر من المشاركة الشعبية في تحسين المستوطنات البشرية .

البرنامج الفرعي ٦ : المؤسسات والادارة

(أ) الهدف

١٦ - ٨٩ : هدف هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة الحكومات في انشاء وتعزيز قاعدتها المؤسسية اللازمة لوضع السياسات وتنفيذ البرامج ، وفي بناء مؤسساتها المالية وفي الأخذ بالاجراءات الادارية اللازمة وتقديم الدعم التشريعي لتنفيذ برامج المستوطنات البشرية وتدريب الافراد على مختلف المسام التي تنطوي عليها هذه العمليات .

(ب) المشاكل المطروقة

١٦ - ٩٠ : ثمة جوانب من أنشطة تحسين المستوطنات البشرية لا تلقى الاقل اهتمام ، ومنها تنمية الهياكل المؤسسية والادارية القادرة على الاستجابة ، بصورة مناسبة ، للمشاكل المعقدة والمتنوعة الناشئة عن الحركات السكانية الكبرى الناتجة عن التصنيع والتحضر السريعين والواسعي النطاق وعن الكوارث التي هي من صنع الانسان والكوارث الطبيعية . وكان للتعقيد والسرعة اللذين اتسم بهما استمرار التحضر في الاعوام الاخيرة أن أوجدا هوة كبيرة بين الظروف الاجتماعية والاستجابات التشريعية والمؤسسية اللازمة لهذه الظروف ، من جانب الحكومات على مختلف المستويات . واتسم بالحدّة البالغة الافتقار الى المؤسسات والاليات الكفيلة بالحصول على الموارد المالية وتطوير القدرات الادارية اللازمة لتنمية المستوطنات البشرية ، ولاسيما لتحسين مستوى الكثير من الأسر المنخفضة الدخل التي تعيش في الاحياء الفقيرة أو المستوطنات وللوصول الى حلول عامة لمشاكل الاسكان ولتلبية ما للسكان ذوي الدخل المنخفض في المناطق الحضرية والريفية من احتياجات رئيسية فيما يتعلق بالهياكل الأساسية . ولم يول الا اهتمام زهيد الى القيام ، بامام سياسة وبرامج المستوطنات البشرية في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على الصعيدين الوطني . وفي حين ينطبق ما تقدم بصفة محددة على المشاكل في الاطار الوطني ، تدعو الحاجة الى القيام على المستويات العالمية والاقليمية والاقليمية الى زيادة تعزيز الدعم الدولي للتدابير الوطنية الرامية الى التنمية المؤسسية . وتمثل المشاكل الرئيسية في عدم كفاية انتشار الاليات القانونية والتقنية والعالية اللازمة لتلبية حاجات القطاع في اطار برامج التنمية الوطنية وللتوسع في البرامج التدريبية كما تلبي الحاجات المتزايدة للافراد القادرين على اداء المهام التقنية والادارية المحددة على مختلف المستويات الحكومية .

(ج) السند التشريعي

١٦ - ٩١ : يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من توصيات الموقبل واو - ١ السى واو - ١٠ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٦ - ٩٢ كان تقديم مساعدات مباشرة الى الحكومات عن طريق برنامج التعاون التقني الوسيلة الرئيسية لبناء قدرات مؤسسية أو ادارية وطنية في مجال تنمية المستوطنات البشرية . وخلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، كان التركيز في هذا الدعم منصبا بصفة رئيسية على تحسين تكنولوجيا بناء المأوى وعلى العمليات النموذجية الرامية الى ابتكار أساليب جديدة لتوفير المواقع والخدمات للجماعات المشكّلة لبناء مساكن باتباع اساليب قائمة على الجهد الذاتي . وبالإضافة الى ذلك ، تركز مشاريع متعددة على المأوى في الريف بوصفه جزءا من برامج التنمية الريفية ، كما استمر تقديم المساعدة في مجالي التخطيط الاقليمي والحضري وفي مجالي التدريب وبناء المؤسسات في عدد من البلدان . وتلقى هذه البرامج الوطنية دعما من قبل برامج التدريب وتبادل المعلومات على المستوى الاقليمي ومن برامج جمع وتخزين ونشر المعلومات القانونية والتقنية على المستوى العالمي . وعن طريق عنصر مؤسسة الموقل والمستوطنات البشرية في مركز المستوطنات البشرية ، وعن طريق الجمع بين تقديم نواة رأس المال وبين المساعدة التقنية ، سوف يتم احراز تقدم كبير في مجال تطوير وانشاء المؤسسات المالية للمستوطنات البشرية في عدة بلدان نامية .

' ٢ ' فترة الخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٦ - ٩٣ من بين الوسائل اللازمة للاستجابة الفعالة للمشاكل القائمة المؤسسات السياسية والادارية والتقنية الجديدة أو المحسنة والمهارة في ادارة هذه المؤسسات . ومن بين هذه الوسائل أيضا اعتماد تشريعات فعالة وصكوك تنظيمية ، وكذلك اعتماد الاجراءات اللازمة لتعقيد الموارد المؤسسية البشرية وغير الحكومية اللازمة لبناء المستوطنات البشرية . وخلال فترة الخطة المتوسطة الاجل ، ستبذل جهود دؤوبة لزيادة عدد البلدان التي تلقي المساعدة من مشاريع التعاون التقني . وسوف يتم ، حيثما أمكن ، اتباع نهج رسمي بدرجة أكبر من أجل بناء المؤسسات وتعزيز القدرة الادارية . وسيجرى التوسع في المشاريع النموذجية للمستوطنات لتعميمها على النطاق الوطني ، مع تزايد الاستثمارات الواردة من المصادر الدولية . أما البرامج التي تعني باضفاء الطابع المؤسسي على السياسات الوطنية للمستوطنات والتخطيط الوطني الاقليمي فسوف تستمر متابعتها في البلدان المستعدة لهذه الأنشطة . ويجب بالطبع تحديد النهج بحيث يلبس الاحتياجات الخاصة لكل بلد من بلدان المنطقة . مثال ذلك ، ان كثيرا من بلدان امريكا اللاتينية وبعض البلدان الآسيوية ، ممن لديها خلفيات واسعة النطاق في توفير المأوى ، سيكون لديهم مؤسسات جاهزة لاعداد سياسات وطنية وخطط اقليمية . وسيتعين على البرنامج ، في افريقيا وفسيا أفقر البلدان الآسيوية ، أن يواصل تركيز اهتمامه على بناء المؤسسات في ذاته وعلى التدريب .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٦ - ٩٤ فيما يلي الأنشطة التي تعتبر ضرورية لتحسين الهياكل والمهام المؤسسية والادارية للمستوطنات البشرية ، والتي سينتقل عليها العمل في اطار هذا البرنامج القروي :

(أ) الصعيد الوطني

٩٥-١٦ سيوفر التعاون التقني ، بما في ذلك دعم أعمال البحث والتدريب المقترنة اقترانا وثيقا بالاحتياجات الوطنية ، للأفراض التالية :

(١) انشاء أو تعزيز الشبكات المؤسسية على المستويات الوطنية و دون الوطنية للحكومات كيما تتحمل هذه الشبكات المسؤولية القانونية والوظيفية عن اعداد السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج والمشاريع التي تعنى مباشرة بالمستوطنات البشرية ، وكذلك تنفيذها ومراقبتها وتقييمها ؛

(٢) انشاء الآليات اللازمة لتغذية برامج المستوطنات البشرية على مختلف مستويات الحكومة بطاقات وموارد الجماعات والمنظمات غير الحكومية . وسوف يتضمن هذا ، ما أمكن ، انشاء مؤسسات لا مركزية لربط التنمية الريفية بتحسين المستوطنات الريفية وزيادة اشتراك المواطنين في برامج الجهد الذاتي التعاونية لانشاء مناطق سكنية جديدة تتوفر لها الهياكل الأساسية والخدمات العامة ؛

(٣) انشاء و/أو تعزيز المؤسسات المالية الوطنية ودون الوطنية ، واتخاذ الوسائل الكفيلة بجمع واستخدام الموارد المالية اللازمة لتنمية المستوطنات البشرية ، ولا سيما للسكان ذوي الدخل المنخفض ؛

(٤) مساعدة البلدان النامية في انشاء أو تعزيز المؤسسات عن طريق توفير الخدمات التقنية والمالية ، بما في ذلك ، حسب الاقتضاء ، نواة رأس المال . وسوف تشمل هذه المؤسسات المرافق الادخارية والاقرضية الائتمانية والمؤسسات ومصارف الاسكان الوطنية وغيرها من تعنى بتعبئة الموارد . وسوف تقدم المساعدة لتنمية الخبرة الفنية فيما يتعلق بالأعمال المصرفية والمالية ، والضرائب ، والدراسات الاقتصادية للأسواق ، والادارة ، والبحث ، والتدريب .

(ب) الصعيد الاقليمي

٩٦-١٦ سيقدم الدعم من أجل انشاء و/أو تعزيز الأمانات التقنية الاقليمية للمستوطنات البشرية التابعة للجان الاقليمية . وستضطلع هذه الأمانات بالمسؤوليات التالية :

(١) انشاء أو توسيع البرامج التدريبية والبحثية الاقليمية ودون الاقليمية التي تتناول بقاء المؤسسات والادارة ، وذلك عن طريق عقد حلقات دراسية وتدريبية اقليمية ودون اقليمية وعن طريق مراكز التدريب ؛

(٢) اقامة صلات وثيقة مع المؤسسات المالية الاقليمية والمكاتب الاقليمية للوكالات المتخصصة ؛

(٣) تعبئة الموارد المالية الاقليمية لتوفير نواة رأس المال لمشاريع الايواء والهيكل الأساسية .

(ج) الصعيد العالمي

١٦ - ٩٧ على الصعيدين العالمي والاقليمي ، ستقوم الامانة المركزية بما يلي :

- (١) توسيع نطاق برامج التعاون التقني التي تقدم مساعدة مباشرة الى الحكومات فسي مجال بناء وإدارة المؤسسات وتدريب الافراد ؛
- (٢) دعم الوحدات التقنية الاقليمية داخل اللجان الاقليمية فيما تقوم به من برامج فسي مجالات البحث والتدريب وبناء المؤسسات والادارة على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ؛
- (٣) اقامة وتحسين الروابط مع المنظمات غير الحكومية بخية تميزها مشاركتها في برامج المستوطنات البشرية ، ودورها لهذه البرامج ؛
- (٤) انشاء وحدة معلومات قوية داخل مركز المستوطنات البشرية ووضع التدابير لجمع وتخزين ونشر المعلومات القانونية والتجارية والتقنية ، بما في ذلك المواد السمعية - البصرية ، عن الحلول العملية للمشاكل المتعلقة بتحسين وتنمية المستوطنات البشرية والتي تهتم الدول الاضواء
- (٥) توفير نواة رأس المال وغيرها من أشكال المساعدة لاتخاذ تدابير وطنية في مجال انشاء مؤسسات مالية أنسب لهذا القطاع .

وستضمن الأنشطة ما يلي :

- (أ) اجراء تقييمات دورية للمتقدم الوطني في تنفيذ اعلان فانكوفر للمستوطنات البشرية (٥) ؛
- (ب) القيام بصورة منتظمة باعداد تقارير عن التعاون المشترك بين الوكالات في ميدان المستوطنات البشرية ؛
- (ج) القيام بانتظام باعداد تقارير عن التعاون مع المنظمات غير الحكومية التي تعالج مشاكل المستوطنات البشرية .

'٤' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٦ - ٩٨ سيركز البرنامج الفرعي على الأنشطة التالية :

(أ) الصعيد الوطني

على الصعيد الوطني ، سيستمر ويتوسع الدعم من أجل ما يلي :

- (٥) تقرير المؤهل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.76.IV.7 والتصويب) ، الفصل الأول .

- (١) تنمية التنسيق بين الوكالات المعنية بالجوانب العمرانية للتخطيط للمستوطنات البشرية وبين الوكالات المسؤولة عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وعن حماية البيئة ؛
- (٢) انشاء المؤسسات اللازمة لجمع الأراضي من أجل انشاء المستوطنات، مثل المصارف العقارية ؛
- (٣) انشاء و/ أو تعزيز المؤسسات من أجل توفير المعلومات والتدريب والبحث لدعم السياسات والبرامج الحكومية المتعلقة بالمستوطنات .

(ب) الصعيد الاقليمي

على الصعيد الاقليمي ، سيتم :

- (١) تقديم الدعم اللازم لاستمرار اجراء البحوث فيما يتعلق بمفاهيم الادارة واختبار هذه المفاهيم ، وفيما يتعلق بالمعايير والممارسات المناسبة لتخطيط وتنفيذ برامج المستوطنات البشرية وكذلك الترويج للبرامج التعليمية الرسمية وفي المرحلة الرسمية الجديدة والمحسنة المتعلقة بادارة المستوطنات ؛
- (٢) تنمية المواد التعليمية والتدريبية من أجل دعم البرامج الوطنية لتحسين المؤسسات والادارة ؛
- (٣) زيادة نواة رأس المال للمؤسسات المالية ، بالاضافة الى دراسة المؤسسات القائمة لتحديد الاختناقات التي تعوق القيام على نحو فعال بتعبئة واستخدام الموارد المالية المحلية .

(ج) الصعيد العالمي

على الصعيدين العالمي والأقليمي ، سيقدم الدعم لما يأتي :

- (١) استمرار تنمية البرامج المؤسسية للتعاون مع المؤسسات فير الحكومية والمجموعات المعنية بالمستوطنات البشرية ؛
- (٢) تيسير وزيادة البرامج في قطاع التعاون التقني بين البلدان النامية وخاصة بشأن المسائل التقنية المتخصصة والبرامج التعليمية ؛
- (٣) توسيع نطاق أنشطة الاقتراض والاقتراض المباشرين التي تضطلع بها مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية بغية زيادة اتاحة الموارد المالية لأنشطة المستوطنات البشرية بأيسر الشروط الممكنة للحكومات ، ولا سيما لحكومات أقل البلدان نموا .

(هـ) الآثار المتوقعة

١٦ - ٩٩ خلال فترة الخطة المتوسطة الاجل ، من المتوقع حدوث الآثار التالية :

- (١) ان عدد البلدان التي تتلقى المساعدة عن طريق برامج التعاون التقني سيبلغ على الاقل ضعفا عدد البلدان المشتركة في نهاية ١٩٧٩ ، وسيكون عدد كبير من هذه البلدان قد أنشأ المؤسسات والاجراءات اللازمة للإدارة الفعالة لبرامجها في مجال تحسين المستوطنات البشرية ؛
- (٢) على الصعيد الاقليمي ، ستقدم الخدمة للجان الاقليمية الدولية الحكومية المعنية بالمستوطنات البشرية عن طريق أمانات مزودة بعدد كاف من الموظفين تقوم بمساعدة الحكومات في كل منطقة باعداد طلبات المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف ، وبانشاء ودعم المؤسسات الاقليمية المختصة بالبحث والتدريب وإدارة برامج المستوطنات البشرية ؛
- (٣) على الصعيد الأقليمي أو العالمي ، سيكون عدد موظفي الدعم اللازمين لخدمات المشورة التقنية والإدارة قد ازداد على نحو يتناسب مع ازدياد مستوى أنشطة التعاون التقني في مجالي بناء المؤسسات والإدارة ؛
- (٤) سيكون قد أنشئ نظام قوى للمعلومات وستقدم أنشطة الدعم المالي التي تضطلع بها مؤسسة الموئل والمستوطنات البشرية مساعدة ضخمة الى عدد من البلدان النامية في شكل مشورة ، بشأن انشاء وتشغيل مؤسسات تمويل المستوطنات البشرية وتقديم نواة رأس المال لطائفة متنوعة من مشاريع التنمية في هذا القطاع.

البرنامج ٢ : اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٦ - ١٠٠ يتولى استعراض أعمال الامانة فيما يتعلق بهذا البرنامج المؤتمر الوزاري الذي يجتمع مرة كل سنتين . وكان آخر اجتماع له في شباط/فبراير ١٩٧٧ آذار/مارس ١٩٧٧ . الا ان تلك الهيئة لم توافق بعد على مشروع الخطة هذا . ويستعرض البرنامج أيضا بمعرفة لجنة الخبراء التقنية واللجنة التنفيذية وسيستعرض في الوقت المناسب من جانب اللجنة المقترحة الاقليمية الدولية الحكومية والممثلة بالمستوطنات البشرية .

٢ - الامانة

١٦ - ١٠١ وحدة الامانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي قسم الاسكان والتشييد والتخطيط العمراني في شعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية . وفي ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ كان بالقسم أربع وظائف من الفئة الفنية ، تمول وظيفتان منها من مصادر خارجة عن الميزانية ذات صلة ببرنامج تطوير مواد البناء .

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الإداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

١٦ - ١٠٢ ان الموارد المتوفرة لدى القسم من الميزانية المادية لا تكفي لمواجهة النطاق الموسع للبرنامج الممل والناتج عن مؤتمر الموئل . وينبغي الا يشتر هذا الاختلاف أية صعوبة فيما يتعلق بزيادة البرنامج وتنفيذه نظرا لأن من المتوقع ان تتوفر لدى القسم موارد من خارج الميزانية ، من مصادر ثنائية وأيضا نتيجة لاعادة توزيع الموظفين التابعين لمنظمة الأمم المتحدة .

٤ - الانجازات المتوقعة

١٦ - ١٠٣ من المتوقع انجاز عناصر البرنامج التالية المبينة في الفقرتين ٩ - ٢١ و ٩ - ٢٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٦) :

' ١ ' في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ :

١ - ٢ ؛ ١ - ٣ (٧) ؛ ٢ - ١ ؛ ٢ - ٣ (٨)

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ، (Corr.1 و ٨/32/6 و 2) ، المجلد الاول .

(٧) سيدج ذلك في " النشرة الاقتصادية الاجتماعية لأفريقيا " .

(٨) عنصر متواصل من البرنامج .

'٢' في ١٩٨٠ - ١٩٨١ :

١ - ١ ؛ ٢٩ ؛ ١ - ٣٩ ؛ ١ ؛ ٣٩ - ٢ ؛ ٣٩ - ٣ .

٥ - مسائل تنظيمية أخرى

١٦-١٠٤ بالقرار ٣١٦ (د - ١٣) ، أيد المؤتمر الوزاري الرابع المعقود في كينشاسا في ١٩٧٧ توصيات مؤتمر الموئل ، وقرر تشكيل لجنة اقليمية دولية حكومية تعنى بالمستوطنات البشرية . كما فوض الأمين التنفيذي في ان يثشي ، داخل الامانة ، وحدة تقنية لخدمة اللجنة . وستوقف المسائل التنفيذية على مقررات اللجنة الاقليمية الدولية الحكومية ، المقرر لها ان تعقد أول اجتماع لها في النصف الاول من عام ١٩٧٨ .

با* - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الامانة

١٦-١٠٥ يتولى تنسيق جميع البرامج الفرعية مكتب تنسيق السياسات والبرامج . ويوجد تنسيق رسمي مع قسبي العمليات الصناعية والتنمية الصناعية التابعين لشعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للصناعة ، خاصة فيما يتعلق ببرامج تطوير مواد البناء .

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٦-١٠٦ يوجد اتفاق تشيقي بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبرنامج الامم المتحدة للتبني بشأن برنامج مشترك معني بتكنولوجيا المستوطنات البشرية ، ومع مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية بشأن الأنشطة المتصلة بالاستخدامات الجديدة للمواد وتقنيات البناء وبشأن تمويل الاسكان .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٦-١٠٧ من المتوقع ان تتم داخل الامانة أنشطة مشتركة كبيرة مع قسبي العمليات الصناعية والتنمية الصناعية التابعين لشعبة الصناعة ، ومع شعبة الموارد الطبيعية ، وذلك فيما يتعلق ببرامج تطوير مواد البناء . ومن المتوقع ان تجرى أنشطة مشتركة مع قسم التنمية الاجتماعية التابع لشعبة تنمية الموارد البشرية ، بشأن التنمية الريفية المتكاملة ؛ ومع قسم التلميم والتدريب التابع لشعبة الادارة العامة والتنظيم واليد العاملة ، وذلك في مجال تقييم احتياجات التدريب في التخطيط العمراني ، وفي تنظيم دورات تدريبية وحلقات دراسية وفي تطوير التسهيلات التدريبية داخل منظومة الأمم المتحدة .

١٦-١٠٨ وستجرى أنشطة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار برنامج تكنولوجيا المستوطنات البشرية ، ومع مؤسسة الموئل والمستوطنات البشرية بشأن الجوانب المتصلة بسياسة الاسكان ، وتمويل الاسكان ، وانشاء مؤسسات تمويلية للمستوطنات البشرية ، ومن المتوقع تنفيذ أنشطة مع مركز المستوطنات البشرية ، وخاصة في تنظيم وتنفيذ الحلقات التدريبية والحلقات الدراسية والدراسات التقنية .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٦-١٠٩ من المتوقع أن يكون تخصيص الموارد ، بالنسب المئوية ، للبرامج الفرعية كما هو مبين في الجدول التالي تقريبا :

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ : السياسات والاستراتيجيات والبرامج

(أ) الهدف

١٦-١١٠ . يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الأعضاء في صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وخطط قومية متكاملة وشاملة بشأن المستوطنات البشرية تهدف الى تحسين البنية البشرية ونوعية الحياة لجميع الشعوب ؛ والتشجيع على انشاء أو تعزيز الاجهزة لتنسيق الجوانب السياسية والاجتماعية والادارية والتقنية والمالية والقانونية للاسكان والبناء والتخطيط الحضري والاقليمي وتنفيذ الخطط .

(ب) المشاكل المطروقة

١٦-١١١ . لم يعتمد بعد كثير من الحكومات في المنطقة الافريقية سياسات بشأن المستوطنات البشرية كجزء لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية ، كما لم يوفر أجهزة مؤسسية أو موظفين مدربين باعداد كافية للعمل بهذه الاجهزة حتى يمكن صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالمستوطنات البشرية .

(ج) السند التشريعي

١٦-١١٢ . يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات اللجنة أرقام ٥٣ (د-٤) (٩) و ١٥٧ (د-٨) (٩) ، و (٢٠٩) (د-٩) (٩) ، و ٣١٦ (د-١٣) .

(د) الاسراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٦-١١٣ . ستكون اللجنة الاقليمية الدولية الحكومية المعنية بالمستوطنات البشرية قد عقدت اجتماعها الاول في ١٩٧٨ وستعم توصياتها على الحكومات الافريقية . وستكون هذه التوصيات قد اوضحت الاستراتيجيات والسياسات والاولويات في مجالات النشاط الستة التالية للعمل الوطني : سياسات واستراتيجيات المستوطنات ؛ تخطيط المستوطنات ؛ والمؤسسات والادارة ؛ والمأوى والهياكل الأساسية والخدمات ؛ واستخدام الاراضي ؛ والمشاركة الشعبية . ومن المتوقع ، في اطار هذه التوصيات ونتيجة للمشورة والمساعدة والتدريب التقني لمقرري السياسة والاداريين والمدبرين والفنيين على جميع الأصعدة ، ان تبدأ حكومات عديدة في اعتماد سياسات جريئة وقيمة وفعالة ، فيما يتعلق بسياسات المستوطنات البشرية واستراتيجيات التخطيط المكاني ، تتفق بطريقة واقعية مع الظروف المحلية .

(٩) يرجع هذا التفويض الى أكثر من خمس سنوات .

٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٦-١١٤ من المتوقع أن تكون السياسات والأولويات والاستراتيجيات التي وضعتها اللجنة الإقليمية الدولية الحكومية المعنية بالمستوطنات البشرية قد طبقت عمليا، وذلك بزيادة المساعدة المقدمة لعدد من الحكومات الإفريقية مما يعزز الزخم نحو تحقيق أهدافها .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٦-١١٥ من المتوقع أن تعتمد فالبية حكومات المنطقة استراتيجيات وسياسات وتنشئ أجهزة إدارية وتقنية ومالية وقانونية وأجهزة أخرى من شأنها جميعا أن تؤدي إلى تنفيذ برامج شاملة ومتكاملة للمستوطنات البشرية .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يبرجح أن تكون فائدتها حدية، وموجبها التشريعي

١٦-١١٦ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٦-١١٧ من المتوقع أن تعتمد الحكومات سياسات المستوطنات البشرية بفرض توجيه جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية وربط ومواءمة هذه السياسات مع سياسات التصنيع والزراعة والرعاية الاجتماعية والحماية البيئية والثقافية، بحيث تدعم الواحدة منها الأخرى لتحقيق تحسن مطرد في رفاهية جميع السكان .

البرنامج الفرعي ٢ : تخطيط المستوطنات

(أ) الهدف

١٦-١١٨ يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى مساعدة حكومات الدول الأعضاء في صياغة وتنفيذ وتقييم البرامج والمشاريع المتصلة بتخطيط المستوطنات .

(ب) المشكلة المطروقة

١٦-١١٩ اعتمدت فالبية البلدان الإفريقية خططا انمائية وطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية العامة . إلا أن قليلا من البلدان قد بدأ في التخطيط للمستوطنات البشرية كجزء لا يتجزأ من هذه العملية . ومن أصعب المشاكل التي تواجه البلدان الإفريقية أنماط وهياكل الاستيطان التي نمت استجابة لأوضاع تاريخية وسياسية واقتصادية وتجارية واجتماعية لم تعد تصلح لعصر ما بعد الاستقلال . وعلى ذلك، تحتاج شبكة وأنماط المستوطنات في مجموعها إلى بحث وتقييم في ضوء الاحتياجات الحالية للتنمية .

(ج) السند التشريعي

١٦-١٢٠ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات اللجنة أرقام ٥٣ (د - ٤) ، و ١٥٧ (د - ٨) ، و ٢٠٩ (د - ٩) ، و ٣١٦ (د - ١٣) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٦-١٢١ ستكون بلدان افريقية عديدة قد اتمت في نهاية ١٩٧٩ تقييم حالة المستوطنات البشرية لديها ، من خلال الأنشطة التي تقوم بها على سبيل متابعة مؤتمر المونيل . وستكون قد بدأت مباشرة الأعمال التمهيدية لانشاء معاهد التدريب وستكون بعض الحلقات التدريبية قد عقدت في هذا المجال .

'٢' فترة الخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٦-١٢٢ ستكون الاستراتيجية العامة في اطار هذا البرنامج الفرعي التأكيد على الدور الاستراتيجي للمستوطنات البشرية في تكامل وتنفيذ برامج التنمية على مختلف الأصعدة . وفي المناطق الريفية ، ستقدم المساعدة للدول الأعضاء لاعادة تجميع المستوطنات في وحدات أكبر مزودة بخدمات صحية وتعليمية مطورة ، مع تيسير الوصول اليها بتحسين الطرق المؤدية لها ، مما يسهل معه انشاء مؤسسات لتسويق المحاصيل ومرافق صغيرة للمعالجة أو التصنيع . أما في المناطق الحضرية ، فسيجري التركيز على التخطيط لتحسين هياكل المستوطنات وتقديم الخدمات والتسهيلات التي تساعد على تحسين مستويات المعيشة وخاصة لافقر القطاعات السكانية .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٦-١٢٣ ستقدم المساعدة للحكومات في انشاء مؤسسات تدريبية في ميدان تخطيط المستوطنات وفي اقامة برامج تدريبية لنظم المعلومات المتعلقة بالمستوطنات البشرية ، وفي اقامة شبكات اعلامية مناسبة في ميدان المستوطنات البشرية . كذلك ستقدم مساعدات تقنية في شكل مشاريع اقليمية تهتم بلدين أو أكثر .

'٤' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٦-١٢٤ ستستمر الأنشطة السابقة وسيجري تقييم ونشر نتائج فترة السنتين الاولى .

'٥' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح ان تكون فائدتها حدية ، ووجهها التشريعي

١٦-١٢٥ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٦-١٢٦ نتيجة للأنشطة المبينة أعلاه ، سيكون عدد من الحكومات في المنطقة في مركز يسمح له بادماج تخطيط المستوطنات البشرية مع التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً . وستزيد قدرة الحكومات على حل مشاكل المستوطنات البشرية نتيجة توافر المعلومات وتدريب الموظفين على مختلف المستويات وتطوير المؤسسات المختصة .

البرنامج الفرعي ٣ : المأوى والهياكل الأساسية والخدمات

(أ) الهدف

١٦-١٢٧ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الأعضاء على تحسين قدرتهم على بناء المساكن والهياكل الأساسية ، والانتفاع من المواد والتكنولوجيات المحلية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٦-١٢٨ تشكل صناعات مواد البناء والتشييد ، خاصة في افريقيا ، قطاعا من أكثر القطاعات أهمية للاقتصاد القومي . فلا يوجد قطاع واحد من قطاعات النشاط الا ويستلزم اعمال التشييد ومواد البناء . وسواء كانت هذه القطاعات تهدف الى انشاء أو تحسين الهياكل الأساسية للتنمية الاقتصادية أو كانت القطاعات اللازمة لسد الحاجات الاجتماعية أو القطاعات التي تهتم بالحياة الثقافية للامة ، فان هذه الصناعات هي المعنية في المقام الاول بتوفير الاطار وتهيئة الظروف المواتية للتنمية التامة للقطاعات سالفة الذكر . ومع ذلك ، فان غالبية البلدان الافريقية تحتاج الى المساعدة لزيادة قدراتها على النمو القائم على الاعتماد الذاتي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه الصناعات الأساسية على الصعيد القارى في أقرب وقت ممكن .

(ج) السند التشريعي

١٦-١٢٩ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات اللجنة ارقام ٥٣ (د - ٤) ، و ١٥٧ (د - ٨) ، و ٢٠٩ (د - ٩) ، و ٣١٤ (د - ١٣) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٦-١٣٠ يتم في نهاية ١٩٧٩ اعداد عدة دراسات بشأن الجوانب المختلفة لتطوير صناعات مواد البناء ، بما في ذلك السياسات والبرامج ، والدراسات الافراية ، والتسهيلات المؤسسية ، وسعاهد البحوث ، والاسكان الاقتصادي والتكنولوجيا المناسبة . وستكون قد نظمت حلقات تدريبية وأعد كتيب بشأن التكنولوجيا المناسبة لبناء المساكن وخدمتها .

' ٢ ' فترة الخطة المتوسطة الاجل ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٦-١٣١ ستتضمن الاستراتيجية العامة مساعدة الحكومات في تطوير صناعات مواد البناء القائمة على استخدام الموارد المحلية ، وذلك عن طريق : تحسين قدرة الدول الأعضاء على بناء الهياكل الأساسية للاسكان والهياكل الأساسية الرأسالية ؛ وتطوير مواد البناء وعناصرها ؛ وتنمية الوحدات الصناعية ذات الطاقة الصغيرة والمتوسطة لانتاج مواد البناء وعناصرها ؛ وتنمية القدرة التكنولوجية للدول الاعضاء وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا الوسيطة . وستقدم المساعدة أيضا لتحسين قدرة منشآت البناء الوطنية الصغيرة والمتوسطة الحجم ، وذلك لتنمية الاسكان عدداً وجودة لفعاليتها

السكان وتنمية البحوث المتصلة بالسكان والهياكل الأساسية عن طريق : اقامة و/أو تطوير المراكز والمعامل الوطنية لبحوث البناء والتشييد ؛ وصياغة سياسات وطنية لبحوث مواد ومكونات البناء ؛ وتنظيم و/أو تنمية التعاون دون الاقليمي والاقليمي في بحوث تقنيات البناء ومواده ومخاطره وذلك في ضوء المناطق المناخية الاقليمية .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

١٦-١٣٢ ستقدم المساعدة للدول الأعضاء لادماج قطاع البناء الشعبي في الحياة الاقتصادية للبلدان المعنية ، ولتدريب الموظفين على كافة المستويات ؛ واستحداث نظام لتبادل المعلومات . وسيشرع أيضا في التعاون التقني في تنظيم حلقات دراسية اقليمية ودون اقليمية عن السياسات والبرامج والمنهجيات بشأن المواقع والخدمات والمشاريع القائمة على الجهد الذاتي ، وفي تدريب الاخصائيين وفي توفير الآليات المالية للسكان والهياكل الاساسية والخدمات . وسيقدم الدعم للمؤسسات الوطنية والاقليمية للبحث والتدريب والتطوير فيما يتعلق بانماء التعاونيات الاسكانية . وستنشر كتيبات ومبادئ توجيهية عن التدريب .

٤ ' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٦-١٣٣ ستستمر الأنشطة المبينة أعلاه وستقيم نتائجها . وعلى أساس تقييم الأنشطة السابقة تتم في الفترة ١٩٧٨-١٩٨١ ، سيبدأ مشروع اقليمي كبير يغطي كثيرا من الأنشطة المبينة تحت هذا البرنامج الفرعي .

٥ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرحب ان تكون فائدها حدية ، ووجهها التشريعي

١٦-١٣٤ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٦-١٣٥ من المتوقع ، نتيجة للأنشطة السابقة ، ان تكون الدول الأعضاء في مركز يسمح لها باستعمال المواد والتكنولوجيات المحلية للبناء استعمالا أكثر فعالية .

البرنامج الفرعي ٤ : سياسة استخدام الاراضي

(أ) الهدف

١٦-١٣٦ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الأعضاء على تنظيم و/أو توسيع البحوث على الصعيد الوطني لترشيد استخدام الموارد من الاراضي في أغراض التنمية الريفية والحضرية المتكاملة .

(ب) المشكلة المطروقة

١٦-١٣٧ بالرغم من المساحة الشاسعة للقارة الافريقية ، فان الاراضي الصالحة للمستوطنات البشرية بها تمتد من الموارد النادرة . كما ان وجود نظم الملكية التقليدية جنبا الى جنب مع النظم الحديثة ، بالاضافة الى التصحر وانماط استعمال الاراضي في كثير من البلدان ، كلها تشكل مشاكل خطيرة . وأخطر هذه المشاكل نقص المعلومات الموثوقة عن ملكية ومسح الاراضي وخصائصها وصلاحياتها .

(ج) السند التشريعي

١٦-١٣٨ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات اللجنة أرقام ٣٥ (د - ٤) ، و ١٥٧ (د - ٧) ، و ٢٠٩ (د - ٩) ، و ٣١٦ (د - ١٣) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٦-١٣٩ ستكون اللجنة الاقتصادية لافريقيا قد جمعت في نهاية ١٩٧٩ المعلومات المتاحة عن المسائل المتعلقة بالاراضي والتي لها أهمية خاصة في افريقيا .

' ٢ ' الاستراتيجية العامة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٦-١٤٠ ستكون الاستراتيجية العامة تشجيع ودعم البحوث في هذا الميدان على الصعيد الوطني ودراسة الظروف لاقامة معهد اقليمي للبحوث المقارنة والتدريب في مجال تخطيط استعمال الاراضي والتنمية الريفية المتكاملة .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٦-١٤١ ستقام شبكة شاملة للمعلومات بشأن استخدام الاراضي ، وسيتم جمع ونشر المعلومات عن الأساليب الجديدة لاعداد الخرائط عن استعمال الاراضي والخرائط الطبوغرافية والمساحية . وسيقدم الدعم لمؤسسات البحث الوطنية بشأن ملكية الاراضي والضرائب وتقييم الصلاحية .

' ٤ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٦-١٤٢ ستستمر الأنشطة السابقة وسيشرع في دراسات تمهيدية بشأن جدوى اقامة معهد اقليمي لسياسة الاراضي وللبحوث والتدريب على استخدام الاراضي .

' ٥ ' أنشطة الاستراتيجية التي يبرجح ان تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٦-١٤٣ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(د) الأثر المتوقع

١٦-١٤٤ من المتوقع ان تصبح البلدان الافريقية ، بفضل البحوث وتبادل المعلومات ، قادرة على القيام باصلاحات مناسبة في مجال استخدام الاراضي وعلى بدء برامج فعالة لتوفير الاراضي اللازمة لتنمية المستوطنات البشرية في المناطق الحضرية والريفية .

البرنامج الفرعي ٥ : المشاركة الشعبية

(أ) الهدف

١٦-١٤٥ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الاعضاء على تعبئة المشاركة الشعبية لتنمية المستوطنات البشرية ، مع التركيز خاصة على حاجات أشد القطاعات السكانية فقرا .

(ب) المشكلة المطروقة

١٦-١٤٦ لدى كثير من البلدان الافريقية تقليد فني بالمشاركة الشعبية في خدمة المجتمع ككل . ومع ذلك ، لم يكن من الممكن دائما تعبئة السكان للعمل على تنمية المستوطنات البشرية بطرق منهجية فعالة .

(ج) السند التشريعي

١٦-١٤٧ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات اللجنة ارقام ٥٣ (د - ٤) ، و ١٥٧ (د - ٨) ، و ٢٠٩ (د - ٩) ، و ٣١٦ (د - ١٣) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٦-١٤٨ في نهاية ١٩٧٩ ، ستكون اللجنة الاقتصادية لافريقيا قد جمعت المعلومات المتاحة عن دور المشاركة الشعبية في تنمية المستوطنات البشرية وستكون بلدان افريقية كثيرة قد أدركت ، نتيجة لمؤتمر الموئل ، أهمية المشاركة الشعبية في المستوطنات البشرية .

'٢' فترة الخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٦-١٤٩ ستكون الاستراتيجية العامة تشجيع السياسات الوطنية لبناء المساكن للمجموعات السكانية ذات الدخل المنخفض ، وذلك عن طريق : تعبئة الموارد المحلية لتحسين الاسكان لأكثر عدد ممكن ؛ وازالة الاحياء الفقيرة تدريجيا ؛ والحيلولة دون قيام المستوطنات بلاضابط ورفع مستوى الموجود منها ؛ وانما مشاريع المواقع السكنية والخدمات والتعاونيات ومشاريع البناء القائمة على الجهد الذاتي ، وغير ذلك من مشاريع الاسكان غير الهادفة للربح ؛ ودراسة أثر مشاريع التشييد الاسكاني القائمة على التعاون والجهد الذاتي في المناطق الحضرية والريفية .

٣' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٥٠-١٦ ستقدم المساعدة التقنية لزيادة دور المشاركة الشعبية في المشاريع في مجال المستوطنات البشرية . وستنظم حلقات دراسية اقليمية وعمليات لتبادل المعلومات حول أمثلة من المشاركة الشعبية الفعالة في تنمية المستوطنات البشرية . وسوف تضاف مواد عن المشاركة الشعبية الى المناهج الدراسية في بعض مؤسسات متفقاة في افريقيا .

٤' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٥١-١٦ يستمر الأنشطة السابقة وتقيم نتائج فترة السنتين الأولي .

٥' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجيها التشريعي

١٥٢-١٦ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأشهر المتوقع

١٥٣-١٦ من المتوقع ، نتيجة للأنشطة السابقة ، أن تتمكن بلدان افريقية كثيرة من استخدام المشاركة الشعبية استخداما أكثر فعالية في تنمية المستوطنات البشرية ، وخاصة فيما يتعلق بتوفير الاسكان والمأوى والهياكل الأساسية والخدمات لأشد القطاعات السكانية فقرا .

البرنامج الفرعي ٦ : المؤسسات والادارة

(أ) الهدف

١٥٤-١٦ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى مساعدة الدول الأعضاء على تحسين أجهزتها المؤسسية والقانونية المعنية بادارة وتنظيم المستوطنات البشرية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٥٥-١٦ في كثير من البلدان الأفريقية ، لا تتناسب الأجهزة القانونية والادارية والمؤسسية مع الاحتياجات الحالية لمستوطناتها البشرية ، خاصة في ضوء التحضر السريع غير المخطط .

(ج) السند التشريعي

١٥٦-١٦ يُستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات اللجنة أرقام ٥٣ (٤-٥) ، ١٥٧ (٥-٨) ، و ٢٠٩ (٥-٩) و ٣١٦ (٥-١٣) .

(د) الاستراتيجية والناتج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٦-١٥٧ نتيجة لمؤتمر الموئل ، سيكون كثير من البلدان الافريقية قد درس أجهزته التشريعية والمؤسسية وصلتها بالمستوطنات البشرية . وستكون اللجنة الاقتصادية لافريقيا قد جمعت المعلومات المتوفرة عن هذا الموضوع .

'٢' فترة الخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٠-١٩٨٣

١٦-١٥٨ ستتم دراسات مقارنة عن الأجهزة المؤسسية والقانونية للتنظيم الإداري للمستوطنات البشرية . وستقدم المساعدة لحكومات الدول الأعضاء لاعتماد الاجراءات الادارية والقانونية اللازمة لإدارة المستوطنات البشرية وستنظم برامج تدريبية للموظفين من جميع المستويات في مؤسسات تنمية وإدارة المستوطنات البشرية . ويشجع التنسيق ، على الصعيد الوطني ، بين الأجهزة السياسية والاجتماعية والإدارية والتقنية والمالية والقانونية المعنية بالمستوطنات البشرية .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

١٦-١٥٩ سيتم التركيز خلال هذه الفترة على : تنمية برامج التدريب والبحث الاقليمية ودون الاقليمية في بناء وإدارة المؤسسات ؛ وإقامة الروابط مع المؤسسات الطالية الاقليمية وفيرها من المنظمات المعنية بتنمية المستوطنات البشرية ؛ وتعبئة الموارد العامة الاقليمية لتوفير رأس المال الأولي لمشاريع الاسكان والمباني والهياكل الأساسية .

'٤' فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣

١٦-١٦٠ ستستمر الأنشطة التي بدأت خلال فترة السنتين الأولى وتقييم النتائج المحققة في نهاية ١٩٨١ .

'٥' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٦-١٦١ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٦-١٦٢ من المتوقع أن يصبح عدد كبير من البلدان الافريقية في مركز تستطيع معه تقييم أجهزتها المؤسسية القائمة وصله هذه الأجهزة بالاحتياجات الحالية والمستقبلية في ميدان تنمية المستوطنات البشرية . ومن المتوقع أيضا أن تطلب بعض الدول الأعضاء مساعدات لتعزيز أجهزتها القانونية والإدارية والمؤسسية لمواجهة ما يظهر من مشاكل متعلقة بالمستوطنات البشرية .

البرنامج ٣ : اللجنة الاقتصادية لأوروبا

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٦٣-١٦ تقوم لجنة الاسكان والبناء والتخطيط التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا والتي تجتمع مرة كل عام باستعراض عمل الأمانة في هذا البرنامج . وقد عقد الاجتماع الأخير (الدورة ٣٨) في أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ . ولم تتم موافقة هذا الجهاز على مشروع الخطة هذا ، ولكن هذا المشروع يعكس بشكل عام برنامج العمل للفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٢ الذي وافقت عليه اللجنة في دورتها المعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ .

٢ - الأمانة

١٦٤-١٦ ان وحدة الأمانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي قسم في شعبة البيئة والمستوطنات البشرية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، وهي تضم سبعة موظفين من الفئة الفنية اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، تمول وظيفة أحدهما من موارد خارجة عن الميزانية .

٣ - الانجازات المتوقعة

١٦٥-١٦ من المتوقع انجاز عناصر البرنامج الآتية المذكورة في الفقرة ١٦-١٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (١٠) :

'١' في ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : ١-١ الاتجاهات الرئيسية الطويلة المدى في سياسات الاسكان ؛ ١-٥ العلاقة بين الاسكان والاقتصاد الوطني ؛ ٢-٤ مشاكل ادارة الاسكان ؛ ٣-١ استعراض الاتجاهات والسياسات الحالية في ميدان البناء (توقف في ١٩٧٧) ؛ ٣-٣ ميكنة النقل ومناولة وتجميع عناصر البناء وتجميعها ؛ ٣-٤ سياسات بحوث البناء ؛ ٣-٦ مشاكل مختارة تتعلق بانتاج واستخدام مواد البناء وعناصره (توقف في ١٩٧٧) ؛ ٤-٥ دليل مراكز الاعلام والوكالات المختصة بالتصديق والمؤسسات الأخرى المعنية بأنظمة البناء ؛ ٤-٧ استعراض اتجاهات التجارة والعقبات التي تعرقل سبيل التجارة في منتجات البناء والخبرة الفنية في هذا الميدان (توقف في ١٩٧٧) ؛ ٤-٨ كتالوجات أنظمة البناء وعناصر البناء ؛ ٤-٥ دليل المؤسسات الوطنية المختصة بالبحوث الحضرية والاقليمية ؛ ٥-٣ التخطيط العمراني والاجتماعي - الاقتصادي والبيئي المتكامل ؛ ٥-١٤ تخطيط وتنمية المستوطنات البشرية في المنطقة القطبية (مشروع جديد) .

'٢' في ١٩٨٠ - ١٩٨١ : ٢-١ تصورات طويلة المدى لتنمية المستوطنات البشرية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا (هذا المشروع عبارة عن تجميع للمشروعين

(١٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦

(٨/32/6 و Corr.1 و 2) ، المجلد الأول .

السابقين ٢-١ و ٣-١) ؛ ٤-١ تخطيط وسياسات استخدام الأراضي ؛
٦-١ أثر مشاكل الطاقة في المدى الطويل على سياسات المستوطنات البشرية ،
وصفة خاصة توفير الطاقة ؛ ٢-٣ المشاكل البيئية الناشئة عن أنشطة التشييد ؛
٤-٢ أنظمة موحدة لترتيب ووضع أنظمة البناء ، بما في ذلك الإشارة الى المعايير ؛
٤-٩ المعاجم والقواميس متعددة اللغات ؛ ٥-٥ نوعية الحياة في المستوطنات
الحضرية ؛ ٩-٥ دور النقل في التخطيط والتنمية والبيئة على الصعيد الحضري .

٤ - سائل تنظيمية أخرى

١٦-١٦٦ يقوم مقرران عامان في الوقت الحاضر بدراسة ما اذا كان الأمر يحتاج الى اجراء
تعديلات في نطاق واتجاهات أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في ميدان المستوطنات البشرية ،
من أجل المراعاة الكاملة لنتائج مؤتمر الممثلين ، وقرار الجمعية العامة ذى الصلة ١٦٢٢/٣٢ ، ونتائج
اجتماع متابعة مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون في أوروبا (بلغراد ١٩٧٧) . ومن بين المقترحات
التي سوف يتضمنها تقرير المقررين الذي ستبحثه اللجنة في دورتها التي ستعقد في أيلول / سبتمبر
مقترحات باعداد هيكل منقح لبرنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا في ميدان المستوطنات البشرية .

٥ - التسييق

١ - التسييق الرسمي داخل الأمانة العامة

١٦-١٦٧ يؤمن التسييق في الوقت الحاضر عن طريق الفريق العامل المخصص المعني بالمستوطنات
البشرية . وسيتم أيضا التسييق مع مركز المستوطنات البشرية واللجان الإقليمية الأخرى ، من خلال
الاجتماعات العادية لكبار الموظفين المسؤولين عن برامج المستوطنات البشرية على الصعيد
العالمي والإقليمي .

٢ - التسييق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

١٦-١٦٨ تقدّم لجنة الاسكان والبناء والتخطيط التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا تقاريرها الى
اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، وهذه بدورها ترفع تقاريرها الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وحيث
أن لجنة المستوطنات البشرية جهاز فرعي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، فان التسييق الرسمي
داخل منظومة الأمم المتحدة سوف يتحقق عن طريق المجلس . وسيجرى تعزيز التسييق أيضا عن طريق
اشترك ممثل للجنة الاقتصادية لأوروبا في دورات لجنة المستوطنات البشرية .

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها

خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٦ - ١٦٩ من المتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة مع عدة وحدات في أمانة اللجنة الاقتصادية
لاوروبا ومع الوحدات أو الوكالات المتخصصة التالية خلال الفترة ١٨٠ - ١٩٨٣ : مركز الأمم

المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومنظمة العمل الدولية . ومن المزمع إقامة اتصالات وثيقة وروابط عمل باللجان التي تهتم بالمستوطنات البشرية في اللجان الاقليمية الأخرى .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٦-١٧٠ من المتوقع أن يكون اتجاه تخصيص الموارد للبرامج الفرعية ، بالنسبة المشوية ، كما هو مبين في الجدول التالي تقريبا .

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ : التصورات والتخطيط والسياسات في المدى الطويل

(أ) الهدف

١٦-١٧١ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة حكومات اللجنة الاقتصادية لأوروبا في وضع سياسات طويلة المدى تهدف الى تحسين نوعية الحياة في المستوطنات البشرية في ظل القيود التي تفرضها الموارد المالية والبشرية والطبيعية الموجودة .

(ب) المشكلة المطروقة

١٦-١٧٢ تواجه حكومات اللجنة الاقتصادية لأوروبا بعض المشاكل فيما يتعلق بالمحافظة على نوعية الحياة في المستوطنات البشرية وتحسينها . وان هناك حاجة بوجه خاص الى تجديد الأبنية القائمة والمحافظة على البيئة الطبيعية والصناعية التي يهددها حاليا التلوث الجوى والمائى واشتداد حركة المرور . وتشكل ندرة موارد الأراضي وموارد الطاقة غير المتجددة مشاكل صعبة فسي هذا المجال .

(ج) السند التشريعي

١٦-١٧٣ يُستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات لجنة الاسكان والبناء والتخطيط (ECE/HBP/4 ، الفقرة ٦٧ ؛ و ECE/HBP/11 ، الفقرة ٨٥ ؛ و ECE/HBP/13 الفقرة ٦٦ ؛ و ECE/HBP/16 الفقرة (٨) و ECE/HBP/22 الفقرة ٨٢) ، التي اعتمدها اللجنة في القرار ١ (د - ٣٢) .

(د) الاستراتيجية والنواتج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٦-١٧٤ في نهاية ١٩٧٩ سيكون المقرران قد انتهيا من اعداد دراستين رئيسيتين ، كما ستعقد حلقة دراسية وعدة اجتماعات مخصصة لخبراء وستجرى مشاورات غير رسمية . وستستمر " النشرة السنوية لاحصاءات الاسكان والبناء " في الصدور . وسيكون الغرض من التقارير وتوصيات الحلقة الدراسية أساسا هو تقديمها الى كبار واضعي السياسة في حكومات اللجنة الاقتصادية لأوروبا وممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٦-١٧٥ سيتم الانتهاء من اعداد دراسة رئيسية حول التصورات طويلة المدى فيما يتعلق بتنمية المستوطنات البشرية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا . وستقوم لجنة الاسكان والبناء

والتخطيط ، على نحو منتظم ، باستمرار التقدم الذي تحرزه حكومات اللجنة الاقتصادية لأوروبا في صون الطاقة باتباع ما يلزم من تدابير ، في إطار سياسة للتخطيط العمراني وتصميم الأبنية وتشبيدها وإدارتها . وستقوم الأمانة بأعداد ومواصلة سجل بالمشروعات النموذجية لصون الطاقة واستخدام موارد الطاقة المتجددة . وسوف تستمر " النشرة السنوية لأحصاءات الإسكان والبناء " في الصدور .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٦-١٧٦ من المزمع القيام ببحوث تفصيلية على سبيل متابعة الدراسة الخاصة بالتصورات الطويلة المدى لتطوير المستوطنات البشرية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، كإطار مرجعي للتوصيات المتعلقة بالسياسات الطويلة الأجل . وسوف يعقب الحلقة الدراسية المعنية بسياسات استخدام الأراضي للمستوطنات البشرية جهد تشترك فيه الشعب حول التخطيط الشامل لاستخدام الأراضي والسياسات العامة لهذا الاستخدام ، ينفذ مباشرة تحت إشراف اللجنة . وسوف تستمر اللجنة في متابعة العمل في مجال صون الطاقة ، وستستمر " النشرة السنوية لأحصاءات الإسكان والبناء " في الصدور .

٥' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٦-١٧٧ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٦-١٧٨ لا يمكن إيجاد مؤشرات موضوعية لأثر هذا البرنامج الفرعي ، ولكن من المتوقع أن ينخفض الطلب على موارد الطاقة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا نتيجة للسياسات النشطة لصون الطاقة في ميدان المستوطنات البشرية . ومن المتوقع أيضا استمرار المحافظة على نوعية الحياة في المستوطنات البشرية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أو تحسينها نتيجة للسياسات المتعلقة بتخطيط استخدام الأراضي وسياساته والتشريع الخاص به ، وتحديث الإسكان وحماية البيئة .

البرنامج الفرعي ٢ : المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية للإسكان

(أ) الهدف

١٦-١٧٩ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة حكومات اللجنة الاقتصادية لأوروبا على التنبؤ باحتياجات الإسكان وعلى رسم السياسات لتخطيط الإسكان وبرمجته وتمويله وإدارته وصيانته وتحديثه .

(ب) المشكلة المطروقة

١٦-١٨٠ لا يزال هناك نقص في الإسكان في كثير من بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، وتواجه

جميع البلدان مشاكل اشباع حاجات اسكانية معينة ، مثل اسكان كبار السن والمعوقين والأسر الصغيرة . . الخ . وتواجه جميع البلدان كذلك تحلفا في التحديث والصيانة ، وهي جميعها في حاجة الى تحسين أبنيتها .

(ج) السند التشريعي

١٦-١٨١ يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات لجنة الاسكان والبنية والتخطيط (ECE/HBP/4 ، الفقرة ٦٧ ؛ ECE/HBP/11 ، الفقرة ٨٥ ؛ و ECE/HBP/13 ، الفقرة ٦٦ ؛ و ECE/HBP/16 ، الفقرة ٨١ ؛ و ECE/HBP/22 ، الفقرة ٨٢) التي اعتمدها اللجنة بقرارها (٣٢-٧) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٦-١٨٢ سيتم استعراض اتجاهات الاسكان وسياساته الحالية في الدورات السنوية للفريق العامل المعني بالاسكان . وستتم متابعة العمل المنهجي المتعلق بالتنبؤات الخاصة بالاسكان ، وسيتم اعداد دراسة حول مشاكل ادارة الاسكان ، وستبدأ العمل في دراسة حول تمويل الاسكان .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٦-١٨٣ سيجرى استعراض اتجاهات الاسكان وسياساته الحالية في دورات سنوية للفريق العامل المعني بالاسكان ، وسوف يستمر العمل المنهجي المتعلق بالتنبؤات الخاصة بالاسكان ، وقد تعقد الدراسة الخاصة بمشاكل ادارة الاسكان حلقة دراسية .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٦-١٨٤ سيتم استعراض اتجاهات الاسكان وسياساته الحالية في الدورات السنوية للفريق العامل المعني بالاسكان ، وسيستمر العمل المنهجي المتعلق بالتنبؤات الخاصة بالاسكان . وسيتم اعداد دراسات - قد تعقبها حلقة دراسية - حول حاجات الاسكان الخاصة بمجموعات معينة من السكان ، بما في ذلك الاسكان الخاص بالعمال المهاجرين .

' ٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

١٦-١٨٥ لا توجد أية أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٦-١٨٦ من المتوقع أن تساعد أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في هذا الميدان الحكومات

مساعدة كبيرة في تفادي الوقوع في أخطاء كبيرة في مجال التخطيط والبرمجة فيما يتعلق بالتشييد وتحديث الاسكان . ومن المتوقع أيضا أن يتحقق استغلال أفضل للموارد الطبيعية من خلال برنامج اللجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلق بإدارة وتمويل الاسكان ، وأن تتحقق ظروف اسكانية أكثر عدلا من خلال التوصيات المتعلقة بالاسكان لمجموعات خاصة من السكان .

البرنامج الفرعي ٣ : تطوير مواد البناء وصناعات التشييد

(أ) الهدف

١٦-١٨٧ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة حكومات اللجنة الاقتصادية لأوروبا في وضع السياسات الرامية الى زيادة الانتاجية وتحسين النوعية فيما يتعلق بمواد البناء وفي الانتاج والتشييد ، مع مراعاة الواجبة للقيود المالية والقيود المتصلة بالقوى العاملة والبيئة والموارد الطبيعية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٦-١٨٨ يستلزم الأمر زيادة الناتج في صناعة التشييد في بعض بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا . وفي بعض البلدان الأخرى ، توجد مشاكل بطالة في هذا القطاع كما توجد حاجة الى تعديلات هيكل القطاع والناتج به ، لمواجهة الطلب المتزايد على تحديث الأبنية القائمة وصيانتها وتحسينها .

(ج) السند التشريعي

١٦-١٨٩ يُستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من القرارات التي اتخذتها لجنة الاسكان والبناء والتخطيط (ECE/HBP/4 ، الفقرة ٦٧ ؛ و ECE/HBP/11 ، الفقرة ٨٥ ؛ و ECE/HBP/13 ، الفقرة ٦٦ ؛ و ECE/HBP/16 ، الفقرة ٨١ ؛ و ECE/HBP/22 ، الفقرة ٨٢) واعتمدتها اللجنة في قرارها (١٦-٢٢) .

(د) الاستراتيجية والناتج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٦-١٩٠ ستجرى متابعة هذا البرنامج الفرعي بتبادل منظم للمعلومات بين جهات الوصل الوطنية فيما يختص باستخدام الحاسبات الالكترونية في صناعة البناء ومن خلال حلقة دراسية حول الميكنة في صناعة البناء . وسيبدأ اعداد دراسة حول بيئة العمل في صناعة مواد البناء وصناعة التشييد .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٦-١٩١ سيتم الانتهاء من اعداد دراسة عن بيئة العمل في صناعة مواد البناء وصناعة التشييد وسيستمر التبادل المنظم للمعلومات بين جهات الوصل الوطنية حول استخدام الحاسبات الالكترونية في صناعة البناء ، وقد تنظم حلقة دراسية حول مشاكل العمال في صناعة البناء .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٦-١٩٢ سيجرى اعداد دراسات حول النواحي البيئية لأنشطة التشييد وحول مشاكل العمال في صناعة البناء . وسوف يستمر أيضا التبادل المنظم للمعلومات بين جهات الوصل الوطنية حول استخدام الحاسبات الالكترونية في صناعة البناء .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٦-١٩٣ لا توجد أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي

(هـ) الأثر المتوقع

١٦-١٩٤ من المتوقع أن تساعد توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تحقيق تحسينات في بيئة العمل في صناعة مواد البناء وصناعة التشييد في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وأن تؤدي إلى زيادة الكفاية وتحسين النوعية في التشييد ، وإلى استخدام أوسع نطاقا للأساليب والوسائل العلمية لتنظيم صناعة التشييد وإدارتها .

البرنامج الفرعي ٤ : تعزيز التجارة الدولية

(أ) الهدف

١٦-١٩٥ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو تعزيز التجارة الدولية في مواد البناء والخبرة الفنية بإزالة العقبات الفنية التي تقف حائلا أمام هذه التجارة .

(ب) المشكلة المطروقة

١٦-١٩٦ ان التجارة في منتجات البناء والخبرة الفنية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا أقل بكثير نسبيا منها في القطاعات الهامة الأخرى من الاقتصاد . ويرجع هذا إلى حد كبير إلى العقبات التقنية التي تقف حائلا أمام هذه التجارة ، مثل الاختلافات في أنظمة البناء ومعاييرها وإجراءات التحقق .

(ج) السند التشريعي

١٦-١٩٧ يُستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من بيان السياسة الذي تمت الموافقة عليه في الحلقة الدراسية الرابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا والخاصة بصناعة البناء (لندن ، ١٩٧٣) وقرارات الفريق العامل المعني بصناعة البناء ، المتخذة فيما بعد (HBP/WP.2/6 ؛ و HBP/WP.2/8 ؛ و HBP/WP.2/10 والتي أقرتها لجنة الاسكان والبناء والتخطيط في دوراتها السنوية في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٧ (ECE/HBP/11 ، الفقرة ٨٥ ؛ و ECE/HBP/13 ، الفقرة ٦٦ ؛ و ECE/HBP/16 ، الفقرة ٨١ ؛ و ECE/HBP/22 ، الفقرة ٨٢) واعتمدها اللجنة في قرارها (د - ٣٢) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٦-١٩٨٠ سيتم المقرر ان اجراء دراسات جدوى ، وستتم الأمانة والاجتماعات المخصصة اعداد تقارير وستعقد مشاورات فير رسمية بهدف العمل على تحقيق توافق المضامين الفنية لأنظمة البناء والتخطيط الدولي لمنتجات البناء . كما سيتم دعم التنسيق بين المنظمات الدولية والحكومية دون الاقليمية والمنظمات الدولية غير الحكومية ، وذلك بواسطة الاستعراض المنظم لنتائج أعمالها وعن طريق التوصية بالأولويات ويعقد اجتماعات بين الأمانات تشترك فيها حوالي ٤٠ من المنظمات المعنية . ومن المتوقع نشر دليل لأنظمة ومؤسسات اقرار النوعية في بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٦-١٩٩٠ ستقوم الأمانة باستكمال تقرير عن أنظمة البناء في بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا ونشره . كما سيتم نشر فهرس نموذجي لأنظمة البناء وكتالوج نموذجي لمكونات البناء لخدمة التجارة الدولية . كما سيتم الانتهاء من وضع معجم و/أو قاموس دولي لمصطلحات البناء . وستعقد اجتماعات دولية حكومية واجتماعات مشتركة بين الأمانات ، وكذلك مشاورات فير رسمية لمتابعة برنامج اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتحقيق توافق المضامين الفنية لأنظمة البناء وللعمل على تحقيق التوافق الدولي في ميدان البناء .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٦-٢٠٠٠ سيتم نشر تقارير واصدار توصيات وعقد اجتماعات دولية حكومية وفيما بين الأمانات وكذلك اجتماعات فير رسمية لمتابعة برنامج اللجنة الاقتصادية لأوروبا لتحقيق التوافق بين المضامين الفنية لأنظمة البناء ولتشجيع التنميط الدولي في ميدان البناء .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يربح أن تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

١٦-٢٠٠١ لا توجد أية أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٦-٢٠٠٢ من المتوقع التوصل الى أنظمة متوافقة على الصعيد الدولي ومعايير متوافقة الى الحد المناسب والممكن ، وذلك في ميادين الأمن الانشائي (١٩٧٩ - ١٩٨٠) والعمارة المضادة للزلازل (١٩٧٩ - ١٩٨١) والوقاية من الحريق (١٩٨٠ - ١٩٨٢) والمحافظة على الطاقة ومقتضيات الجوالداخلي (١٩٨٢ - ١٩٨٣) . ومن المتوقع تحقيق تقدم أيضا نحو التوافق في الميادين الأربعة العادية الأخرى التي يغطيها هذا البرنامج الفرعي . ومن المتوقع ، نتيجة لهذه الأنشطة ، أن تنمو التجارة الدولية في منتجات البناء وتزداد المعرفة الفنية ، بصورة تدريجية . ومن المتوقع أيضا أن يتحقق ترسيخ كبير لأنظمة البناء في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتضافر الجهود من أجل تحويل الأنظمة الوصفية القائمة الى أنظمة مصافة في شكل مصطلحات وظيفية أو مصطلحات تتصل بالأداء .

البرنامج الفرعي ٥ : التكامل في تخطيط وتنمية المستوطنات البشرية

(أ) الهدف

١٦-٢٠٣ الهدف من هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة حكومات اللجنة الاقتصادية لأوروبا في اتباع سياسات فعالة فيما يتعلق بالتخطيط الحضري والاقليمي ، والنقل في المدن ، والتجديد الحضري ، وتنمية التعاون الدولي في ميدان البحوث الحضرية والاقليمية .

(ب) المشكلة المطروقة

١٦-٢٠٤ ينشأ الكثير من أوجه القصور ، من ناحية النوعية البيئية وكفاية المستوطنات في بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، عن عدم كفاية التخطيط العمراني وعن الافتقار الى التنسيق والتكامل في التخطيط العمراني والاجتماعي - الاقتصادي والبيئي . وهناك أيضا مشاكل خاصة للمستوطنات البشرية في بلدان جنوبي أوروبا وهي تتطلب اهتماما وعملا خاصا .

(ج) السند التشريعي

١٦-٢٠٥ يُستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرارات لجنة الاسكان والبناء والتخطيط (ECE/HBP/4 ، الفقرة ٦٧ ؛ و ECE/HBP/11 ، الفقرة ٨٥ ؛ و ECE/HBP/13 ، الفقرة ٦٦ ؛ و ECE/HBP/16 ، الفقرة ٨١ ؛ و ECE/HBP/22 ، الفقرة ٨٢) التي اعتمدها اللجنة فسي قرارها (د - ٣٢) .

(د) الاستراتيجية والناج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٦-٢٠٦ ستناقش الاتجاهات الحالية في ميدان الاسكان والبناء والتخطيط في السنوات السنوية للجنة ؛ كما سيقوم فريق من الخبراء بمواصلة تعزيز ورصد التعاون الدولي في مجال البحوث الحضرية والاقليمية . وسيواصل فريق آخر من الخبراء بحث مشاكل المستوطنات البشرية وسياساتها ، خصوصا فيما يتعلق ببلدان جنوبي أوروبا . وستعقد ندوة حول تخطيط وتنمية المستوطنات في منطقة القطب الشمالي . وستعقد حلقات دراسية حول التكامل في التخطيط العمراني والاجتماعي - الاقتصادي والبيئي وحول تحسين الاسكان والظروف المحيطة به مباشرة .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٦-٢٠٧ ستناقش الاتجاهات الحالية في ميدان الاسكان والبناء والتخطيط في السنوات السنوية للجنة . وسيستمر فريق من الخبراء في تعزيز ورصد التعاون الدولي في مجال البحوث الحضرية والاقليمية . وسوف يُعقد المؤتمر الرابع للجنة الاقتصادية لأوروبا للبحوث الحضرية والاقليمية . وسيتابع فريق آخر من الخبراء بحث المشاكل والسياسات التي تهم بلدان جنوبي أوروبا بصفة خاصة ،

كما ستعقد ندوة حول التجديد الحضري ونوعية الحياة . وستعقد أيضا حلقات دراسية حول أثر النقل في المدن علي التخطيط العمراني وعلى السياسات الرئيسية للاسكان . وسيجرى حوار مع اللجان الاقليمية الأخرى بهدف التسجيل بنقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية ، بمد تطويعهما علي الوجه المناسب لظروف المناطق الأخرى .

٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٦-٢٠٨ ستناقش الاتجاهات الحالية في ميدان الاسكان والبناء والتخطيط في الدورات السنوية للجنة . وسوف يتابع فريق من الخبراء تعزيز ورصد التعاون الدولي في مجال البحوث الحضرية والاقليمية ، وسوف يتابع فريق آخر من الخبراء بحث المشاكل والسياسات التي تهتم بلدان جنوبى أوروبا بصفة خاصة . كما ستجرى دراسة حول تخطيط المدن ، والبيئة ، والتقدم التكنولوجي ، وستنظم حلقة دراسية حول التكامل في تخطيط الأماكن الخاصة بالسياحة والترفيه .

٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٦-٢٠٩ لا توجد أية أنشطة ذات فائدة حدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٦-٢١٠ من المتوقع نتيجة لهذا البرنامج ، أن يتحسن كثيرا مستوى النوعية والكفاية على الصعيد البيئي في المنطقة ، ومن المتوقع كذلك خلق اطار تنظيمي مناسب للتعاون الفعال مع المناطق الأخرى يرمي الى تحسين أحوال المستوطنات البشرية في جميع أنحاء العالم .

البرنامج ٤ : اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

ألف - التنظيم

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٦-٢١١ بموجب قرار اللجنة ٣٧٨ (د - ١٧) المؤرخ في ٥ أيار/مايو ١٩٧٧ والذي يقر البرنامج الاقليمي للمستوطنات البشرية التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، نص على عقد اجتماع اقليمي لتلبية الفرض المحدد العاشر في تقييم التقدم الذي أحرزه البرنامج الاقليمي للمستوطنات البشرية .

٢ - الأمانة

١٦-٢١٢ في الوقت الحالي ، يقوم منسق مشروع تكنولوجيا المستوطنات البشرية المشترك بيمين برنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بإدارة البرنامج الاقليمي للمستوطنات البشرية (أنظر البرنامج الفرعي ٣ - ١) .

موظفه الفئة الفنية			المهيكال في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٨
المصادر الخارجية	الميزانية	المادية	
المجموع	عن الميزانية		
(المشاريع)			
٥	٥	-	الجوانب الاجتماعية للبيئة البشرية في أمريكا اللاتينية (أ)
٦	٦	-	تكنولوجيا المستوطنات البشرية (ب)
١	-	١	خبير استشاري اقليمي (ج)
١٢	١١	١	المجموع

- (أ) موارد الميزانية المتاحة حتى ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ .
- (ب) موارد الميزانية المتاحة حتى ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٧٩ .
- (ج) يتخذ من بوفوتا مقرا له .

٣ - اوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالى والهيكل المقترح للبرنامج

١٦-٢١٣ من المقترح انشاء الوحدة المشتركة بين الموئل واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية للاضطلاع بمهام الأمانة للجنة الدولية الحكومية للمستوطنات البشرية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي التي أوصت بها الجمعية العامة (القرار ١٦٢/٣٢) وللإضطلاع ، في جملة أمور ، بمسؤولية القيام مستقبلا بإدارة البرنامج الاقليمي للمستوطنات البشرية • ويجرى حاليا اتخاذ الترتيبات لشروع الوحدة المشتركة بين الموئل واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في أنشطتها في عام ١٩٧٩ •

٤ - الانجازات المتوقعة وما يترتب عليها من اعادة تنظيم

(أ) الانجازات المتوقعة

١٦-٢١٤ من المتوقع انجاز عناصر البرنامج التالية الموصوفة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ :

' ١ ' في ١٩٧٨ - ١٩٧٩

البرنامج الفرعي ١ - ١ : الجوانب الاجتماعية للبيئة البشرية في أمريكا اللاتينية (كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨) ؛ وتكنولوجيا المستوطنات البشرية (المرحلة الأولى) (حزيران / يونيه ١٩٧٩) •

ويجرى في الوقت الراهن تمويل البرنامجين الفرعيين كليهما من الموارد الخارجة عن الميزانية •

' ٢ ' في ١٩٨٠ - ١٩٨١ : لا شيء •

(ب) اعادة التنظيم المترتبة

١٦-٢١٥ يعتمد على توفر الأموال استمرار البرنامجين الفرعيين ١ - ١ و ٣ - ١ •

باء - التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة

١٦-٢١٦ يجرى داخل أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تنسيق البرنامج الاقليمي للمستوطنات البشرية ، وذلك عن طريق مكتب الأمين التنفيذي لشؤون البرنامج (المسائل الموضوعية) وعن طريق شعبة التنفيذ (المسائل التنفيذية) •

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

١٦-٢١٧ سوف يتم التنسيق الرسمي مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بشأن البرنامج الفرعي ٣ - ١ •

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣

١٦-٢١٨ من المتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، على افتراض أنه ستنشأ في عام ١٩٧٩ الوحدة المشتركة بين الموئل واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية •

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٦-٢١٩ من المتوقع أن يكون اتجاه تخصيص الموارد على البرامج الفرعية، بالنسبة المئوية، كما هو مبين بالتقريب في الجدول التالي :

دال - سرد البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١ : سياسات واستراتيجيات المستوطنات

١ - ١ الجوانب الاجتماعية للبيئة البشرية في أمريكا اللاتينية

(أ) الأهداف

١٦-٢٢٠ أهداف هذا البرنامج الفرعي هي : تحديد المتغيرات الحاسمة التي تؤثر على توطيد السكان وبناء الموائل البشرية في أمريكا اللاتينية بفرض اعداد توصيات للسياسة العامة للسودول الاعضاء ؛ وتقديم نموذج وصفي للمستوطنة البشرية داخل المنطقة يمكن بموجبه توفير الأسس لاجراء مزيد من الدراسات على نطاق وطني ؛ والاسهام بصورة كبيرة في اقامة نظام معلومات متعلق بالمستوطنات البشرية داخل المنطقة .

(ب) المشاكل المطروقة

١٦-٢٢١ يحول الافتقار الى المعرفة النظرية المتكاملة دون تقدم التخطيط العملي ودون تحديد المعلومات اللازمة . ونظرا الى عدم وجود نظرية شاملة بشأن العلاقات الأساسية المتبادلة التي تنطوي عليها عملية الاستيطان البشري ، فان السياسات كثيرا ما تخفق في توجيه اشتراك الجمهور الوجهة الصحيحة .

(ج) السند التشريعي

١٦-٢٢١ (أ) السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرار اللجنة ٢٧٨ (د - ١٧) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٦-٢٢٢ سوف تنتهي المرحلة الاولى من البرنامج الفرعي في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ . وأنداك ستتاح مجموعة من النماذج التي تصف أهم عمليات الاستيطان البشري للدراسات التي تتناول السياسات من جهة ولا استمرار اجراء البحوث من جهة أخرى .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٦-٢٢٣ سوف تستمر خلال فترة السنتين هذه الانشطة البحثية التي تتناول الجوانب الاجتماعية للموئل البشري .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٦-٢٢٤ سوف تستمر الأنشطة المضطلع بها في فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرحح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٦-٢٢٥ لا يوجد في خطة هذا البرنامج الفرعي أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٦-٢٢٦ من شأن توفير معرفة أفضل وأكثر عن المتغيرات الحاسمة التي تؤثر على عملية الاستيطان أن يساعد على زيادة فعالية السياسات العامة .

١-٢ أثر استثمارات المستوطنات

(أ) الأهداف

١٦-٢٢٧ هدفا هذا البرنامج الفرعي هما : تحديد ما للمشاريع الاستثمارية الكبيرة من آثار محتملة على المستوطنات البشرية ؛ واعداد منهج لتقدير وتقييم هذه الآثار .

(ب) المشاكل المطروقة

١٦-٢٢٨ غالبا ما يكون للاستثمارات الاقتصادية آثار سلبية على الهيكل الاجتماعي والعمري للمستوطنات البشرية في حين أن الاستثمارات الاجتماعية العامة لا تبلغ أحيانا أهدافها الأولية . ويشق في بعض الأحيان إزالة هذه الآثار في حين أن الآثار غير المتوقعة قد تخل بتوازن منافع الاستثمارات الاجتماعية .

(ج) السند التشريعي

١٦-٢٢٩ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرار اللجنة ٣٧٨ (د - ١٧) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٦-٢٣٠ إذا توفرت الأموال اللازمة لهذا البرنامج الفرعي لعام ١٩٧٩ ، فإنه يمكن للبحوث أن توفر ، بنهاية السنة المذكورة ، أساسا ما لتحليل الأثر الاجتماعي المحتمل المترتب على أبسط أشكال الاستثمارات الاقتصادية والاستثمارات المتعلقة بالهيكل الأساسية في ميدان المستوطنات البشرية .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٦-٢٣١ بحلول ١٩٨١ ربما يمكن اعداد منهج لتقييم الأثر الاجتماعي للاستثمارات في بعض الأشكال النمطية للهيكل الأساسية ولبعض الاستثمارات الاقتصادية الهامة .

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٣٢-١٦ في هذه الفترة سوف يجرى تطبيق تجريبي للمنهج في حالات مختارة وسوف يجسرى تقييمه ، كما سوف يتم ادخال ما يلزم من تعديلات وتعديلات عليه .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٣٣-١٦ ليس في هذا البرنامج الفرعي أنشطة ذات فائدة حدية .

(٥) الأثر المتوقع

٢٣٤-١٦ يمكن اهدات تحسين في تقنيات اعداد وتقييم المشاريع العامة الاقتصادية والاجتماعية ، كما يمكن تجنب ما لاستثمارات معينة من آثار غير مرغوب فيها على البيئة البشرية .

البرنامج الفرعي ٢ : تخطيط المستوطنات

١ - ٢ التعليم والتدريب

(أ) الأهداف

٢٣٥-١٦ أهداف هذا البرنامج الفرعي هي : تحديد المتطلبات الاقليمية الكمية والكيفية من الافراد الفنيين والتقنيين ؛ وتنمية الأنشطة التعليمية والتدريبية على الصعيد الاقليمي لاستكمال القدرات الحالية ؛ ومساعدة البلدان الاعضاء في تحسين قدراتها التعليمية ، بما في ذلك التدريب والبحث ، عن طريق توفير المعلومات عن الدورات والحلقات التدريبية ؛ واجراء تنسيق أفضل فيما بين البرامج الوطنية للتعليم والتدريب بغية تيسير التخصص وتوسيع نطاق تبادل المعلمين والطلاب على الصعيد الاقليمي .

(ب) المشكلة المطروقة

٢٣٦-١٦ لا تلبى كمية ولا نوعية الافراد الفنيين والتقنيين الموجودين حاليا في المنطقة الاحتياجات الحالية للمنطقة ، فالبرامج الراهنة مكرسة لاعداد خبراء ذوي مستوى عال في حين لا يبار الا اهتمام ضئيل لتدريب الأطر التقنية القادرة على مساعدة السلطات المحلية في أنشطتها التخطيطية والادارية الراهنة .

(ج) السند التشريعي

٢٣٧-١٦ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرار اللجنة ٣٧٨ (د - ١٧) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٣٨-١٦ سوف يقدم ناتج البرنامج الفرعيين ١ - ١ و ١ - ٣ خلفية مفيدة لهذا البرنامج

الفرعي • وسوف يتم تحديد الاحتياجات الإقليمية من الأفراد الفنيين والتقنيين كميًا وكيفيًا ،
إذا توفرت الأموال اللازمة •

٢' فترة السنتين ١٩٨١ - ١٩٨٠

٢٣٩-١٦ يمكن القيام بأنشطة تعليمية وتدريبية تكميلية ، ويمكن كذلك تنمية الأنشطة المتعلقة
بالمعلومات والتبادلات خلال هذه الفترة •

٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٤٠-١٦ سوف يتم الاضطلاع بمزيد من الأنشطة التعليمية والتدريبية الاخرافية •

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

٢٤١-١٦ ليس في هذا البرنامج الفرعي أنشطة ذات فائدة حدية •

(٥) الأثر المتوقع

٢٤٢-١٦ سوف يترتب على زيادة الفرص التعليمية والتدريبية ، الى جانب التحسن في تنسيق
البرامج ، تحسين القدرات الوطنية بشأن تخطيط وتنفيذ المستوطنات البشرية • وقد أولي هذا
الهدف الأولوية الأولى في الدورة السابعة عشرة للجنة المعقودة في غواتيمالا (أيار/مايو -
١٩٧٧) •

٢ - ٢ تخطيط المستوطنات لخدمة اللامركزية

(أ) الأهداف

٢٤٣-١٦ أهداف هذا البرنامج هي : اعداد اطار منهجي لتخطيط المستوطنات البشرية مع
ايلاء اهتمام خاص لتحقيق شكل لتوزيع السكان يتسق مع متطلبات التنمية ؛ والتوصية باتخاذ تدابير
في السياسة العامة والتخطيط تكون مناسبة لتحقيق لامركزية السكان والانشطة الاقتصادية ؛ وتشجيع
تبادل المعلومات فيما بين البلدان بشأن سياسات توزيع السكان والتنفيذ والمساعدة في ذلك •

(ب) المشاكل المطروقة

٢٤٤-١٦ تشهد معظم بلدان المنطقة بعض الاتجاهات نحو انتقال السكان الى قلة من المناطق
الحضرية الكبيرة ، التي غالبا ما تزيد عن منطقة واحدة في كل بلد • وتركز سياسات القطاع العام ،
عادة ، على الحاجة الى لامركزية السكان ولكنه لم تستحدث بعد وسائل تخطيطية كافية لذلك
الفرض •

(ج) السند التشريعي

٢٤٥-١٦ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرار اللجنة ٣٧٨ (د - ١٧) •

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

٢٤٦-١٦ سوف تتوفر في عام ١٩٧٩ نتائج نظرية من المرحلة الأولى للبرنامج الفرعي (١) ، وهذا يتوفر أساساً فاهيمي لمناهج التخطيط ولتوصيات السياسة العامة .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

٢٤٧-١٦ ينبغي تقديم ومناقشة منهج تخطيطي عام خلال هذه الأعوام .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

٢٤٨-١٦ يمكن ، بناءً على طلب البلدان الأعضاء ، اعداد توصيات محددة للسياسة العامة ووسائل للتنفيذ ، بما في ذلك مناهج للتخطيط .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدها محدية ، وموجبها التشريعي

٢٤٩-١٦ ليس في هذا البرنامج الفرعي أنشطة ذات فائدة محدية .

(هـ) الأثر المتوقع

٢٥٠-١٦ يمكن أن يساعد توفر التقنيات التخطيطية لاستراتيجيات اللامركزية البلدان الأعضاء في تنفيذ سياسات المستوطنات البشرية .

البرنامج الفرعي ٣ : المأوى والهياكل الأساسية والخدمات

(أ) الأهداف

٢٥١-١٦ أهداف هذا البرنامج الفرعي هي : تعزيز البحوث وتنمية التكنولوجيات المناسبة للمستوطنات البشرية ؛ ودراسة الآثار الاجتماعية لتكنولوجيات المستوطنات البشرية ؛ وانشاء شبكة من منتجي ومستخدمي تكنولوجيا المستوطنات البشرية .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٥٢-١٦ التكنولوجيات المتاحة لتصميم وتشيد المساكن والهياكل الأساسية والخدمات العامة ليست في متناول القطاع الأكبر من السكان ولا في متناول القدرة الاستثمارية العامة الاجتماعية للمنطقة ، وهي أيضاً غير كافية ايكولوجيا . والجهود القليلة ، البهئية والانمائية ، المبذولة في المنطقة غير كافية وتتركز بشدة على التكنولوجيات الحديثة في حين لا يعار اهتماماً للتقنيات التجريبية التي تطبق في الواقع في المستوطنات وفي المجتمعات الريفية ، على الرغم من أنه بفضل هذه التقنيات يتحقق أكثر من نصف الانتاج السنوي من المساكن .

(ج) السند التشريعي

١٦-٢٥٣ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرار اللجنة ٣٧٨ (د - ١٧) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٦-٢٥٤ من المأمول أن يتم تشغيل شبكة لمستخدمي ومنتجي تكنولوجيا المستوطنات البشرية . وسوف تكون المشاريع الارشادية ، في أربعة بلدان مختلفة على الاقل ، جاهزة لتقديم نتائج متحقق منها . وسوف تجهز وتنظم المعلومات الأساسية ، كما أن بعض نصوص المبادئ التوجيهية والمواد الأخرى ستكون جاهزة للتوزيع . وسوف تكون مجموعة من الحلقات التدريبية بشأن التقنيات البيئية للمستوطنات البشرية للمناطق الرطبة قد عقدت في خمسة بلدان مختلفة على الاقل . ويفضل ثلاثة أو أربعة اجتماعات اقليمية سيتوفر أساس عريض للمناقشة بشأن المسائل الهامة .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٦-٢٥٥ في الامكان اقسام مشاريع ارشادية جديدة في مراكز بحثية منتقاة في مناطق أخرى دون اقليمية بالإضافة الى المناطق الرطبة . ويمكن أن تتحول شبكة المستخدمين والمنتجين الى شبكة للمعلومات . ويمكن تقديم المساعدة التقنية الى البلدان الأعضاء .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٦-٢٥٦ يمكن تقديم مساعدة تقنية متخصصة الى المراكز البحثية دون الاقليمية والوطنية . وستكون دائرة دائمة للمعلومات حلقة وصل بين المراكز البحثية دون الاقليمية والوطنية .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يربح أن تكون فاعلتها حديثة ، وموجبها التشريعي

١٦-٢٥٧ ليس في خطة هذا البرنامج الفرعي أنشطة ذات فائدة حديثة .

(هـ) الأثر المتوقع

١٦-٢٥٨ من شأن اقتران تكنولوجيا المستوطنات البشرية بالأنشطة المادية للهيئات العامة والمؤسسات البحثية أن يساعد في خفض تكاليف الاسكان والهيكل الأساسية والخدمات وأن يزيد فعاليتها الاجتماعية والاقتصادية .

البرنامج الفرعي ٤ : سياسة استخدام الاراضي

(أ) الأهداف

١٦-٢٥٩ هدفا هذا البرنامج الفرعي هما جمع وتنظيم ونشر المعلومات ذات الصلة بشأن استعمال

الأراضي ؛ والمساعدة في تبادل المعلومات المتخصصة عن استعمال الأراضي فيما بين بلدان المنطقة .

(ب) المشاكل المطروقة

١٦-٢٦ غالباً ما يسفر الافتقار الى المعلومات ذات الصلة بشأن استعمال الأراضي عن تكرار وفراغ في الجهود المؤسسية وعن اساءة استعمال الموارد البحثية النادرة .

(ج) السند التشريعي

١٦-٢٦١ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرار اللجنة ٣٧٨ (د - ١٧) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

'١' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٦-٢٦٢ يمكن الشروع في جمع ونشر المعلومات في ١٩٧٩ اذا توفرت الموارد اللازمة .

'٢' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٦-٢٦٣ يمكن في هذه الفترة وضع مشروع لانشاء شبكة اقليمية للمعلومات عن المستوطنات البشرية تضم تغطية للمعلومات في مجال الأراضي ، وذلك بالتعاون مع مركز امريكا اللاتينية للمعلومات والوثائق التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .

'٣' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٦-٢٦٤ يمكن خلال هذه الفترة الشروع في مرحلة التنفيذ للشبكة الاقليمية للمعلومات عن الموئل .

'٤' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٦-٢٦٥ ليس في خطة هذا البرنامج الفرعي أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٦-٢٦٦ من شأن تحسين تبادل المعلومات بشأن سياسات استعمال الاراضي وتنفيذها أن يزيد من فعالية التحكم في استعمال الاراضي داخل المنطقة .

البرنامج الفرعي ٥ : المشاركة الشعبية

(أ) الأهداف

١٦-٢٦٧ أهداف هذا البرنامج الفرعي هي : تحديد الأساليب والوسائل البديلة للمشاركة

الجماعية والفردية في عملية المستوطنات البشرية ؛ والتوصية باتخاذ اجراءات لتوسيع المياكل المؤسسية لتشمل ما لفئات المجتمع المنظمة من أنشطة قائمة على المشاركة ؛ واقتراح أساليب عملية لتقدير وتقييم الحاجات الاجتماعية ؛ وتنشيط تبادل المعلومات فيما بين بلدان المنطقة بشأن سياسات المشاركة الشعبية والتنفيذ .

(ب) المشاكل المطروقة

١٦-٢٦٨ يعوق الافتقار الى وعي كاف للحاجات البيئية المحلية وللإمكانيات الانمائية تنمية المجتمع ، ويعرقل المشاركة الفردية والجماعية . وتدعو الحاجة الى استحداث أساليب تخطيطية وإدارية للمشاركة والى القيام ، الى جانب ذلك ، باحداث تحول تدريجي في الترتيبات المؤسسية نحو زيادة المشاركة المجتمعية .

(ج) السند التشريعي

١٦-٢٦٩ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرار اللجنة ٣٧٨ (د - ١٧) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

١٦-٢٧٠ الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٦-٢٧٠ ستكون الأنشطة البحثية في اطار البرنامج الفرعي ١ ، بحلول عام ١٩٧٩ ، قد وفرت الأساس النظري للأهداف المحددة لهذا البرنامج الفرعي .

١٦-٢٧١ فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٦-٢٧١ خلال هذه الفترة ، ستتحقق الأهداف الأساسية لهذا البرنامج الفرعي وستقدم توصيات محددة الى بلدان المنطقة .

١٦-٢٧٢ فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٦-٢٧٢ من شأن التطبيق المنتظر لتوصيات السياسة العامة أن يكون أساسا تجريبيا لتقييم وتعديل السياسات والتنفيذ .

١٦-٢٧٣ أنشطة الاستراتيجية التي يرحب أن تكون فائدها حدية ، وموجبها التشريعي

١٦-٢٧٣ ليس في خطة هذا البرنامج الفرعي أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٦-٢٧٤ بتنشيط المشاركة المجتمعية ، يتحقق التشجيع على اتباع نهج أكثر استجابة لمشاكل المستوطنات البشرية .

البرنامج الفرعي ٦ : المؤسسات والادارة

(أ) الأهداف

١٦-٢٧٥ هدفنا هذا البرنامج الفرعي هما : جمع وتنظيم المعلومات ذات الصلة بالترتيبات المؤسسية الوطنية والأشكال الفعالة للادارة المجتمعية ، ونشرها فيما بين البلدان الأعضاء ؛ ودراسة تجارب منتقاة للادارة الفعالة للمستوطنات واتاحتها على الصفيدين الاقليمي والاقليمي .

(ب) المشاكل المطروقة

١٦-٢٧٦ في حين أنشأ اثنان من بلدان المنطقة منظمات مركزية جديدة للمستوطنات البشرية ، فان بلدانا أخرى كثيرة تمعدل منظماتها الادارية بغية مواجهة المشاكل الناجمة عن معدلات النمو الحضري غير العادية . وفي ظل هذه الظروف تشتد الحاجة الى معلومات ذات صلة بشأن التنظيم الاداري والادارة لبرامج المستوطنات البشرية .

(ج) السند التشريعي

١٦-٢٧٧ السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي مستمد من قرار اللجنة ٣٧٨ (د) (١٧-١٠) .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة في نهاية ١٩٧٩

١٦-٢٧٨ يمكن الشروع في جمع المعلومات شريطة توفر الموارد اللازمة في فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ .

' ٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٦-٢٧٩ خلال هذه الفترة ، يمكن توافر تدفقات من المعلومات ، وكذلك يمكن ، عن طريق التعاون مع مركز امريكا اللاتينية للموثائق الاقتصادية والاجتماعية التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، دراسة انشاء شبكة للمعلومات عن المستوطنات البشرية تشمل مجالي المؤسسات والادارة .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٦-٢٨٠ في هذه الفترة يمكن تشغيل شبكة المعلومات الاقليمية للموئل .

' ٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فائدتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٦-٢٨١ ليس في خطة هذا البرنامج الفرعي أنشطة ذات فائدة حدية .

(هـ) الأثر المتوقع

١٦-٢٨٢ من شأن توفير المعلومات عن المسائل المؤسسية والادارية لبرامج المستوطنات البشرية أن يساعد ، الى حد بعيد ، البلدان الاعضاء في تكوين تنظيماها الخاصة بالمستوطنات البشرية .

هامة في مجال تخطيط المستوطنات وسياساتها وبرامجها . وستقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بتنسيق انشطتها بصورة وثيقة مع اللجنة الاقليمية الحكومية المعنية بالمستوطنات البشرية ، وذلك لتوفير جهة وصل لتبادل المعلومات على الصعيد الاقليمي حول المستوطنات البشرية ولمساعدة البلدان الواقعة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا فيما تبذله من جهود لحل مشاكل المستوطنات البشرية . وقد تحددت اجراءات التنسيق الرسمي مع برنامج الامم المتحدة للبيئة في ميدان تكنولوجيا المستوطنات البشرية .

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٦-٢٨٨ من المتوقع ان يكون اتجاه تخصيص الموارد للبرامج الفرعية ، بالنسبة المئوية ، هو تقريبا على النحو المبين في الجدول التالي :

دال - سرد البرنامج الفرعي

البرنامج الفرعي : تخطيط المستوطنات البشرية

(أ) الهدف

٢٨٩-١٦ هدف هذا البرنامج الفرعي هو مساعدة حكومات المنطقة في بدء وصياغة سياسات وبرامج وخطط متكاملة وشاملة للمستوطنات البشرية في إطار التخطيط الانمائي الشامل .

(ب) المشاكل المطروقة

٢٩٠-١٦ يتزايد سكان بلدان المنطقة بمعدل سريع ويتضاعف سكان الحضر بمعدلات تفوق ذلك سرعة . وما يندرج عن ذلك النمو من زيادة في الطلب على الاسكان والخدمات الحضرية يؤدي الى تفاقم مشكلة عدم كفاية المتوفر من المساكن والمرافق المجتمعية . وقد تأزمت هذه المشكلة في أنحاء عديدة من المنطقة . ولا يزال المتوفر من المساكن التي تستطيع العائلات ذات الدخل المنخفض تحمل تكاليفها قليلا للغاية . وفضلا عن ذلك ، فان ارتفاع أسعار الأراضي ، وتزايد الضغط على الأراضي الحضرية ، ونقص الموارد المالية والبشرية ، وارتفاع تكاليف البناء ، واستمرار النقص في مواد البناء الأساسية أمور تعمل جميعها على تفاقم مشكلة الاسكان . وفي جميع بلدان المنطقة ، كان معدل النمو الحضري أسرع في المدن الكبيرة منه في المدن ذات الحجم المتوسط والصغير . وبسبب عدم وجود سياسة وطنية مدروسة للتنمية الحضرية ، ظل النمو الحضري يتميز بطابع ملفت في المدن المعواصم التي تبرز في الصورة العامة والتي هي آخذة في النمو بمعدل يتراوح بين ٥ و ١٥ في المائة سنويا . وأنماط النمو الحضري هي بصورة أساسية نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني ، وتزايد الهجرة من الريف الى الحضر ، والهجرة فيما بين الاقاليم ، بالإضافة الى نواحي عدم التوازن القائمة بين الحضر والتنمية الصناعية وتحديد الزراعة .

٢٩١-١٦ ولا تحظى برامج وسياسات تنمية المستوطنات الريفية في المنطقة الا بالنذر اليسير من الأولوية ، هذا اذا وجدت هذه البرامج والسياسات على الاطلاق . ان السمة الغالبة لها انها تكون على شكل تدابير مستقلة أو تصحيحية أو علاجية ، تتحدد بوجهها جزءا من خطط التنمية الزراعية . ويفتقر تخطيط المستوطنات البشرية على المستوى الوطني الى الشمول والتزامن . وتتسم سياسات المستوطنات البشرية وخططها ببرامجها ومشاريعها في جوهرها بالطابع القطاعي ، ومن ثم فهي تدابير قصيرة الأجل .

(ج) السند التشريعي

٢٩١-١٦ (أ) يستمد السند التشريعي لهذا البرنامج الفرعي من قرار الجمعية العامة ١٦٢/٣٢ ، القسمان رابعا وسادسا .

(٥) الاستراتيجية والنتائج

١ ' الحالة في نهاية عام ١٩٧٩

١٦-٢٩٢ . ستشهد فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ انخراط الشعب بجهود لجمع بيانات ومعلومات عن أحوال الاسكان ، وحالة العرض والطلب في الاسكان بالمنطقة ، وآليات تمويل الاسكان وما الى ذلك . وستبذل الشعبية جهودا كبيرة في التحضير لعقد المؤتمر الاقليمي للمستوطنات البشرية والاشتراك فيه ، وسيقوم هذا المؤتمر باستعراض برامج وسياسات المستوطنات البشرية على الصعيد بين الاقليمي والوطني ، في اطار التوصيات الصادرة عن مؤتمر الممثلين . وسيوفر المؤتمر الاقليمي ، الذي سيعقد في أوائل عام ١٩٧٩ ، والذي سيحضره مخططون وخبراء في المستوطنات البشرية ، معلومات واسعة النطاق عن أنشطة تنمية المستوطنات البشرية . وفي هذا الصدد ، تزعم الشعبية تأمين قيام تنسيق فعال عن طريق العفر على اجراء استعراض في مرحلة ما بعد مؤتمر الممثلين لتخطيط المستوطنات البشرية علم الصعيد بين الاقليمي والوطني .

١٦-٢٩٣ . وسيولي اهتمام كبير ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، لانشاء شبكة اقليمية لتكنولوجيا المستوطنات البشرية . وستستمر أعمال متابعة بعثة ١٩٧٧ المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا طوال عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ . وتشكل الأبعاد الهيئية لتخطيط المستوطنات البشرية مجالاً رئيسياً من مجالات اهتمام الشعبية ، ويتضح ذلك من الأهمية التي توليها الشعبية لموضوع تكنولوجيا المستوطنات البشرية . وستزود الشعبية بلدتين من بلدان المنطقة بمبادئ توجيهية لوضع استراتيجيات بيئية فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية .

١٦-٢٩٤ . وعلاوة على ذلك ستقوم الشعبية طوال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ بدور رئيسي في الاستعدادات الخاصة بانشاء معهد التنمية الحضرية العربي للتدريب والبحث ، الذي سيهتم بتدريب مخططي المستوطنات البشرية في المنطقة . وسيجرى تقييم الأبعاد الهيئية لتخطيط المستوطنات البشرية في اطار الاحتياجات والبرامج التدريبية لمعهد التنمية الحضرية العربي . وسيتم أيضا تحليل البرامج البيئية للمستوطنات البشرية في حلقة العمل التدريبية المعنية بالتخطيط المتروبولي المقرر انعقادها في عام ١٩٧٧ والتي سيحضرها خبراء ومخططون في ميدان المستوطنات البشرية . وسيتم تقديم خدمات للوفاء بطلبات الحكومات والجهات الأخرى المعنية من المشورة حول تقنيات التخطيط والبرمجة المتروبولية ، ولتشجيع تنفيذ التدابير الوطنية والاقليمية بشأن التنمية والتخطيط المتروبوليين والحضريين . وسيتم تلقين المخططين الحضريين تقنيات التخطيط والبرمجة الحضريين ، خاصة من معهد مخطط المدن في الرقع المتروبولية بالمنطقة .

٢ ' فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٦-٢٩٥ . ستواصل الشعبية جمع البيانات والمعلومات عن حالة المستوطنات البشرية في المنطقة ، وذلك لفائدة الباحثين والادارات الفنية والمنظمات الاقليمية . وسيتم الاضطلاع بدراسات موجهة أساسا الى التقنيين الحكوميين لتزويد بلد أو بلدتين بتقييمات لقطاعي الاسكان والبناء . وستوفر

الشعبية ، عن طريق الدراسات والخدمات الاستشارية ، نهجا بديلا لـ المقرري السياسية في المنطقة لتناول مشاكل المستوطنات البشرية ، وذلك بعد اجراء تحليل وتقييم أوليين للحالة الراهنة للمستوطنات البشرية . وسيتم في إطار الخدمات التدريبية والاستشارية وضع خطوط توجيهية متعلقة بالسياسة بشأن تحسين وتنمية تكنولوجيات البناء وذلك لاستعمال الفنيين الحكوميين ومراكز بحوث البناء . وسيتم وضع مؤشرات بيئية وانشاء نظم رصد لتقييم التغييرات النوعية والكمية التي تحدث في تكنولوجيات المستوطنات البشرية وذلك لاستعمال مراكز بحوث البناء . وسيتم الاضطلاع بتقييم وتقدير مساهمات مراكز البحث والارشاد ودون الاقليمية المعنية بتكنولوجيات المستوطنات البشرية . وسيتم اعداد حلقات عمل تدريبية للفنيين في مراكز البحث والارشاد ودون الاقليمية .

١٦-٢٩٦ وستوضع لمخططي المستوطنات البشرية في المنطقة خطوط توجيهية لتصميم المساكن المنخفضة التكاليف . وسيتم اعداد مبادئ توجيهية لتخطيط المستوطنات البشرية لاستعمال الخبراء والمخططين العاملين في هذا الميدان . وسيتم الاضطلاع بتقييم للخبرة الراهنة في مجال التخطيط العمراني في رقعتين متروبوليتين من المنطقة . ومن المأمول أن تنبثق ، بعد دراسة جوانب السياسة ، مقترحات من اجتماعات أفرقة الخبراء المزمع عقدها لافساح المجال لايجاد حلول فسي إطار سياسة عمادة في مجال تخطيط المستوطنات . وسيتم تقديم خدمات للوفاء باحتياجات معهد التنمية الحضرية العربي في مجال التدريب وتطوير المناهج الدراسية .

' ٣ ' فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٦-٢٩٧ ستواصل الشعبية جمع البيانات بشأن حالة المستوطنات البشرية في المنطقة . وسيستمر أيضا تقييم وتحليل وسائل وتدابير وسياسات التنمية الحضرية المخططة في المنطقة . وستحال مبادئ توجيهية متعلقة بالسياسة ومقترحات بمشاريع الى أفرقة الخبراء في المنطقة في إطار التخطيط الشامل للمستوطنات البشرية . وستقدم خدمات للوفاء بطلبات الحكومات والجهات المعنية الاخرى من المشورة بشأن الأمور المتعلقة بالاسكان والبناء ولتشجيع تنفيذ القرارات والمبادئ التوجيهية للسياسة فيما يتعلق بصياغة وبرمجة وتنفيذ تدابير وطنية واقليمية بشأن سياسات واستراتيجيات المستوطنات ، والتنمية الحضرية ، وتخطيط المستوطنات الريفية .

' ٤ ' أنشطة الاستراتيجية التي يرجح أن تكون فاعلتها حدية ، وموجبها التشريعي

١٦-٢٩٨ لا توجد في خطة هذا البرنامج القرعي أنشطة ذات فائدة حدية .

(٥) الأثر المتوقع

١٦-٢٩٩ من المتوقع أن تصبح لدى بلد أو بلدين في المنطقة سياسة مدروسة للمستوطنات البشرية ، تكون مدمجة تماما في خطط التنمية الوطنية . وستعمد مبادئ توجيهية متعلقة بالسياسة توضع تحت تصرف المخططين والخبراء ومقرري السياسة في بلدان المستوطنات البشرية في بلدان المنطقة على أمل أن تصبح سياسات تخطيط المستوطنات البشرية عناصر من صميم عملية التنمية .

البرنامج ٦ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

ألف - التخطيط

١ - الاستعراض الدولي الحكومي

١٦-٣٠٠ تستعرض اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي تجتمع مرة كل عامين أعمال الأمانة في هذا البرنامج . وكانت الدورة الماضية للجنة قد عقدت في آذار/مارس ١٩٧٨ . وتقوم لجنة الصناعة والاسكان والتكنولوجيا التي تجتمع كل عام بعملية استعراض موضوعي بالتفصيل لبرنامج العمل في هذا المجال . بيد أن دورة اللجنة لعام ١٩٧٧ ، لم تنعقد لأن اجتماع وزراء الصناعة التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عقد بدلا من اللجنة في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ . وكان الاجتماع الأخير للجنة قد عقد في آب/أغسطس - أيلول /سبتمبر ١٩٧٦ .

٢ - الأمانة

١٦-٣٠١ وحدة الأمانة المسؤولة عن هذا البرنامج هي قسم الاسكان والبناء والتخطيط قسي شعبية الصناعة والاسكان والتكنولوجيا التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وكان يعمل في ملاك هذا القسم ، في ٣٠ نيسان /ابريل ١٩٧٨ ، ثلاثة موظفين من الفئة الفنية ، من بينهم خبير استشاري معين لفترة قصيرة . وما تزال هناك وظيفتان من الوظائف الثابتة في قسم الاسكان والبناء والتخطيط يتمين شغلها .

٣ - اوجه الاختلاف بين الهيكل الاداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

١٦-٣٠٢ اعتمدت اللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين القرار ١٨٤ (د - ٣٤) بشأن المستوطنات البشرية . وامثالا لهذا القرار سوف تتخذ الأمانة ما يلزم من تدابير لتحقيق ما يلي : (١) اعادة توزيع الموارد الكافية من الموظفين بنقلها من الصعيد العالمي الى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ؛ (٢) تحقيق ما من شأنه انخفاؤ قدر أكبر من الاقليمية على البرامج قسي ميدان المستوطنات البشرية ؛ (٣) ضمان التنسيق والتعاون الضروريين في اغداد وتنفيذ ومراقبة البرامج والمشروعات على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي في ميدان المستوطنات البشرية . وقد ترتب على انشاء مركز المستوطنات البشرية بموجب قرار الجمعية العامة ١٦٢/٣٢ آثار هامة بالنسبة لانشطة المستوطنات البشرية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، بما في ذلك هيكل البرامج ، والاستراتيجية والنتائج ، أثناء فترة الخطة . ومن الممكن تدريجيا انخفاؤ الطابع الاقليمي على البرامج الفرعية والانشطة التالية على النحو المبين في الفقرة ه ألف - ٢١ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (١٢) ، والخطة المتوسطة الاجل ١٩٧٨-١٩٨١ (١٣) ، اى تحويل تلك البرامج والانشطة من الصعيد العالمي الى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ :

(١٢) المرجع نفسه .

(١٣) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الطحق رقم ٦ ألف (A/31/6/Add.1)

و (Corr.1-5) ، المجلد الأول .

البرنامج الفرعي ١ : سياسات واستراتيجيات المستوطنات

- ١ - ١ اعداد سياسات واستراتيجيات وطنية بشأن تنمية المستوطنات البشرية
- ١ - ٢ سياسات الأراضي وتدبير مراقبة الأراضي

البرنامج الفرعي ٣ : الاسكان والارتقاء بالاحياء الفقيرة والمستوطنات والمستوطنات الريفية

- ٣ - ١ التشجيع على استخدام الموارد المحلية للارتقاء بالاحياء الفقيرة والمستوطنات في المناطق الحضرية
- ٣ - ٢ مبادئ توجيهية بشأن اقتراحات السياسة والعمل للارتقاء بالمستوطنات
- ٣ - ٤ مشروع نموذجي للارتقاء بالاحياء الفقيرة والمستوطنات والمستوطنات الريفية
- ٣ - ٥ برنامج تدريبي شامل في الاسكان (أدلة ارشادية بشأن الاسكان الريفي والحضري وسكان برامج العمل للارتقاء بالاحياء الفقيرة والمستوطنات - منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ)

البرنامج الفرعي ٤ : تنمية قطاع البناء

- ٤ - ١ الاتجاهات الحالية للسياسة في قطاع البناء

البرنامج الفرعي ٦ : تبادل المعلومات

- ٦ - ١ تحسين قدرة الأنظمة القائمة للمستوطنات البشرية على اسداء الخدمة وتمتير موارد الموظفين الحالية في قسم الاسكان والبناء والتخطيط التابع للأمانة غير كافية لك، تتمشى مع الأنشطة المتزايدة في مجال المستوطنات البشرية .

٤ - لانجازات المتوقعة

- ١.٦-٣٠٣ من المتوقع انجاز عناصر البرنامج التالية الواردة في الفقرة ٧-٢٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (١٢) :

١' في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ : '٦' حلقة دراسية متجولة بشأن التوجيه القياسي والبناء التركيبي ؛ '٧' اجتماع لفريق خبراء معني بمعايير المستوطنات البشرية ؛ '٩' حلقة دراسية بشأن استخدام الأراضي الحضرية ، وسياسات مراقبة المستوطنات البشرية .

٢' في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ : '٨' حلقة دراسية بشأن تنظيم ووظائف السلطات الاقليمية للتنمية في البلدان النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ؛ '١٠' حلقة دراسية بشأن ادارة المستوطنات البشرية .

باء التنسيق

١ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة العامة

١٦-٣٠٤ هناك الآن خصصة مشاريع في برنامج المستوطنات البشرية مدججة في البرنامج الموحد للتنمية الريفية، وسوف ينسق تنفيذها بالتالي مع أنشطة أخرى في هذا الميدان تحت إشراف فرقة العمل المشتركة بين الشئب والتابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وهي الفرقة المعنية بالتنمية الريفية الموحدة، وتجتمع بصفة دورية، ويبقى تنفيذ هذه المشاريع من مسؤولية قسم الإسكان والبناء والتخطيط.

٢ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الأمم المتحدة

١٦-٣٠٥ سوف يتم تنسيق برنامج أعمال الأمانة في ميدان المستوطنات البشرية مع برنامج أعمال مركز المستوطنات البشرية. وسوف تتركز البرامج والأنشطة في ميدان المستوطنات البشرية على ستة مجالات ذات أولوية، وهي: (١) سياسات واستراتيجيات المستوطنات؛ (٢) تخطيط المستوطنات؛ (٣) المأوى والهياكل الأساسية والخدمات؛ (٤) الأرض؛ (٥) المشاركة الشعبية؛ (٦) المؤسسات والإدارة. وتواصل الأمانة التعاون والتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ المشروعات ذات الأهمية المشتركة. وفي المؤتمر الإقليمي المعني بالمستوطنات البشرية، المنعقد في بانكوك في الفترة من ٩ إلى ١٤ أيار/مايو ١٩٧٧، أوصى بإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات المعنية بالمستوطنات البشرية، لتكون تحت رئاسة ممثل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وقد حددت بإيجاز صلاحيات وتكوين فرقة العمل هذه، وكان أحد الأهداف هو: "تحقيق التعاون واتخاذ إجراءات مشتركة وتنسيق البرامج فيما بين المنظمات الدولية المشاركة، لدعم البرامج الوطنية بشأن المستوطنات البشرية".

٣ - الوحدات التي يتوقع القيام بأنشطة مشتركة هامة معها خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٠

١٦-٣٠٦ مع إنشاء مركز المستوطنات البشرية، تتوخى الأمانة توسيع انشطتها المشتركة مع المركز في ميدان المستوطنات البشرية أثناء فترة الخططة. وسوف تواصل الأمانة جهودها في ما من شأنه تحقيق تعاون أكبر بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

جيم - تخصيص الموارد للبرامج الفرعية

١٦-٣٠٧ لا يوجد سوى برنامج فرعي واحد في هذا البرنامج.

البرنامج الفرعي : تنمية المستوطنات البشرية

البرنامج الفرعي : تنمية المستوطنات البشرية

(أ) الأهداف

١٦-٣٠٨ أهداف هذا البرنامج الفرعي هي : مساعدة الحكومات الاعضاء على تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج فعالة خاصة بالمستوطنات البشرية من أجل تحسين الاسكان الحضري والريفى والمستوطنات البشرية ؛ مساعدة البلدان الاعضاء على تطوير وتدعيم صناعات البناء لديها بفرصة تحسين الكفاءة ، وزيادة الطاقة الانتاجية وتقليل تكاليف البناء ؛ والتشجيع على التنمية العمرانية والاقليمية عن طريق التخطيط الشامل للتنمية الاقليمية والانشطة المتصلة بها .

(ب) المشكلة المطروقة

١٦-٣٠٩ يرجع أصل الحالة الخطيرة للمستوطنات البشرية السائدة في البلدان النامية بالمنطقة الى مجموعة مشاكل مثل : التحضر دون نموايط ، والتكدس والاكتظاظ ، والاحياء الفقيرة والمستوطنات ، ونقص مياه الشرب والتخلص من الفضلات بطريقة غير صحية ؛ والافتقار الى ما يكفي من المأوى ، والمرافق المجتمعية والهياكل الاساسية والخدمات في كل من الاماكن الحضرية والريفية ؛ وعدم كفاية القدرات الوطنية لاقامة المأوى والأعمال الانشائية الأخرى بالكميات التي يحتاج اليها السكان من أصحسبات الدخل المنخفض وتكون في متناول يدهم من الناحية الاقتصادية .

واعترافا بالحاجة الى نهج موحده ، فان البرنامج الفرعي يحتوى على مجموعة متنوعة من الانشطة الرامية الى معالجة المشاكل على جبهة عريضة ، أى على مستويات مختلفة وفي مجالات مختلفة .

(ج) السند التشريعى

١٦-٣١٠ يستمد السند التشريعى لهذا البرنامج الفرعي من الدورة الرابعة والثلاثين للجنة ، ١٩٧٨ .

(د) الاستراتيجية والنتائج

' ١ ' الحالة فى نهاية ١٩٧٩

١٦-٣١١ فى منقلب هذا العقد ، سيكون قد تم اعداد برنامج اقليمى بشأن المستوطنات البشرية ، بغية الوفاء باحتياجات ومتطلبات البلدان النامية فى ميدان المستوطنات البشرية . ومن المتوقع أن تكون مجموعة الحلقات الدراسية المتجولة عن التوحيد القياسى والبناء التركيبى والتسيى تنظم أثناء العقد ، قد نقلت قدرا كافيا من المعرفة والفهم فى هذا الميدان بغية جعل تقنيات البناء هذه تحظى بقبول أرحب ، واتاحت الفرصة لهيؤم الخبراء الوطنيين فى مختلف البلدان بإدارة الحلقات الدراسية والمناهج التدريبية . وقد اعتمدت معظم بلدان المنطقة بعض معايير التخطيط

الصراحي للمستوطنات البشرية ، ففي حين لا تتوفر لبلدان أخرى معايير تخطيطية أو الرغبة في تحقيق ما لديها من معايير التخطيط . ومن الضروري استحداث بعض معايير الأداء أو المهائد التوجيهية التنفيذية بغية الوفاء بهتطلبات البلدان . ومن المتوقع أن يوصى اجتماع لفريق من الخبراء يعقد في عام ١٩٧٩ بقواعد ومنهجية لمعايير التخطيط العمراني للثني يتمين استخدامها كمبادئ توجيهية للموظفين الوطنيين المختصين بأنشطة المستوطنات البشرية . ومن المتوقع أن النموهلا ضوابط في المدن الكبيرة والنمو العشوائي في الريع الصناعية والسكنية مع ما يصاحب ذلك من ضاربات وأثار أخرى غير مرغوبة ، وسوف يهوى مشكلة في كثير من البلدان في عقد الثمانينات . وقيل ذلك الهين ، من المقرر ، مع ذلك ، أن تقدم إحدى الحلقات الدراسية خطوطا توجيهية للشيا لسنوات بالتشريعات التي سوف تفرض على اتباع أنماط أكثر استصوابا لاستخدام الأرض وتقلل من الضاربات .

٢٧٠ فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٦ - ٣١٢ موضوع موضع التنفيذ ، خلال فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ ، رئيسيان مدهما خمس سنوات . وسوف يكمل البرنامج المؤهذ بشأن تحسين الأحياء الفقيرة والمستوطنات والبرامج الخاص بتحسين الاسكان الريفي اهد هذا الآخر ، وتدعم أنشطة كل منهما أنشطة الآخر . ومن المتوقع أن يستكمل اشتها برنامج نظام للمعلومات بشأن المستوطنات البشرية ويوضح جاهزا للتنفيذ بوصفه مركز لتبادل المعلومات بين البلدان النامية في المنطقة . وفي حين أن التخطيط الإقليمي يعد أداة هامة للتنمية الإقليمية ، فان الأداء الفعال لوظائف السلطات الإقليمية للتنمية ، يعد بنفس القدر أساسيا لتنفيذ مبادئ التخطيط . وسوف تتيج إحدى الحلقات الدراسية بشأن هذا الموضوع منقدي يتبادل فيه الموظفون الوطنيون آراءهم وخبراتهم . وسوف تعالج حلقة دراسية أخرى موضوع إدارة المستوطنات الحضرية . وسوف تتاح محاضرات مدونة ومواد سمعية - بصرية لتقديمها للحلقات الدراسية الوطنية بشأن ادخال وتطبيق التنسيق القياسي والبناء التركيبي بهدف رفع إنتاجية صناعة البناء . وسوف توزع على نحو متواصل وثائق عن حدوث البناء ومواد وتقنيات التحسين في البناء . وسوف تتاح للحكومات مساعدات استشارية في صياغة وتأييد السياسات والبرامج الوطنية الخاصة بالمستوطنات البشرية وفي ابتكار نظم لتمويل المأوى والهياكل الأساسية والخدمات .

٢٧١ فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣

١٦ - ٣١٣ سيكون التركيز الرئيسي خلال فترة السنتين هذه على المساعدة في بناء المؤسسات وعلى تدعيم أداء وظائف السلطات الوطنية التي تعالج تخطيط وتنفيذ المستوطنات البشرية كليهما . وسيتم التشجيع على الاضهام بأقصى قدر من المشاركة الشعبية في هاتين العمليتين على حد سواء . وتدخل الأرض ضمن المعالاة الرئيسية التي ستظل موضع اهتمام ، بمعنى أن يجرى استخدام ومراقبة وامتلاك هذه الموجودات الأساسية ، ومن المتوقع ابراز تقدم كبير في تحسين الأحياء الفقيرة والمستوطنات وكذلك تحسين المستوطنات الريفية المعزولة في البلدان النامية بالمنطقة . وسوف تقدم المساعدة بطرق جديدة لتدعيم صناعة البناء التي تقوم على تصنيع المنتجات العمرانية اللازمة لتنمية المستوطنات البشرية ، وذلك بهدف الارتقاء بالطاقة والكفاءة على حد سواء .

٤' أنشطة الاستراتيجية التي يروج أن تكون فوائدها جدية، وموجهها التشريعي

١٦ - ٣١٤ لا توجد أنشطة ذات فائدة جدية في خطة هذا البرنامج الفرعي .

(هـ) الأثر المتوقع

١٦ - ٣١٥ في نهاية فترة الخطة ، من المتوقع أن تكون البرامج الوطنية الرامية إلى تخفيف تلك المشكلات ماضية للأمام ، في معظم المدن الكبيرة حيث تظهر الأحياء الفقيرة وتنتشر المستوطنات . ومن المتوقع استحداث معايير للتخطيط من أجل المستوطنات البشرية واتخاذ التدابير لتحسين الأحوال المعيشية للأسر ذات الدخل المنخفض . ومن المتوقع أن يحصل مزيد من القرى والمناطق الريفية المعزولة على المرافق المجتمعية والخدمات الأساسية ، مما يقلل "عوامل الطرد" التي تسهم في الهجرة نحو المناطق المتروبولية . وسوف تفضي ضخامة برامج البناء المطلوبة لإيجاد الأثر المتوقع على مشكلات المستوطنات البشرية في المنطقة ، لأسباب تتعلق بالوفرة الاقتصادية ، إلى زيادة الاعتماد على مواد البناء المنتجة من أصل محلي ، ومن المتوقع كذلك تحقيق وفرة اقتصادية عن طريق التصنيع التدريجي لمختلف عمليات البناء التي تقوم على التناسق القياسي ، ومن المتوقع أن يستمر تطبيق مبادئ التخطيط الاقليمي الشامل على نطاق أوسع ، وسوف تسهم هي ، مشفوعة بغيرها من تدابير مراقبة الأرض ، في حل مشاكل الأرض الضخمة التي تعوق ، في الوقت الحاضر ، تنمية المستوطنات البشرية في مناطق كثيرة .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
